

صندوق النقد الدولي

# آفاق الاقتصاد العالمي

إدارة مسارات التعافي المتباعدة



إبريل  
٢٠٢١



صندوق النقد الدولي

# آفاق الاقتصاد العالمي

إدارة مسارات التعافي المتباعدة



إبريل  
٢٠٢١

©2021 International Monetary Fund  
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢١

الغلاف والتصميم: قسم الطول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،  
صندوق النقد الدولي  
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

#### Cataloging-in-Publication Data

#### Joint Bank-Fund Library

الاسم: صندوق النقد الدولي  
العنوان: آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)  
العناوين الأخرى: آفاق الاقتصاد العالمي | دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي) | دراسات  
استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.  
الوصف: واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي ١٩٨٠ | يصدر مرتين في السنة | بعض الأعداد  
لها أسماء مواضيعية | بدأ إصداره بعدد مايو ١٩٨٠. | ١٩٨١-١٩٨٤: دراسة عرضية/  
صندوق النقد الدولي، 0251-6365 | ١٩٨٦- : دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية  
والمالية العالمية، 0256-6877.  
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)  
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—  
Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. |  
International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.  
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-51357-502-5 (English Paper)  
978-1-51357-723-4 (Arabic paper)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر  
مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من  
تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢٥ مارس ٢٠٢١.  
والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر  
المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠٢١. آفاق الاقتصاد العالمي:  
إدارة مسارات التعافي المتباعدة. واشنطن العاصمة، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية  
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس  
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services  
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.  
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)  
بريد إلكتروني: publications@imf.org  
إنترنت: www.imfbookstore.org  
www.elibrary.imf.org

ح

الافتراضات والأعراف المتبعة

ي

مزيد من المعلومات

ك

البيانات

ل

تمهيد

م

تقديم

ع

ملخص واف

١

**الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية**

١

تباعد مسارات التعافي في ظل أجواء كثيفة من عدم اليقين

١

الجائحة مستمرة في حصد العديد من الأرواح

٣

إجراءات السياسات غير المسبوقه حالت دون نتائج أكثر سوءا

٤

الآفاق: أوجه تباعد مستجدة وتحديات على جانب السياسات

٧

مسارات متباعدة وتراجع مستويات إجمالي الناتج المحلي دون توقعات ما قبل الجائحة

١٢

استمرار احتواء الضغوط التضخمية في معظم البلدان

١٤

توقعات باستمرار تباطؤ تجارة الخدمات عبر الحدود

١٤

دافع أساسي وراء حالة عدم اليقين والعديد من المخاطر

١٦

أولويات السياسات

١٦

تحديد السياسات اللازمة حسب مراحل الجائحة والتعافي

١٧

المرحلة الأولى: تخطي الأزمة

١٨

المرحلة الثانية: حماية التعافي

١٩

المرحلة الثالثة: الاستثمار في المستقبل

٢٢

إطار السيناريو

٢٤

الإطار ١-١: نشاط الصناعة التحويلية العالمي - تعاف على شكل حرف V والانعكاسات على الآفاق العالمية

٢٧

الإطار ٢-١: من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية

٢٩

تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

٤١

المراجع

٤٣

**الفصل ٢: توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط**

٤٣

مقدمة

٤٥

الطلب والعرض في اقتصاد محدود المخالطة: مقدمة عن صدمة الجائحة

٤٧

تحليل نوبات الركود السابقة

٥٣

الانعكاسات على المدى المتوسط: ما احتمال استمرار الأضرار التي لحقت بالنتائج

٥٥

نتيجة التعرض لجائحة كوفيد-١٩؟

٥٥

سياسات الحد من الضرر الدائم

٥٦

النتائج

٥٧

الإطار ١-٢: عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم

٥٨

الإطار ٢-٢: خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية

٦٠

المراجع

### الفصل ٣: حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات لصدمة كوفيد-١٩

٦٣	مقدمة
٦٣	الصدمة القطاعية، والاتجاهات العامة في إعادة توزيع العمالة، والدورة الاقتصادية
٦٧	تحولات سوق العمل، وعدم المساواة، وفترات الركود
٧٠	استجابات السياسات لصدمة كوفيد-١٩: الحفاظ على الوظائف مقابل إعادة توزيع العمالة
٧٢	النتائج
٧٧	المراجع
٧٩	

### الفصل ٤: سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩

٨١	مقدمة
٨١	التداعيات من مفاجآت السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة
٨٥	تداعيات الأبناء الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة
٨٩	العوامل المحددة لردود أفعال السياسات النقدية في الأسواق الصاعدة
٩١	الاستنتاجات
٩٥	الإطار ٤-١: برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها
٩٧	المراجع
٩٨	

### الملحق الإحصائي

١٠١	الافتراضات
١٠١	الجديد
١٠١	البيانات والأعراف المتبعة
١٠٣	ملحوظات قطرية
١٠٤	تصنيف البلدان
١٠٥	الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٠٦	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٠٦	وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٠
١٠٧	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
١٠٧	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
١٠٧	الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
١٠٨	الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل
١٠٩	الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات
١١١	الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١١٢	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة
١٢٢	قائمة بالجدول
١٢٧	الناتج (الجدول ألف ١ - ألف ٤)
١٢٨	التضخم (الجدول ألف ٥ - ألف ٧)
١٣٥	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٤٠	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٤١	معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٤٣	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)
١٥٠	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤ - ألف ١٥)
١٥٤	

### آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

### مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢١

## الجدول

٨	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
١٠	الجدول ٢-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بالأسعار السوقية
٣٣	الجدول ١-١-ت خ-١: تأثير صدمات عرض الغذاء على تضخم أسعار الغذاء
٣٤	الجدول ١-١-ت خ-٢: الارتباط بين صدمات عرض الغذاء
٣٥	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٦	جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٧	جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٨	جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٩	جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٠	جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
٤٥	الجدول ٢-١: الآثار المتباينة عبر القطاعات

## الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: سباق بين الفيروس واللقاحات
٢	الشكل البياني ٢-١: عمليات شراء اللقاح المؤكدة
٣	الشكل البياني ٣-١: مؤشرات النشاط العالمي
٣	الشكل البياني ٤-١: المجموعات الأكثر تضررا
٣	الشكل البياني ٥-١: التطورات المفاجئة في معدل النمو وزيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ مجددا
٤	الشكل البياني ٦-١: الواردات العالمية: المساهمات حسب نوع السلع والمناطق
٤	الشكل البياني ٧-١: التوظيف والمشاركة في القوة العاملة
٥	الشكل البياني ٨-١: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع السوق النقدية والمالية
٥	الشكل البياني ٩-١: ضياع فرص التعليم على مستوى العالم نتيجة جائحة كوفيد-١٩
٥	الشكل البياني ١٠-١: التغير في فروق العائد على مؤشر سندات الأسواق الصاعدة (EMBI)
٦	الشكل البياني ١١-١: تغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، إبريل ٢٠٢٠ - مارس ٢٠٢١
٦	الشكل البياني ١٢-١: توقعات فجوة الناتج، ٢٠٢٠-٢٠٢٣
٧	الشكل البياني ١٣-١: تأثير الإغلاق العام على النشاط: البداية مقابل النهاية، ٢٠٢٠
٧	الشكل البياني ١٤-١: موقف المالية العامة، ٢٠١٩-٢٠٢١
١٠	الشكل البياني ١٥-١: أسعار السلع الأولية
١١	الشكل البياني ١٦-١: تراجع إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة حسب المنطقة
١٢	الشكل البياني ١٧-١: مساهمة العناصر الدورية وغير الدورية في التضخم الكلي
١٣	الشكل البياني ١٨-١: التضخم الاتجاهي في الاقتصادات المتقدمة
١٣	الشكل البياني ١٩-١: مبادلات التضخم من خمس سنوات لخمس سنوات
١٤	الشكل البياني ٢٠-١: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي
١٩	الشكل البياني ٢١-١: حالات الإفلاس، فترات الركود الحالية والسابقة
٢١	الشكل البياني ٢٢-١: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية التراكمية، ٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩
٢٢	الشكل البياني ١: بالسيناريو: تطورات بديلة في الحرب ضد فيروس كوفيد-١٩

٢٤	الشكل البياني ١-١-١: الصناعة التحويلية العالمية: صناعات مختارة
٢٥	الشكل البياني ٢-١-١: الصناعات التحويلية العالمية حسب الصناعة
٢٥	الشكل البياني ٣-١-١: الارتباط بين الإغلاقات في الاقتصادات المتقدمة واستهلاك السلع المعمرة
٢٦	الشكل البياني ٤-١-١: المخزون في الاقتصادات المتقدمة وآفاق الصناعة التحويلية
٢٧	الشكل البياني ١-٢-١: الآثار المتباينة وتواتر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس
٢٩	الشكل البياني ١-١-١: تطورات أسواق السلع الأولية
٣٠	الشكل البياني ١-١-٢: المخزون النفطي العالمي
٣١	الشكل البياني ١-١-٣: نقص التغذية وتكوين الحمية الغذائية والدخل
٣١	الشكل البياني ١-١-٤: تأثير الجائحة
٣٢	الشكل البياني ١-١-٥: انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية
٣٣	الشكل البياني ١-١-٦: البلدان ذات المساحات المزروعة الصغيرة تشهد صدمات إنتاج أشد وطأة
٤٥	الشكل البياني ١-٢: القيمة المضافة أثناء نوبات الركود، حسب مجموعة القطاعات
٤٦	الشكل البياني ٢-٢: أنماط الاستهلاك أثناء جائحة كوفيد-١٩ في الولايات المتحدة
٤٦	الشكل البياني ٢-٣: تغيرات الأسعار على مستوى القطاعات في الولايات المتحدة
٤٧	الشكل البياني ٢-٤: التوظيف، حسب مجموعة القطاعات
٤٧	الشكل البياني ٢-٥: الأثر على مؤسسات الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة
٤٨	الشكل البياني ٢-٦: خسائر الناتج على المدى المتوسط وقنوات انتقال الآثار
٤٩	الشكل البياني ٢-٧: مسارات التعافي عقب نوبات الركود العميق والضلل
٥٠	الشكل البياني ٢-٨: الآثار الذاتية والتداعيات
٥١	الشكل البياني ٢-٩: الآثار الذاتية والتداعيات الناتجة عن الصدمات القطاعية
٥٢	الشكل البياني ٢-١٠: التعافي من الصدمات القطاعية السالبة
٥٢	الشكل البياني ٢-١١: الآثار الذاتية والتداعيات النسبية الناتجة عن صدمة كوفيد-١٩
٥٤	الشكل البياني ٢-١٢: خسائر الناتج على المدى المتوسط
٥٥	الشكل البياني ٢-١٣: خسائر الناتج المتوقعة على المدى المتوسط: العوامل التفسيرية والتعديلات
٥٧	الشكل البياني ٢-١٤: الأضرار التي ألحقتها جائحة كوفيد-١٩ بقطاع الفنادق والمطاعم
٥٨	الشكل البياني ٢-١٥: أين تزداد خسائر التعليم؟
٦٤	الشكل البياني ٣-١: أوضاع سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة
٦٤	الشكل البياني ٣-٢: أوضاع سوق العمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٦٧	الشكل البياني ٣-٣: نمو التوظيف على مستوى القطاعات والدورة الاقتصادية
٦٨	الشكل البياني ٣-٤: التغيرات في الاتجاهات العامة للإعلان عن الوظائف عبر الإنترنت على مستوى القطاعات
٦٩	الشكل البياني ٣-٥: معدل الدوران في سوق العمل عبر الدورة الاقتصادية
٦٩	الشكل البياني ٣-٦: التوظيف على مستوى القطاعات، حسب مدى التعرض للأتمتة، ومستوى المهارة، والدورة الاقتصادية
٧٠	الشكل البياني ٣-٧: احتمالات تحول سوق العمل عبر الدورات الاقتصادية والمجموعات الديمغرافية
٧٢	الشكل البياني ٣-٨: تغيير المهن
٧٣	الشكل البياني ٣-٩: الإنفاق العام على سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة: قبل جائحة كوفيد-١٩ وفي مواجهة جائحة كوفيد-١٩
٧٤	الشكل البياني ٣-١٠: آثار سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة
٧٥	الشكل البياني ٣-١١: نماذج المحاكاة مع صدمات الإغلاق العام وسياسات سوق العمل
٧٧	الشكل البياني ٣-١٢: تأثير السياسات على عدم المساواة في توزيع الدخل
٨٢	الشكل البياني ٤-١: تدفق استثمارات الحافطة التراكمية
٨٢	الشكل البياني ٤-٢: السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة
٨٢	الشكل البياني ٤-٣: علاوات مخاطر الائتمان في اقتصادات الأسواق الصاعدة

٨٢	الشكل البياني ٤-٤: تخفيضات أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات الأسواق الصاعدة بين مارس وأغسطس ٢٠٢٠
٨٣	الشكل البياني ٤-٥: تواريخ إعلان إطلاق برامج شراء الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار
٨٦	الشكل البياني ٤-٦: التغيير في منحنيات العائدات على السندات الحكومية للأسواق الصاعدة كرد فعل لمفاجآت السياسة النقدية
٨٦	الشكل البياني ٤-٧: آثار مفاجآت السياسة النقدية للولايات المتحدة على متغيرات مختارة
٨٧	الشكل البياني ٤-٨: التغيير الزمني في حساسية عائدات الأسواق الصاعدة لمفاجآت السياسة النقدية الأمريكية
٨٧	الشكل البياني ٤-٩: عوامل تضخيم التداعيات من مفاجآت السياسة النقدية في الولايات المتحدة
٨٩	الشكل البياني ٤-١٠: التوزيع المعاكس للواقع: الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة في غياب تيسير سياسة الاحتياطي الفيدرالي
٨٩	الشكل البياني ٤-١١: آثار إعلان فتح خطوط تبادل العملات على البرازيل والمكسيك
٩٠	الشكل البياني ٤-١٢: آثار الأنباء الإيجابية عن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة
٩١	الشكل البياني ٤-١٣: تأثير الأنباء الإيجابية عن لقاحات كوفيد-١٩
٩٣	الشكل البياني ٤-١٤: محددات اختيار برامج شراء الأصول أثناء جائحة كوفيد-١٩: أطر السياسات
٩٣	الشكل البياني ٤-١٥: محددات اختيار برامج شراء الأصول أثناء جائحة كوفيد-١٩: وضع المالية العامة
٩٤	الشكل البياني ٤-١٦: محددات اختيار برامج شراء الأصول أثناء جائحة كوفيد-١٩: الأدوات المالية الأخرى
٩٤	الشكل البياني ٤-١٧: محددات تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أثناء جائحة كوفيد-١٩: أطر السياسات
٩٥	الشكل البياني ٤-١٨: محددات تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أثناء جائحة كوفيد-١٩: الأوضاع المحلية
٩٧	الشكل البياني ٤-١٩: إعلان إطلاق برامج شراء الأصول: تأثيره على عائدات السندات

# الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ١٨ يناير ٢٠٢١ إلى ١٥ فبراير ٢٠٢١، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٥٨,٥٢ دولاراً للبرميل في ٢٠٢١ و٥٤,٨٣ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٢. وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٠,٣٪ في ٢٠٢١ و٠,٤٪ في ٢٠٢٢؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سيبلغ -٠,٥٪ في ٢٠٢١ و٢٠٢٢؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سيبلغ -٠,١٪ في ٢٠٢١ و٠,٠٪ في ٢٠٢٢. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٢٢ مارس ٢٠٢١.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛

- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٠-٢٠٢١ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛

/ بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٠/٢٠٢١، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «ترليون» تعني ألف مليار.

«نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).

وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٠ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- أُضيفت مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل لبعض الجداول في الفصل الأول والملحق الإحصائي، وهي تضم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة ضمن البلدان النامية منخفضة الدخل.
- بدءاً من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تُعرض البيانات والتنبؤات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي في نيوزيلندا على أساس الإنتاج بدلاً من أساس الإنفاق.
- وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
  - ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
  - عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
  - ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامهما في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذان المصطلحان أيضاً، حسب استخدامهما في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

## الافتراضات والأعراف المتبعة

ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

## التصحیحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

## الطباعات المطبوعة والرقمية

### الطباعات المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: [imfbk.st/29821](http://imfbk.st/29821)

### الطباعات الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي إلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: <http://www.elibrary.imf.org/APR21WEO>.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: ([www.imf.org/publications/WEO](http://www.imf.org/publications/WEO))، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



## حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: [www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm)

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراءة عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: ([www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm)). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تُقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division  
Research Department  
International Monetary Fund  
700 19th Street, NW  
Washington, DC 20431, USA  
فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: [www.imf.org/weoforum](http://www.imf.org/weoforum)

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق - وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي - بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيدة غيتا غوبيناث، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد مالهار نابار، رئيس قسم إدارة البحوث؛ والسيدة أويلا تشيلاسون، المدير المساعد بإدارة البحوث، ورئيس فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم فيليب باريت، وجون بلودورن، وكريستيان بوغمانز، وفرانشيسكا كاسيلي، ووينجي شين، وسونالي داس، وفيليب إنغلر، ونيلز-جاكوب هانسن، وتوه كوان، وويتشنغ ليان، وجياكومو ماجيستريني، وهورهيه موندراغون، وجون-مارك ناتال، وأندريا بيسكاتوري، وروبرتو بياززا، وإيرفين بريفتي، وإيفجينيا بوغاتشيفا، وغالن شير، وإيبي شيباتا، ومارينا تافاريس، ونيكو فاليكس، وفيليب وينغندر.

ومن المساهمين الآخرين غافين أسدوريان، وسريجونى بانرجي، وإيريك بانغ، وماريا بروسيفيتش، ولويزا كالكستو، ومارينا كونيزا مارتينز، وألن ديزيولي، وأنانتا دوا، وأنجيلا إسبيريتو، وتشامفينغ فيتساروتي، وشيارا فراتو، وبراندن هارنويس فانييه، وجين جين هي، وماندي هيماتي، ويويو هوانغ، وبنجامين هانت، وبي جي، وكريستوفر جونز، وبيوشا كوت، وإدوارد لوريتو، وجونغ جين لي، وكليمر مينغي لي، وبوريسلاف ميركيفا، وناديه منير، وسوزانا مورسولا، وفوتوشي ناريتا، وسافانا نيومان، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وديفيد دي بادوا، وإلسا بيرتسيغيل، وهيلين بوارسن، ويايوان كي، ودانييلا روهاس فيرنانديز، وماكس روزيكي، وسوزي جاوي سون، ونيكولاس تونغ، وشان وانغ، ودونغ وينشوان، ويارو زو، وهانا ليهينغ يانغ، وهيووان زاو.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من كريستين إبراهيم زاده، وقدم المساعدة التحريرية كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، وشركة "Vector Talent Resources".

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢٥ مارس ٢٠٢١. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

ومن المرجح أن تخلق مسارات التعافي المتباينة فجوات أوسع كثيرا في المستويات المعيشية بين البلدان النامية وغيرها من البلدان، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. فالخسائر التراكمية المتوقعة في نصيب الفرد من الدخل على مدار الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة، تعادل ٢٠٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (باستثناء الصين)، بينما يتوقع أن تكون الخسائر أقل نسبيا في الاقتصادات المتقدمة، بحيث تبلغ ١١٪. وترتب على ذلك ضياع المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر، حيث يتوقع سقوط ٩٥ مليون نسمة آخرين في براثن الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، وازدياد عدد من يعانون من نقص التغذية بواقع ٨٠ مليون نسمة.

ومع تعمق فهمنا لكيفية انتقال الصدمة عبر القطاعات والحدود، واستنادا إلى خبراتنا السابقة مع فترات الركود العميق، فقد أصبحنا في الوقت الراهن قادرين بشكل أفضل على تقييم الخسائر مرجحة الحدوث على المدى المتوسط. وتسترد توقعاتنا بالنسبة للضرر الاقتصادي المتواصل والندوب الغائرة على المدى المتوسط بكثير من المتغيرات - أي الفروق في درجة الانكشاف الأولي للصدمة، والهياكل الاقتصادية، والدعم على صعيد السياسات - حسبما ترد مناقشته في الفصل الثاني. ورغم التوقعات بأن تكون خسائر الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط أقل مما كانت عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فإن نمط الضرر الاقتصادي عبر البلدان يرجح أن يكون مختلفا هذه المرة، في ظل زيادة معاناة البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة مقارنة بتداعيات الأزمة التي شهدناها قبل عقد مضى عندما كانت الاقتصادات المتقدمة أكثر تضررا.

غير أن هذا التباين لا يقتصر فقط على الأوضاع فيما بين البلدان وإنما داخل كل بلد أيضا. ووفقا لما ترد مناقشته في الفصل الثالث (وفي عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي)، فإن عدم المساواة في توزيع الدخل ضمن حدود البلد الواحد سيزداد على الأرجح نظرا لأن العمالة الشابة وهؤلاء الأقل مهارة نسبيا لا يزالون يتحملون عبئا أكبر ليس في الاقتصادات المتقدمة فحسب بل كذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي هذه المجموعة الأخيرة، لا تزال معدلات توظيف النساء أقل من معدلاتها بالنسبة للرجال، مما يتسبب في تفاقم هذه التفاوتات. وتعكس بعض هذه الآثار كيفية تأثير الأزمة في بعض القطاعات أكثر من غيرها، حيث تراجعت معدلات التوظيف بدرجة أكبر في تلك القطاعات التي تتسم بدرجة أكبر من تركيز العمالة الشابة أو العمالة الأقل مهارة

مضى عام على إعلان فاشية فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جائحة عالمية، عام من الخسائر الفادحة في الأرواح والأرزاق. ومثل الكثيرين في مختلف أنحاء العالم، فإن أعضاء الفريق القائم على إعداد تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» فقدوا أيضا أعزاء لهم وقعوا ضحايا استشرى هذه الجائحة. وتشكل الخسائر البشرية المتزايدة حول العالم وملايين البشر الذين ما زالوا عاطلين عن العمل علامتين مريرتين على قسوة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي لا يزال المجتمع العالمي يواجهها.

ومع ذلك، حتى وسط أجواء عدم اليقين التي تكتنف مسار الجائحة، فإن بشائر الخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية تزداد وضوحا يوما بعد يوم. فقد أصبح لدينا الآن، بفضل براعة المجتمع العلمي، عدة لقاحات يمكن أن تحد من شراسة العدوى وتكرار الإصابة بها. وعلى مسار متوازن أدى التكيف مع الحياة في ظل الجائحة إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي رغم تقييد حرية الحركة بوجه عام، مما ترتب عليه حدوث انتعاش فاق التوقعات، في المتوسط، في مختلف المناطق حول العالم. وتحسن الآفاق الاقتصادية أكثر بفضل الدعم الإضافي من المالية العامة في بعض الاقتصادات (خاصة في الولايات المتحدة) - فضلا عن الاستجابة غير المسبوقة من المالية العامة في السنة الماضية والتيسير النقدي المستمر.

وتتوقع الآن أن يحقق الاقتصاد العالمي تعافيا أقوى في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ مقارنة بتنبؤاتنا السابقة، إذ يتوقع أن يبلغ النمو ٦٪ في ٢٠٢١ و ٤,٤٪ في ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن هذه الآفاق محفوفة بتحديات جسام تتعلق بالتباين في سرعة التعافي عبر البلدان وداخل كل بلد واحتمال استمرار الضرر الاقتصادي الناجم عن الأزمة.

ووفقا لما يؤكد الفصل الأول من التقرير، تشهد حاليا كل مناطق العالم ومختلف شرائح الدخل حالات تعاف متعدد السرعات، مرتبطة بالفروق الشاسعة في وتيرة نشر اللقاحات، وحجم الدعم المقدم من السياسات الاقتصادية، والعوامل الهيكلية مثل الاعتماد على السياحة. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة هذا العام مستوى ما قبل كوفيد-١٩، بينما لن تعود بلدان كثيرة ضمن هذه المجموعة إلى مستوياتها السابقة قبل كوفيد-١٩ إلا في عام ٢٠٢٢. وبالمثل، على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، عادت الصين بالفعل إلى مستوى إجمالي الناتج المحلي لما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٠، بينما لا يتوقع أن تحقق بلدان أخرى الأمر ذاته حتى وقت متأخر من عام ٢٠٢٣.

فمع استمرار الجائحة، ينبغي أن تولي السياسات الأولوية للإنفاق على الرعاية الصحية - أي على إنتاج اللقاحات وتوزيعها، والعلاجات، والبنية التحتية للرعاية الصحية - إلى جانب تقديم الدعم من المالية العامة الموجه بدقة للمستحقين من الأسر والشركات المتضررة. ومع إحراز التقدم نحو التعافي وعودة أسواق العمل إلى أوضاعها العادية، ينبغي سحب هذا الدعم الموجه بالتدريج لتجنب حالات الهبوط المفاجئ. وفي تلك المرحلة، ينبغي زيادة التركيز على إعادة تدريب العمال وإكسابهم مهارات جديدة، مع توفير دعم الدخل حسب الحاجة لمساعدتهم على اجتياز الفترة الانتقالية، مع التوسع في الوقت نفسه في توفير إعانات دعم تعيين العمالة لتكون حافزاً لخلق الوظائف. ومن الممكن تسهيل إعادة توزيع العمالة بتسريع إجراءات الإفلاس وتبسيطها. وسوف يتعين تكريس الموارد الكافية لوقف خسائر التعلم بين الأطفال الذين فقدوا وقتاً تعليمياً في المدارس أثناء الجائحة، وذلك بزيادة الإنفاق على التعليم، على سبيل المثال.

وبمجرد انتهاء الأزمة الصحية، يمكن زيادة تركيز الجهود المبذولة على مستوى السياسات على بناء اقتصادات تتسم بالصلابة والاحتوائية وتكون أكثر اخضراراً، بهدف دعم مسيرة التعافي وزيادة الناتج الممكن، على حد سواء. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تتضمن الأولويات الاستثمار في البنية التحتية الخضراء للمساعدة في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتقوية برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لکبح تزايد عدم المساواة، واتخاذ مبادرات لتعزيز الطاقة الإنتاجية والتكيف مع ازدياد تحول الاقتصاد نحو الرقمنة، وتسوية أعباء المديونية المفرطة.

غير أن تمويل هذه المساعي سيكون أسهل بالنسبة لبعض البلدان مقارنة بغيرها. ففي حالة البلدان ذات الحيز المالي المحدود سيكون من الضروري تطوير إدارة الإيرادات، وزيادة التصاعدية في الضرائب، وإعادة توجيه النفقات نحو الإنفاق في المجالات الحيوية الصحية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية. ومن شأن ارتكاز السياسات على أطر موثوقة متوسطة الأجل والالتزام بأعلى معايير شفافية الدين أن يساعدا في هذا الخصوص، عن طريق احتواء تكاليف الاقتراض والحد من المخاطر على المالية العامة.

وعلى الساحة الدولية، ينبغي للبلدان في المقام الأول أن تعمل معاً لضمان نشر اللقاحات على نطاق واسع في أنحاء العالم. وتوسع حالياً شركات تصنيع اللقاحات لإنتاج ثلاثة أضعاف مستوى إنتاجها من اللقاحات في السنة العادية. ولا غرابة إذن في أنها تواجه تحديات كبرى، بما في ذلك اختناقات توريد مدخلات الإنتاج. وتتسم كذلك فرص الحصول على اللقاح بالجور البالغ، فالبلدان مرتفعة الدخل التي يشكل سكانها ١٦٪ من سكان العالم قامت بشراء ٥٠٪ من جرعات اللقاح مسبقاً. وسوف يتعين على بلدان العالم العمل معاً لفك اختناقات إنتاج اللقاحات، ورفع معدلات إنتاجها، وإتاحة فرص الحصول عليها للجميع، بما في ذلك من خلال تمويل آلية «كوفاكس» التي يعتمد عليها كثير من البلدان النامية اعتماداً شديداً في الحصول على الجرعات، وتجنب فرض الضوابط على صادراتها.

بالإضافة إلى القطاعات الأكثر عرضة للأزمة. ونظراً لأن الأزمة أدت إلى تسريع قوى التحول نحو الرقمنة والأتمتة، فمن غير المرجح عودة الكثير من الوظائف الضائعة، مما يستدعي إعادة توزيع العمالة بين القطاعات المختلفة - الأمر الذي يقترن في حد ذاته غالباً بتداعيات كبيرة على مستويات الدخل.

ولكن هناك درجة عالية من عدم اليقين تحيط بهذه التوقعات، في ظل وجود مخاطر محتملة عديدة بقصور النتائج عن التوقعات وتجاوزها. فالكثير من الأمور لا يزال يتوقف على نتيجة السباق بين الفيروس واللقاحات. وبينما يمكن لزيادة التقدم على مستوى اللقاحات أن يحسن التنبؤات، فإن السلالات الجديدة المتحورة من الفيروس التي تقاوم اللقاحات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حاد في التنبؤات. كذلك يسهم التباين الكبير في سرعات التعافي في زيادة توقعات التباين في مواقف السياسات. فقد شهدنا في الأشهر الأخيرة زيادات حادة في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وهو ما يعكس جزئياً تعديلات توقعات الأسواق بشأن الوتيرة التي سيتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في العودة إلى السياسة النقدية العادية مع تحسن آفاق النمو في الولايات المتحدة. ووفقاً لما وردت مناقشته في الفصل الرابع (وفي عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، لا ينبغي أن تشكل مثل هذه الزيادات أي صعوبات على البلدان الأخرى إذا كانت ذات طابع منتظم وتعكس قوة توقعات النمو. أما إذا جاءت هذه الزيادات انعكاساً لشعور بأن السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة ستضطر إلى التحول فجأة إلى موقف متشدد مع ازدياد زخم التعافي، عندئذٍ يحتمل أن تنتقل تداعيات سلبية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما بين تلك الاقتصادات ذات المديونية العالية والاحتياجات التمويلية الكبيرة. وقد يترتب على ذلك انتكاس أوضاع هذه الاقتصادات أكثر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ولتجنب الوصول إلى هذه النتائج المتباينة، ينبغي، في المقام الأول، حل الأزمة الصحية في كل مكان. وفي الوقت نفسه، سوف يتعين أن تعمل السياسات الاقتصادية على الحد من الضرر المستمر، وتأمين التعافي، والتأهب لعالم ما بعد الجائحة، مع مراعاة حيز السياسات المتاح. وحتى الآن، أدت الإجراءات غير المسبوقة على مستوى السياسات الاقتصادية إلى الحيلولة دون الوصول إلى نتائج أشد سوءاً - حيث تشير تقديراتنا إلى أن الانهيار الحاد الذي شهده العام الماضي كان ليصل إلى ثلاثة أضعاف حجمه على الأقل لولا الدعم السريع على مستوى السياسات في جميع أنحاء العالم. وباتت هناك بلدان كثيرة تعاني أكثر من ضيق الحيز المتاح من السياسات وارتفاع مستويات المديونية مقارنة بالفترة التي سبقت الجائحة. لذا ينبغي أن تصبح السياسات موجهة بدقة أكبر لكي تحافظ على قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي في هذه الفترة التي تكتنفها أجواء عدم اليقين في الوقت الذي تتكشف نتائج السباق بين الفيروس واللقاحات.

وسيكون من الضروري اعتماد منهج مصمم لكل حالة، بحيث يتم ضبط السياسات بدقة حسب المرحلة التي بلغتها الجائحة، وقوة التعافي الاقتصادي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد على حدة. ووفقاً لما وردت مناقشته في هذا التقرير،

كذلك أن تتعاون البلدان بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والرقمنة، وتحديث النظام الدولي لضريبة الشركات، وبشأن إجراءات الحد من نقل الأرباح عبر الحدود، والتحايل الضريبي، والتهرب الضريبي.

لقد شهدنا على مدار السنة الماضية ابتكارات كبيرة في السياسة الاقتصادية وزيادة هائلة في الدعم على المستوى الوطني، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة التي كانت قادرة على تحمل تكاليف تلك المبادرات. وهناك حاجة في الوقت الراهن لبذل جهود طموحة مماثلة على المستوى متعدد الأطراف، بالإضافة للدعم الكبير المقدم حتى الآن من صندوق النقد الدولي لعدد من البلدان بلغ ٨٥ بلدا أثناء الجائحة. وبدون بذل جهود إضافية لإعطاء فرصة عادلة لكل الناس، فقد تتسع فجوات المستويات المعيشية بدرجة كبيرة فيما بين البلدان، وقد ينعكس مسار اتجاهات الحد من الفقر على مستوى العالم التي استمرت عقودا طويلة.

غيتا غوبيناث

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

وينبغي كذلك أن يواصل صناع السياسات التأكد من إتاحة فرص الحصول على السيولة الدولية. وينبغي للبنوك المركزية الكبرى توفير إرشادات واضحة بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها في المستقبل مع إتاحة الوقت الكافي للاستعداد حتى يمكن تجنب حدوث نوبات من الاضطراب من نوعية الاضطراب الذي صاحب إعلان العودة للسياسة النقدية العادية في ٢٠١٣. وسوف تستفيد البلدان منخفضة الدخل من زيادة التوسع في تطبيق التعليق المؤقت لمدفوعات سداد الديون في ظل المبادرة المعنية بتعليق مدفوعات خدمة الدين ووضع «الإطار المشترك» الذي أعدته مجموعة العشرين موضع التنفيذ بغية إعادة هيكلة الديون على نحو منظم. وسوف تستفيد الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل من عملية التخصيص الجديدة لحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى استفادتها على نحو استباقي من خطوط التمويل الوقائي التي يتيحها الصندوق، مثل «خط الائتمان المرن» و«خط السيولة قصيرة الأجل».

وحتى مع اتجاه الأنظار كلها نحو الجائحة فمن الضروري إحران التقدم في تسوية التوترات التجارية والتكنولوجية. وينبغي

السياسات. وقد داهمت الأزمة كثيرا من هذه البلدان وهي تمر بموقف حرج على صعيد المالية العامة وتمتلك قدرة أقل على القيام باستجابات كبيرة من خلال سياسة الرعاية الصحية أو دعم أرزاق المواطنين. ويأتي التعافي المتوقع في أعقاب انكماش حاد جلب تأثيرات شديدة السلبية على وظائف ودخول فئات بعينها. وكان أكثر المتضررين بوجه عام هم الشباب، والنساء، والعاملين ذوي المستويات التعليمية الأقل نسبيا، والعاملين في القطاع غير الرسمي. ومن المرجح أن يزداد عدم المساواة في توزيع الدخل زيادة كبيرة بسبب الجائحة. وتشير التقديرات الحالية إلى هبوط قرابة ٩٥ مليون شخص آخرين إلى مستوى أدنى من حد الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالتوقعات السابقة على الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت خسائر التعلم أكثر حدة في البلدان منخفضة الدخل والنامية، التي واجهت صعوبة أكبر في تحمل تأثير إغلاق المدارس، وخاصة بالنسبة للفتيات والطلاب المنتمين إلى أسر منخفضة الدخل. ومن الممكن أن تؤدي الانتكاسات المتباينة في المسار التعليمي إلى مزيد من التضخيم لعدم المساواة في توزيع الدخل.

**عدم يقين كبير يحيط بالآفاق العالمية:** ستتوقف التطورات المستقبلية على مسار الأزمة الصحية، بما في ذلك ما إذا كانت السلالات الجديدة من فيروس كوفيد-١٩ ستتأثر باللقاحات أم ستسبب في إطالة أمد الجائحة؛ ومدى فعالية إجراءات السياسة في الحد من الضرر الاقتصادي المتواصل (الندوب)؛ وكيفية تطور الأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية؛ ومدى قدرة الاقتصاد على التكيف. وتبعاً لتقلبات المد والجزر التي تمر بها هذه العوامل المؤثرة وتفاعلها مع الخصوصيات القطرية، ستحدد وتيرة التعافي وعمق الندوب التي تصيب البلدان على المدى المتوسط (الفصل الثاني). وتتسم هذه الأزمة بالتفرد من جوانب عديدة. ففي بعض البلدان، أدى دعم السياسات وعدم وجود فرص للإنفاق إلى زيادة كبيرة في المدخرات التي يمكن الإفراج عنها بسرعة بالغة إذا ما تبدد عدم اليقين. وفي الوقت ذاته، من غير الواضح مقدار ما سيتم إنفاقه من هذه المدخرات نظراً لتدهور الميزانيات العمومية لكثير من الشركات والأسر (ولا سيما التي تتسم بميل كبير للاستهلاك من الدخل) وانتهاء الأجل المحدد لتأجيل سداد القروض. والخلاصة هي أن التقديرات تشير إلى توازن المخاطر على المدى القصير وميلها إلى تجاوز التوقعات في المستقبل الأبعد.

وبالنظر إلى عدم اليقين الكبير الذي يكتنف الآفاق المتوقعة، ينبغي لصناع السياسات إعطاء أولوية للسياسات الحذرة بغض النظر عن حالة العالم السائدة — ومنها، على

بعد مرور عام على بداية جائحة كوفيد-١٩، لا يزال تراكم الخسائر البشرية يثير القلق بينما يبعث اتساع تغطية اللقاحات على التفاؤل. ويكتنف آفاق الاقتصاد العالمي قدر كبير من عدم اليقين، وهو ما يتصل في الأساس بمسار الجائحة. وقد كان انكماش النشاط في عام ٢٠٢٠ غير مسبوق في الذاكرة الحاضرة من حيث سرعته وطابعه المتزامن. غير أن الأوضاع كان يمكن أن تصبح أسوأ بكثير. فبالرغم من صعوبة التحديد الدقيق، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الانكماش كان يمكن أن يصل إلى ثلاثة أضعاف ما وصل إليه بالفعل لولا الدعم الاستثنائي الذي قدمته السياسات. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لدحر الجائحة وتجنب التباعد بين الاقتصادات فيما يخص نصيب الفرد من الدخل والزيادات المستمرة في عدم المساواة داخل البلدان.

**تحسن الآفاق:** بعد انكماش يقدر بنحو -٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره ٦٪ في عام ٢٠٢١، ثم ينخفض إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢. ويقل الانكماش المسجل في عام ٢٠٢٠ عن المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة ١,١ نقطة مئوية، مما يعكس زيادة نتائج النمو في النصف الثاني من العام عما أشارت إليه التوقعات بالنسبة لمعظم المناطق بعد تخفيف إجراءات الإغلاق العام ومع تكيف الاقتصادات مع طرق العمل الجديدة. وتزيد توقعات عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بمقدار ٠,٨ و٠,٢ نقطة مئوية عما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس الدعم الإضافي الذي قدمته المالية العامة في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة والتعافي المتوقع تحقيقه بفضل توافر اللقاحات في النصف الثاني من العام. ومن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى ٣,٣٪ على المدى المتوسط - انعكاساً للأضرار المتوقعة في إمكانات الإمداد والمؤثرات السابقة على الأزمة، بما في ذلك انخفاض معدل نمو القوى العاملة لأسباب تتعلق بالشيخوخة في الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبفضل استجابة السياسات غير المسبوق، من المرجح أن يترك الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ ندوباً أقل مما تركته الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. غير أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل تعرضت لضرر أكبر ومن المتوقع أن تتكبد خسائر أشد فداحة على المدى المتوسط.

**تأثيرات متباينة:** كانت خسائر الناتج كبيرة للغاية في البلدان التي تعتمد على السياحة وتصدير السلع الأولية، وكذلك في البلدان التي تمتلك حيزاً محدوداً للاستجابة من خلال

وخاصة بالنظر إلى عدم اليقين السائد. وبالتالي، فعند تقليص الدعم في نهاية المطاف، ينبغي أن يتم ذلك بطرق تتجنب المنحدرات المفاجئة (كإحداث خفض تدريجي في نصيب الحكومة من الأجر الذي تغطيه برامج التسريح المؤقت والدوام المخفض مع زيادة الدعم المالي المحفز على توظيف العمالة بغية تيسير إعادة توزيعها حسب الحاجة). ولا يمكن في هذه الأثناء إغفال التحديات طويلة الأجل — تعزيز الإنتاجية، وتحسين أطر السياسات، ومعالجة تغير المناخ. وقد يتسبب اختلاف سرعات التعافي عبر البلدان إلى تباين مواقف السياسات، ولا سيما إذا استفادت الاقتصادات المتقدمة من اتساع نطاق تغطية اللقاحات في وقت أقرب من البلدان الأخرى. ويعتبر وضوح الإرشادات الاستشارية والتواصل من جانب البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة عاملاً بالغ الأهمية، وليس لمعايرة التيسير النقدي الملازم على المستوى المحلي فحسب. فهو يمتد بتأثيره إلى الأوضاع المالية الخارجية في الأسواق الصاعدة وتأثير مواقف السياسات المتباينة على تدفقات رأس المال (الفصل الرابع).

**ويمثل التعاون الدولي الوثيق عاملاً حيوياً لتحقيق هذه الأهداف وضمان استمرار اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل في تضييق الفجوة بين مستوياتها المعيشية والمستويات المعيشية للبلدان مرتفعة الدخل. وعلى الصعيد الصحي، يعني هذا ضمان كفاية الإنتاج العالمي من اللقاحات وتوزيعها عالمياً بأسعار في المتناول — بما في ذلك عن طريق التمويل الكافي لآلية «كوفاكس» — حتى تتمكن كل البلدان من دحر الجائحة بسرعة وحسم. كذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون لضمان إتاحة فرص الحصول على السيولة العالمية للاقتصادات التي تعاني قيوداً مالية حتى تتمكن من مواصلة الإنفاق المطلوب على الرعاية الصحية والقطاع الاجتماعي والبنية التحتية، وكلها لازم لتحقيق التنمية والتقارب نحو مستويات أعلى من معدل دخل الفرد. وينبغي أن تعمل البلدان عن كثب لمضاعفة الجهود في مجال تخفيف تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة للتعاون الوثيق بغية حل المشكلات الاقتصادية المنشئة للتوترات التجارية والتكنولوجية (وكذلك الفجوات في النظام التجاري متعدد الأطراف المرتكز على قواعد). وبناء على الإنجازات المحققة مؤخراً في سياسة الضرائب الدولية، ينبغي مواصلة الجهود للتركيز على الحد من نقل الأرباح عبر الحدود، والتحايل الضريبي، والتهرب الضريبي.**

سبيل المثال، تعزيز الحماية الاجتماعية بتوسيع نطاق الأهلية لتأمينات البطالة حتى تشمل المشتغلين بالعمل الحر والعاملين في القطاع غير الرسمي (راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)؛ وضمان كفاية الموارد لاحتياجات الرعاية الصحية، وبرامج تطوير الطفولة المبكرة، والتعليم، والتدريب المهني؛ والاستثمار في البنية التحتية الخضراء لتعجيل التحول إلى تخفيض الاعتماد على الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، كما ناقش في الفصلين ٢ و ٣، ينبغي أن يكونوا على استعداد لتعديل دعم السياسات بصورة مرنة؛ ومن ذلك، مثلاً، التحول من تقديم الإمدادات الحيوية إلى إعادة تخصيص الموارد تبعاً لتطور الجائحة، مع ربط ذلك بتحسين النشاط ومراعاة حماية الإنفاق الاجتماعي وتجنب الإبقاء على المصروفات التي تفتقر إلى الكفاءة. ومن المهم تثبيت الدعم قصير الأجل على ركيزة من الأطر الموثوقة متوسطة الأجل (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي). وحيثما كانت مستويات الديون المرتفعة سبباً في تضيق مجال الحركة في هذا الاتجاه، ينبغي توجيه الجهود إلى خلق الحيز المطلوب من خلال زيادة تحصيل الإيرادات (تقليل التخفيضات الضريبية وتحسين تغطية السجلات والتحول إلى ضرائب قيمة مضافة تتسم بجودة التصميم)، وزيادة تصاعدية الضرائب، وتخفيض الدعم المهدر للموارد.

**أولويات السياسات:** تختلف العوامل التي تشكل الموقف الملازم للسياسات تبعاً لاختلاف البلدان، وخاصة التقدم نحو عودة الأوضاع العادية. ومن ثم ستحتاج البلدان إلى تصميم استجابات سياساتها بما يتسق مع مرحلة الجائحة، وقوة التعافي، والخصائص الهيكلية للاقتصاد. وبمجرد أن تصبح عمليات التلقيح واسعة الانتشار وتتم إعادة الطاقة الفائضة في نظام الرعاية الصحية إلى مستويات ما قبل كوفيد-١٩ بوجه عام، يمكن البدء في رفع القيود. وما دامت الجائحة مستمرة، ينبغي أن تركز السياسات في المقام الأول على الإفلات من الأزمات، وإعطاء أولوية للإنفاق على الرعاية الصحية، وتقديم دعم موجه بدقّة من المالية العامة، والحفاظ على سياسة نقدية تيسيرية، مع متابعة المخاطر على الاستقرار المالي. ومع تقدم مسيرة التعافي، سيحتاج صناع السياسات إلى الحد من الندوب الاقتصادية الغائرة على المدى الطويل، بغية تعزيز الطاقة الإنتاجية (كالاستثمار العام، على سبيل المثال) وزيادة حوافز التوزيع الكفء للموارد المنتجة. إنها عملية موازنة دقيقة،



## تباعد مسارات التعافي في ظل أجواء كثيفة من عدم اليقين

لا تزال الآفاق العالمية يخيم عليها قدر كبير من عدم اليقين عقب مرور عام على بداية الجائحة. وتتصاعد المخاوف نتيجة التحورات الجديدة للفيروس وتزايد الخسائر البشرية بالرغم من تحسن الشعور العام مع اتساع نطاق تغطية اللقاحات. وتتباعد مسارات التعافي الاقتصادي عبر البلدان والقطاعات نتيجة تباين طبيعة الاضطرابات الناجمة عن الجائحة وحجم الدعم المقدم من خلال السياسات. ولا تتوقف الآفاق على نتيجة الحرب بين الفيروس واللقاحات فحسب (الشكل البياني ١-١)، بل يعتمد الأمر أيضا على قدرة السياسات الاقتصادية المستخدمة في ظل ارتفاع عدم اليقين على الحد بفعالية من الخسائر الدائمة الناتجة عن هذه الأزمة غير المسبوقة.

## الجائحة مستمرة في حصد العديد من الأرواح

ساهم التباعد الاجتماعي وتوافر اللقاحات والعلاجات في إبطاء وتيرة انتشار الفيروس وإنقاذ الأرواح. وفي الوقت نفسه، كشفت الأزمة عن فروق كبيرة في قدرة البلدان على دعم سكانها، لا سيما الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وشهد العالم أجمع ضغوطا اجتماعية حادة بسبب الخسائر البشرية الناجمة عن الجائحة (التي تجاوزت ٢,٥ مليون شخص حول العالم)، والزيادة في حالات الوفاة لأسباب أخرى نتيجة التأخر في توفير الرعاية الصحية اللازمة، وارتفاع معدل البطالة. وبدأت معظم البلدان في توفير اللقاحات، مما يبشر بتراجع حدة الإصابات وتواترها في نهاية المطاف. غير أن نطاق التغطية يتفاوت بدرجة كبيرة حتى الآن، ومن المتوقع أن تنفذ البلدان عملية التلقيح واسعة النطاق في مراحل زمنية مختلفة (الشكل البياني ١-٢).

**تعاف متعدد السرعات غير مكتمل:** ظهرت موجة ثانية وثالثة من الإصابات، مما استلزم إعادة فرض القيود في العديد من البلدان منذ صدور تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويعني إلغاء القيود وإعادة فرضها بصورة متكررة على هذا النحو أن التعافي متفاوت ولا يزال بعيدا عن الاكتمال. ورغم تعافي مستويات إجمالي الناتج المحلي عموما على نحو أقوى من المتوقع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، فإنها لا تزال أقل كثيرا مقارنة باتجاهات ما قبل الجائحة في معظم البلدان، كما يتضح من المؤشرات عالية التواتر تراجع الزخم في بعض القطاعات في أوائل عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ١-٣).

• **الفروق عبر البلدان:** تشكل التعافي في مختلف البلدان بناء على مسار الجائحة، والقيود المفروضة على الحركة

لاحتواء تفشيها، والإجراءات المتخذة على صعيد السياسات. وارتفعت خسائر الناتج خصوصا في البلدان التي تعتمد على السياحة وصادرات السلع الأولية وغيرها من البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المتاح للاستجابة من خلال السياسات. وعندما بدأت الأزمة، كان العديد من هذه البلدان في وضع مالي غير مستقر وأقل قدرة على الاستجابة بقوة من خلال سياسات الرعاية الصحية، مما جعلها تفرض إجراءات إغلاق أكثر صرامة لاحتواء انتشار الفيروس. وكان لعوامل مثل نسبة الوظائف «التي يمكن أدائها من بُعد»، ونسبة العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعمق أسواق رأس المال، وحجم القطاع غير الرسمي، وجودة البنية التحتية الرقمية ومدى توافرها دور مهم أيضا في مرحلة الهبوط الاقتصادي وتيرة التعافي (الشكل البياني ١-٤). وقد تؤدي هذه الفروق بدورها إلى تفاوتات دائمة عبر البلدان في حالة عدم القضاء على الجائحة في العالم أجمع. ومن المقدر أن ينزل ما يقرب من ٩٥ مليون شخص تحت خط الفقر المدقع في ٢٠٢٠ مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، مما سيؤدي إلى انعكاس مسار اتجاه الحد من الفقر العالمي الذي استمر لعقدين كاملين.

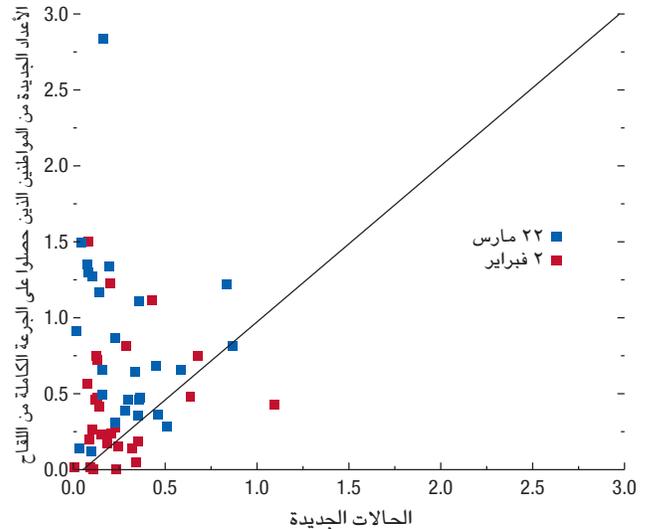
• **الفروق عبر القطاعات:** كان الطلب القوي على المنتجات التي تدعم العمل من المنزل وانتعاش الطلب على السلع المعمرة عموما (لا سيما السيارات) من أهم العوامل وراء التعافي العالمي منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ (الإطار ١-١). فعقب انهيار متزامن دام لفترة قصيرة، عاد الإنتاج الصناعي إلى مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، استمر تراجع استهلاك الخدمات كثيفة الاعتماد على المخالطة، كما أدت إعادة فتح العديد من الاقتصادات في الفترة من مايو إلى يونيو — التي ساهمت أيضا في حدوث تعاف مفاجئ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ — إلى موجة ثانية من الإصابات وقيود إضافية على الحركة في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-٥). ومنذ بداية الجائحة، تعمل قطاعات السفر والفنون والترفيه والرياضة والضيافة وأنشطة التجزئة التقليدية بجزء من طاقتها فقط ولن تتعافى بصورة كبيرة قبل إحكام السيطرة على الجائحة.

• شهدت **التجارة الدولية** في السلع أنماطا مماثلة (الشكل البياني ١-٦). وعاد حجم تجارة السلع إلى مستويات ما قبل الجائحة، بينما استمر تباطؤ تجارة الخدمات عبر الحدود.

## الشكل البياني ١-١: سباق بين الفيروس واللقاحات

(لكل ألف، متوسط متحرك على مدار ٧ أيام؛ أحدث المشاهدات: ٢٢ مارس ٢٠٢١)

بدأ السباق بين الفيروس واللقاحات.

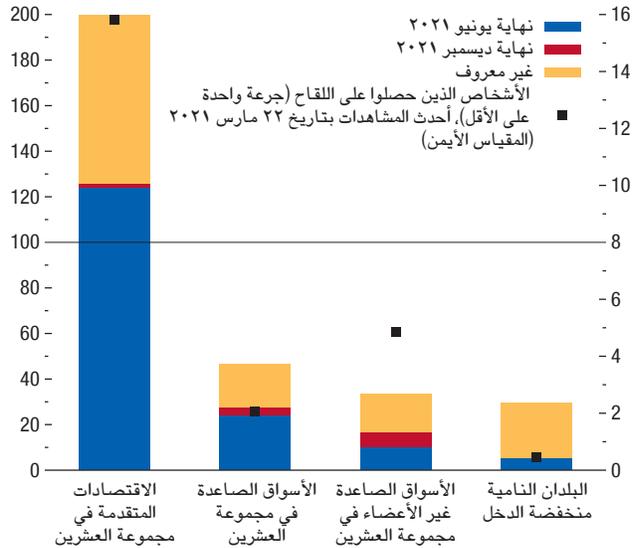


المصادر: إحصاءات كوفيد-١٩ الصادرة عن جامعة جونز هوبكنز، وتقارير الحكومات الوطنية المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني *Our World in Data*.

## الشكل البياني ٢-١: عمليات شراء اللقاح المؤكدة

(٪ من عدد السكان)

تشير بيانات عمليات الشراء إلى أن معظم سكان اقتصادات الأسواق الصاعدة لن يحصلوا على اللقاح قبل عام ٢٠٢٢.



المصادر: مركز ديوك العالمي للابتكار الصحي، وإحصاءات كوفيد-١٩ الصادرة عن جامعة جونز هوبكنز، وتقارير الحكومات الوطنية المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني *Our World in Data*.

ملحوظة: تشمل اللقاحات جماليا، وجانسن (جونسون آند جونسون)، ومودرنا، وأكسفورد/أسترازينيكا، وفايزر/بيونتيك، وسينوفارم، وسينوفاك.

- **مواطن ضعف سوق العمل:** لم يكتمل التعافي في سوق العمل أيضا في ظل استمرار ارتفاع مستويات البطالة والبطالة الجزئية (الشكل البياني ١-٧). فبالرغم من الدعم الاستثنائي المقدم من خلال السياسات (بما في ذلك برامج الاحتفاظ بالوظائف ودعم الأجور)، ارتفعت معدلات البطالة بحوالي ١,٥ نقطة مئوية عن متوسطات ما قبل الجائحة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السواء. كذلك تراجعت نسبة المشاركة في القوة العاملة. علاوة على ذلك، قد يكون حجم التباطؤ الفعلي أكبر مما تعكسه هذه المؤشرات نظرا لأن بلدان عديدة نفذت برامج الاحتفاظ بالوظائف أو توسعت فيها (مثل برنامج *Kurzarbeit* في ألمانيا، راجع الفصل الثالث).

### التباعد بين أسواق الأصول وباقي أجزاء الاقتصاد: على

عكس أسواق العمل والمنتجات، وبالرغم من التقلبات الأخيرة، شهدت أسواق الأصول تحسنا قويا نتيجة الإجراءات التنشيطية المتخذة على مستوى السياسات والتوقعات بعودة الأوضاع إلى طبيعتها في نهاية العام الحالي مدفوعة بتوافر اللقاحات (الشكل البياني ١-٨). غير أن هذه الفجوة تمثل سلاحا ذا حدين، فالأوضاع المالية الداعمة شرط أساسي للتعافي ولكن التباعد الواسع بين تقييمات الأصول وآفاق الاقتصاد ككل

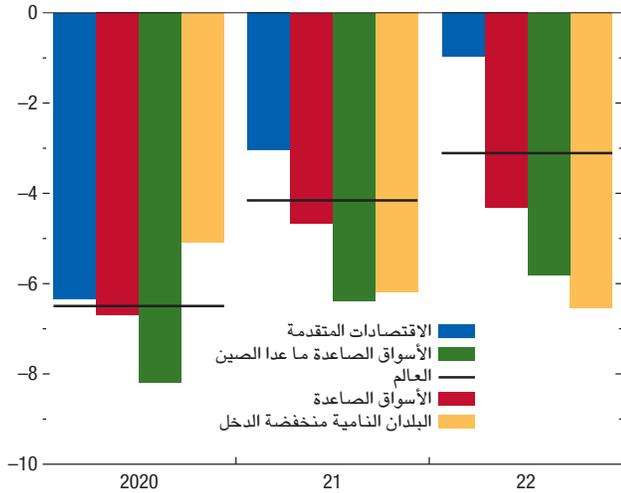
تنشأ عنه مخاطر مهددة للاستقرار المالي (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

### زيادة عدم المساواة بسبب أوجه التباعد داخل البلدان:

نظرا للطبيعة المتباينة للصدمة الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩، كان هناك تفاوت كبير في تأثير الجائحة على فرص العمل والدخل عبر مختلف مجموعات العاملين. ووقع التأثير الأكبر على الشباب والنساء والفئات الأقل مهارة نسبيا (راجع الفصل الثالث). فكانت هذه المجموعات الديمغرافية هي الأكثر معاناة خلال هذا الركود، وهو ما يرجع جزئيا إلى تركيز وظائفهم في الخدمات كثيفة الاعتماد على المخالطة والقطاع غير الرسمي (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من آفاق الاقتصاد الإقليمي). وشهدت الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة زيادة كبيرة على الأرجح في مستويات عدم المساواة في الدخل (راجع الإطار ٢-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). علاوة على ذلك، كانت خسائر التعلم أشد حدة في البلدان النامية منخفضة الدخل التي واجهت صعوبة متزايدة في التكيف مع إغلاق المدارس، لا سيما بالنسبة للفتيات والطلاب من الأسر منخفضة الدخل (الشكل البياني ١-٩). وقد يؤدي تفاوت حجم الانتكاسات في التعليم المدرسي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل (راجع الفصل الثاني وعدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الراصد المالي).

### الشكل البياني ١-٤: المجموعات الأكثر تضررا

(التغير في نمو نصيب الفرد التراكمي من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٩ ما بين تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يناير ٢٠٢٠ وإبريل ٢٠٢١ بالنقاط المئوية)



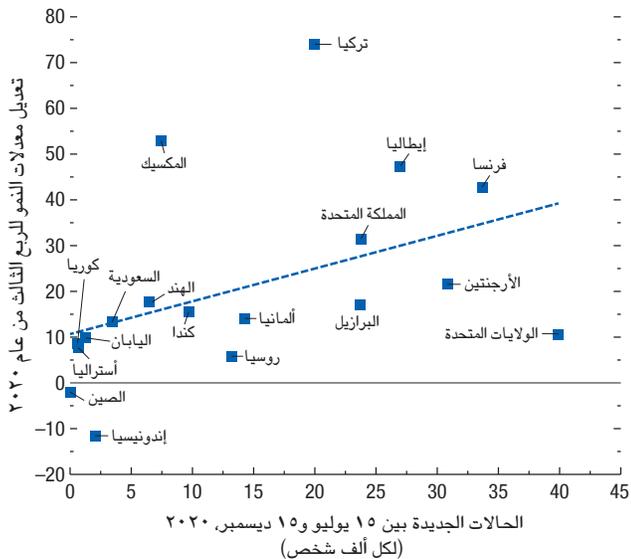
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوى الشرائية عام ٢٠١٧) في الحسابات.

### الشكل البياني ١-٥: التطورات المفاجئة في معدل النمو وزيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ مجددا

(بالنقاط المئوية: المعدل السنوي المعدل موسميا لكل ربع على حدة)

ترجع التطورات المفاجئة الإيجابية في معدلات النمو خلال الربع الثالث من ٢٠٢٠ في جزء منها إلى إعادة فتح الاقتصادات، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات وإعادة فرض إجراءات الإغلاق في نهاية العام.



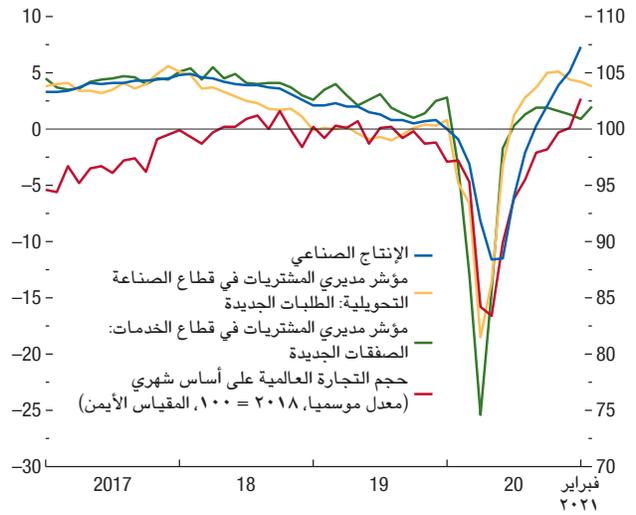
المصادر: إحصاءات كوفيد-١٩ الصادرة عن جامعة جونز هوبكنز، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تغطي العينة بلدان مجموعة العشرين. التغير في معدلات النمو هو الفرق بين تنبؤات الربع الثالث من ٢٠٢٠ الصادرة في يونيو ٢٠٢٠ والتقديرات الأولى المنشورة في يناير ٢٠٢١.

### الشكل البياني ١-٣: مؤشرات النشاط العالمي

(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير السنوي %، الانحرافات عن ٥٠ بالنسبة لمؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية ما لم يذكر خلاف ذلك)

تشير المؤشرات عالية التواتر إلى عودة الصناعة التحويلية والتجارة إلى مستويات ما قبل الجائحة، ولكن قطاع الخدمات لا يزال أمامه شوطا يقطعه لحين بلوغ هذه المرحلة.



المصادر: مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Markit Economics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

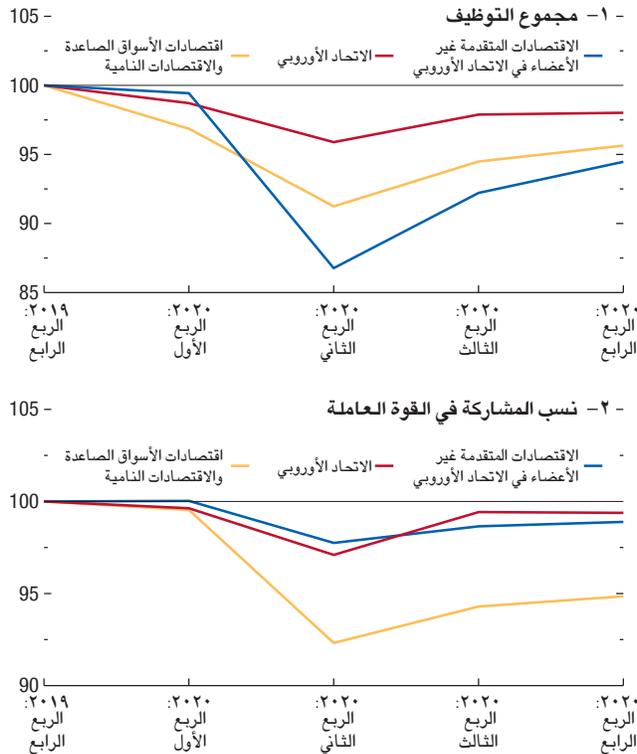
## إجراءات السياسات غير المسبوقة حالت دون نتائج أكثر سوءا

**استجابة قوية وفورية على مستوى العالم من خلال السياسات:** بدأ الاقتصاد العالمي على حافة الهاوية منذ عام مضى، مما دفع البنوك المركزية إلى اتخاذ تدابير فورية لتوفير السيولة ودعم تقديم الائتمان إلى مجموعة كبيرة من المقترضين. وفي الوقت نفسه، سعت السلطات المالية إلى تخفيف العبء عن كاهل الأسر والشركات من خلال التحويلات ودعم الأجور والسيولة (راجع قاعدة بيانات تقرير الراسد المالي التي تتضمن تدابير المالية العامة التي اتخذتها البلدان استجابة لجائحة كوفيد-١٩). وكانت هذه الإجراءات بمثابة أداة مكملة لجوانب شبكة الأمان الأخرى، مثل تأمين البطالة والمساعدات الغذائية. وعكفت جهات التنظيم المالي في العديد من البلدان على تسهيل استمرار توفير الائتمان من خلال مجموعة من التدابير<sup>١</sup> وكانت الأوضاع المالية داعمة عموما (الشكل البياني ١-١٠). وكان لهذه التحولات في درجة الإقبال على المخاطر أثرها على تحركات أسعار الصرف،

<sup>١</sup> تضمنت هذه التدابير إرخاء معايير تصنيف القروض غير المنتظمة ومتطلبات المخصصات بالنسبة للبنوك، وتخفيض أوزان مخاطر القروض المضمونة من القطاع العام، وحظر رفع قضايا الإفلاس (راجع قسم «السياسات ذات الأولوية»)، ومرونة المتطلبات الرأسمالية للبنوك (تخفيض المتطلبات الاحترازية الكلية بشأن رأس المال الوقائي، وتوضيح كيفية التعامل مع حالات عدم الالتزام بتلك المتطلبات).

## الشكل البياني ١-٧: التوظيف والمشاركة في القوة العاملة (المؤشر، الربع الرابع من ٢٠١٩ = ١٠٠)

لا يزال الطريق إلى سد فجوة التوظيف طويلا.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: استنادا إلى ٦٨ بلدا في اللوحة الأولى و٤٨ بلدا في اللوحة الثانية باستخدام سلاسل بيانات ربع سنوية معدلة موسميا. وتستند نسب المشاركة في القوة العاملة إلى ١٥-٦٤ عاما ويحسب المتوسط المرجح للمؤشرات باستخدام عدد السكان حسب أحدث البيانات المتاحة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي حالة عدم توافر بيانات الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، تُستخدم قيم الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

مهمة معقدة للغاية بالنسبة لصناع السياسات بسبب حالة عدم اليقين الكبيرة المحيطة بالآفاق، والتوقعات بتخفيف التأثير على الدخل في العديد من البلدان من خلال الاستمرار في إلغاء القيود على الأنشطة وإعادة فرضها بصورة متواترة مع توافر حيز أقل كثيرا لتوفير الدعم من خلال السياسات مقارنة ببداية الأزمة.

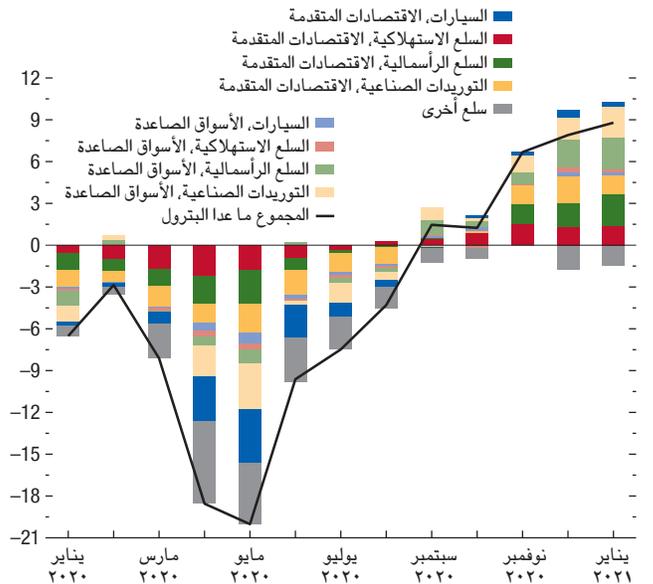
## الآفاق: أوجه تباعد مستجدة وتحديات على جانب السياسات

تحيط بالآفاق العالمية درجة كبيرة من عدم اليقين. فبخلاف مجموعة الصدمات المعتادة غير المرتبطة بحركة السوق التي تؤثر عادة على إعداد التنبؤات، ستتوقف التطورات المستقبلية على (١) مسار الجائحة، و(٢) إجراءات السياسات، و(٣) التغيير في الأوضاع المالية وأسعار السلع

## الشكل البياني ١-٦: الواردات العالمية: المساهمات حسب نوع السلع والمناطق

(المساهمة في التغير % على أساس سنوي مقارن، بالنقاط المئوية: على أساس القيمة بالدولار الأمريكي)

يعكس التعافي القوي في مستويات التجارة الدولية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ الطلب المكبوت على السلع الاستهلاكية المعمرة (السيارات) من الاقتصادات المتقدمة واستئناف العمل في سلاسل العرض في الأسواق الصاعدة.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

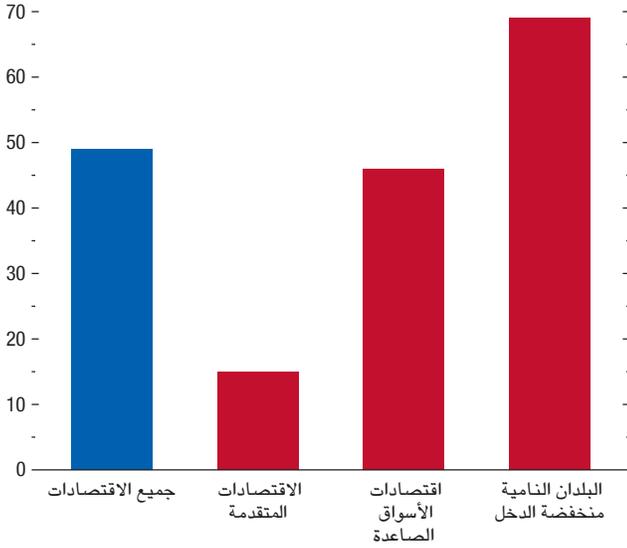
ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة تضم أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتضم اقتصادات الأسواق الصاعدة الأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا والهند وماليزيا والمكسيك وبيرو والفلبين وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند وتركيا.

حيث ارتفعت قيمة العملة في معظم الأسواق الصاعدة وكذلك في البلدان المصدرة للسلع الأولية، بينما تراجع قيمة الدولار الأمريكي منذ إبريل الماضي (الشكل البياني ١-١١). وساعدت هذه التطورات في الحد من تفاقم الصدمة.

**المهمة لم تنجز (بعد):** تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن إجراءات السياسات — بما في ذلك أدوات الضبط التلقائي والتدابير الاستثنائية وتدابير القطاع المالي — ساهمت بحوالي ٦ نقاط مئوية في النمو العالمي خلال عام ٢٠٢٠. ورغم صعوبة تحديد حجم انكماش النمو العالمي بدقة، فإن غياب هذه الإجراءات ربما كان لينتج عنه انكماش أسوأ بثلاث مرات. فبالرغم من هذا الدعم الموسع وبدء مسار التعافي منذ منتصف عام ٢٠٢٠، لا تزال مستويات البطالة والبطالة الجزئية مرتفعة. وبينما يصعب تقدير فجوات الإنتاج خلال هذه الأزمة (نظرا لانكماش العرض والطلب نتيجة التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة كثيفة المخالطة)، تشير هذه التطورات ضمنا إلى تباطؤ اقتصادي ملحوظ (الشكل البياني ١-١٢). ولا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل لتحقيق التعافي الكامل. وهي

الشكل البياني ١-٩: ضياع فرص التعليم على مستوى العالم نتيجة جائحة كوفيد-١٩ (متوسط عدد أيام الحرمان من التعليم خلال عام ٢٠٢٠)

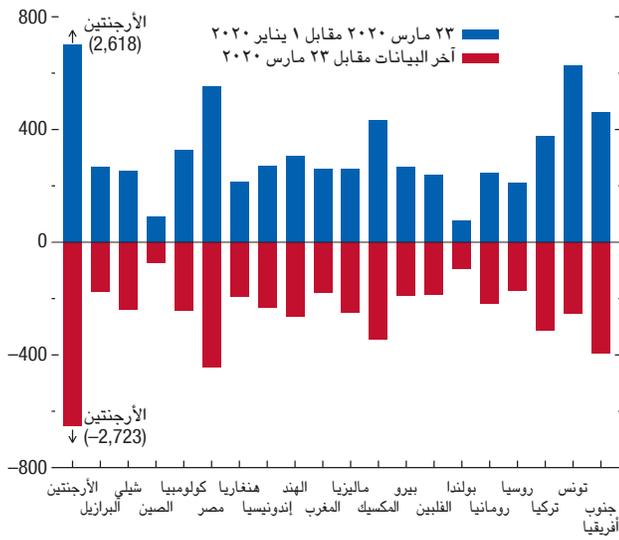
كانت ظاهرة ضياع فرص التعليم أشد وطأة في البلدان النامية منخفضة الدخل.



المصادر: مسح مشترك بين اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي حول مدى تأخر التعليم الوطني بإغلاق المدارس نتيجة الجائحة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٠: التغير في فروق العائد على مؤشر سندات الأسواق الصاعدة (EMBI) (بنقاط الأساس)

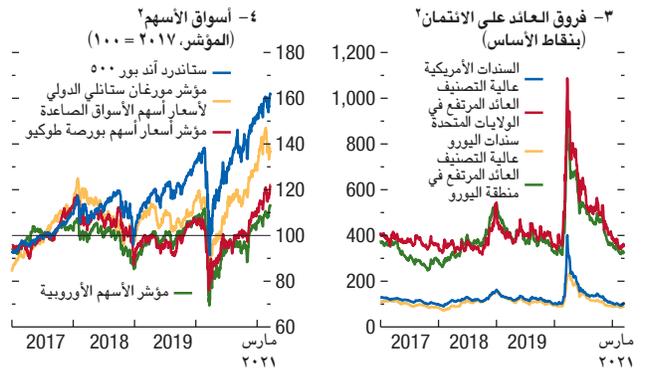
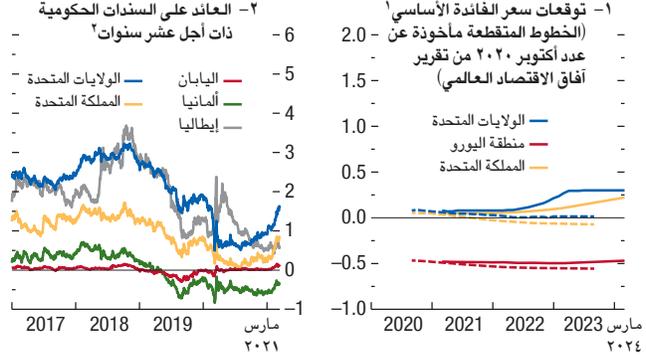
عادت الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة إلى مستويات ما قبل الأزمة تقريبا.



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات حتى نهاية ١٧ مارس ٢٠٢١.

الشكل البياني ١-٨: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع السوق النقدية والمالية (%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تشير الأوضاع المالية ضمنا إلى استمرار انفصال الأسواق المالية عن الاقتصاد الحقيقي.



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Haver Analytics. ومؤسسة Refinitiv Datastream: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

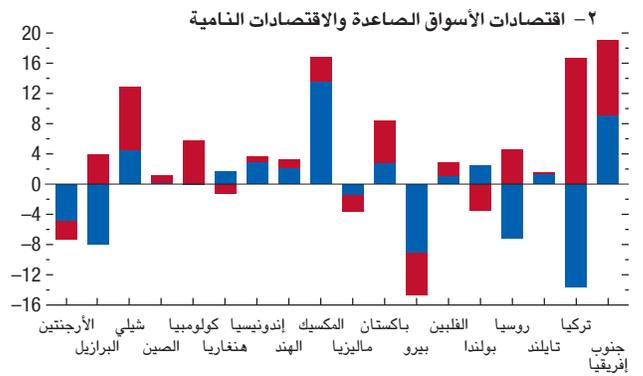
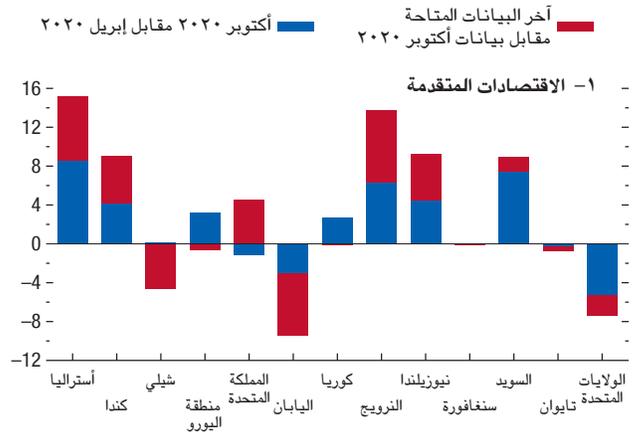
١ تستند التوقعات إلى العقود المستقبلية لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، ومتوسط سعر الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة بالجنه الأسترليني في المملكة المتحدة، وسعر الفائدة السائد بين البنوك على العقود الآجلة في منطقة اليورو. تم تحديث البيانات في ١٧ مارس ٢٠٢١. ٢ البيانات حتى ١٧ مارس ٢٠٢١.

الأولية، و(٤) قدرة الاقتصاد على التكيف مع القيود المفروضة على الأنشطة لحماية صحة المواطنين. وستحدد وتيرة التعافي وحجم الندوب التي تخلفها الأزمة على المدى المتوسط في ضوء تطور هذه العوامل وتفاعلها مع الخصائص القطرية.

عدم المساواة في الحصول على اللقاحات: وفقا لبيانات عمليات الشراء والتقدم المحرز مؤخرا في حملات التلقيح ضد الفيروس، يفترض السيناريو الأساسي أن توزيع اللقاحات سيتم على نحو غير متكافئ وعلى فترات متفرقة عبر مختلف مناطق العالم. فمن المتوقع توفير اللقاحات على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة وعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة في صيف عام ٢٠٢١. وفي معظم البلدان بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٢٢.

الشكل البياني ١-١١: تغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، إبريل ٢٠٢٠ - مارس ٢٠٢١ (%)

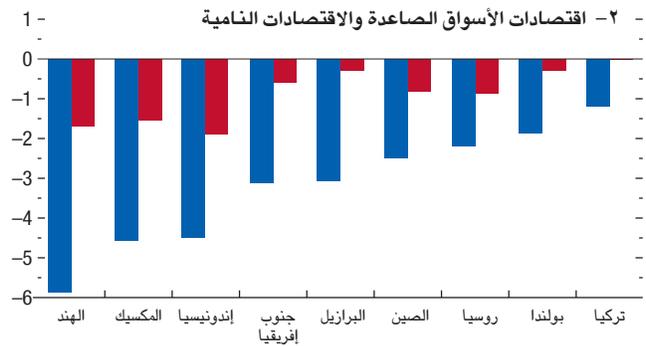
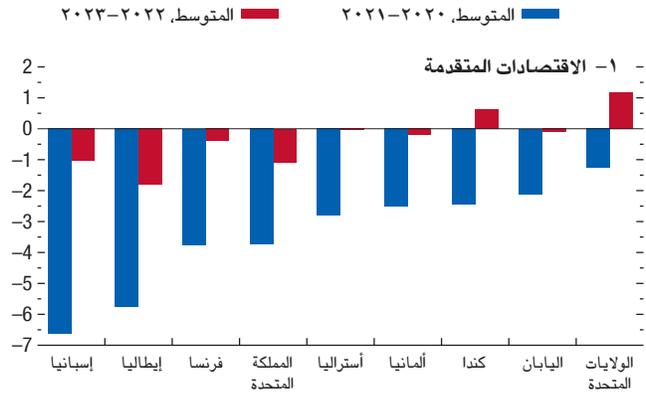
عكست تحركات العملات الرئيسية التحول في الشعور السائد حيال تحمل المخاطر والاختلافات في مواقف السياسة النقدية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التغيير الموجب يشير إلى ارتفاع قيمة العملة. آخر بيانات متاحة في ١٩ مارس ٢٠٢١.

الشكل البياني ١-١٢: توقعات فجوة الناتج، ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (% من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

يُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تباطؤًا حادًا.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

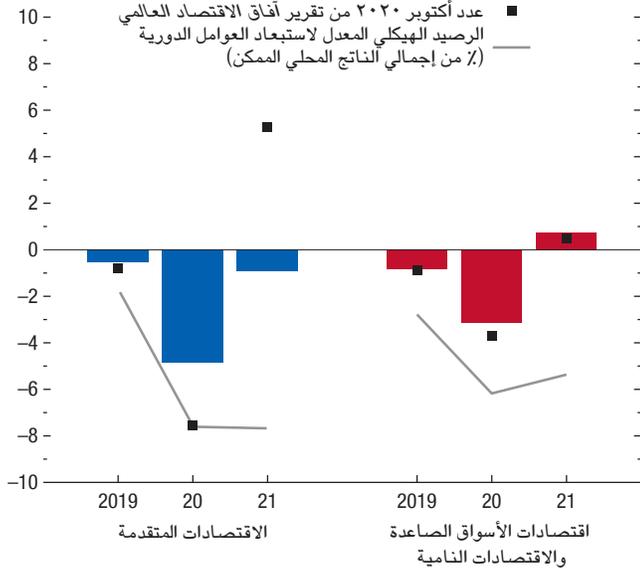
الأنشطة كثيفة المخالطة متراجعة بالفعل مقارنة بما كانت عليه في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-١٣).

**تفاوت الدعم المالي:** يُتوقع وجود تفاوت كبير في حجم الدعم المقدم من خلال السياسات عبر البلدان (الشكل البياني ١-١٤). ففيما يخص الاقتصادات المتقدمة، أعلن كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن دعم مالي ضخم خلال ٢٠٢١، ووافق الاتحاد الأوروبي على البدء في صرف أموال جيل الاتحاد الأوروبي التالي. وتبلغ قيمة الحزمة المالية الجديدة التي أعلنتها إدارة الرئيس بايدن ١,٩ تريليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن تحقق دفعة قوية للنمو في الولايات المتحدة خلال ٢٠٢١ لتنتشر آثارها الإيجابية الكبيرة إلى الشركاء التجاريين. ومن المتوقع أن تظل الاقتصادات المتقدمة قادرة على إدارة تكلفة خدمة الدين نظرا لأن جزءا كبيرا نسبيا من ديونها مغطى

ويستند السيناريو الأساسي إلى افتراض بتوافر اللقاحات ومختلف العلاجات بأسعار في المتناول في جميع البلدان. ويفترض هذا الجدول الزمني أن الحماية الفعالة وتحسن آليات الاختبار والرصد سيسهمان كلاهما في الحد من معدلات انتشار الفيروس محليا في جميع البلدان مع نهاية عام ٢٠٢٢. ولكن تلك هي الصورة العالمية. أما عبر المناطق، فسيتم توفير اللقاحات على فترات زمنية متفرقة، وستستطيع بعض البلدان الخروج من الأزمة في وقت أقرب كثيرا مقارنة بغيرها، بينما ستضطر السلالات الجديدة لبلدان أخرى إلى إغلاق بعض مناطقها على فترات متفرقة قبل توافر اللقاحات على نطاق واسع. ويُفترض أن تكون هذه القيود أقل تأثيرا على النشاط مقارنة بالموجات السابقة نظرا لأنها موجهة إلى قطاعات بعينها، وبسبب التكيف مع ظروف العمل من بُعد، بالإضافة إلى أن

الشكل البياني ١-١٤: موقف المالية العامة، ٢٠١٩-٢٠٢١ (التغير في رصيد المالية العامة الأولي الهيكلي % من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

يُتوقع استمرار سياسات المالية العامة التيسيرية في الاقتصادات المتقدمة خلال عام ٢٠٢١.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

مخاطر مهمة بالطبع تؤثر على هذا السيناريو الإيجابي (تجري مناقشتها في القسم التالي).

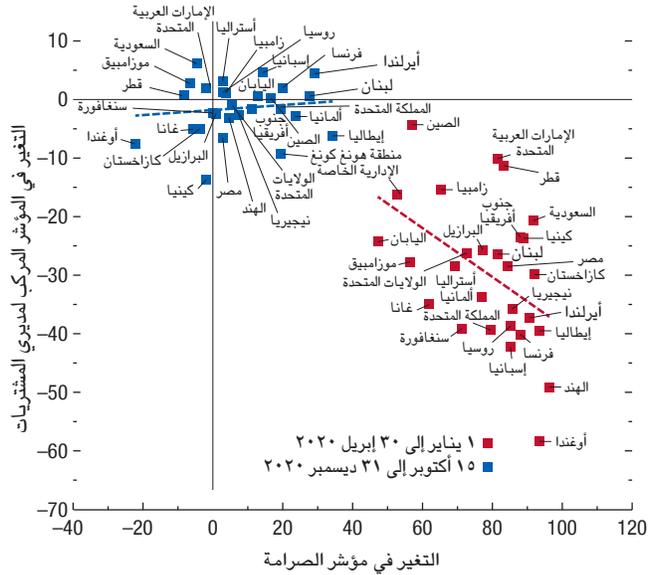
**ارتفاع أسعار السلع الأولية:** اتساقا مع التعافي العالمي المتوقع، يتوقع نمو أسعار النفط بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٢١ ارتفاعا من قاعدتها المنخفضة في ٢٠٢٠، وهو ما يعكس في جزء منه تقليص المعروض حسب اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» وروسيا وغيرها من البلدان المصدرة للنفط من غير الأعضاء في «أوبك») (الشكل البياني ١-١٥). ومن المتوقع أن تشهد أسعار المعادن تسارعا قويا في ٢٠٢١، وهو ما يعكس عموما التعافي في الصين. أما أسعار الغذاء فمن المتوقع أن ترتفع أيضا هذا العام (راجع التقرير الخاص حول السلع الأولية في هذا الفصل).

## مسارات متباعدة وتراجع مستويات إجمالي الناتج المحلي دون توقعات ما قبل الجائحة

عقب انكماش يقدر بحوالي -٣,٣٪ عام ٢٠٢٠، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نموا بمعدل ٦٪ عام ٢٠٢١ يتراجع لاحقا إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٢٢. ويقل حجم الانكماش الفعلي عام ٢٠٢٠ بمقدار ١,١ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد

الشكل البياني ١-١٣: تأثير الإغلاق العام على النشاط: البداية مقابل النهاية، ٢٠٢٠ (المؤشر)

تراجعت حساسية الأنشطة الاقتصادية تجاه القيود المفروضة على الحركة قرب نهاية العام.



المصادر: قاعدة بيانات Markit PMI، وأداة جامعة أوكسفورد لتتبع الاستجابة الحكومية في مواجهة كوفيد-١٩.

ملحوظة: تضم العينات ٢٨ بلدا من البلدان التي تتوفر عنها بيانات المؤشر المركب لمديري المشتريات. ويشير التغير الإيجابي في مؤشر الصرامة (صفر - ١٠٠) إلى زيادة صرامة التدابير، كما يشير التغير الإيجابي في المؤشر المركب لمديري المشتريات إلى توسع نسبي.

بسندات طويلة الأجل ذات عائد سالب أحيانا. وقدمت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية دعما ماليا أقل، ويُتوقع عموما تراجع العجز مع تحسن الإيرادات وإلغاء أوجه الإنفاق المرتبطة بالأزمة في ظل التعافي الاقتصادي المتوقع. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي ارتفاع تكلفة خدمة الدين إلى تكبيل قدرة هذه الاقتصادات على التصدي للاحتياجات الاجتماعية، بما في ذلك زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة، وكذلك على معالجة الانتكاسة في مستويات تراكم رأس المال البشري الناجمة عن هذه الأزمة.

**أوضاع مالية داعمة عموما:** يفترض السيناريو الأساسي أن السياسة النقدية ستظل مواتية، مع تشديدها تدريجيا مع ترسخ التعافي (بما في ذلك في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تطبق أطر سياسات قوية وتحافظ على ثبات توقعات التضخم). وكما يشير عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يُتوقع أن تظل الأوضاع المالية داعمة عموما في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية. غير أنه توجد

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير.٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>	الاختلاف عن توقعات عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>		توقعات		٢٠٢٠		
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١			٢٠٢٢
٠,٢	٠,٨	٠,٢	٠,٥	٤,٤	٦,٠	٣,٣-	<b>الناتج العالمي</b>
٠,٧	١,٢	٠,٥	٠,٨	٣,٦	٥,١	٤,٧-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٠,٦	٣,٣	١,٠	١,٣	٣,٥	٦,٤	٣,٥-	الولايات المتحدة
٠,٧	٠,٨-	٠,٢	٠,٢	٣,٨	٤,٤	٦,٦-	منطقة اليورو
٠,٣	٠,٦-	٠,٣	٠,١	٣,٤	٣,٦	٤,٩-	ألمانيا
١,٣	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٤,٢	٥,٨	٨,٢-	فرنسا
١,٠	١,٠-	٠,٠	١,٢	٣,٦	٤,٢	٨,٩-	إيطاليا
٠,٢	٠,٨-	٠,٠	٠,٥	٤,٧	٦,٤	١١,٠-	إسبانيا
٠,٨	١,٠	٠,١	٠,٢	٢,٥	٣,٣	٤,٨-	اليابان
١,٩	٠,٦-	٠,١	٠,٨	٥,١	٥,٣	٩,٩-	المملكة المتحدة
١,٣	٠,٢-	٠,٦	١,٤	٤,٧	٥,٠	٥,٤-	كندا
٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٣,٤	٤,٤	٢,١-	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٠,١-	٠,٧	٠,٠	٠,٤	٥,٠	٦,٧	٢,٢-	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,٣-	٠,٦	٠,١	٠,٣	٦,٠	٨,٦	١,٠-	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٢-	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٥,٦	٨,٤	٢,٣	الصين
١,١-	٣,٧	٠,١	١,٠	٦,٩	١٢,٥	٨,٠-	الهند <sup>٣</sup>
٠,٤	١,٣-	٠,١	٠,٣-	٦,١	٤,٩	٣,٤-	مجموعة آسيان-٥ <sup>٤</sup>
٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٣,٩	٤,٤	٢,٠-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٥	١,٠	٠,١-	٠,٨	٣,٨	٣,٨	٣,١-	روسيا
٠,٤	١,٠	٠,٢	٠,٥	٣,١	٤,٦	٧,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٣	٠,٩	٠,٠	٠,١	٢,٦	٣,٧	٤,١-	البرازيل
٠,٧	١,٥	٠,٥	٠,٧	٣,٠	٥,٠	٨,٢-	المكسيك
٠,٢-	٠,٧	٠,٤-	٠,٧	٣,٨	٣,٧	٢,٩-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٦	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٤,٠	٢,٩	٤,١-	المملكة العربية السعودية
٠,٠	٠,٣	٠,١	٠,٢	٤,٠	٣,٤	١,٩-	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٢-	٠,٨	٠,٢-	١,٠	٢,٣	٢,٥	١,٨-	نيجيريا
٠,٥	٠,١	٠,٦	٠,٣	٢,٠	٣,١	٧,٠-	جنوب إفريقيا
٠,٣	١,٠	٠,٣	٠,٧	٤,١	٥,٨	٣,٦-	بنود للتذكير
٠,٦	٠,٦-	٠,٢	٠,٣	٣,٩	٤,٤	٦,١-	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٠,٢-	٠,٨	٠,٥-	٠,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٤-	الاتحاد الأوروبي
٠,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٥	٥,٠	٦,٩	٢,٤-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٣-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٨-	٥,٢	٤,٣	٠,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
١,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٦,٥	٨,٤	٨,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل
١,٣	١,٨	٠,٤	١,١	٦,٤	٩,١	٩,١-	<b>حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)</b>
١,٤	٢,٠-	٠,٣	١,١-	٧,٤	٩,٠	٨,٦-	الواردات
١,٣	٠,٩	٠,٢	١,٠	٦,٤	٧,٩	٩,٥-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣	١,٩-	٠,٢-	٠,٧-	٦,٠	٧,٦	٥,٧-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٩,٣-	٢٩,٧	٣,٩-	٢٠,٥	٦,٣-	٤١,٧	٣٢,٧-	<b>أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)</b>
٢,٤-	١١,٠	٠,٤-	٣,٣	١,٩-	١٦,١	٦,٧	النفط <sup>٥</sup>
٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٣	١,٧	١,٦	٠,٧	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٤,٤	٤,٩	٥,١	<b>أسعار المستهلكين</b>
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٧	الاقتصادات المتقدمة <sup>٦</sup>
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٧</sup>
٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	<b>سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (٪)</b>
							على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
							على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
							على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ١٨ يناير إلى ١٥ فبراير ٢٠٢١. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية. ١ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وعدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ٢ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو. ٣ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويستند إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة الأساس.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)  
(التغير: %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

من ربع سنة إلى ربع سنة آخر <sup>١</sup>				على أساس سنوي مقارن				
توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٤,٠	٤,٥	٠,٨-	٢,٥	٤,٤	٦,٠	٣,٣-	٢,٨	<b>الناتج العالمي</b>
٢,٣	٤,٩	٣,١-	١,٥	٣,٦	٥,١	٤,٧-	١,٦	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,٣	٦,٣	٢,٥-	٢,٣	٣,٥	٦,٤	٣,٥-	٢,٢	الولايات المتحدة
٢,٤	٤,٤	٤,٩-	١,٠	٣,٨	٤,٤	٦,٦-	١,٣	منطقة اليورو
٢,٨	٣,٤	٣,٦-	٠,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٩-	٠,٦	ألمانيا
٢,٦	٤,٥	٤,٩-	٠,٨	٤,٢	٥,٨	٨,٢-	١,٥	فرنسا
٢,١	٤,١	٦,٦-	٠,٢-	٣,٦	٤,٢	٨,٩-	٠,٣	إيطاليا
١,٥	٧,٢	٩,١-	١,٧	٤,٧	٦,٤	١١,٠-	٢,٠	إسبانيا
١,٨	٢,٠	١,٣-	١,٠-	٢,٥	٣,٣	٤,٨-	٠,٣	اليابان
٢,٠	٦,٥	٧,٨-	١,٢	٥,١	٥,٣	٩,٩-	١,٤	المملكة المتحدة
٣,٨	٤,١	٣,٢-	١,٧	٤,٧	٥,٠	٥,٤-	١,٩	كندا
٢,٣	٣,٧	٠,٨-	٢,٠	٣,٤	٤,٤	٢,١-	١,٨	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٥,٥	٤,٠	١,٢	٣,٥	٥,٠	٦,٧	٢,٢-	٣,٦	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٦,٩	٤,٦	٣,١	٤,٥	٦,٠	٨,٦	١,٠-	٥,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٢	٤,٤	٦,٣	٥,١	٥,٦	٨,٤	٢,٣	٥,٨	الصين
٩,٦	٤,٢	٠,٧-	٢,٩	٦,٩	١٢,٥	٨,٠-	٤,٠	الهند <sup>٣</sup>
٥,٨	٥,٦	٢,٨-	٤,٥	٦,١	٤,٩	٣,٤-	٤,٨	مجموعة آسيان-٥ <sup>٤</sup>
...	...	...	...	٣,٩	٤,٤	٢,٠-	٢,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٦	٤,٦	٣,٠-	٢,٩	٣,٨	٣,٨	٣,١-	٢,٠	روسيا
٢,٦	١,٨	٣,٥-	٠,٣-	٣,١	٤,٦	٧,٠-	٠,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٦	٠,٩	١,٢-	١,٦	٢,٦	٣,٧	٤,١-	١,٤	البرازيل
٢,٧	٢,٦	٤,٥-	٠,٨-	٣,٠	٥,٠	٨,٢-	٠,١-	المكسيك
...	...	...	...	٣,٨	٣,٧	٢,٩-	١,٤	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤,٠	٤,٨	٤,١-	٠,٣-	٤,٠	٢,٩	٤,١-	٠,٣	المملكة العربية السعودية
...	...	...	...	٤,٠	٣,٤	١,٩-	٣,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٦	٣,٢	٠,٧-	١,٩	٢,٣	٢,٥	١,٨-	٢,٢	نيجيريا
٢,٠	١,١	٤,٢-	٠,٦-	٢,٠	٣,١	٧,٠-	٠,٢	جنوب إفريقيا
...	...	...	...	...	...	...	...	بنود للذاكرة
٣,٤	٤,٦	١,٤-	٢,٢	٤,١	٥,٨	٣,٦-	٢,٤	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٢,٤	٤,٧	٤,٧-	١,٤	٣,٩	٤,٤	٦,١-	١,٧	الاتحاد الأوروبي
...	...	...	...	٣,٧	٤,٠	٣,٤-	٠,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٥,٥	٤,٠	١,٢	٣,٥	٥,٠	٦,٩	٢,٤-	٣,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
...	...	...	...	٥,٢	٤,٣	٠,٠	٥,٣	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	...	...	...	٦,٥	٨,٤	٨,٥-	٠,٩	<b>حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)</b>
...	...	...	...	٦,٤	٩,١	٩,١-	١,٧	الواردات
...	...	...	...	٧,٤	٩,٠	٨,٦-	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	...	...	...	...	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	...	...	...	٦,٤	٧,٩	٩,٥-	١,٣	الصادرات
...	...	...	...	٦,٠	٧,٦	٥,٧-	٠,٥	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	...	...	...	...	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٦,٠-	٣٠,٩	٢٧,٦-	٦,١-	٦,٣-	٤١,٧	٣٢,٧-	١٠,٢-	<b>أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)</b>
٠,٥-	٤,٨	١٥,٣	٥,٠	١,٩-	١٦,١	٦,٧	٠,٨	النفط <sup>٥</sup>
...	...	...	...	...	...	...	...	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
١,٧	١,٩	٠,٤	١,٤	١,٧	١,٦	٠,٧	١,٤	<b>أسعار المستهلكين</b>
٣,٨	٤,٤	٣,٢	٥,١	٤,٤	٤,٩	٥,١	٥,١	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٢,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٦</sup>
...	...	...	...	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٢,٣	<b>سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)</b>
...	...	...	...	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	...	...	...	٠,٥	٠,٥	٠,٤-	٠,٤-	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	...	...	...	٠,٥	٠,١-	٠,٥	٠,٥	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

<sup>٤</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.  
<sup>٥</sup> متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٤١,٢٩ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٥٨,٥٢ دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ و ٥٤,٨٣ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢.  
<sup>٦</sup> يبلغ معدل التضخم ١,٤٪ عام ٢٠٢١ و ١,٢٪ عام ٢٠٢٢ في منطقة اليورو، و ٠,١٪ عام ٢٠٢١ و ٠,٧٪ عام ٢٠٢٢ في اليابان، و ٢,٣٪ عام ٢٠٢١ و ٢,٤٪ عام ٢٠٢٢ في الولايات المتحدة الأمريكية.  
<sup>٧</sup> ما عدا فنزويلا. راجع الملحوظات القطرية عن فنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٨</sup> بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بالأسعار السوقية (التغير: %)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>	الاختلاف عن توقعات عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي <sup>١</sup>		توقعات		٢٠٢٠		
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١			
٠,٣	١,٠	٠,٣	٠,٧	٤,١	٥,٨	٣,٦-	الناتج العالمي
٠,٧	١,٤	٠,٦	٠,٨	٣,٦	٥,٢	٤,٧-	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	٠,٤	٠,٠	٠,٣	٤,٩	٦,٦	٢,٠-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٣-	٠,٤	٠,٠	٠,٢	٥,٨	٨,٤	٠,١-	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٦	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٤,٠	٤,٣	٢,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٤	٠,٩	٠,٢	٠,٤	٣,١	٤,٥	٧,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,١-	٠,٤	٠,٣-	٠,٤	٣,٦	٣,٦	٤,١-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٣	٣,٨	٣,٤	٢,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
							بنود للذاكرة
٠,٦	٠,٧-	٠,٢	٠,٢	٣,٨	٤,٣	٦,٢-	الاتحاد الأوروبي
٠,١-	٠,٥	٠,٤-	٠,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٧-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٤,٩	٦,٨	٢,١-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٦-	٥,١	٤,٣	٠,٣-	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب معدلات النمو الإجمالية كمتوسط مرجح، ويتمثل الوزن المستخدم في متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي خلال الأعوام الثلاثة السابقة. <sup>١</sup> تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وعدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢٠٢١ و٢٠٢٢ التنبؤات السابقة بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية نتيجة الدعم المالي الإضافي في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى والتعافي المتوقع نتيجة توافر اللقاحات في النصف الثاني من العام. وتعكس هذه الوتيرة استمرار تكيف جميع قطاعات الاقتصاد مع الأوضاع الصحية الصعبة.

وتفاوتت قوة التعافي المتوقع عبر البلدان حسب حدة الأزمة الصحية، وحجم الاضطرابات المحلية التي لحقت بالنشاط (نتيجة اعتماد البلدان على القطاعات القائمة على الاتصال المباشر)، ودرجة التعرض لمختلف التداعيات عبر الحدود، والأهم من ذلك فعالية الدعم المقدم من خلال السياسات في الحد من حجم الضرر الدائم.

وفيما بعد عام ٢٠٢٢، يُتوقع تراجع النمو العالمي إلى ٣,٣٪ على المدى المتوسط. فمن المتوقع تأثر آفاق نمو الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط نتيجة الضرر الدائم في مستويات العرض الممكن عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة وتباطؤ نمو القوة العاملة بسبب زيادة أعداد المسنين (لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، وفي عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة)، والجهود اللازمة لإعادة التوازن لمواصلة مسار النمو المستدام في الصين. وحسب التوقعات، تظل مستويات إجمالي الناتج المحلي أقل كثيرا دون مسار ما قبل الجائحة حتى نهاية عام ٢٠٢٤ في معظم البلدان (الشكل البياني ١-١٦).

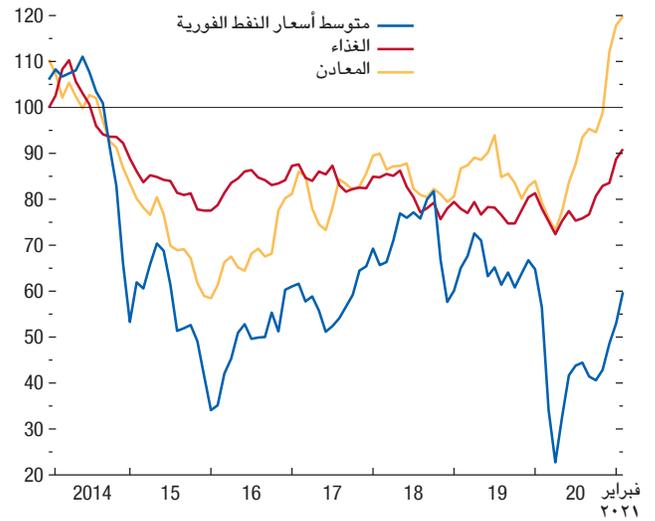
وفي الاقتصادات المتقدمة، سيلزم على الأرجح تطبيق قيود على بعض المناطق من وقت لآخر للقضاء على انتشار سلالات جديدة من الفيروس. وبمجرد توفير اللقاحات للفئات السكانية المعرضة للخطر، يُتوقع استئناف الأنشطة كثيفة المخالطة، مما سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في مستويات النمو

أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس نمواً فاق التوقعات في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ في معظم المناطق عقب إرخاء قيود الإغلاق. وتتجاوز توقعات عامي

الشكل البياني ١-١٥: أسعار السلع الأولية

(مخفضة باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي؛ ٢٠١٤ = ١٠٠)

ساهم تعافي قطاع الصناعة التحويلية في رفع أسعار المعادن والطاقة.



المصدر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

واستطاع عدد من البلدان الأوروبية (مثل قبرص وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا) استرداك جزء من الموسم السياحي في فصل الصيف من خلال إعادة فتح الأنشطة في منتصف عام ٢٠٢٠. ولكن تلا ذلك ارتفاع حاد في أعداد الإصابات اضطر البلدان إلى الإغلاق من جديد في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢٠ وامتد لعام ٢٠٢١. وتم تعديل توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية إلى ٣,٨٪ في منطقة اليورو، وبزيادة قدرها ١,٩ نقطة مئوية إلى ٥,١٪ في المملكة المتحدة.

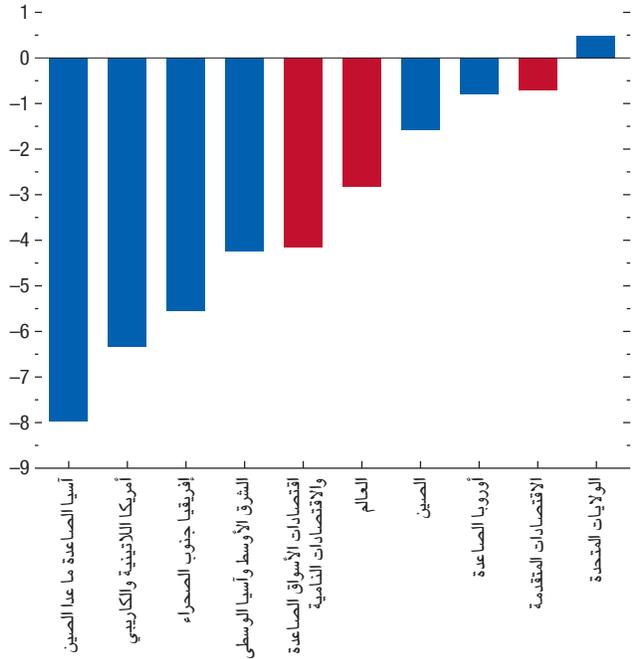
وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير بيانات شراء اللقاحات إلى أن الحماية الفعالة لن يمكن توفيرها لمعظم السكان خلال عام ٢٠٢١. وقد يلزم تطبيق إجراءات الإغلاق العام والاحتواء على نحو أكثر تواترا خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما قد ينتج عنه ندوب محتملة في مستويات الناتج الممكن في هذه البلدان على المدى المتوسط (راجع الفصل الثاني). ويتوقع وجود فروق شاسعة بين الصين — حيث ساهمت تدابير الاحتواء الفعالة، والاستجابة القوية من خلال الاستثمارات العامة، ودعم السيولة المقدم من البنك المركزي في تيسير تحقيق تعاف قوي — وغيرها من البلدان. وتواجه الاقتصادات المعتمدة على السياحة (مثل فيجي وسيشيل وتايلند) آفاقا صعبة للغاية بسبب التباطؤ المتوقع في عودة أوضاع السفر عبر الحدود إلى طبيعتها. وتتفاوت صور التعافي حسب الفروق الإقليمية في حدة الجائحة والهيكل الاقتصادي (نصيب القطاعات كثيفة المخالطة من العمالة وإجمالي الناتج المحلي) واحتمالات التعرض لصدمة معينة (نتيجة الاعتماد على تصدير السلع الأولية على سبيل المثال) وفعالية استجابة السياسات لمواجهة التداعيات.

وبالنسبة لمنطقة آسيا الصاعدة والنامية، تم تعديل توقعات عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية نتيجة تعاف فاق التوقعات الأولية عقب إرخاء قيود الإغلاق في عدد من البلدان الكبرى (مثل الهند). غير أن استمرار ارتفاع أعداد حالات كوفيد-١٩ في بعض البلدان الكبرى في الربع الأول من ٢٠٢٠ (مثل إندونيسيا وماليزيا) يضع قيودا على آفاق النمو.

وبالنسبة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ظلت توقعات عام ٢٠٢١ ثابتة عموما وإن كانت تعكس اختلافات ملحوظة فيما بين البلدان حسب مسار الجائحة، وبدء توفير اللقاحات، ومدى الاعتماد على السياحة، وتطورات أسعار النفط، والحيز المتاح والإجراءات المتخذة من خلال السياسات. وتواجه البلدان التي بدأت في توفير اللقاحات في مرحلة مبكرة (مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي) آفاقا أفضل نسبيا في المتوسط، بينما شهدت الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، التي قد تضطر إلى الاعتماد على إمدادات أقل حسب المتاح من خلال مبادرة «كوفاكس»،

## الشكل البياني ١-١٦: تراجع إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة حسب المنطقة

(التغير في مستويات إجمالي الناتج المحلي المتوقعة لعام ٢٠٢٤ ما بين تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يناير ٢٠٢٠ وإبريل ٢٠٢١، %)



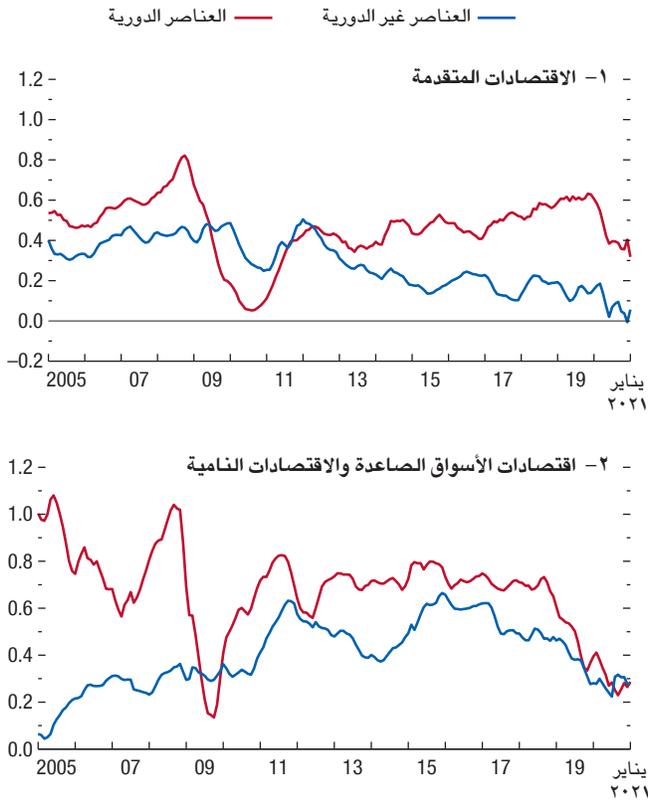
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

بفضل الطلب المكبوت الممول بالمدخرات المتراكمة في ٢٠٢٠. وتتفاوت مسارات التعافي أيضا داخل المجموعة، حيث يُتوقع عودة النشاط إلى مستواه في نهاية عام ٢٠١٩ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ في الولايات المتحدة وخلال النصف الثاني في اليابان. وفي منطقة اليورو والمملكة المتحدة، يُتوقع أن يظل النشاط دون مستواه في نهاية عام ٢٠١٩ خلال عام ٢٠٢٢. ويمكن عزو هذه الفجوات إلى الفروق بين مختلف البلدان في الاستجابات السلوكية للعدوى وعلى مستوى الصحة العامة، ومدى مرونة الأنشطة الاقتصادية ودرجة تكيفها مع انخفاض الحركة، فضلا عن الاتجاهات العامة التي كانت سائدة مسبقا، وأوجه الجمود الهيكلي التي كانت تعتري تلك البلدان قبل دخولها الأزمة.

وفيما يتعلق بعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تخفيض توقعات عام ٢٠٢١ في حالة أوروبا وزيادتها في حالة اليابان والولايات المتحدة، وتجاوز النمو في الولايات المتحدة واليابان التوقعات بفضل الدعم المالي الإضافي الذي أقره كل من البلدين في نهاية عام ٢٠٢٠، وهو ما فاق تأثير تخفيض التوقعات في أوروبا. فضلا عن ذلك، يُتوقع أن تسهم مجموعة تدابير الإنقاذ التي أعلنتها إدارة بايدن بقيمة ١,٩ تريليون دولار أمريكي في إعطاء دفعة إضافية لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مع انتشار الآثار الإيجابية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة.

## الشكل البياني ١-١٧: مساهمة العناصر الدورية وغير الدورية في التضخم الكلي (بالنقاط المئوية)

انخفض تضخم الأسعار (ما عدا الغذاء والطاقة) سواء في القطاعات المتأثرة عادة أو غير المتأثرة بتقلبات الطلب الكلي (الدورية).



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني الآثار الزمنية الثابتة لنماذج الانحدار التي تقدر انحدار المتوسط المتحرك للمساهمات في التضخم الكلي خلال ثلاثة أشهر على الآثار القطرية والزمنية الثابتة باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية. وتقاس مساهمة أي من العناصر كالتغير في سعره على أساس سنوي مقارن مضروباً في وزنه في سلة مؤشر تضخم أسعار المستهلكين الأساسي.

١-١٧). كذلك يشير الوسط المخفض لمعدلات التضخم (الذي يعكس حجم التضخم الأساسي من خلال استبعاد التغيرات السعرية المتطرفة من توزيع الأسعار كل شهر ويتيح تقدير الضغوط السعرية بصورة حيادية بعيداً عن التقلبات) إلى تراجع الضغوط التضخمية، لا إلى زيادتها (الشكل البياني ١-١٨).

وربما ازدادت صعوبة قياس التباطؤ خلال الجائحة نظراً للتحويلات التي طرأت على جانبي العرض والطلب. ولكن حتى وإن كانت فجوات الناتج السالبة أقل من التقديرات الحالية، يُتوقع أن تكون الانعكاسات على التضخم محدودة إلى حد ما. وفي السنوات الأخيرة، أصبح منحني فيليبس

آفاقاً حالكة منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وعقب تراجع حاد عام ٢٠٢٠، يُتوقع أن تشهد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تعافياً محدوداً ومتعدد السرعات في عام ٢٠٢١. ففي بعض البلدان المصدرة الكبرى بالمنطقة (مثل الأرجنتين والبرازيل وبيرو)، تجاوز النمو التوقعات بفضل تعافي الصناعات التحويلية العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بحيث وصلت تنبؤات عام ٢٠٢١ إلى ٤,٦٪ (وهو تعديل بمقدار نقطة مئوية واحدة). وإن كانت آفاق المدى الطويل لا تزال تعتمد على مسار الجائحة. وبخلاف بعض الاستثناءات (مثل شيلي وكوستاريكا والمكسيك)، لم تحصل معظم البلدان على جرعات كافية من اللقاحات تغطي عدد سكانها. علاوة على ذلك، تم تخفيض توقعات عام ٢٠٢١ في اقتصادات الكاريبي المعتمدة على السياحة بمقدار ١,٥ نقطة مئوية إلى ٢,٤٪.

ولا تزال الجائحة تصد عدداً كبيراً من الأرواح في إفريقيا جنوب الصحراء (لا سيما غانا وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، على سبيل المثال). وعقب الانكماش الأكبر على الإطلاق الذي تشهده المنطقة (-١,٩٪ في عام ٢٠٢٠)، يُتوقع تعافي النمو إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠٢١، وهو مستوى أقل كثيراً مقارنة بالاتجاه المتوقع قبل الجائحة. ويرجح أن يقع التأثير الأكبر على الإطلاق على الاقتصادات المعتمدة على السياحة.

## استمرار احتواء الضغوط التضخمية في معظم البلدان

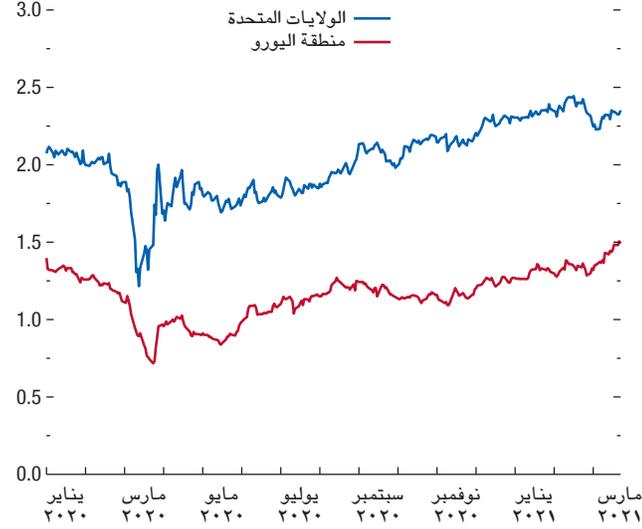
كما ورد آنفاً، يُتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية (النفط خصوصاً) تحسناً إضافياً في الشهور القادمة. ونظراً لانخفاض الأسعار إلى أقل مستوياتها على الإطلاق منذ عام مضى، يُتوقع أن يؤدي تحسنها إلى ارتفاع مؤشرات أسعار المستهلكين تلقائياً، وقد يشهد التضخم الكلي خصوصاً تقلبات على مدار الشهور القادمة، ولكنها تقلبات قصيرة الأجل حسب التوقعات. وتشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى عودة التضخم إلى متوسط مستوياته على المدى الطويل مع انحسار ما تبقى من تباطؤ تدريجياً وزوال آثار سنة الأساس الناتجة عن أسعار السلع الأولية.

ويعكس ضعف الآفاق تطورات سوق العمل، حيث ازداد تراجع نمو الأجور وضعف القوة التفاوضية للعاملين مؤخرًا بسبب ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية وتدني نسب المشاركة في القوة العاملة. ولا تزال مختلف مقاييس التضخم الأساسي منخفضة. فالدراسات التحليلية لخبراء الصندوق حول التطورات السعرية القطاعية تشير إلى ضعف الضغوط السعرية، سواء في القطاعات التي تكون فيها الأسعار أقل حساسية عادة تجاه تقلبات الدورة الاقتصادية أو القطاعات التي تتأثر أسعارها عادة بتقلبات الطلب الكلي (الشكل البياني

## الشكل البياني ١-١٩: مبادلات التضخم من خمس سنوات لخمس سنوات

(%): متوسط معدل التضخم المتوقع حسب المقاييس السوقية خلال خمس سنوات تبدأ بعد خمس سنوات من التاريخ الموضح

ظلت المقاييس السوقية التي تستند إليها توقعات التضخم طويلة الأجل مستقرة، وارتفعت ارتفاعا طفيفا في الولايات المتحدة منذ شهر مايو، ولكنها لا تزال متسقة مع مستويات التضخم المستهدفة التي قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتعديلها مؤخرا.



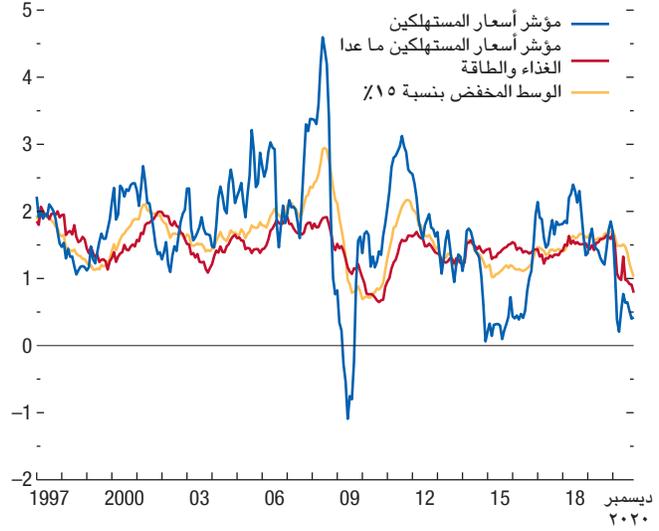
المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات صندوق النقد الدولي. آخر بيانات متاحة في ١٧ مارس ٢٠٢١.

التضخم التي استهدفتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة. وخلال الجائحة، ظلت توقعات التضخم القائمة على المقاييس المستمدة من المسوح مستقرة عموما، وينطبق الأمر نفسه على المقاييس السوقية — بالرغم من ارتفاعها ارتفاعا طفيفا مؤخرا (الشكل البياني ١-١٩).

كذلك شهدت الأطر النقدية تحسنا كبيرا في العديد من الأسواق الصاعدة على مدار العقد الماضي، حيث أصبحت توقعات التضخم أكثر ثباتا، وتراجع التضخم وأصبح أقل استمرارية، مما أدى إلى انخفاض خطر التضخم السريع. غير أن البلدان لم تشهد جميعها نفس القدر من التقدم. فقد ظلت معدلات التضخم مرتفعة ومتقلبة في عدد من البلدان التي قد لا يمكنها تيسير سياساتها النقدية سوى بدرجة محدودة دون زعزعة استقرار مستويات التضخم (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد أدى الارتفاع السريع في أسعار الغذاء إلى زيادة التضخم الكلي في بعض المناطق، بما في ذلك إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا (راجع التقرير الخاص حول السلع الأولية في هذا الفصل). ومن شأن الارتفاع المؤقت في مستويات التضخم الكلي زيادة توقعات التضخم في هذه الاقتصادات والتأثير على معدلات التضخم الفعلية لفترة طويلة.

## الشكل البياني ١-١٨: التضخم الاتجاهي في الاقتصادات المتقدمة (%)

يشير الوسط المخفض لمعدلات التضخم إلى تراجع الضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة تماشيا مع مختلف مقاييس التباطؤ.



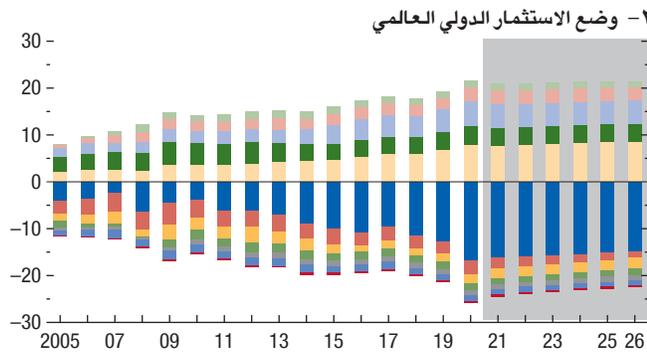
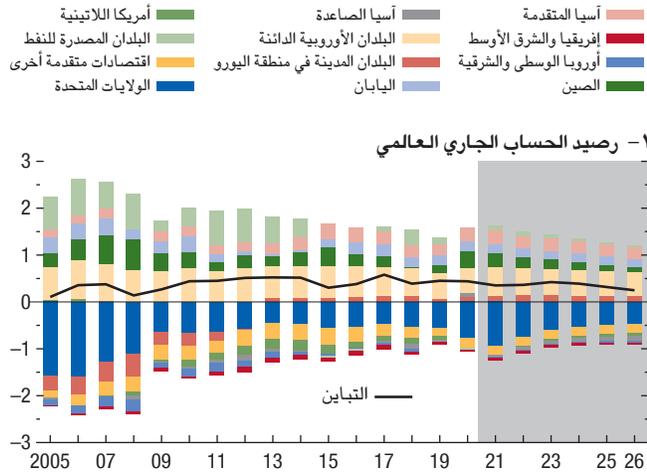
المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أكثر استواء — وهو ما يعكس عددا من العوامل مثل العولمة، والأتمتة، ونمو التركزات السوقية وما صاحبه من زيادة القوة الاحتكارية للشركات في سوق العمل. ولنفس السبب الذي حال دون تراجع التضخم بدرجة كبيرة عندما سجلت مستويات الإنتاج فجوات سالبة ضخمة أثناء الأزمة المالية العالمية، لن يرتفع التضخم بدرجة كبيرة على الأرجح — ما لم تصبح فجوات الإنتاج موجبة وكبيرة للغاية واستمر هذا الوضع لفترة مطولة دون أن تستجيب السياسة النقدية لارتفاع توقعات التضخم.

وقد يتجاوز التضخم مستوياته المتوقعة مؤقتا أو قد يشهد اتجاهها صعوديا على المدى المتوسط، وستختلف الانعكاسات في الحالتين اختلافا كبيرا في البداية حسب مصداقية الأطر النقدية واستجابة السلطات النقدية للضغوط التضخمية المتزايدة. فعلى سبيل المثال، إذا ما استخدمت السياسة النقدية في الأساس لضمان استمرارية تدني تكلفة الاقتراض الحكومي (أو كان هناك تصور عام بأنها تخدم هذا الهدف) على حساب ضمان استقرار الأسعار، يمكن أن يؤدي ذلك مبدئيا إلى ارتفاع معدلات التضخم المتوقعة والفعلية سريعا. ولكن ذلك يبدو أمرا مستبعدا في معظم الاقتصادات المتقدمة والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات البنوك المركزية المستقلة. وقد ساعد تطبيق أطر استهداف التضخم في التسعينات على تثبيت توقعات التضخم قرب مستويات

## الشكل البياني ١-٢٠: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

ارتفعت أرصدة الحساب الجاري العالمي خلال عام ٢٠٢٠ ويتوقع استمرار ارتفاعها في عام ٢٠٢١.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا المتقدمة = (منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية). وإفريقيا والشرق الأوسط = (جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس). وأوروبا الوسطى والشرقية = (بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا). وآسيا الصاعدة = (الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام). والبلدان الأوروبية الدائنة = (النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا). والبلدان المدينة في منطقة اليورو = (قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا). وأمريكا اللاتينية = (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي). والبلدان المصدرة للنفط = (الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا). واقتصادات متقدمة أخرى = (أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة).

- الاجتماعي وعدم اليقين التي تواجه الأسر والشركات وصناع السياسات. وإذا ما تحور الفيروس بسرعة تفوق وتيرة البدء في نشر اللقاحات، قد يتحول كوفيد-١٩ إلى مرض متوطن لا يعرف مداه.
- تشديد الأوضاع المالية: يمكن أن تطرأ تغييرات حادة في أسعار الأصول المالية نتيجة إعادة تقييم الأسس

## توقعات باستمرار تباطؤ تجارة الخدمات عبر الحدود

مع زيادة التعافي خلال عام ٢٠٢١، يُتوقع تسارع وتيرة التجارة العالمية إلى ٨,٤٪، وهو ما يرجع في الأساس إلى تعافي تجارة السلع. ومن المتوقع استمرار تراجع تجارة الخدمات عبر الحدود (السياحة والنقل) لحين إحكام السيطرة على الجائحة في جميع أنحاء العالم. ويُتوقع أن تؤدي القيود على السفر الدولي بسبب الجائحة والمخاوف من السفر بوجه أعم إلى آثار دائمة على الدخل من تصدير الخدمات.

وعلى المستوى العالمي، تراجعت مستويات العجز والفائض في الحساب الجاري مع بداية الأزمة. وارتفعت لاحقا مع زيادة حجم التجارة وارتفاع أسعار السلع الأولية. ويُتوقع أن تظل مراكز الحساب الجاري مستقرة عموما على المدى المتوسط، مع تراجعها تدريجيا في الولايات المتحدة والصين. غير أنه من المتوقع استمرار الارتفاع في أرصدة الأصول والخصوم الدولية إلى مستويات غير مسبقة (الشكل البياني ١-٢٠).

## دافع أساسي وراء حالة عدم اليقين والعديد من المخاطر

يحيط بمسار الجائحة قدر كبير من عدم اليقين، مما يصعب معه للغاية قياس ميزان المخاطر المؤثرة على التوقعات الأساسية. فهناك مخاطر على الجانبين، حيث يجري حاليا اعتماد عدد من اللقاحات الجديدة التي تتيح مسارا للتعافي، بينما لا يزال يوجد قدر من عدم اليقين بشأن فعالية هذه اللقاحات ضد السلالات الجديدة من الفيروس. وقد يؤدي التأخر في توفير اللقاحات في جميع بلدان العالم إلى ظهور تحورات مقاومة لتلك اللقاحات، وقد يتفشى الفيروس مجددا في أي وقت وأي مكان، مما قد يستلزم عودة القيود لإبطاء انتشاره. وفي ظل عدم اليقين بشأن مدى استمرارية هذه الفترة التي تشهد إلغاء القيود وإعادة فرضها بصورة متكررة، يصعب التنبؤ بالعناصر الأخرى: قوة استجابة الاستثمارات الخاصة، وإمكانية اتخاذ تدابير الإنقاذ اللازمة من خلال السياسات (في الوقت الذي توازن فيه الحكومات بين تخفيف الأعباء والحفاظ على الحيز المتاح لاتخاذ المزيد من تدابير الاستجابة لاحقا)، وحجم الندوب. وتتسم المخاطر بالتوازن على المدى القريب، بينما يميل ميزان المخاطر إلى جانب احتمالات تجاوز التوقعات لاحقا.

- وفيما يلي أهم العوامل وراء مخاطر التطورات المعاكسة:
- عودة الجائحة مجددا: تشكل السلالات المقاومة للقاحات عقبات محتملة أمام النشاط الاقتصادي، مثلها مثل المخاطر التشغيلية، كالتأخر في إنتاج اللقاحات وتوزيعها. وقد تؤدي التفاوتات الواسعة عبر مختلف المناطق إلى تنفيذ تدابير الاستجابة وإلغائها بصورة متكررة في بؤر العدوى الجديدة، ومن ثم استتالة مرحلة التباعد

السنوات الذي سبق الجائحة قد يصعد سريعا مجددا — لا سيما في البلدان التي توقفت عن إحراز أي تقدم في حل القضايا الاجتماعية والسياسية الأساسية أو البلدان التي أدت الأزمة إلى إبراز مشكلات تعاني منها سلفا أو تفاقمها. وقد تؤدي استتالة الأزمة إلى تزايد القلاقل الاجتماعية، مما قد يؤثر سلبا على الشعور العام ويزيد من تباطؤ الأنشطة. كذلك قد تنحرف جهود الإصلاح الضرورية عن مسارها، مما سيكون له تأثير سلبي على النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل. وتشير التحليلات الأخيرة التي أجراها خبراء الصندوق إلى أن تقلبات أسعار الغذاء قد يكون لها دور أساسي في إثارة القلاقل.

• **زيادة تواتر الكوارث الطبيعية:** أصبحت الكوارث الطبيعية الناجمة عن الطقس المتطرف نتيجة تغير المناخ أكثر تواترا وحدة في السنوات الأخيرة، ونتجت عن ذلك خسائر كبيرة في الأرواح وسبل العيش الأساسية. وقد تواجه بعض الاقتصادات الصغيرة المعرضة للخطر أضرارا اقتصادية كبيرة نسبيا، لا سيما وأن استجابة السياسات للجائحة فرضت ضغوطا على قدراتها المالية وجعلتها أقل قدرة على التصدي للزيادة الكبيرة في احتياجات الرعاية الصحية المرتبطة بالكوارث (راجع الإطار ١-٢). ويمكن أن تساهم الكوارث الطبيعية أيضا في زيادة الضغوط المالية، لا سيما في قطاع التأمين.

• **المخاطر الجغرافية السياسية والتجارية والتكنولوجية:** لا يزال العديد من عوامل الخطر التي سبقت جائحة كوفيد-١٩ قائما. فالتوترات بين الولايات المتحدة والصين لا تزال مرتفعة على جبهات عديدة، بما في ذلك التجارة الدولية والملكية الفكرية والأمن الإلكتروني. وقد تؤدي التفاوتات الاقتصادية المحلية الناتجة عن الهبوط الذي خلفته الجائحة إلى فرض حواجز إضافية على التجارة بسبب الحاجة إلى حماية العمالة المحلية. وفي ظل القيود الكبيرة المفروضة على التجارة بالفعل، قد تؤدي هذه الإجراءات إلى تفاقم أوجه عدم الكفاءة وإبطاء وتيرة التعافي. فضلا عن ذلك، بدأت مخاطر الميول الحمائية تجاه التكنولوجيا في الظهور. وقد تمتد هذه الميول الحمائية إلى قطاع المستلزمات الطبية والابتكارات الدوائية المرتبطة بفيروس كوفيد-١٩، مما قد يؤثر على العرض العالمي للقاحات.

• **وفيما يلي أهم احتمالات تجاوز التوقعات:**  
**إنتاج اللقاحات ونشرها بشكل عاجل:** يتواصل حاليا اعتماد مجموعة من اللقاحات الجديدة. ورغم أن التحديات التشغيلية كبيرة، فقد يمكن التغلب عليها في وقت أقرب من المتوقع، لا سيما إذا ما تم اعتماد المزيد من اللقاحات التي لا تتطلب التخزين في درجات حرارة منخفضة أو التي تقتصر على جرعة واحدة. وأخيرا، كلما ازداد عدد الحاصلين على اللقاحات من الفئات السكانية الضعيفة وتراجعت معدلات تلقي الرعاية بالمستشفيات، سرعان ما قد تتلاشى مخاوف التعرض للإصابة. وسيهم تحسن الشعور العام لدى

السوقية (كما هو الحال في الاستجابة للتطورات المعاكسة الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩ أو التعجيل بسحب الدعم المقدم من خلال السياسات قبل الموعد المتوقع) أو زيادة العائد الأساسي على السندات السيادية (نتيجة الدعم الكبير من المالية العامة) أو إعادة تقييم مخاطر التضخم (عقب التطورات المفاجئة في معدلات التضخم في سياق الدعم النقدي والمالي الكبير). فمن الممكن أن تشهد أسعار الأصول الخطرة هبوطا حادا، مما قد يؤدي إلى تقلبات وخسائر كبيرة بالمؤسسات المالية غير المصرفية الكبرى. وقد يتسبب ارتفاع علاوات المخاطر في صعوبات تمويلية للشركات والأسر التي تعتمد على القروض. وقد تنشأ موجة من حالات الإفلاس — التي لا تزال قيد الاحتواء حتى الآن بفضل الدعم الكبير المقدم من خلال السياسات — مما قد يؤدي إلى تآكل هوامش الأمان الرأسمالية لدى البنوك وتقييد قدرتها على تقديم الائتمان. وفي ظل ارتفاع وتزايد مستويات الدين، قد تواجه الفئات الضعيفة من المقترضين مخاطر تمديد الديون، مما سيمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لبعض الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. وقد يعوق تشديد الأوضاع المالية آفاق النمو، مما قد يؤدي إلى إعادة تسعير الأصول المالية مجددا، وهو ما قد يشكل حلقة آثار سلبية مرتدة خطيرة.

• **ندوب دائمة:** على الرغم من أن إجراءات السياسات حالت حتى الآن دون تحوّل الأزمة الصحية والاقتصادية الخطيرة إلى أزمة مالية نظامية (وهو ما يحد ربما من حجم الندوب التي كانت لتنشأ عن هذه الأزمة)، فلا يزال من الممكن أن تؤدي أزمة كوفيد-١٩ إلى أضرار كبيرة ودائمة في إمكانات العرض. وقد ينشأ ذلك على سبيل المثال نتيجة تراجع نسبة المشاركة في القوة العاملة وحالات الإفلاس وما يرتبط بذلك من اضطرابات في شبكات الإنتاج (راجع الفصل الثاني). وكلما طالبت فترة الركود، ازدادت احتمالات استمرار هذه الآثار، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حيث قد يؤدي انتشار الشركات الصغيرة نسبيا والأسواق الرأسمالية الضحلة إلى تراجع الاستثمار ومعدلات التوظيف لفترة طويلة. وقد تعوق الاضطرابات في شبكات الإنتاج نمو الإنتاجية بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، قد تساعد تدابير الإنقاذ الهادفة إلى حماية التدفقات النقدية للشركات في الحفاظ على بقاء بعض الشركات التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار، مما قد يؤدي إلى عدم كفاءة توزيع رأس المال والعمالة وبالتالي إلى تراجع النمو على المدى المتوسط. وفي حالة تعليق برامج إعادة التدريب نتيجة الحد من الاختلاط المباشر، قد يؤدي ذلك إلى تباطؤ وتيرة إعادة توزيع العمالة أيضا. وقد تؤدي هذه الندوب الدائمة إلى تفاقم مخاطر التضخم بسبب زيادة نقص العرض الناتجة عن تآكل الطاقة الإنتاجية.

• **تفاقم القلاقل الاجتماعية:** رغم تراجع القلاقل الاجتماعية في الشهور الأولى من الجائحة (بسبب الحد من حركة المواطنين)، تشير الأحداث الأخيرة إلى أن الاتجاه متعدد

يمكنها مواصلة الإنفاق اللازم على الرعاية الصحية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى والبنية التحتية لأغراض التنمية والاقتراب من مستويات نصيب الفرد من الدخل في البلدان الأعلى دخلاً. وبخلاف التصدي للقضايا الناجمة مباشرة عن الجائحة، ينبغي أن تعمل البلدان عن كثب أيضاً لمضاعفة الجهود الهادفة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ ومعالجة القضايا الاقتصادية المسببة للتوترات التجارية والتكنولوجية وسد فجوات نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القواعد. وانطلاقاً من التقدم المحرز مؤخراً على صعيد السياسات الضريبية الدولية، ينبغي استمرار تركيز الجهود على الحد من تحويل الأرباح عبر الحدود والتحايل الضريبي والتهرب الضريبي.

## تحديد السياسات اللازمة حسب مراحل الجائحة والتعافي

رغم احتمالية تشابه الأهداف، تتحدد السياسات اللازمة لتحقيقها حسب ظروف كل بلد على حدة. وللتعبير عن هذه السياسات المتنوعة ضمن هيكل واضح المعالم، تنقسم السياسات ذات الأولوية فيما يلي حسب مراحل الأزمة: الإجراءات الفورية اللازمة، والمبادرات الهادفة إلى تحقيق التعافي، والتدابير اللازمة لبناء اقتصاد مستدام بيئياً أكثر صلابة واحتواء للجميع في عالم ما بعد كوفيد-19. وهو هيكل تقريبي بالطبع، نظراً لأن حدود التمييز بين المراحل المتتالية قد تكون غير واضحة في الواقع العملي، وقد تحتاج البلدان إلى تنفيذ بعض سياسات المراحل اللاحقة قبل استكمال سياسات المراحل المبكرة. ويعني التعافي غير المتوازن أن كل بلد قد يظل في مرحلة مختلفة عن البلدان الأخرى لبعض الوقت. غير أن البلدان تشترك جميعها في هدف الخروج من الأزمة، ويمكن بالتالي الاسترشاد بهذه المراحل في تحديد أولويات السياسات العالمية وحجم التعاون الدولي اللازم لتحقيقها.

ونظراً للقدر الكبير من عدم اليقين الذي يخيم على الآفاق، ينبغي لصناع السياسات إيلاء الأولوية للسياسات الاحترازية التي يمكن تنفيذها في أي مرحلة بغض النظر عن الأوضاع العالمية السائدة — كتعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تطبيق تأمينات البطالة ليغطي أصحاب الأعمال الحرة والعاملين بالقطاع غير الرسمي (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وضمان كفاية الموارد المتاحة للرعاية الصحية وبرامج تنمية الطفولة المبكرة والتعليم والتدريب المهني والاستثمار في البنية التحتية الخضراء للحد سريعاً من الاعتماد على الكربون. فضلاً عن ذلك، عليهم أيضاً الاستعداد لتعديل صور الدعم المقدم من خلال السياسات بمرور الوقت، من مد شرايين الحياة الاقتصادية إلى إعادة توزيع الموارد مع تطور الوضع الجائحي (كما يرد في الفصلين الثاني والثالث)، كما ينبغي لهم حماية الإنفاق الاجتماعي

المستهلكين في زيادة استهلاك الخدمات، مما سيؤدي إلى تكثيف الاستثمارات في بداية هذه المرحلة ورفع معدلات النمو عن مستواها في السيناريو الأساسي.

- آثار تفوق التوقعات نتيجة الدعم المالي: على عكس الاستجابة المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كان الدعم المالي — كجزء من استجابة صناع السياسات للجائحة — قوياً للغاية وقد تتجاوز آثاره التوقعات الحالية. وربما لا يزال يوجد لدى الاقتصادات المتقدمة حيز مالي غير مستغل يمكن استخدامه في تعزيز التعافي والحد من الندوب وتخفيض الاعتماد على الكربون سريعاً.
- تنسيق السياسات: خلال المرحلة الأولى من الجائحة، تم اتخاذ تدابير قوية ومتزامنة لتيسير السياسات النقدية والمالية. وقد تتجاوز مستويات التعافي التوقعات إذا ما استمر التنسيق الدولي بشأن سياسات الخروج في المرحلة الأخيرة من التعافي. وقد يسهم تكثيف التعاون بشأن توفير اللقاحات في التعجيل بإنتاج اللقاحات وتوزيعها، والقضاء على الجائحة في وقت أقرب من المتوقع، والحد من الندوب.

ويناقش إطار السيناريوهات بعض عوامل الخطر تلك ضمن السيناريوهات البديلة.

## أولويات السياسات

بالرغم من أن الآفاق تتفاوت على نحو غير مسبوق عبر البلدان، لا تزال الأهداف الأساسية للسياسات تتسم بقدر كبير من التوافق. وأهم هذه الأهداف يتمثل في التصدي للأزمة الصحية الملحة وعودة معدلات التوظيف إلى المستويات المعتادة. وبخلاف ذلك، يتعين على البلدان الحد من تداعيات الأزمة على المدى الطويل من خلال التخفيف من الندوب، بما في ذلك الناجمة عن الشركات التي لا توافر لها مقومات الاستمرار «الزومبي»، والحد من أوجه عدم المساواة — عبر البلدان وداخلها. وفي المستقبل، ستصبح مخاطر تغير المناخ أكثر إلحاحاً، مما يتطلب اتخاذ تدابير صارمة للحد من الانبعاثات، لا سيما مسببات التلوث الأساسية.

**ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق** هذه الأهداف وضمان استمرار الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل في تضيق الفجوة بين مستوياتها المعيشية والمستويات المعيشية في الاقتصادات مرتفعة الدخل. وفي مجال الرعاية الصحية، يعني ذلك ضمان إنتاج كميات كافية من اللقاحات حول العالم وتوفيرها للجميع بأسعار في المتناول بحيث يمكن لجميع البلدان القضاء على الجائحة بسرعة وحزم. وينبغي إلغاء القيود التصديرية على اللقاحات ومدخلات تصنيعها والسلع الطبية. كذلك يجب على المجتمع الدولي العمل عن كثب لضمان توافر سيولة دولية كافية للاقتصادات التي تعاني من قيود مالية بحيث

المساعدات الاجتماعية لن تسهم فقط في تخفيف التداعيات على الأسر خلال الأزمة الحالية، ولكنها تشكل أيضا استجابة تلقائية من خلال السياسات في ظل التعافي الحالي غير المؤكد. ومن أمثلة ذلك توغو حيث توجد بنية تحتية رقمية دائمة لتقديم التحويلات النقدية العاجلة المربوطة ببطاقات الرقم القومي، وإندونيسيا حيث تم توسيع نطاق دعم البطالة ليشمل القطاع غير الرسمي.

**مع تيسير السياسات النقدية حيثما أمكن:** في ظل صدمات العرض والطلب السلبية المتزامنة، يصعب إلى حد ما تحديد التأثير الكلي على فجوات الناتج. غير أن التضخم لا يزال منخفضا والتوقعات ثابتة في العديد من البلدان، مما يشير إلى إمكانية استمرار السياسات النقدية التيسيرية في تلك الاقتصادات. ولا تزال أسعار الفائدة عند حدها الأدنى في العديد من البلدان، وهو ما يعني على الأرجح استمرار توسع الميزانيات العمومية للبنوك المركزية (بما في ذلك في بعض الأسواق الصاعدة، حسب اللزوم)، كما يعكس مسار أسعار الفائدة المستقبلي الذي يظل منخفضا في المستقبل القريب. وتعد الإرشادات الاستشرافية والتواصل من جانب البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة أمرا مهما للغاية، ليس فقط لتحديد حجم التيسير الملائم للسياسات النقدية المحلية، ولكنه يؤثر بدرجة كبيرة أيضا على الأوضاع المالية الخارجية في الأسواق الصاعدة وعلى انعكاسات تفاوت السياسات على التدفقات الرأسمالية (الفصل الرابع). وفي هذا السياق، قد يتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة النظر في مدى ملاءمة السياسات المطبقة الأخرى لضمان الاستقرار — بما في ذلك سياسات سعر الصرف وإدارة التدفقات الرأسمالية والسياسات الاحترازية الكلية. وبوجه عام، تعد أسعار الصرف المرنة هي أفضل أداة لامتصاص الصدمات الدولية والحد من سوء توزيع الموارد في البلدان التي تتمتع بأسواق مالية متطورة وانخفاض أوجه عدم الاتساق في ميزانياتها العمومية. وعلى العكس، فإن التدخلات في أسواق الصرف الأجنبي وتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية المؤقتة قد تثبت في بعض الأحيان نفعا في البلدان التي تعاني من مواطن ضعف في ميزانياتها العمومية، بما في ذلك من خلال السماح بقدر أكبر من استقلالية السياسة النقدية للاستجابة للتطورات المحلية على جانبي التضخم والناتج. غير أن هذه السياسات ينبغي ألا تحل محل النصائح الاقتصادية الكلية الضرورية.

**وتهيئة السياسات الاحترازية الكلية لاحتواء مخاطر الاستقرار المالي:** سيؤدي التيسير النقدي المطول على الأرجح إلى تفاقم مواطن الضعف المالي الكبيرة بالفعل نظرا لأن المقترضين الهامشيين يستفيدون من سعي المستثمرين وراء العائد وتدهور معايير الإقراض. وكما أشار عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ينبغي أن يتخذ صناع السياسات إجراءات مبكرة تحسبا للفاصل الزمني المحتمل بين تفعيل الأدوات الاحترازية

وتجنب استمرار أوجه الإنفاق التي تفتقر إلى الكفاءة. ومن المهم أن يستند الدعم على المدى القريب إلى أطر متوسطة الأجل تتمتع بالمصداقية.

## المرحلة الأولى: تخطي الأزمة

لا تزال آفاق المتغيرات الصحية والاقتصادية تتسم بعدم اليقين والصعوبات. وفي هذا السياق، لا يزال لدى صناع السياسات عدد من الشواغل الملحة التي يتعين التعامل معها.

**ينبغي أن يظل الإنفاق على الرعاية الصحية من الأولويات.** فالقضاء على الجائحة هو الوسيلة الأسرع على الإطلاق لتحسين النتائج الاقتصادية. لذلك فإن المنافع التي تعود على الاقتصاد من الإنفاق على توزيع اللقاحات وتوفيرها للمواطنين تتجاوز أي تكاليف. ولا تزال طاقة إنتاج اللقاحات والقيود التنظيمية التي تفرضها بعض البلدان تشكل اختناقات يمكن التغلب عليها من خلال زيادة الاستثمارات العامة وتحقيق الاتساق بين القواعد التنظيمية. فلا بد من التعاون من أجل إنتاج اللقاحات وتوزيعها على مستوى العالم. وينبغي ألا تحاول الحكومات فرض قيود على نشر اللقاحات على المستوى الدولي. فسياسات مثل تقييد صادرات اللقاحات والمستلزمات الطبية الأخرى لا تؤدي إلا إلى تدابير انتقامية من شأنها تعطيل سلاسل العرض والنسب في تدهور أوضاع جميع البلدان. ويمكن المساعدة في ضمان توفير اللقاحات للجميع من خلال تقديم دعم إضافي لمشروع «كوفاكس» وتوزيع الجرعات الزائدة على مختلف البلدان.

**وينبغي توجيه الدعم المالي بدقة نحو مستحقيه وتحديد صور الدعم حسب مرحلة الجائحة.** ولحين انتهاء الجائحة، ينبغي أن تظل سياسة المالية العامة في داعمه للأوضاع. ولا يتوافر لبعض البلدان سوى حيز مالي محدود بالطبع. وفي هذه الحالات، سيتعين الموازنة بين الإنفاق الاستثنائي واستمرارية القدرة على تحمل الدين من خلال أطر ذات مصداقية. ولكن في البلدان التي يتوفر لديها الحيز اللازم، ينبغي أن تستمر سياسة المالية العامة في توفير تحويلات موجهة للأسر والشركات المتضررة من خلال برامج الوقف المؤقت عن العمل وإقراض الشركات والمدفوعات المباشرة للأسر. وينبغي تصميم هذه البرامج على نحو ملائم حسب مرحلة الجائحة وإلغاؤها تدريجيا مع ارتفاع الطلب. ومن المهم تقديم الدعم على أساس الاحتياج في البلدان التي تعتمد أساسا على تحويل المدفوعات للعديد من الأسر. وعند تخفيض الدعم في نهاية المطاف، ينبغي أن يتم ذلك على نحو يحول دون حدوث انحدار مفاجئ (على سبيل المثال، تخفيض نسبة الأجور التي تغطيها الحكومة تدريجيا في إطار برامج الوقف المؤقت عن العمل وبرامج ساعات العمل المخفضة مع زيادة إعانات دعم التوظيف للسماح بإعادة توزيع العمالة على النحو اللازم). وبوجه عام، فإن زيادة

خلال السياسات — كزيادة الإنفاق على قطاع التعليم وبنيتها التحتية — تهدد التفاوتات في مستويات الإنجاز التعليمي بتزايد الفجوة داخل المجتمعات وبين البلدان الغنية والفقيرة.

• وفي حالة ضعف التعافي ووجود حيز متاح من خلال السياسات، يمكن أن يشكل **الدعم المالي الواسع** وسيلة فعالة للحيلولة دون التداعيات الأشد وطأة التي قد تنشأ عن الركود على المدى الطويل. ومن شأن البرامج التي تركز على تحقيق أهداف النمو والمساواة على المدى المتوسط — كتوفير البنية التحتية اللازمة للتجديد بالتحويل إلى نظام اقتصادي أقل اعتماداً على الكربون، وزيادة الإنفاق على البحوث، والاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم، وبرامج التدريب المهني — المساعدة كذلك في موازنة الندوب الاقتصادية الدائمة. وفي الحالات التي يحد فيها ارتفاع مستويات الدين من الحيز المتاح لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ينبغي توجيه الجهود نحو إيجاد الحيز اللازم من خلال زيادة حصيلته الإيرادات (الحد من التخفيضات الضريبية، وتوسيع نطاق تغطية السجلات، واستحداث ضرائب قيمة مضافة محكمة التصميم)، وزيادة تصاعديّة الضريبة، والحد من إعانات الدعم المهدرة للموارد.

**دون أن يكون ذلك على حساب الكفاءة:** بالرغم من أهمية التدابير العاجلة في التخفيف من المعاناة خلال فترة احتدام الأزمة، فإن استمرارها لأجل غير مسمى سيحول دون تحقيق النمو اللازم لمواصلة التعافي. فالسياسات التي تدعم الشركات المنهارة تؤدي في نهاية المطاف إلى مزاحمة المشروعات الجديدة وإعاقة جهود إعادة توزيع رأس المال والعمالة بوجه عام. وبالمثل، قد يؤدي الإفراط في تقديم تأميمات البطالة إلى تفويض الحافز على العمل.

• ويتمثل أحد معوقات التعافي المرتبطة بالكفاءة في إمكانية ظهور **شركات جوفاء «زومبي»**. فعلى عكس الأزمة المالية العالمية وفتحات الركود السابقة، تراجعت حالات إفلاس الشركات عبر الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١-٢١). ويرجع ذلك جزئياً إلى السياسات التي تمنع الدائنين من إنفاذ المطالبات على الشركات المتضررة، كتأجيل سداد مدفوعات القروض المصرفية، مما أدى إلى انتفاء الحاجة إلى البحث عن حماية ماثلة من خلال إعلان الإفلاس. ويبدو أن الشركات الأصغر حجماً على وجه الخصوص استفادت من هذه السياسات. أما الشركات الكبيرة فتلجأ إلى النفاذ إلى أسواق رأس المال من خلال إصدار السندات. وبلغ حجم التعثر بين الشركات المصدرة للسندات المصنفة في درجة المضاربة أعلى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وتشير هذه الشواهد مجتمعة إلى أنه بالرغم من دور تدابير السياسات الداعمة للشركات في الحفاظ على بقاء العديد من الشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار، فإنها تسهم أيضاً في بقاء شركات تفتقر إلى الكفاءة كانت لتنهك في جميع الأحوال بغض

الكلية وتحقق الأثر المرجو منها. وعليهم أيضاً تشديد مجموعة مختارة من أدوات السياسة الاحترازية الكلية لمعالجة الجيوب التي تتركز فيها المخاطر المرتفعة، مع تجنب التشديد العام للأوضاع المالية. وفي حال لم تكن هذه الأدوات متاحة — في بعض شرائح قطاع الوساطة المالية غير المصرفية على سبيل المثال — ينبغي أن يعمل صناع السياسات سريعاً على توفيرها. ونظراً لصعوبة تصميم وتنفيذ أدوات السلامة الاحترازية الكلية ضمن الأطر الحالية، ينبغي أن ينظر صناع السياسات أيضاً في بناء هوامش أمان إضافية لحماية النظام المالي.

## المرحلة الثانية: حماية التعافي

سيكون التحول إلى اقتصاد ما بعد الجائحة طويلاً وصعباً. وخلال هذا التحول، سيتعين على صناع السياسات الموازنة بين منافع السياسات اللازمة لتخفيف الندوب والتكلفة الناتجة عن ضعف الحافز على كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية، مع مراعاة الحيز المتاح من خلال السياسات.

**وينبغي أن تعالج السياسات الندوب الاقتصادية الدائمة:** فيدون اتخاذ تدابير موازنة من خلال السياسات، سيكون للأزمة تأثير دائم على الشركات وأسواق العمل وتراكم رأس المال البشري على المدى المتوسط.

• يؤدي انهيار **الشركات** خلال الأزمات إلى تدمير الروابط بين الشركات من جهة والموظفين والموردين من جهة أخرى. ومن خلال الحد من انهيار الشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار، يحول صناع السياسات دون وقوع ضرر اقتصادي دائم. وقد ساهمت إجراءات السياسات بوجه عام في الحد من انهيار الشركات خلال الجائحة، ولكن مع تسارع وتيرة التعافي، ينبغي أن تنتقل الحكومات من مرحلة تقديم الدعم واسع النطاق للشركات إلى مرحلة السياسات الموجهة إلى القطاعات الأكثر تضرراً، مثل التجزئة والفنون والخدمات الأخرى كثيفة المخاطرة (الفصل الثاني).

• ينبغي توجيه **سياسات سوق العمل** نحو الحيلولة دون وقوع العاملين في هوة البطالة لفترة طويلة، كما ينبغي إلغاء برامج الوقف المؤقت عن العمل وبرامج ساعات العمل المخفضة تدريجياً مع عودة أوضاع سوق العمل إلى طبيعتها (راجع الفصل الثالث). وينبغي الاستمرار في دعم برامج إعادة التدريب واكتساب المهارات الجديدة حتى مع ترسخ التعافي. فنظراً لأن الانتقال إلى قطاع جديد يستغرق بعض الوقت، يتعين دعم دخل العمالة المسرححة لفترة طويلة لإدارة عملية انتقالهم إلى أدوار أكثر إنتاجية.

• وقد أدى توقف الدراسة خلال الجائحة إلى تداعيات حادة على بناء **رأس المال البشري** اللازم لاستمرار النمو. وفي البلدان منخفضة الدخل، أصبح التقدم المحرز في مستويات الإنجاز التعليمي في خطر بالغ نظراً للقدرة المحدودة على مواصلة الدراسة من خلال وسائل بديلة (راجع الإطار ٢-٣). وبدون اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من

الشركات ما عدا الكبيرة منها تنفيذها مباشرة. وتتضمن هذه التدابير تقديم قروض يتوقف سدادها على تحقيق أرباح كافية لاحقا أو توفير قروض مماثلة من خلال القطاع الخاص.

• وسيطلب التحول إلى اقتصاد ما بعد كوفيد-١٩ بالطبع إعادة توزيع الموارد عبر القطاعات نظرا لتدفق الموارد عادة إلى القطاعات المتعافية. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي تخفيض مستوى الدعم الكلي تدريجيا، سواء الدعم الموجه للأسر أو الشركات، مع تقديم دعم موجه إلى القطاعات الأكثر تضررا. وتحديدًا، شهد قطاع الخدمات تباطؤًا أشد وطأة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالتالي قد يكون من الأفضل تركيز الدعم المستمر الموجه على الشركات الخدمية. وقد يؤدي السحب المبكر للدعم من القطاعات الأكثر تضررا إلى تعاف غير متوازن وندوب في قطاعات دون غيرها، مما يعوق إعادة توزيع الموارد على المدى الطويل. وسيكون من الصعب بالطبع الموازنة بين سحب الدعم ومساعدة الشركات التي لا تتوافر لديها مقومات الاستمرار، وسيتمتع في نهاية المطاف إلغاء السياسات الموجهة إلى قطاعات بعينها تدريجيا. ولكن الحكومات قد تأمل في الحد من الندوب القطاعية من خلال تنفيذ هذه التدابير بوتيرة أكثر بطئا في القطاعات الأشد تضررا.

• وقد وقع التأثير الأكبر للأزمة على الشركات الصغيرة. لذلك ينبغي تعزيز السياسات الهادفة إلى تشجيع المنافسة والحد من التركزات السوقية للحيلولة دون تغول القوى الاحتكارية خلال مرحلة التعافي.

### المرحلة الثالثة: الاستثمار في المستقبل

تواجه السياسات تحديات على المدى الأطول يفرضها عدد من القضايا المرتبطة بالجائحة أو التداعيات التي خلفتها اتجاهات سابقة. ومن أهم هذه القضايا أزمة المناخ الحالية، وإصلاحات أطر السياسات، وتعزيز التعاون على مستوى السياسات الدولية.

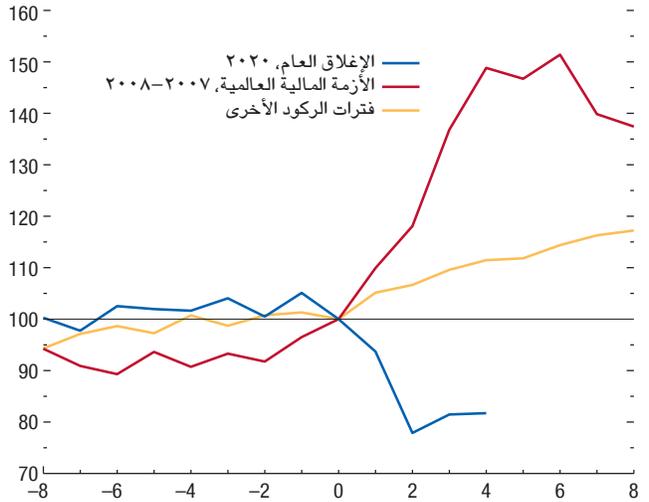
• فلا يزال التعاون على مستوى السياسات الدولية ضروريا. وقد أثرت الجائحة على جميع سكان الكوكب باختلاف جنسياتهم. لذلك على الحكومات العمل معا من أجل مواجهة التداعيات العالمية لهذه الأزمة.

• من شأن استمرار توافر السيولة منع ضغوط التمويل الخارجي من الانتقال عبر البلدان والمساهمة في إتاحة حيز أكبر من خلال السياسات النقدية. وللمحد من احتمالات تقليص الإنفاق على الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي نتيجة احتياجات ميزان المدفوعات، قام صندوق النقد الدولي بتوسيع نطاق أدواته الإقراضية من خلال تقديم تسهيلات تمويلية جديدة وزيادة حدود الاستفادة من التمويل الطارئ ومنح التخفيف من أعباء خدمة الدين. وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تأهل ٧٣ بلدا للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين التابعة لمجموعة العشرين حتى يونيو ٢٠٢١.

### الشكل البياني ١-٢١: حالات الإفلاس، فترات الركود الحالية والسابقة

(المؤشر، أخص ربع عام قبل الركود = ١٠٠، أرباع العام التي شهدت فترات ركود على المحور السيني)

على عكس الأزمات السابقة، تراجعت حالات الإفلاس مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩.



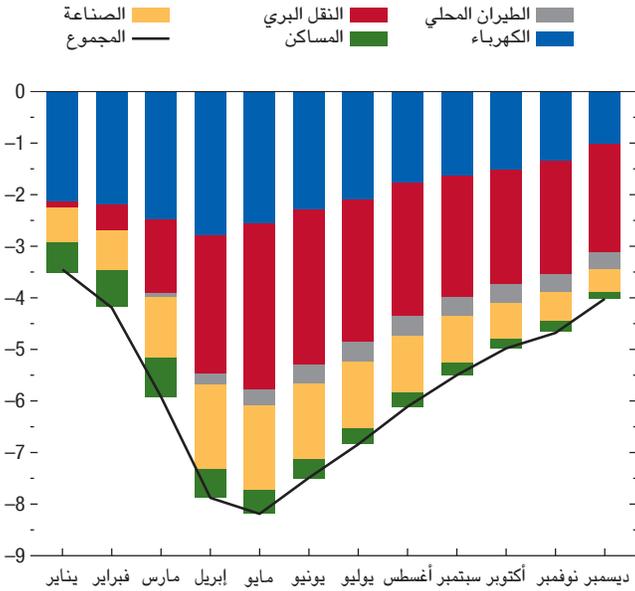
المصادر: قاعدة بيانات CEIC، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات مستمدة من ١٣ بلدا خلال الفترة من الربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مع تفاوت نطاق التغطية. وتعتبر الخطوط عن المتوسطات عبر مختلف أنواع الركود، والربع صفر هو آخر ربع عام قبل مرحلة الركود. وبالنسبة للإغلاق العام الكبير، الربع صفر هو الربع الرابع من عام ٢٠١٩ في جميع البلدان. وبالنسبة للأزمة المالية العالمية، الربع صفر هو تاريخ بلوغ ذروة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل بلد على حدة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. باقي حالات الركود ترتبط ببلدان بعينها وتحدد على أساس ربعين متتاليين من النمو السالب خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ والفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩.

النظر عن ركود الاقتصاد من عدمه. ولمنع هذه الشركات الجوفاء من الاستمرار في الاستحواذ على الموارد، سيتعين على الحكومات سحب القروض والضمانات الائتمانية المعقدة، والاعتماد بشكل أكبر على آليات إعادة الهيكلة خارج النظام القضائي وتبسيط إجراءات إعادة تنظيم الشركات الصغيرة، وإعادة هيكلة القروض، وتقديم طلبات الإفلاس. وينبغي كذلك تشجيع المقرضين على تحديد القروض المتعثرة وإدارتها، بما في ذلك أثناء تأجيل سداد مدفوعات القروض وتنفيذ تدابير الدعم الأخرى. وهو ما يضع حكومات العديد من البلدان أمام اختيار صعب بين قبول انهيار المزيد من الشركات على المدى القصير ودعم شركات جوفاء «زومبي» غير منتجة على المدى الطويل. وستكون المفاضلة أصعب على الأرجح في القطاعات الأشد تضررا. وقد تنتقل التداعيات الناجمة عن انهيار العديد من الشركات إلى القطاع المالي، مما يؤثر على هوامش الأمان الرأسمالية لدى البنوك. لذلك ينبغي أن تنظر الحكومات أيضا في السياسات التي لها آثار إعادة رسمة مماثلة لعمليات ضخ رأس المال التي يصعب على

- قد يتعين على البلدان المتعثرة النظر في إعادة هيكلة الدين على أساس وقائي. ورغم عدم مثالية هذا الحل، فإن التفاوض على إعادة الهيكلة مع دائني البلدان المثقلة بالديون قد يكون أفضل من التعثر الذي ينشأ عنه العديد من الاضطرابات. وفي حالة احتواء عقود السندات على شروط الإجراء الجماعي وكان العرض الجديد معقولاً في رأي غالبية حملة السندات، سيكون من الأسهل إدارة عملية إعادة الهيكلة. ويمكن أن تتضمن خيارات إعادة الهيكلة مدّ آجال الاستحقاق وتخفيض أسعار الفائدة وتخفيض أصل الدين ومبادلات الدين الأخرى. ويطبق إطار مجموعة العشرين الموحد للتعامل مع الدين على بعض البلدان، ولكن من الممكن توسيع نطاقه ليشمل مجموعة أكبر من البلدان بخلاف البلدان المؤهلة حالياً للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين.
  - وبوجه عام، يمكن إيجاد الحيز المالي اللازم من خلال التدابير التي لا تهدف إلى جمع الإيرادات وحسب بل إلى تحسين التصاعدية أيضاً — مثل زيادة الضرائب على الأثرياء والشركات عالية الربحية الأقل تأثراً نسبياً بالجائحة، وسد الثغرات في ضريبة الشركات المحلية، والحد من المصروفات الضريبية، وتحسين إدارة الإيرادات (بما في ذلك من خلال زيادة الاعتماد على القرارات الإلكترونية لتحسين الامتثال). وكأداة مكملة للجهود الوطنية، سيتعين تعزيز التعاون الدولي للحد من نقل الأرباح والتهرب الضريبي والتحايل الضريبي. ويمكن تعزيز هذه المبادرات التي تستهدف جانب النفقات من خلال تحسين كفاءة وحوكمة الاستثمارات والمشتريات العامة، والحد من إعانات الدعم غير الموجهة بدقة نحو الفئات المستحقة، وترشيد الإنفاق الجاري. ويمكن تأكيد مصداقية أطر المالية العامة من خلال الالتزام بالاستمرار في الامتثال للقواعد المالية أو اعتماد الإصلاحات الضريبية مسبقاً وتنفيذها عقب إحكام السيطرة على الجائحة.
  - **أطر السياسة النقدية:** في البلدان التي تطبق الحد الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة (ومعظمها من الاقتصادات المتقدمة، وبعضها من اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل شيلي وبيرو)، يمكن استمرار السياسات غير التقليدية، مثل شراء الأصول والإرشادات الاستشرافية وحتى أسعار الفائدة السالبة، لزيادة الحيز المتاح من خلال السياسات. وفي الأسواق الصاعدة، قد تتيح برامج شراء الأصول حيزاً أكبر في السياسات، بشرط وضوح الأهداف والإفصاح بوضوح عن السياسات التي ينبغي أن تكون جزءاً من إطار سياسات متماسك يتولى البنك المركزي دوراً واضحاً فيه لضمان استقرار الأسعار. ومن شأن مصداقية إطار سياسة المالية العامة إرسال إشارة قوية للأسواق بشأن حدود الإصدارات السيادية ومشتريات البنك المركزي ومن ثم إفساح المجال لاستمرار هذه
- وستسهم زيادة مخصصات البلدان من حقوق السحب الخاصة في توفير هوامش أمان أكثر قوة ضد الصدمات الحالية في ظل هذا التعافي غير المتوازن. وبينما يمكن لمساعدات السيولة المؤقتة التخفيف من التداعيات الناتجة عن ضيق الحيز المتاح من خلال السياسات، فإنها قد لا تكفي في بعض البلدان غير القادرة على مواصلة تحمل أعباء الدين السيادي. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تعمل هذه البلدان مع الدائنين على إعادة هيكلة ديونها وفق الإطار الموحد الجديد الذي أقرته مجموعة العشرين. وبدون اتخاذ تلك التدابير، قد تمتنع هذه الاقتصادات مضطرة عن الإنفاق على الرعاية الصحية والإنفاق الرأسمالي الضروريين وتوجيه الاحتياطات الأجنبية الشحيحة نحو الوفاء بالتزامات المدفوعات الخارجية، مما يؤدي إلى مزيد من التأخر في مسيرة التنمية طويلة الأجل وتحقيق التقارب المرجو من البلدان التي يكون فيها للفرد نصيب أكبر من الدخل.
- وفي سياق متصل، لا تزال النزاعات العالمية في مجال التجارة مستمرة بوجه عام. ويتضمن ذلك الإخفاق في حل أزمة اختيار أعضاء هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية والنزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.
- تعزيز الإنتاجية والنمو:** حتى قبل الجائحة، شهد نمو الإنتاجية تباطؤاً لعدة عقود. ورغم صعوبة تحديد الأسباب الأساسية لهذا التباطؤ، من الممكن استمرار ضعف نمو الكفاءة، مما سيستلزم تنفيذ سياسات تصحيحية كاستثمار في التعليم والبحث العلمي والبنية التحتية. غير أننا قد نشهد مستقبلاً بديلاً يكون فيه لابتكارات الذكاء الاصطناعي دور في إحداث تطور سريع في مستويات الإنتاجية في ظل موجة جديدة من الأتمتة تشمل المهام غير الروتينية. ويمكن أن تسهم فرص النمو بقطاعات مثل الدعم اللوجستي والخدمات في حدوث انتعاش عقب عقد من النمو دون المتوسط في بلدان عديدة. غير أن هذه النتائج لها سلبياتها أيضاً، فتفريغ الاقتصاد من العاملين الأقل مهارة والوظائف الروتينية قد يسهم في تفاقم أوجه عدم المساواة، كما قد تؤدي الفجوة الرقمية إلى تنامي الفروق بين الفئات التي تتوافر لها فرص عمل عبر الإنترنت والفئات الأخرى المحرومة من هذه الفرص. ويمكن أن تساعد سياسات مثل تحسين شبكات الإنترنت عريضة النطاق وتخفيض أسعار خدمات الاتصالات في موازنة هذه التكاليف، كما قد تساعد إعادة تدريب العاملين والاستثمارات في مجال التوعية الرقمية بوجه عام في استفادة أعداد أكبر من المواطنين من فرص العمل الجديدة.
- ويمكن أن يؤدي تحسين الأطر إلى إتاحة الحيز اللازم من خلال السياسات.** ويتوقف الحيز المتاح في أي سياسة على الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ هذه السياسة. ومن شأن تحسين أطر السياسات إرخاء بعض القيود التي تعوق اتخاذ الإجراءات اللازمة.

**الشكل البياني ١-٢٢: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية التراكمية، ٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩ (الفرق %)**

تراجعت الانبعاثات العالمية بنسبة ٤٪ عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض مستويات النشاط نتيجة الجائحة.



المصدر: مؤسسة Carbon Monitor (https://carbonmonitor.org/).

الخضراء التعجيل بالتحويل إلى اقتصاد خال تماما من الكربون، فضلا عن تكلفتها المنخفضة نسبيا — بسبب حجم قطاع التكنولوجيا الخضراء الصغير. وتجدر الإشارة إلى أن إعانات دعم البحوث ستسهم في الحد من تكلفة تكنولوجيات الطاقة والانبعاثات السالبة الخضراء مستقبلا وستساعد بالتالي في تخفيض الانبعاثات الكربونية إلى المستويات المستهدفة مستقبلا.

• **التحويلات التعويضية الموجهة:** سيقع التأثير الأكبر لسياسات تخفيف تداعيات تغير المناخ على المواطنين منخفضي الدخل نظرا لأنهم أكثر اعتمادا على استهلاك الطاقة، إلى جانب عملهم على الأرجح في قطاعات كثيفة الاعتماد على الطاقة. ومن خلال التحويلات الموجهة ونظم الرسوم والتخفيضات الممولة بضريبة الكربون، يمكن المساعدة في موازنة هذه الآثار بحيث تكون هذه السياسات التخفيفية ذات تأثير حيادي على مستويات عدم المساواة.

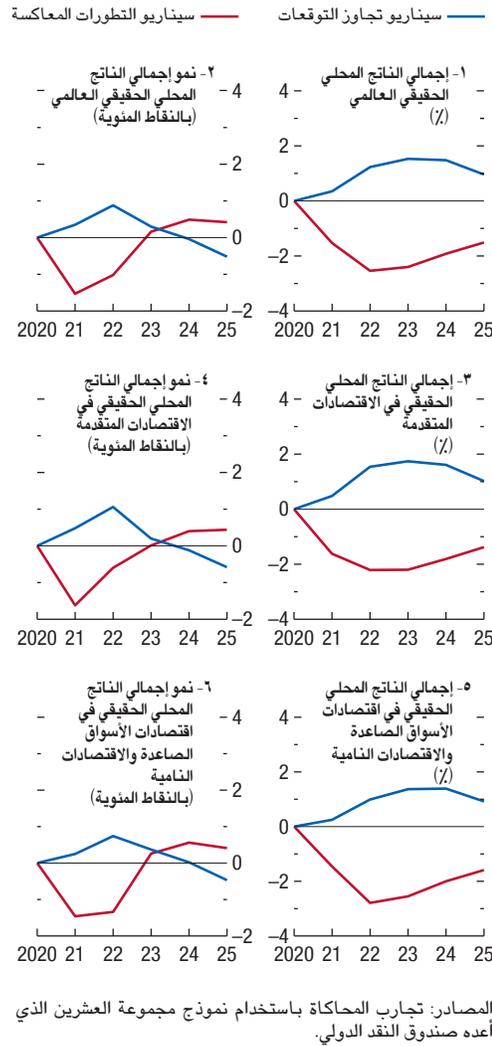
السياسات النقدية غير التقليدية لفترة مؤقتة (راجع الفصل الرابع).

وفي غياب التعاون الدولي، سيستمر تغير المناخ في إعاقة النمو الاقتصادي وجهود التقارب بين البلدان. وفي عام ٢٠٢٠، انخفضت الانبعاثات العالمية بحوالي ٤٪ بسبب تراجع الإنتاج بوجه عام (الشكل البياني ١-٢٢). وهو انخفاض مؤقت على الأرجح. ويتعين على الاقتصاد العالمي تحقيق انخفاضات مماثلة كل عام على مدار الثلاثين عاما التالية لتخفيض الانبعاثات بنسبة ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠. وبدون اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة من خلال السياسات على مستوى العالم، ستعاود الانبعاثات الارتفاع مع انتهاء الجائحة وارتفاع مستويات الإنتاج، وستتحمّل البلدان الأقل قدرة على استيعاب تكلفة التأقلم — الدول الصغيرة والبلدان منخفضة الدخل — القدر الأكبر من المعاناة (راجع الإطار ١-٢). ويمكن تنفيذ حزمة سياسات شاملة للتخفيف من الأضرار الأشد وطأة الناجمة عن تغير المناخ مقابل خسائر انتقالية منخفضة نسبيا في مستويات الناتج (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وينبغي أن تعتمد هذه الحزمة على مزيج من السياسات:

- **تسعير الكربون:** يتعين رفع أسعار الكربون للحد من استخدام أنواع الوقود التي تنشأ عنها تكلفة اجتماعية كبيرة، لا سيما الفحم. ونظرا لأن ضريبة الكربون تكون أكثر فعالية في بداية تطبيقها، فإن البلدان التي تعجز إرادتها السياسية عن فرض ضريبة كبيرة ينبغي ألا تتردد في تطبيق ضرائب كربون معتدلة تتزايد قيمتها بمرور الوقت أو أن تنظر في تطبيق نظام لتداول الانبعاثات الكربون. ويمكن الاتفاق بين كبرى البلدان المصدرة للانبعاثات على حد أدنى لأسعار الكربون مصمم بمرونة لمراعاة اعتبارات العدالة والقيود المفروضة على السياسات الوطنية، وذلك للمساعدة في تنسيق ودعم الإجراءات ذات الصلة (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي).
- **الاستثمار في البنية التحتية الخضراء:** يمكن إعطاء دفعة لقطاع البنية التحتية الخضراء بتمويل جزئي من ضريبة الكربون لموازنة الخسائر الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع تكلفة الطاقة. وقد تتضمن هذه الدفعة تطوير نظم نقل الكهرباء وتوزيعها من محطات الطاقة المتجددة، وتقديم المنح بهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني، وتحسين البنية التحتية لوسائل النقل الخضراء (النقل العام، وشحن السيارات الكهربائية، وغير ذلك).
- **إعانات دعم البحوث الخضراء:** بالرغم من آثارها المتأخرة وغير المؤكدة، فمن شأن إعانات دعم بحوث التكنولوجيا

## إطار السيناريو

## الشكل البياني ١ بالسيناريو: تطورات بديلة في الحرب ضد فيروس كوفيد-١٩ (الانحراف عن السيناريو الأساسي)



تزامن صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع وجود درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن احتمالية الموافقة على اللقاحات وإتاحتها، وكان حجم الانحراف عن السيناريو الأساسي في السيناريوهات البديلة التي وردت في العدد المذكور انعكاساً لحالة عدم اليقين تلك. وبينما اتضح بعض هذه الجوانب التي اكتنفها عدم اليقين في السابق، أثبتت أوجه عدم يقين جديدة ومؤثرة وإن كانت قد لا تؤدي إلى انحرافات كبيرة عن السيناريو الأساسي على غرار ما حدث في أكتوبر.

وإيضاحاً لما تقدم، يُستخدم نموذج مجموعة العشرين لتقدير الأثر المحتمل لزيادة عدم اليقين بشأن مسار الجائحة بسبب السلالات الجديدة وفعالية اللقاحات وتيرة نشرها. ويبحث سيناريو تجاوز التوقعات إمكانية تحقيق تعافٍ أكبر من المتوقع في السيناريو الأساسي نتيجة نشر اللقاحات الذي قد يسمح بتحسين سريع في نشاط القطاعات كثيفة المخالطة ومن ثم تعزيز الثقة. أما سيناريو التطورات المعاكسة، فيبحث إمكانية وجود صعوبات تحول دون نشر اللقاحات بسهولة ويسر كما يتوقع السيناريو الأساسي وظهور سلالات جديدة أكثر مقاومة للقاحات، مما سيتطلب تعديل التركيبات الحالية. وسيؤدي بالتالي إلى التأخر في تحقيق المناعة المجتمعية والتعافي المنشود في القطاعات كثيفة المخالطة.

## سيناريو تجاوز التوقعات

في هذا السيناريو (الذي تعبر عنه الخطوط الزرقاء في الشكل البياني ١ بالسيناريو)، يفترض أن نشر اللقاحات سيحدث بوتيرة أسرع بنسبة ١٠٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي وأن اللقاحات ستكون ذات فعالية في منع الإصابة بالسلالات الجديدة التي يتزايد عددها بمرور الوقت وفي احتواء الإصابات بين المواطنين الذين حصلوا على اللقاح. وتؤدي التطورات الإيجابية على جانب اللقاحات والانحسار السريع في حالة الخوف السائدة بسبب المرض إلى عودة مستويات الحركة إلى طبيعتها بأسرع من المتوقع، مما يعزز ثقة الأسر والشركات. وتؤدي هذه الثقة بدورها إلى سحب المدخرات المتراكمة بأسرع من المتوقع، وسرعة تحرر الطلب المكبوت، وانتعاش الاستثمارات الخاصة. وفي ظل ثبات توقعات التضخم، لا تؤدي زيادة التضخم الناتجة عن تحسن الطلب إلى قيام السلطات النقدية في معظم البلدان بتشديد سياساتها، ويسهم تراجع أسعار الفائدة الحقيقية الناتج عن ذلك في إعطاء دفعة إضافية للطلب الخاص. ويُفترض قيام السلطات المالية بتخفيض الإنفاق على أدوات الضبط التلقائي نتيجة التعافي، دون إلغاء أي تدابير استثنائية أخرى واردة بالسيناريو الأساسي. ويتعافى الطلب بأسرع من المتوقع على المدى القريب، مما يساعد في الحد من الندوب

أعد هذا الإطار بن هانت وسوزانا مورسولا.

المؤقتة التي ستستمر طويلاً رغم ذلك حسب توقعات السيناريو الأساسي، ويزداد الطلب على العمالة بما يساهم سريعاً في احتواء خسائر رأس المال البشري، ويمكن تجنب بعض الإفلاس، ويساعد استئناف حركة الاستثمار الخاص في إعطاء دفعة مؤقتة لنمو الإنتاجية.

ونتيجة لنشر اللقاحات في وقت أقرب من المتوقع وتراكم المزيد من المدخرات والطلب المكبوت في الاقتصادات المتقدمة، تقود هذه الاقتصادات التعافي الاقتصادي الذي تفوق سرعته التوقعات، ومن بعدها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تساهم بدرجة أقل

## إطار السيناريو (تتمة)

ونتيجة لذلك، تتراجع دخول الشركات والأسر وتوقعاتها بشأن مستويات الدخل المستقبلية، مما يؤثر تأثيراً سلبياً إضافياً على ثقة المستهلكين والشركات. ويؤدي تباطؤ وتيرة التعافي إلى زيادة تجنب المخاطر وتشديد الأوضاع المالية أمام الشركات المعرضة للخطر، مما يقوض النمو بدرجة أكبر. ويُفترض أن تحول تدابير السياسة النقدية غير التقليدية دون زيادة حادة في أسعار الفائدة على الأدوات السيادية. وفي ظل انعدام الحيز اللازم من خلال السياسة النقدية التقليدية وتضاؤل الحيز المتاح من خلال سياسة المالية العامة، تتراجع قدرة صناع السياسات على مواصلة الاستجابة، لذلك يُفترض عدم اتخاذ أي تدابير مالية استثنائية إضافية. ويؤدي ضعف تعافي النشاط إلى ندوب أكثر تناسبا مع حجم الأزمة مقارنة بالسيناريو الأساسي، وبالتالي إلى إبطاء وتيرة التعافي عقب إتاحة اللقاحات وتحسن فعاليتها بشكل أكبر بما يسمح بعودة حركة المواطنين إلى مستويات ما قبل الجائحة.

ويتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالي ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بمستواه في السيناريو الأساسي خلال عام ٢٠٢١، وبنقطة مئوية واحدة إضافية عن مستواه في السيناريو الأساسي خلال عام ٢٠٢٢ قبل ارتفاعه ارتفاعاً طفيفاً عن مستواه في السيناريو الأساسي خلال عام ٢٠٢٣ وما بعده. ويتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالدرجة نفسها تقريباً عام ٢٠٢١، لكن زيادة تشديد الأوضاع المالية بالنسبة للشركات المعرضة للخطر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية تعني تباطؤ النمو بشكل أكبر مقارنة بمستويات النمو في الاقتصادات المتقدمة خلال عام ٢٠٢٢. ويؤدي تباطؤ النمو بشكل أكبر من المتوقع إلى ندوب إضافية تؤدي بدورها بجانب الأوضاع المالية المشددة إلى تراجع الناتج عن مستواه في السيناريو الأساسي بحوالي ١,٥٪ في نهاية الأفق الزمني لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي.

قليلاً في عملية التعافي. وينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بوتيرة أسرع من المتوقع في السيناريو الأساسي، حيث يرتفع بأقل قليلاً من نصف نقطة مئوية في عام ٢٠٢١، ليصل إلى نقطة مئوية واحدة تقريباً في عام ٢٠٢٢، ليتراجع تراجيحاً حاداً في عام ٢٠٢٣ إلى مستوى يقارب للغاية للسيناريو الأساسي. ويتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة السيناريو الأساسي بحوالي نصف نقطة مئوية في عام ٢٠٢١، ويرتفع عن مستواه في السيناريو الأساسي بأكثر من نقطة مئوية واحدة خلال ٢٠٢٢. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي مستواه في السيناريو الأساسي بحوالي ربع نقطة مئوية عام ٢٠٢١، ويرتفع عن مستواه في السيناريو الأساسي عام ٢٠٢٢ بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية. وبفضل تسارع وتيرة التعافي ومعالجة بعض الندوب المشار إليها في السيناريو الأساسي، يرتفع الناتج العالمي عن مستواه في السيناريو الأساسي بحوالي ١٪ في نهاية الأفق الزمني لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي.

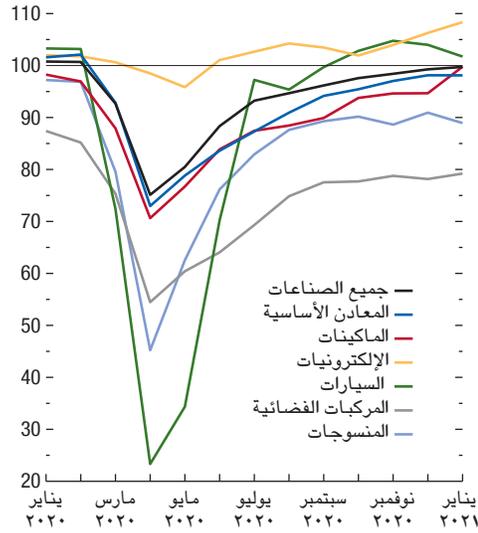
## سيناريو التطورات المعاكسة

في هذا السيناريو (الذي تعبر عنه الخطوط الحمراء في الشكل البياني ١ بالسيناريو)، يُفترض تزايد قوة سلالات الفيروس الحالية وظهور تحورات جديدة بسبب اختناقات العرض في عملية الإنتاج وغيرها من المشكلات اللوجيستية التي تعوق إنتاج اللقاحات الأكثر فعالية ضد السلالات الجديدة. ويؤدي ذلك إلى التأخر في بلوغ مرحلة المناعة المجتمعية بحوالي ٦ أشهر في الاقتصادات المتقدمة و٩ أشهر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويؤدي الارتفاع المستمر في معدلات الإصابة والوفيات إلى التباطؤ في عودة مستويات حركة المواطنين إلى طبيعتها وتعافي الطلب في القطاعات كثيفة المخالطة.

## الإطار ١-١: نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات على الآفاق العالمية

### الشكل البياني ١-١-١: الصناعة التحويلية العالمية: صناعات مختارة

(المؤشر، ديسمبر ٢٠١٩ = ١٠٠، معدل موسميًا)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: ما عدا الصين.

شهد نشاط الصناعة التحويلية العالمي انكماشًا حادًا في ربيع عام ٢٠٢٠. وعلى عكس ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية، لم يستمر التراجع طويلًا، وشهدت الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة تعافيا متزامنا على شكل حرف V في النصف الثاني من العام. وفي حين يعكس التعافي في جزء منه استئناف الإنتاج عقب الإغلاقات، كان لمجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بالطلب دور أيضا في هذا الصدد، بما في ذلك تحرر الطلب المكبوت عقب إرخاء قيود الإغلاق وزيادة الطلب على المنتجات اللازمة لتسهيل العمل من المنزل ومعدات الوقاية.

وشهدت بعض الصناعات تعافيا أكثر قوة من غيرها (الشكل البياني ١-١-١) نتيجة عدة عوامل:

- شهد الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة ارتفاعا كبيرا في الاقتصادات المتقدمة بسبب برامج الدعم المتاحة من خلال السياسات والطلب المكبوت وتراجع الإنفاق على الخدمات نتيجة الجائحة: ارتفع نصيب السلع المعمرة من الإنفاق الاستهلاكي إلى حوالي ١٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقابل ١٠,٥٪ في المتوسط في العامين السابقين للجائحة. وتركزت زيادة الطلب في بنود مثل السيارات والأجهزة الكهربائية. فقد استعادت مبيعات السيارات العالمية، على سبيل المثال، مستواها في مرحلة ما قبل الجائحة اعتبارا من ديسمبر ٢٠٢٠ عقب تراجعها بأكثر من ٤٠٪ خلال شهر إبريل. كذلك يعكس هذا التحسن على الأرجح الرغبة في مراعاة ممارسات التباعد الآمنة وتجنب وسائل النقل العام، وكذلك برامج تشجيع الشراء والخصومات الضريبية. وكانت صناعة السيارات هي الدافع الأكبر وراء تعافي نشاط الصناعة التحويلية، حيث تمثل حوالي ٣٥٪ من التعافي العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، بينما تمثل الأجهزة الكهربائية ٥٪ تقريبا من التعافي (الشكل البياني ١-١-٢). كذلك ساهم التحول إلى السلع المعمرة في دعم التعافي القوي في مستويات التجارة العالمية، حيث شكلت واردات الاقتصادات المتقدمة من السلع الاستهلاكية حوالي ثلث التعافي المحقق في قيم التجارة العالمية (ما عدا البترول) في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وكان تعافي الإنفاق على السلع المعمرة أقل قوة في الأسواق الصاعدة ما عدا الصين.
- أدت الجائحة إلى زيادة الطلب على بعض المنتجات، التي تشمل الإلكترونيات تلبية لمتطلبات التحول إلى العمل من بعد والتعلم الافتراضي، وكذلك البلاستيك والمطاط والمنسوجات بوصفها المصدر الأساسي

أعدت هذا الإطار نادية منير، بمساعدة بحثية من أنيتا رادزيكوسكي.

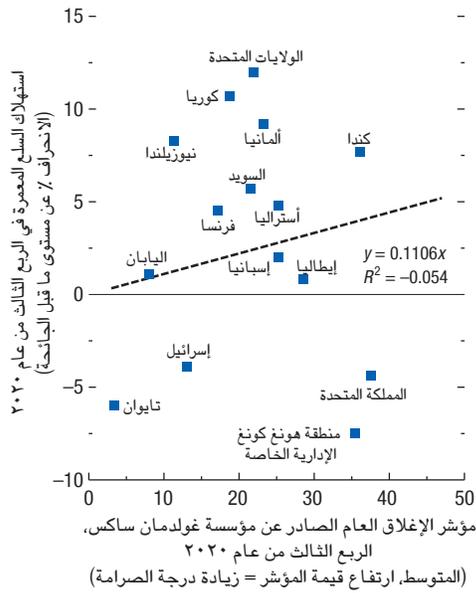
لمعدات الوقاية الشخصية. وتمثل هذه القطاعات حوالي ١٠٪ من تعافي نشاط الصناعة التحويلية.

- ساهم استمرار حالة عدم اليقين بشأن آفاق الجائحة في إعاقة تعافي الاستثمار الخاص، لا سيما في قطاع الأجهزة والمعدات، مما أدى إلى تعاف محدود في إنتاج الماكينات والسلع الرأسمالية الأخرى. وفي هذه القطاعات، لا يزال الناتج دون مستويات ما قبل الجائحة بحوالي ٦٪ (ما عدا صناعة المركبات الفضائية التي تراجعت عن مستواها في مرحلة ما قبل الجائحة بحوالي ٢٠٪). وتوجد بوادر على استمرار التحسن في قطاع إنتاج الماكينات، كما ارتفع حجم الواردات السلعية في أواخر عام ٢٠٢٠.

ولا تزال آفاق الصناعة التحويلية العالمية إيجابية على المدى القريب، كما يتضح من مقاييس مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية على مستوى العالم في شهر فبراير والتي تشير إلى توسع مستمر ولكن بوتيرة أكثر تباطؤًا. وبينما قد يعزى تراجع التعافي على المدى القريب إلى تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ مجدداً في عدد من الاقتصادات الكبرى، تشير الشواهد المستمدة من تدابير التباعد الاجتماعي في أواخر عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١ في أوروبا والمملكة

الإطار ١-١ (تابع)

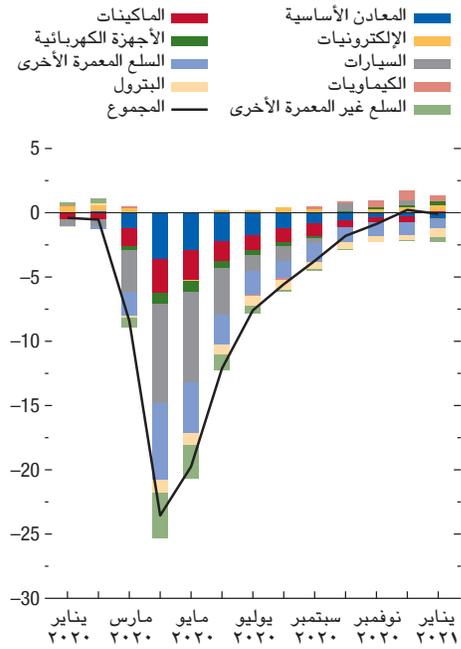
الشكل البياني ١-١-٣: الارتباط بين الإغلاقات في الاقتصادات المتقدمة واستهلاك السلع المعمرة



المصادر: مؤسسة غولدمان ساكس، ومؤسسة Haver Analytics، وقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: تشمل الاقتصادات المتقدمة أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتمثل هذه المجموعة ٤١,٤٪ من الاستهلاك العالمي على أساس أوزان تعادل القوى الشرائية. وبلغ المعامل التقديري لمؤشر الإغلاق العام -٠,٥ في الربع الثاني، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ٥٪.

الشكل البياني ١-١-٢: الصناعات التحويلية العالمية حسب الصناعة

(المساهمة في التغير % على أساس سنوي مقارن، بالنقاط المئوية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: ما عدا الصين.

المتحدة إلى تأثير محدود نسبياً على نشاط الصناعات التحويلية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن التدابير الاحتوائية لم تكن بنفس القدر من الصرامة على غرار إبريل ومايو، فضلاً عن أن اضطرابات الإنتاج وسلاسل العرض كانت أقل حدة كثيراً. ويبدو أيضاً أن الطلب على السلع، لا سيما السلع المعمرة، أصبح أقل تأثراً بالتغيرات في حركة المواطنين كما يتضح في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-١-٣).

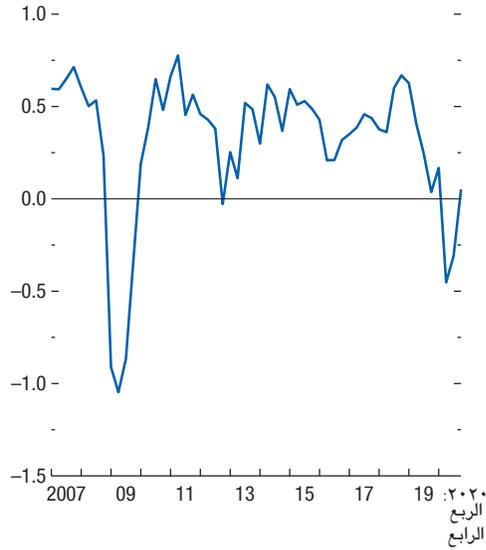
وفيما بعد الأجل القريب، يُفترض زيادة تعافي نشاط الصناعة التحويلية بفضل إتاحة اللقاحات على نطاق واسع وعودة أوضاع الأنشطة كثيفة المخالطة إلى طبيعتها واستمرار الدعم المقدم من خلال السياسات. ومع عودة مستويات الإنفاق الرأسمالي العالمي إلى طبيعتها بشكل أكبر، سيكون ذلك أحد مصادر الطلب

المهمة على الصناعات التحويلية. غير أن هناك عدد من العوامل المرتبطة بحالة الركود الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ والتي من شأنها الحد من احتمالات تجاوز التعافي المتوقع. (١) تحول الطلب العالمي على الأرجح من السلع المعمرة إلى الخدمات التي شكلت الجزء الأكبر من تراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي ولا تزال أقل كثيراً من مستويات ما قبل الجائحة، و(٢) احتمالية تباطؤ عملية إعادة تكوين المخزون، وهي من العناصر المهمة في التعافي الدوري، نظراً لتدني مستويات سحب المخزون خلال حالات الركود الناتجة عن الجائحة مقارنة بحالات الركود السابقة واستمرار عدم اليقين بشأن آفاق الجائحة (الشكل البياني ١-١-٤).

الإطار ١-١ (تتمة)

الشكل البياني ١-١-٤: المخزون في الاقتصادات المتقدمة وآفاق الصناعة التحويلية

(التغيرات في المخزون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، مجمعة على أساس أوزان تعادل القوى الشرائية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

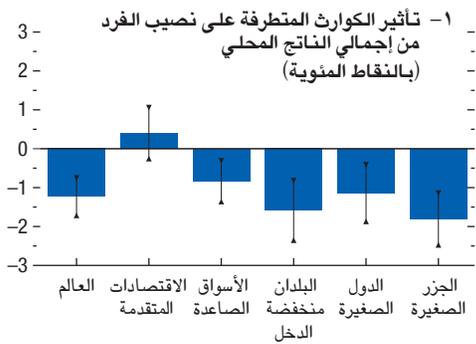
ملحوظة: تشمل الاقتصادات المتقدمة أستراليا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا والنرويج والسويد ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتمثل هذه المجموعة ٤٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس أوزان تعادل القوى الشرائية.

## الإطار ١-٢: من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية

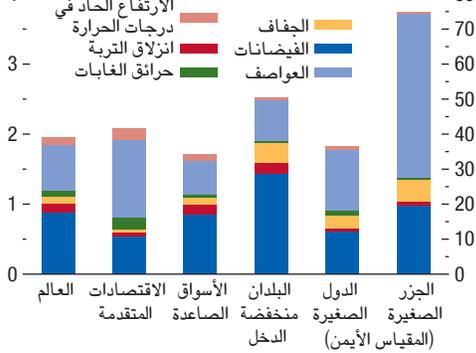
وتؤدي الكوارث الطقس المتطرفة فور وقوعها إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ١,٢ نقطة مئوية في المتوسط، وتشهد البلدان منخفضة الدخل والاقتصادات الجزرية الصغيرة تداعيات أشد وطأة — حيث تبلغ الخسائر ١,٦ نقطة مئوية و١,٨ نقطة مئوية على الترتيب (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ١) — نظرا لأنها من المناطق الضعيفة المعرضة للمخاطر بدرجة كبيرة، حيث تشهد عددا أكبر من الكوارث لكل متر مربع من

تؤدي الكوارث الكبرى المرتبطة بالطقس إلى تراجع حاد في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقداره ١,٢ نقطة مئوية في المتوسط، وتشتد وطأة الأثار السلبية في المناطق الضعيفة التي ترتفع فيها درجة الانكشاف للمخاطر، مثل البلدان النامية منخفضة الدخل والاقتصادات الجزرية الصغيرة. ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ واستمرار ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى زيادة تواتر وكثافة الكوارث الطبيعية. ومن شأن تعزيز الصلابة الهيكلية والمالية والاجتماعية التعجيل بالتعافي في مرحلة ما بعد الكوارث والحد من تراجع مستويات الرخاء.

### الشكل البياني ١-٢-١: الآثار المتباينة وتواتر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس



### ٢- عدد الكوارث حسب المجموعة القطرية، معدلا لمراعاة مساحة الأرض (المتوسط السنوي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩، لكل مليون كم<sup>٢</sup>)



المصادر: قاعدة بيانات الكوارث الدولية (EM-DAT)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل أعمدة الخطأ في اللوحة ١ فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وفي اللوحة ٢، يحسب إجمالي عدد الكوارث في كل عام ويقسم على مجموع مساحة أراضي المجموعة القطرية، ثم يحسب المتوسط على أساس عدد السنوات. ويقصد بالدول الصغيرة الدول التي تقل مساحة أراضيها عن ٣٠ ألف كم<sup>٢</sup> (على سبيل المثال، تبلغ مساحة هايتي ٢٧٧٥٠ كم<sup>٢</sup>).

وتشكل تغيرات المناخ المستمرة تهديدا أساسيا للاقتصاد العالمي. وما لم يتم تنفيذ سياسات ناجحة للتخفيف من التداعيات، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تراجع المستويات المعيشية العالمية بما لا يقل عن ٥٪-١٠٪ (مقارنة بثبات درجات الحرارة عند مستوياتها الحالية) مع نهاية القرن الحالي (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وفي غياب السياسات التخفيفية الناجحة، لن تكون البلدان منخفضة الدخل هي الأكثر عرضة فقط لتكلفة تغير المناخ، ولكنها ستكون الأقل قدرة على التأقلم أيضا. بالرغم من أنها الأقل مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة. وستنشأ هذه التكلفة على الأرجح نتيجة زيادة تواتر الكوارث الطبيعية المدمرة نظرا لأن ارتفاع درجات الحرارة العالمية ساهم على الأرجح بالفعل في زيادة تواتر كوارث الطقس (راجع IPCC 2012)، إلى جانب الكوارث الطبيعية الأخرى، مثل الزلازل، التي تتعرض لها البلدان منخفضة الدخل أيضا.

وبينما تتعافى الاقتصادات من الكوارث المعتدلة، عادة ما تؤدي الكوارث المتطرفة إلى تراجع الناتج الاقتصادي<sup>١</sup>.

هذا الإطار من إعداد إفجينيا بوغاتشيفا، وأفاد من التعليقات التي قدمها ستيفان هاليفات.

<sup>١</sup> راجع دراسة (Botzen, Deschenes, and Sanders (2019) للاطلاع على نظرة عامة على الدراسات التي تناولت التداعيات الاقتصادية الكلية للكوارث الطبيعية. وبالنسبة للكوارث الكبرى التي تقع ضمن المئين الخامس الأعلى للكوارث من حيث درجة حدتها، تشير التقديرات الواردة في دراسة (Felbermayr and Gröschl (2014) إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٤٦ نقطة مئوية في عام الصدمة. وتخلص دراسة (Strobel (2011 إلى أن تأثير بلوغ الفيضانات إلى اليابسة على المقاطعات الساحلية في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى تراجع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في هذه المناطق بمقدار ٠,٤٥ نقطة مئوية — دون تأثير على معدلات النمو الوطنية نظرا لأن النشاط الاقتصادي في المناطق غير المتضررة يوازن هذه الخسائر. كذلك تؤكد دراسة (Loayza and others (2012 على أن تأثير الكوارث يتوقف على مدى حدتها. وتشير دراسة (Cantelmo, Melina, and Papageorgiou (2019) إلى أن الكوارث الطبيعية الحادة المتكررة تنشأ عنها آثار سلبية دائمة.

## الإطار ١-٢ (تتمة)

الكوارث التي يقتصر تأثيرها المدمر على السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأثاث، عادة ما تؤدي الكوارث المدمرة لرأس المال إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي (راجع دراسة Strulik and Trimborn 2019). ومن شأن تدمير البنية التحتية العامة ونظم توصيل المياه والغاز والكهرباء تعطيل أنشطة الإنتاج، مع انتقال التداعيات إلى جميع مراحل سلاسل العرض. وتعد جهود إعادة الإعمار مكلفة للغاية أيضاً، حيث تؤدي إلى تحويل الموارد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى والحد من الإنتاجية الكلية بسبب سوء توزيع رأس المال (راجع دراسة Hallegate and Vogt-Schilb 2019). ولكن إذا ما تم تطوير أعمال إعادة الإعمار على النحو الملائم، فإنها لن تسهم فحسب في الحد من تأثير الكوارث على الاستهلاك والإنتاج والمستويات الرخاء بوجه عام، بل ستجعل البلدان أقل عرضة أيضاً للصدمات المستقبلية (راجع دراسة Hallegate, Rentschler, and Walsh 2018). وفي هذا السياق الأعم، يمكن تنفيذ استراتيجية ثلاثية الأبعاد للتعامل مع التحديات الناتجة عن أحداث الطقس المتطرفة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل (راجع IMF 2019). ويتمثل البعد الأول في بناء الصلابة الهيكلية اللازمة من خلال الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للكوارث ونظم الإنذار المبكر وإنفاذ قوانين البناء وقواعد تقسيم المناطق بمزيد من الصرامة. ويعنى البعد الثاني بإرساء الصلابة المالية من خلال ضمان الاستفادة من خطوط ائتمان طارئة معتمدة مسبقاً، والمشاركة في تسهيلات تأمين المخاطر المجمعمة، ورصد مخصصات في الميزانية لتوفير هوامش أمان مالية، وقياس حجم الانكشاف والتعرض للمخاطر المناخية بدقة والإفصاح عنه بمزيد من الوضوح (راجع الفصل الخامس من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ويتمثل البعد الثالث في بناء الصلابة الاجتماعية من خلال تحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث والقدرات الإدارية للحد من الاضطرابات التي قد تؤثر على الخدمات العامة الحيوية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية القائمة للحد من التأثير على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وتوفير المساعدات الدولية على نطاق أوسع وفي الوقت الملائم.

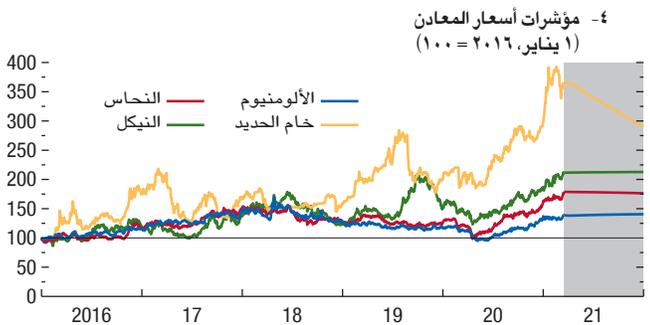
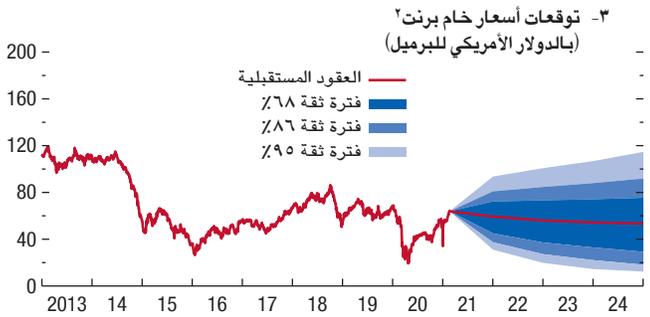
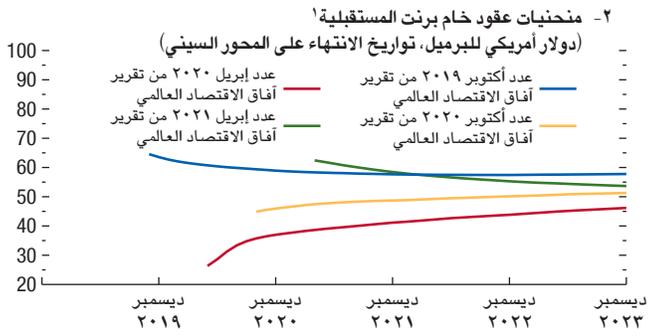
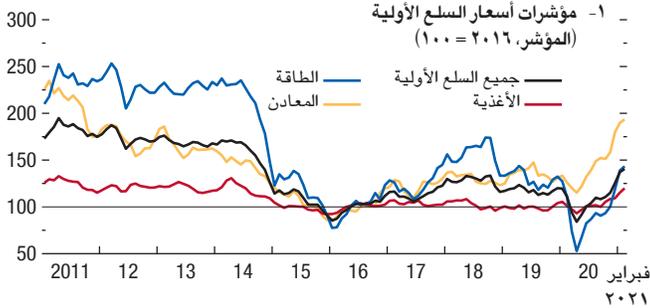
الأرض (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ٢). ويعد تأثير هذه الكوارث أقل وطأة في الاقتصادات المتقدمة نظراً لأنها غالباً ما تكون أقدر على التعامل مع الكوارث الطبيعية. وبالطبع، فإن القدرة على إعادة الإعمار على نحو أفضل وأسرع إلى جانب الإنفاق العام الضخم على التدابير التخفيفية من شأنهما رفع مستويات الناتج في أعقاب الكوارث على المدى القصير على الأقل. وقد تستمر آثار كوارث الطقس على المدى المتوسط إلى الطويل. فعلى سبيل المثال، تؤدي الأعاصير المدارية بما لها من آثار مدمرة على الاقتصادات الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية في البلدان الأكبر حجماً إلى خسائر لا يمكن تعويضها ولو بعد مرور ٢٠ عاماً من العاصفة (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). علاوة على ذلك، يقع التأثير الأكبر لهذه الأحداث على الفئات السكانية الأكثر فقراً، وينتقل عبر الأجيال حيث تتضرر صحة هذه الفئات وسبل عيشها ويحرم الأطفال من التعليم المدرسي (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء).

وتتمثل الآلية الأساسية التي تؤدي الكوارث من خلالها إلى تراجع الناتج في تدمير رأس المال المنتج. وعلى عكس

الموصوفة الاقتصادية القياسية المستخدمة في تقدير تأثير الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩ هي  $\Delta \ln(y_{i,t}) = \beta_1 d_{i,t} + \beta_2 d_{i,t-1} + \theta_1 X_{i,t} + \alpha_i + \mu_t + \varepsilon_{i,t}$  حيث يعبر الرمز  $i$  عن البلدان، والرمز  $t$  عن السنوات، والرمز  $\Delta \ln(y_{i,t})$  عن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و  $d_{i,t}$  متغير صوري يعبر عن الكوارث الطبيعية يساوي ١ عندما يتجاوز الضرر في الممتلكات ورسيد رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للعام السابق ١٠٪ أو عندما يتجاوز عدد الوفيات أو عدد السكان المتضررين ١٠٪ من السكان (مجموع جميع الكوارث التي يتعرض لها البلد في سنة ما) ويساوي صفراً فيما عدا ذلك — وتنطبق هذه المعايير على الكوارث الطبيعية المتطرفة للغاية، و  $\beta_1$  المعامل المعنى، و  $X_{i,t}$  مجموعة المتغيرات الضابطة التي تتضمن متغيرين متأخرين للنمو ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية، و  $\alpha_i$  و  $\mu_t$  آثار قطرية وزمنية ثابتة على الترتيب، ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان.

## تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

### الشكل البياني ١-ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، ومؤسسة Refinitiv Datastream، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١- أسعار العقود المستقبلية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي افتراضات السيناريو الأساسي المستخدم في كل عدد من أعداد التقرير، وهي مستمدة من أسعار العقود المستقبلية. وتستند الأسعار الواردة في عدد إبريل ٢٠٢١ من التقرير إلى الأسعار في نهاية يوم ١٢ فبراير ٢٠٢١. مستمدة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ١٨ فبراير ٢٠٢١.

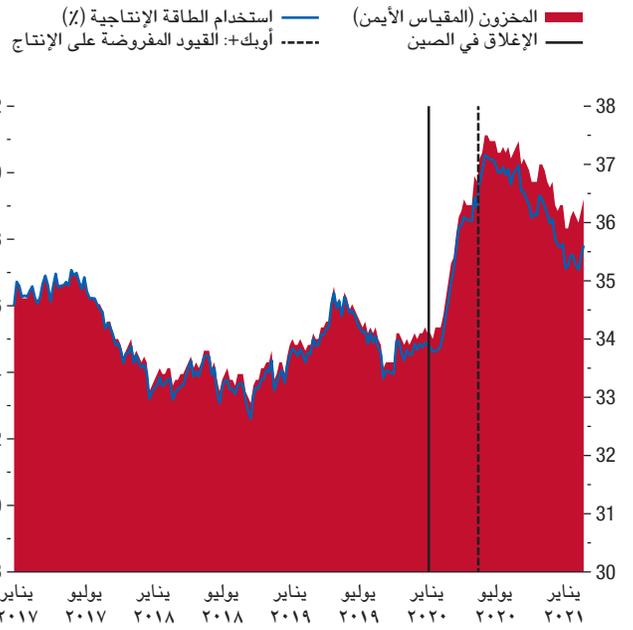
ارتفع مؤشر أسعار السلع الأولية الأساسية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ٢٩٪ خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٢١، وهي الفترة المرجعية التي يغطيها العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ١). وجاء هذا الارتفاع الكبير مدفوعاً بأسعار سلع الطاقة عقب الإعلان عن اكتشاف لقاحات فعالة ضد فيروس كوفيد-١٩ في نوفمبر الماضي واستمر حتى يناير بالرغم من إعادة فرض تدابير الإغلاق مجدداً التي أدت إلى تراجع آفاق الطلب، لا سيما على منتجات البترول. ويتضمن هذا التقرير الخاص أيضاً تحليلاً متعمقاً لأوضاع الأمن الغذائي.

### أسواق النفط تواصل إعادة توازنها بينما تشهد أسعار الغاز الطبيعي تقلبات موسمية

ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٣٩٪ خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٢١ نتيجة تداول أخبار إيجابية عن اللقاحات والتعافي الاقتصادي السريع في آسيا. غير أن ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ مجدداً وصعوبة نشر اللقاحات في بداية العام أديا إلى ضعف آفاق الطلب على النفط مما دفع أعضاء أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» وروسيا والبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في «أوبك») إلى إعادة النظر بمزيد من الحذر في إرضاء القيود المعلنة في إبريل ٢٠٢٠ التي تم بموجبها تخفيض الإنتاج بمقدار سبعة ملايين برميل يوميا (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى ارتفاع الأسعار الفورية عن المستقبلية (أي أن منحنى العقود المستقبلية مائل إلى أسفل)، حيث تبلغ أسعار النفط ٥٨,٥ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٢١ — وهو ما يتجاوز متوسط عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤٢٪ — لتتراجع إلى ٥٠,٧ دولار أمريكي عام ٢٠٢٥. ويرجع ذلك أساساً إلى التشديد المؤقت في ميزان الطلب والعرض المتوقع لهذا العام — تماشياً مع توقعات الوكالة الدولية للطاقة بشأن التراجع المطرد في حجم مخزونات النفط، حيث يُتوقع وصول الطلب (العرض) النفطي إلى ٩٦,٤ مليون برميل يوميا (٩٥,٥ مليون برميل يوميا) عام ٢٠٢١. وبالرغم من أن استمرار تجاوز أسعار النفط لمستوى ٦٠ دولارا للبرميل قد يؤدي إلى تعاف كبير في مستويات الإنتاج لدى المنتجين الأعلى تكلفة في البلدان غير الأعضاء في أوبك+، بما في ذلك منتجو النفط الصخري الأمريكي، يبدو أن معظم هؤلاء المنتجين ينصب اهتمامهم على إصلاح ميزانياتهم العمومية. ويميل ميزان المخاطر المحيطة بأسعار النفط قليلاً إلى جانب احتمالات تجاوز التوقعات، حيث تزداد احتمالات تجاوز التوقعات في ظل التخفيضات الكبيرة في حجم الاستثمارات في قطاع توريد النفط والغاز مقارنة بمخاطر التطورات السلبية الناجمة عن انتكاس تعافي الطلب النفطي العالمي واستمرار ارتفاع مستويات المخزون وانتهاء ائتلاف أوبك+ على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحان ٢ و ٣، والشكل البياني ١-ت خ-٢).

## الشكل البياني ١-ت خ-٢: المخزون النفطي العالمي



المصادر: مؤسسة KPLER، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المخزون على أساس عدد أيام استهلاك النفط في عام ٢٠١٩. أوبك+ = منظمة البلدان المصدرة للنفط وروسيا والبلدان الأخرى المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة أوبك.

الصين والاقتصادات المتقدمة الأخرى وما صاحبه من تفاؤل حيال تدابير التنشيط المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وارتفعت أسعار النحاس والحديد الخام المستخدمين بكثافة في قطاعي البناء والصناعة التحويلية بنسبة ٣٠٪ و ٣٥٪، على الترتيب. كذلك أدى الطلب القوي على السيارات الكهربائية إلى ارتفاع أسعار المعادن، كالكوبالت والنيكل المستخدمين في صناعة بطاريات هذا النوع من السيارات. وتراجعت أسعار المعادن النفيسة بنسبة ٦٪ عقب ارتفاعها في أغسطس ٢٠٢٠ مع انحسار الطلب على الأصول الآمنة.

ويُتوقع ارتفاع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المعادن الأساسية بنسبة ٣٢,١٪ عام ٢٠٢١، لينخفض لاحقاً في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤,٥٪. وتتمثل أهم المخاطر المحيطة بالتنبؤات في عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي ومستوى الإنتاج الممكن والاضطرابات التجارية نتيجة الجائحة (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٤). وتشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار المعادن النفيسة بنسبة ٦,٠٪ عام ٢٠٢١ وبنسبة ٠,٤٪ عام ٢٠٢٢ في ظل التوقعات باستمرار الموقف التيسيري للسياسات النقدية.

## ارتفاع أسعار الغذاء بسبب تراجع المحاصيل وإقبال المستهلكين على تخزين السلع

ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي للأغذية والمشروبات بنسبة ٢٠٪ مدفوعاً بأسعار الزيوت النباتية والحبوب التي ارتفعت بنسبة ٤٥٪ و ٤١٪، على الترتيب. وشهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ ارتفاعاً كبيراً في أسعار العديد من المحاصيل الأساسية، مثل القمح والذرة وفول الصويا وزيت النخيل، وهو عكس الاتجاه السابق خلال الشهور الأولى من الجائحة التي شهدت استقراراً أو تراجعاً في الأسعار بسبب تأثير العرض العالمي الكبير وضعف الطلب. وشهدت أسعار فول الصويا والذرة ارتفاعاً كبيراً تجاوز ٥٠٪ خلال الفترة بين أغسطس ٢٠٢٠ وفبراير ٢٠٢١ نتيجة تراجع حجم المحاصيل عن مستواها المتوقع في الولايات المتحدة ثم في أمريكا الجنوبية مؤخراً والطلب القوي من الصين التي تسعى إلى إعادة بناء ثروتها من الخنازير عقب تفشي حمى الخنازير الإفريقية عام ٢٠١٩. وارتفعت أسعار القمح بنسبة ٣٨٪ عقب شتاء جاف عبر منطقة السهول الكبرى الأمريكية وتدني حجم المحاصيل في الاتحاد الأوروبي خلال ٢٠٢٠ والإقبال القوي من جانب المستهلكين على تخزين السلع. وساهم في دعم أسعار القمح الضرائب الوشيجة على الصادرات الروسية المنتظر تطبيقها ما بين ١٥ فبراير و ٣٠ يونيو من العام الجاري لمكافحة تضخم أسعار الغذاء المحلية.

## (انعدام) الأمن الغذائي: ضرر غير مباشر نتيجة الجائحة؟

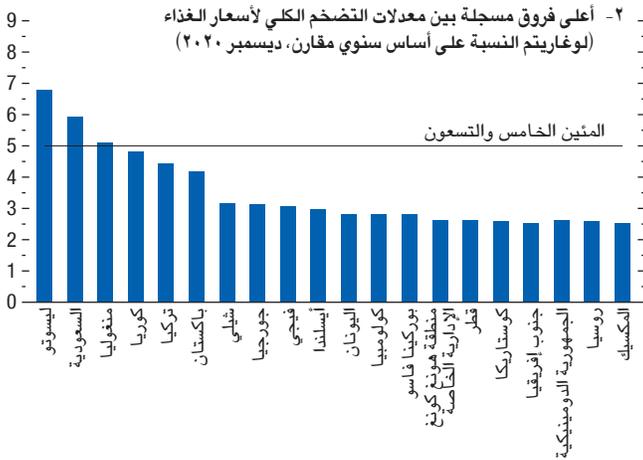
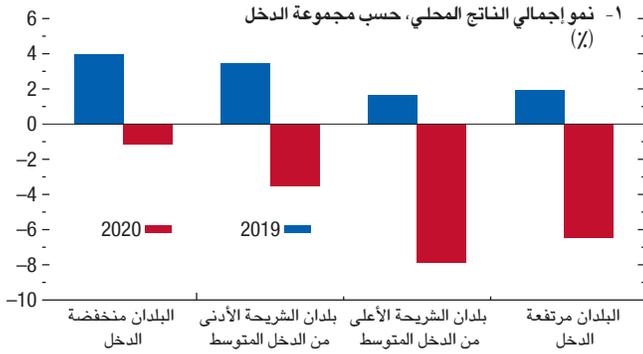
اكتسبت التغيرات في مدى توافر الغذاء وسهولة الحصول عليه (الأمن الغذائي) أهمية كبيرة على مدار التاريخ البشري ليس لتأثيرها على حياة الإنسان وقدرته على النمو والعيش في

وتعكس أسعار الغاز الطبيعي تقلبات موسمية قوية نتيجة أحوال الطقس. فقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا إلى حوالي ٤٠ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يناير ٢٠٢١، مما أثر على الأسعار في أوروبا (على سبيل المثال، ارتفع سعر تداول الغاز في المركز الهولندي «TTF» إلى ٧,٣ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية). بينما بلغت الأسعار الفورية في مركز هنري بالولايات المتحدة ١٧,٥ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نظراً لتراجع إنتاج الغاز الصخري في تكساس بسبب موجة الصقيع بالتزامن مع زيادة الطلب على الكهرباء في منتصف فبراير. وأدت التقلبات الكبيرة في أسعار الغاز الطبيعي إلى زيادة طلب قطاع الكهرباء على الفحم الحراري. كذلك ارتفعت أسعار الفحم في جنوب إفريقيا نتيجة الطلب الكبير من صناعة الصلب والأسمنت في الهند. ويستمر تراجع آفاق الطلب على الفحم على المدى المتوسط بسبب خطط حظر استخدام الفحم وتزايد تكلفة الانبعاثات.

## تحسن أسعار المعادن الأساسية بفضل التعافي القوي في الإنتاج الصناعي

ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة ما بين أغسطس ٢٠٢٠ وفبراير ٢٠٢١. وتحسن الشعور العام حيال صناعة المعادن نتيجة انتعاش النشاط الصناعي في

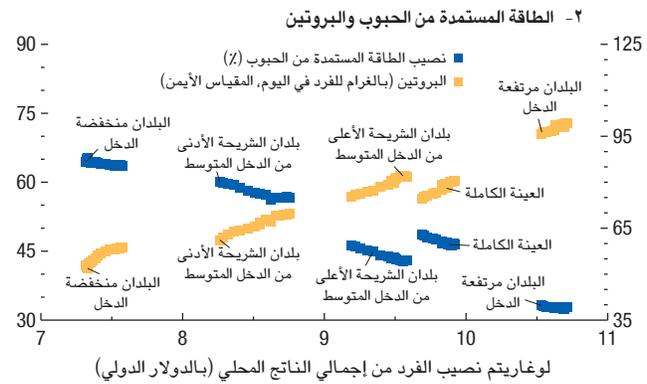
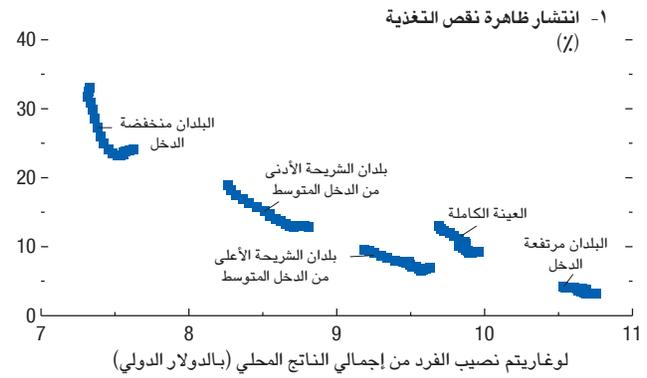
### الشكل البياني ١- ت خ-٤: تأثير الجائحة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تستند التسميات إلى تصنيف مجموعات الدخل الصادرة عن البنك الدولي. وتعكس البيانات المتوسطة البسيطة لكل مجموعة. وفي اللوحة ٢، يعبر الخط الأفقي عن المئين الخامس والتسعين لفروق معدلات التضخم الكلي لأسعار الغذاء منذ يناير ٢٠١٥، ويساوي ٥٪.

### الشكل البياني ١- ت خ-٣: نقص التغذية وتكوين الحمية الغذائية والدخل



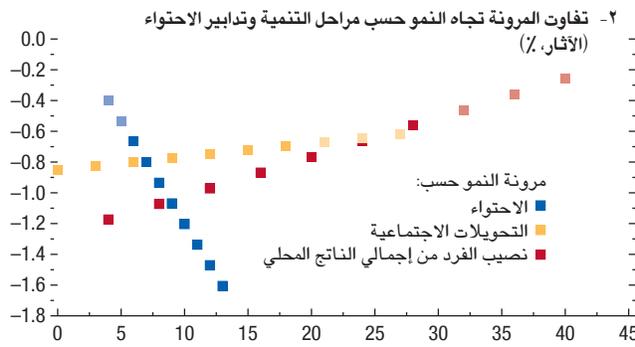
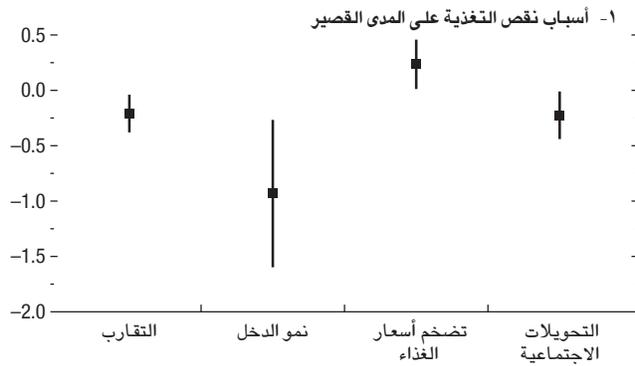
المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الإحصاءات إلى العينة المستخدمة في عملية التقدير. وتستند التسميات إلى تصنيف مجموعات الدخل الصادرة عن البنك الدولي.

وبالرغم من التقدم المحرز على مدار العقد الماضي، لا يزال نقص التغذية منتشرا في العديد من البلدان (الشكل البياني ١- ت خ-٣). وتعد جودة المؤسسات ونصيب الفرد من الدخل من أهم المحددات على المدى الطويل (راجع دراسة Timmer 2000). غير أن الدورات الاقتصادية، كالهبوط الاقتصادي على سبيل المثال، تؤدي عادة إلى تفاقم مشكلات الأمن الغذائي، مما يعوق التقدم ويمحو أي مكاسب سابقة. وكانت الأزمة الصحية العالمية الحالية بما أدت إليه من تراجع حاد في الدخول (الشكل البياني ١- ت خ-٤) قد أثارت مخاوف بشأن توافر الغذاء في بعض المناطق وبالنسبة لبعض الشرائح السكانية. وفي بعض الحالات، ساهمت اضطرابات سلاسل عرض الغذاء في تضخيم المشكلة، حيث أدت إلى الحد من توافر الغذاء وارتفاع الأسعار المحلية للغذاء (الشكل البياني ١- ت خ-٤). وبالتالي فإن جائحة كوفيد-١٩ تهدد بمحو عقود من التقدم المحرز تجاه الحد من ظاهرة نقص التغذية حول العالم، مما يشكل خطرا على تحقيق ثاني أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة (الذي يدعو إلى القضاء التام على ظاهرة نقص التغذية بحلول عام ٢٠٣٠).

رخاء فحسب، ولكن لدورها أيضا في تحفيز التغيير السياسي وإثارة النزاعات. وقد أدت أزمة الغذاء العالمية الأولى في العصر الحديث التي امتدت من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٥ إلى وفاة مليوني شخص جوعا والإطاحة بالحكومات التي كانت تتولى السلطة آنذاك. ونتجت عن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجموعة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتنشأ عن (انعدام) الأمن الغذائي تداعيات ملحوظة على التنمية الاقتصادية. فنقص التغذية، لا سيما في مرحلة الطفولة، يمكن أن يكون له آثار سلبية على النمو الجسدي والإدراكي، مما يحد من القدرة على التحصيل الدراسي وإمكانات الدخل طوال الحياة وربما يؤدي بالتالي إلى استمرار أوضاع عدم المساواة (راجع دراسة Atinmo and others 2009). وعند انتشار هذه الظاهرة بين السكان، فإنها قد تحد من تراكم رأس المال البشري ومن مستويات النمو الممكن (راجع دراسة Fogel 2004).

## الشكل البياني ١-ت خ-٥: انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية



المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، يوضح الخط الرأسي فترات الثقة بنسبة ٩٥٪. وتم تعديل المعاملات لمراعاة التغير في المتغيرات المنحدرة. وفي اللوحة ٢، يتضمن المحور السيني التحويلات الاجتماعية (% من إجمالي الناتج المحلي)، والاحتواء (نصيب شريحة العشرين بالمائة الدنيا من الدخل)، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بآلاف الدولارات الدولية). وتعكس المربعات باللون الداكن الأثار الدالة إحصائياً.

المحلي، مما يشير إلى أن نفس العملية التي تجعل النمو أكثر احتواءً للجميع في أوقات الرخاء ينعكس مسارها عند تراجع النمو أو انكماش الاقتصاد.

ويعد تضخم أسعار الغذاء من العوامل المهمة أيضاً: فارتفاع تضخم أسعار الغذاء بنقطتين مؤيتين يؤدي عادة إلى زيادة مستويات نقص التغذية بنسبة ٠,٢٤٪. وهو عامل مهم خصوصاً في البلدان التي يتراوح نصيب الفرد من الدخل فيها من ١٠ آلاف دولار أمريكي إلى ٢٠ ألف دولار أمريكي (بقيمة الدولار عام ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية) نظراً لأن هذه البلدان عادة ما تعطي وزناً كبيراً للغذاء في مؤشر أسعار المستهلكين. (راجع الملحق ١-١ عبر الإنترنت، وهو متاح على الموقع [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO)). وتوفر الحماية الاجتماعية الوقاية ضد صدمات الدخل وأسعار

٢ يعد تضخم أسعار الغذاء والتغيرات في التحويلات الاجتماعية أكثر تقلباً بمرتين وثمانين مرات على الترتيب مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي في العينة الاقتصادية القياسية.

ويحاول هذا التقرير الخاص الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف أثرت تقلبات إجمالي الناتج المحلي وأسعار الغذاء على أوضاع انعدام الأمن الغذائي؟ وما مدى فعالية التحويلات الاجتماعية في احتواء تفاقم مشكلة نقص الغذاء على المدى القصير؟ وما الأسباب وراء تضخم أسعار الغذاء المحلية؟

## ما هو (انعدام) الأمن الغذائي؟

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، يتحقق الأمن الغذائي والتغذوي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، «الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة» (راجع CSF 2012). وفي غياب هذه الظروف، تنشأ مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

ويركز هذا التقرير الخاص على بعدين لقضية الأمن الغذائي لهما دلالة اقتصادية ويسهل قياسهما: (١) السرعات الحرارية المستهلكة، التي يتم قياسها باستخدام مؤشر بديل يتمثل في مدى «انتشار ظاهرة نقص التغذية»، أي نسبة الأسر التي يقل استهلاكها من السرعات الحرارية عن حد أدنى معين، و(٢) تكوين الحماية الغذائية (يقاس بمؤشر بديل يتمثل في نصيب الحبوب من إجمالي السرعات الحرارية المستهلكة وإمدادات البروتين).<sup>١</sup> وبيحث القسم التالي التغيرات التي تطرأ على أوضاع نقص التغذية والحماية الغذائية في ظل تقلبات النشاط الاقتصادي وأسعار الغذاء، ومدى تأثيرهما بأدوات الضبط المضادة للاتجاهات الدورية، كالإفناق على التحويلات الاجتماعية.

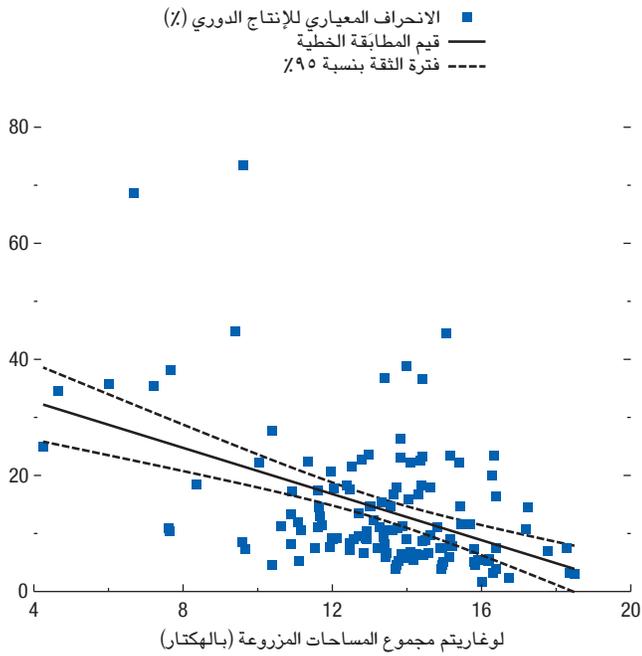
## محددات (انعدام) الأمن الغذائي المرتبطة بالدورة الاقتصادية

تم اختيار أربعة عوامل محتملة لتفسير التغيرات في حجم انتشار ظاهرة نقص التغذية (راجع Timmer 2000): (١) نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (لرصد دخل الأسر)، و(٢) تضخم أسعار الغذاء (لرصد عرض الغذاء والعوامل الخارجية)، و(٣) الظروف الأولية، و(٤) التحويلات الاجتماعية (السياسات الحكومية الهادفة إلى حماية الشرائح السكانية المعرضة للخطر).

وتشير النتائج إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي هو العامل الأهم على الإطلاق وراء التقلبات في مستويات نقص التغذية (الشكل البياني ١-ت خ-٥). فزيادة نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى تراجع مستويات نقص التغذية بنسبة ٠,٩٥٪. وتزداد مرونة مستويات نقص التغذية تجاه نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأكثر فقراً، ولكنها تنعدم في البلدان مرتفعة الدخل. والسبب في ذلك أن نسبة أكبر من السكان أقرب إلى مواجهة مشكلة نقص التغذية في البلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل. ومع زيادة عدم المساواة، تقل مرونة مستويات نقص التغذية تجاه نمو إجمالي الناتج

١ تقيس منظمة الأغذية والزراعة مدى انتشار ظاهرة نقص التغذية التي تعرف بأنها نسبة السكان الذين لا يكفي حجم استهلاكهم المعتاد من الغذاء لإمدادهم بمستويات كافية من الطاقة.

## الشكل البياني ١-ت خ-٦: البلدان ذات المساحات المزروعة الصغيرة الصغيرة تشهد صدمات إنتاج أشد وطأة



المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١-ت خ-١). وبالرغم من أن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية قد يجعل البلد المعني أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية، فإن الزيادة في حجم انتقال التغيرات محدودة وغير دالة إحصائياً في التحليل الاقتصادي القياسي. غير أن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية يحد عادة من تأثير صدمات إنتاج الغذاء المحلية على أسعار الغذاء (راجع الملحق ١-١ عبر الإنترنت).

ويظهر دليل إضافي على دور تجارة الغذاء في تحسين مستويات الرخاء من ملاحظة بسيطة للغاية: فالارتباط محدود بين صدمات إنتاج الغذاء المحلية وصدمات إنتاج الغذاء في البلدان الأخرى، بما في ذلك صدمات إنتاج الغذاء العالمية خصوصاً (الجدول ١-ت خ-٢). ونظراً لأن صدمات

### الجدول ١-ت خ-١: تأثير صدمات عرض الغذاء على تضخم أسعار الغذاء

عالمياً	إقليمياً	محلياً	
٠,١٥-	٠,١٣-	٠,٠٢-	مرونة تضخم أسعار الغذاء
٢,٠٦-	٥,٨٤-	١٦,٣٤-	صدمة العرض
٠,٣١	٠,٧٣	٠,٢٨	التأثير على تضخم أسعار الغذاء

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول تأثير صدمات عرض الغذاء السالبة على تضخم أسعار الغذاء عند مختلف مستويات التجميع (محلياً وإقليمياً وباقى العالم). ويقاس «التأثير» كحاصل ضرب مرونة تضخم أسعار الغذاء وصدمة العرض.

الغذاء نظراً لأنها تخفف من آثار هذه الصدمات حسب مستوى التنمية الاقتصادية في البلد المعني. وللتحويلات الاجتماعية تأثير إيجابي مباشر أيضاً في الحد من نقص التغذية (الشكل البياني ١-ت خ-٥).

وأخيراً، يعد تكوين الحماية الغذائية من العوامل المهمة أيضاً. فعندما تتراجع الدخل، تلجأ الأسر إلى تغيير حميتها الغذائية من خلال التحول إلى الأغذية الأساسية الأقل سعراً قبل أن تواجه مشكلة نقص التغذية. ولهامش التعديل هذا تأثير كمي على النتائج الاقتصادية القياسية (راجع الملحق ١-١ عبر الإنترنت). فعادة ما تؤدي صدمات إجمالي الناتج المحلي السالبة إلى زيادة استهلاك الحبوب وخفض استهلاك البروتين نظراً لأن الحبوب أقل سعراً مقارنة بالبروتين الحيواني. غير أن المواطنين في الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط غالباً ما يعتبرون أن هذا التغيير في العادات الغذائية دليلاً على سقوطهم في براثن الفقر وهو من أهم العوامل وراء التوترات الاجتماعية.

## محددات تضخم أسعار الغذاء

لتحليل أهم محددات تضخم أسعار الغذاء المحلية، يستخدم هذا القسم عينة تتضمن ١٢١ بلداً خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٨ لحساب انحدار تضخم المؤشر السنوي لأسعار الغذاء على تضخم أسعار الغذاء العالمية وارتفاع سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي والتضخم الكلي الاتجاهي (لاستبعاد تأثير العوامل النقدية) وصدمات عرض الغذاء.

ووفقاً للنتائج الاقتصادية القياسية، يبلغ حجم انتقال تغيرات أسعار الغذاء الدولية إلى مؤشر أسعار الغذاء المحلي حوالي ٠,٢٦، سنوياً بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل و٠,١٤، سنوياً بالنسبة للبلدان مرتفعة الدخل، أي أقل كثيراً من ١,٠، وهو أمر غير مستغرب نظراً لأن الضرائب وإعانات الدعم والقيود السعريّة وضعف التكامل بين الأسواق وتكاليف التوزيع المحلي جميعها عوامل تحد من انتقال تغيرات الأسعار الدولية عبر الحدود. وبالمثل، فإن انتقال تغيرات أسعار الصرف أكبر في البلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل (٠,٢٣) منه في البلدان مرتفعة الدخل (٠,٠٨).

ورغم أهمية العوامل الخارجية، فإن إنتاج الغذاء يُستهلك معظمه محلياً. وفي الواقع، تعد صدمات أسعار الغذاء المحلية من العوامل المهمة وراء تضخم أسعار الغذاء. وعادة ما تشهد البلدان ذات المساحات الزراعية الصغيرة صدمات أشد وطأة نسبياً (الشكل البياني ١-ت خ-٦). وعادة ما تؤدي صدمات إنتاج الغذاء المحلية إلى زيادة تضخم أسعار الغذاء بحوالي ٠,٣ نقطة مئوية، بينما تؤدي صدمة من نفس الحجم على مستوى المنطقة إلى زيادة تضخم أسعار الغذاء بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية (الجدول

٣ بالنسبة لمدى التقارب بين البلدان، تكون وتيرة التقارب بطيئة في حالة ارتفاع مستوى نقص التغذية الأولي وغياب الإصلاحات الأخرى، حيث تبلغ حوالي ٤,٠ نقطة مئوية سنوياً بالنسبة لبلد عادي منخفض الدخل يبلغ مستوى نقص التغذية الأولي فيه ٠,٢٪ من مجموع السكان.

## الجدول ١-ت خ-٢: الارتباط بين صدمات عرض الغذاء

باقي المنطقة	محليا	
	١,٠٠	محليا
١,٠٠	٠,٢٠	باقي المنطقة
٠,٠٢	٠,٠٠	باقي العالم

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الزراعة الأمريكية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: إنتاج الغذاء يساوي حاصل جمع إنتاج الذرة والأرز وفول الصويا والقمح (على أساس حجم السعرات الغذائية). وتحسب الصدمات المحلية لكل بلد كالانحرافات عن اتجاه الإنتاج المقيس بمرشح هودريك-بريسكوت خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨. وتمثل صدمات باقي المنطقة متوسط الصدمات في البلدان الأخرى بالمنطقة مرجحا بعدد السكان. وتحسب صدمات باقي العالم بنفس الطريقة. ويتم استخدام التصنيف القياسي للمناطق الصادر عن البنك الدولي.

عرض الغذاء الإقليمية أقوى تأثيرا مقارنة بالصدمات المحلية، ينبغي أن يتسع نطاق التكامل التجاري في مجال الأغذية خارج حدود المنطقة.

## النتائج

يعد الدخل من أهم العوامل وراء (انعدام) الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل وبعض الأسواق الصاعدة. لذلك

تهدد جائحة كوفيد-١٩ بإرجاء تحقيق هدف القضاء التام على نقص التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. وفي حالة عدم اتخاذ تدابير التدخل اللازمة من خلال السياسات، سيؤدي تراجع الدخل وارتفاع أسعار الغذاء خلال عام ٢٠٢٠ إلى زيادة أعداد الجوعى بمقدار ٦٢ مليون شخص و٤ ملايين شخص على الترتيب. لذلك ينبغي أن تعمل الحكومات على تعزيز شبكات الأمان لصالح الفئات الأكثر عرضة للمخاطر والتخفيف من خطر ارتفاع أسعار الغذاء من خلال ضمان سلسلة عمليات سلاسل عرض الغذاء. وينبغي أن يستفيد صغار منتجي الغذاء من أسواق الغذاء الدولية لتمهيد تأثير صدمات الإنتاج المحلية على أسعار الغذاء المحلية. وهو أمر مهم للغاية في ظل تغير المناخ الذي يسهم في زيادة التقلبات الناجمة عن هذه الصدمات. وينبغي أن تظل أسواق الغذاء الدولية مفتوحة، وأن يتجنب مصدرو الغذاء القيود التصديرية التي تسهم في تضخيم تأثير صدمات إنتاج الغذاء على الأسعار العالمية وزعزعة الثقة في أسواق الغذاء الدولية. وأخيرا، فإن التجارة لا تشكل حائط صد ضد صدمات عرض الغذاء العالمية ويتعين على الحكومات بالتالي اتخاذ تدابير بديلة لتوفير احتياطي غذائي استراتيجي كاف على المستوى الإقليمي والتشجيع على استحداث واستخدام المزيد من المحاصيل ووسائل الإنتاج المقاومة لتغير المناخ.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
...	...	...	٢,١	٢,٢	١,٨	٢,٧	٣,١	٢,٠	٣,٩	٤,٥	٥,٢-	أوروبا
٧,٨	٨,٠	٧,١	٢,٤	٢,٥	٢,٢	١,٣	١,٤	٠,٤	٤,٠	٤,٥	٦,٨-	أوروبا المتقدمة
٨,٥	٨,٧	٧,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٣	١,٢	١,٤	٠,٣	٣,٨	٤,٤	٦,٦-	منطقة اليورو <sup>٥</sup>
٣,٧	٤,٤	٤,٢	٧,٠	٧,٦	٧,١	١,١	٢,٢	٠,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٩-	ألمانيا
٩,٢	٩,١	٨,٢	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	١,٢	١,١	٠,٥	٤,٢	٥,٨	٨,٢-	فرنسا
١١,٦	١٠,٣	٩,١	٣,٤	٣,٥	٣,٦	-٠,٩	-٠,٨	٠,١-	٣,٦	٤,٢	٨,٩-	إيطاليا
١٥,٨	١٦,٨	١٥,٥	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٠	٠,٣-	٤,٧	٦,٤	١١,٠-	إسبانيا
٤,٧	٤,٩	٣,٨	٨,٩	٩,٠	١٠,٠	١,٥	١,٤	١,١	٣,٠	٣,٥	٣,٨-	هولندا
٦,٦	٦,٨	٥,٦	١,٥-	٠,٩-	٠,٧-	١,٩	١,٧	٠,٤	٣,١	٤,٠	٦,٤-	بلجيكا
٥,٣	٥,٥	٥,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٣	١,٨	١,٦	١,٤	٤,٠	٣,٥	٦,٦-	النمسا
٥,٧	٦,٨	٥,٦	٦,٩	٧,٠	٤,٦	١,٩	١,٦	٠,٥-	٤,٨	٤,٢	٢,٥	أيرلندا
٧,٣	٧,٧	٦,٨	٠,٣	٠,٦-	١,٢-	١,٢	٠,٩	٠,١-	٤,٨	٣,٩	٧,٦-	البرتغال
١٥,٢	١٦,٦	١٦,٤	٣,٥-	٦,٦-	٧,٤-	٠,٨	٠,٢	١,٣-	٥,٠	٣,٨	٨,٢-	اليونان
٧,٩	٨,٦	٧,٨	١,٤	١,٥	٠,٨	١,٥	١,٤	٠,٤	٣,٥	٣,٣	٢,٩-	فنلندا
٦,٧	٧,٣	٦,٧	٢,٠-	١,٢-	٠,٤-	١,٩	١,٢	٢,٠	٤,٤	٤,٧	٥,٢-	الجمهورية السلوفاكية
٧,٦	٨,٤	٨,٩	٤,٨	٦,٢	٧,٩	١,٩	١,٥	١,١	٣,٢	٣,٢	٠,٨-	ليتوانيا
٥,٠	٥,٤	٥,١	٦,٦	٦,٩	٧,٣	١,٥	٠,٨	٠,١-	٤,٥	٣,٧	٥,٥-	سلوفينيا
٦,٤	٦,٧	٦,٣	٤,٩	٤,٩	٤,٤	١,٨	٠,٩	٠,٠	٣,٦	٤,١	١,٣-	لكسمبرغ
٦,٧	٧,٢	٨,٢	٠,٢	٠,٥	٣,٠	٢,٢	٢,١	٠,١	٥,٢	٣,٩	٣,٦-	لاتفيا
٦,٥	٧,١	٦,٨	٠,٥-	٠,٤	١,٠-	٢,٥	١,٨	٠,٦-	٤,٢	٣,٤	٢,٩-	إستونيا
٧,٠	٧,٥	٧,٦	٦,١-	٨,٥-	١٠,٣-	٠,٨	٠,٥	١,١-	٣,٩	٣,٠	٥,١-	قبرص
٤,١	٤,٣	٤,٣	١,٢	٠,٢	٠,٦-	١,٤	١,١	٠,٨	٥,٦	٤,٧	٧,٠-	مالطا
٦,١	٦,١	٤,٥	٤,٠-	٣,٩-	٣,٩-	١,٩	١,٥	٠,٩	٥,١	٥,٣	٩,٩-	المملكة المتحدة
٣,٤	٣,٥	٣,١	٧,٥	٦,٧	٣,٨	٠,٣	٠,١	٠,٧-	٢,٨	٣,٥	٣,٠-	سويسرا
٨,٤	٨,٧	٨,٣	٤,٧	٥,٠	٥,٢	١,٢	١,٥	٠,٧	٣,٠	٣,١	٢,٨-	السويد
٣,٢	٣,٤	٢,٧	٠,١	٠,٩	٣,٥	٢,٠	٢,٣	٣,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٦-	الجمهورية التشيكية
٤,٠	٤,٣	٤,٦	٤,٨	٥,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٢	١,٣	٤,٠	٣,٩	٠,٨-	النرويج
٥,٥	٥,٦	٥,٦	٧,٨	٨,٠	٧,٩	١,٤	١,١	٠,٣	٢,٩	٢,٨	٣,٣-	الدانمرك
٥,٠	٦,٠	٦,٤	١,٧	١,٠	١,٠	٢,٥	٣,٢	٢,٩	٣,٦	٣,٧	٦,٦-	آيسلندا
٦,٤	٦,٦	٧,٣	١,١	١,١	١,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٣,٤	٤,٥	٩,٧-	سان مارينو
...	...	...	٠,٤	٠,٦	٠,٠	٥,٤	٦,٥	٥,٤	٣,٩	٤,٤	٢,٠-	أوروبا الصاعدة والنامية <sup>٦</sup>
٥,٠	٥,٤	٥,٨	٣,٣	٣,٩	٢,٢	٣,٤	٤,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,١-	روسيا
١١,٠	١٢,٤	١٣,١	٢,٢-	٣,٤-	٥,١-	١١,٨	١٣,٦	١٢,٣	٣,٥	٦,٠	١,٨	تركيا <sup>٧</sup>
٤,٥	٤,٩	٣,٢	١,٣	٢,٠	٣,٥	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٤,٥	٣,٥	٢,٧-	بولندا
٤,٩	٤,٩	٥,٠	٤,٧-	٥,٠-	٥,١-	٢,١	٢,٨	٢,٦	٤,٨	٦,٠	٣,٩-	رومانيا
٨,٤	٨,٦	٩,٠	٣,٦-	٢,٥-	٤,٣	٦,٨	٧,٩	٢,٧	٣,٤	٤,٠	٤,٢-	أوكرانيا <sup>٧</sup>
٣,٥	٣,٨	٤,١	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٥,٩	٤,٣	٥,٠-	هنغاريا
٤,٤	٤,٥	٤,١	١,٧-	٠,٣-	٠,١	٥,٥	٦,٩	٥,٥	٠,٨	٠,٤-	٠,٩-	بيلاروس
٤,٤	٤,٨	٥,٢	١,٢	١,٤	٠,١	٢,٠	١,٠	١,٢	٤,٤	٤,٤	٣,٨-	بلغاريا <sup>٥</sup>
١٣,٧	١٣,٠	١٣,٣	٥,٥-	٥,٧-	٤,٣-	٢,٤	٢,٢	١,٧	٤,٥	٥,٠	١,٠-	صربيا
٩,٠	٩,٤	٩,٢	١,٦-	٢,٣-	٣,٥-	١,٢	٠,٧	٠,٣	٥,٠	٤,٧	٩,٠-	كرواتيا

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ وألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وأخر.

<sup>٢</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

<sup>٥</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.

<sup>٦</sup> تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

<sup>٧</sup> راجع الملحوظات القطرية لتركيا وأوكرانيا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>	رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠			
...	...	...	١,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٣	٢,٠	٢,٥	٥,٤	٧,٦	١,٥-	آسيا
٣,٣	٣,٧	٣,٦	٤,٣	٤,٦	٤,٦	١,٠	٠,٧	٠,٢	٣,٠	٤,١	٣,١-	آسيا المتقدمة
٢,٤	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٣,٣	-٠,٧	٠,١	٠,٠	٢,٥	٣,٣	٤,٨-	اليابان
٤,١	٤,٦	٣,٩	٤,٠	٤,٢	٤,٦	-٠,٩	١,٤	٠,٥	٢,٨	٣,٦	١,٠-	كوريا
٥,٥	٦,٠	٦,٥	١,٠	٢,٤	٢,٥	١,٦	١,٧	٠,٩	٢,٨	٤,٥	٢,٤-	أستراليا
٣,٨	٣,٨	٣,٩	١٤,٤	١٤,٥	١٤,١	١,٢	٠,٩	٠,٢-	٣,٠	٤,٧	٣,١	مقاطعة تايوان الصينية
٢,٥	٢,٨	٣,١	١٤,٤	١٤,٦	١٧,٦	-٠,٨	٠,٢	٠,٢-	٣,٢	٥,٢	٥,٤-	سنغافورة
٤,٣	٥,٣	٥,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٥	١,٩	١,٤	٠,٣	٣,٨	٤,٣	٦,١-	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٤,٩	٥,١	٤,٦	٢,١-	٢,١-	٠,٨-	١,٦	١,٨	١,٧	٣,٢	٤,٠	٣,٠-	نيوزيلندا
٢,١	٢,٥	٢,٩	٢٩,٥	٧,٣	٣٤,٣-	١,٩	١,٤	٠,٨	٤٣,٠	٦١,٢	٥٦,٣-	منطقة ملاكاو الإدارية الخاصة
...	...	...	٠,٧	١,٠	١,٧	٢,٧	٢,٣	٣,١	٦,٠	٨,٦	١,٠-	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٦	٣,٦	٣,٨	١,٣	١,٦	٢,٠	١,٩	١,٢	٢,٤	٥,٦	٨,٤	٢,٣	الصين
...	...	...	١,٦-	١,٢-	١,٠	٤,١	٤,٩	٦,٢	٦,٩	١٢,٥	٨,٠-	الهند <sup>٤</sup>
...	...	...	٠,٤	٠,٣	١,٨	٢,٧	٢,٣	١,٤	٦,١	٤,٩	٣,٤-	مجموعة آسيان-٥
٥,٨	٦,٥	٧,١	١,٤-	١,٣-	٠,٤-	٣,١	٢,٠	٢,٠	٥,٨	٤,٣	٢,١-	إندونيسيا
١,٠	١,٥	٢,٠	٢,٦	٠,٥	٣,٣	١,٠	١,٣	٠,٨-	٥,٦	٢,٦	٦,١-	تايلند
٢,٤	٢,٧	٣,٣	١,٩	٢,٤	٢,٢	٣,٩	٣,٩	٣,٢	٧,٢	٦,٥	٢,٩	فييت نام
٦,٣	٧,٤	١٠,٤	٢,٢-	٠,٤-	٣,٢	٣,٠	٣,٤	٢,٦	٦,٥	٦,٩	٩,٥-	الفلبين
٣,٦	٣,٨	٤,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٢,٠	٢,٠	١,١-	٦,٠	٦,٥	٥,٦-	ماليزيا
...	...	...	٢,٤-	١,٥-	٢,٠-	٥,٣	٥,٠	٥,٢	٥,٧	٤,٥	١,١-	بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى <sup>٥</sup>
...	...	...	٠,٨	١,١	١,٩	٢,٥	٢,٢	٣,٠	٦,٠	٨,٧	١,٠-	بنود للذاكرة
...	...	...	٠,٨	١,١	١,٩	٢,٥	٢,٢	٣,٠	٦,٠	٨,٧	١,٠-	آسيا الصاعدة <sup>٦</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.  
<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ والـ ٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.  
<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.  
<sup>٣</sup> % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.  
<sup>٤</sup> راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٥</sup> بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.  
<sup>٦</sup> آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان-٥ والصين والهند.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢,٧-	٣,٤-	٢,٨-	٢,٤	٢,٣	١,٤	٣,٥	٦,١	٤,١-	أمريكا الشمالية
٤,٢	٥,٨	٨,١	٣,١-	٣,٩-	٣,١-	٢,٤	٢,٣	١,٢	٣,٥	٦,٤	٣,٥-	الولايات المتحدة
٣,٣	٣,٦	٤,٤	١,٠	١,٨	٢,٥	٣,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٥,٠	٨,٢-	المكسيك
٦,٥	٨,٠	٩,٦	١,٣-	٠,٨-	١,٩-	٢,٠	١,٧	٠,٧	٤,٧	٥,٠	٥,٤-	كندا
٩,٤	٩,٦	٨,٦	...	...	...	١,٥	٢,٥	١,٣-	٠,٧	٢,٥	٧,٥-	بورتوريكو <sup>٤</sup>
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠,٨-	٠,٤-	٠,٦-	٨,٤	٩,٢	٨,١	٢,٨	٤,٤	٦,٦-	أمريكا الجنوبية <sup>٥</sup>
١٣,٢	١٤,٥	١٣,٢	٠,٨-	٠,٦-	٠,٩-	٤,٠	٤,٦	٣,٢	٢,٦	٣,٧	٤,١-	البرازيل
٩,٣	١٠,٦	١١,٤	١,٣	٢,٣	١,٠	...	...	٤٢,٠	٢,٥	٥,٨	١٠,٠-	الأرجنتين
١٢,٣	١٢,٨	١٦,١	٣,٩-	٣,٨-	٣,٣-	٢,٦	٢,١	٢,٥	٣,٦	٥,١	٦,٨-	كولومبيا
٨,٢	٩,٠	١٠,٨	٠,٦-	٠,٣	١,٤	٣,٠	٣,١	٣,٠	٣,٨	٦,٢	٥,٨-	شيلي
٧,٦	٩,٧	١٣,٦	٠,٧-	٠,٤-	٠,٥	٢,٠	٢,٠	١,٨	٥,٢	٨,٥	١١,١-	بيرو
٤,٤	٤,٥	٥,٣	٢,٠	١,٩	٠,٥	٢,٤	٠,٥	٠,٣-	١,٣	٢,٥	٧,٥-	إكوادور
٦٠,١	٥٨,٤	٥٥,٥	٢,٣-	٠,٨-	٣,٥-	٥,٥٠٠	٥,٥٠٠	٢,٣٥٥	٥,٠-	١٠,٠-	٣٠,٠-	فنزويلا
٤,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٢-	٣,٧-	٢,٥-	٣,٧	٣,٩	٠,٩	٤,٢	٥,٥	٧,٧-	بوليفيا
٥,٩	٦,١	٦,٦	٠,٠	٠,٧	١,٦	٣,٢	٢,٧	١,٨	٤,٠	٤,٠	٠,٩-	باراغواي
٩,١	١٠,٣	١٠,٤	١,٥-	٢,٢-	١,٤-	٧,٤	٨,٣	٩,٨	٣,١	٣,٠	٥,٧-	أوروغواي
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١,٨-	١,٦-	٠,٤	٢,٨	٣,١	١,٩	٤,١	٥,٦	٧,٢-	أمريكا الوسطى <sup>٦</sup>
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣,٢-	٥,٦-	٤,٧-	٧,٥	٨,٤	٧,٧	١١,١	٣,٣	٤,٣-	الكاربيبي <sup>٧</sup>
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	٦,٦	٧,٢	٦,٤	٣,١	٤,٦	٧,٠-	بنود للتذكرة
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢,٥-	٢١,٦-	١٥,٣-	١,٧	١,٦	٠,٦-	٩,٣	٠,٢-	١٦,٠-	أمريكا اللاتينية والكاربيبي <sup>٨</sup>
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢,٥-	٢١,٦-	١٥,٣-	١,٧	١,٦	٠,٦-	٩,٣	٠,٢-	١٦,٠-	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي <sup>٩</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. <sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ وألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وأخر. وتستبعد فنزويلا من المجملات.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> بورتوريكو هي أراضٍ تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

<sup>٥</sup> راجع الملحوظات الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٦</sup> يقصد بأمريكا الوسطى (أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية) وتتضمن كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

<sup>٧</sup> تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

<sup>٨</sup> منطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظات الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٩</sup> يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغويلا ومونتسيرات، وهما ليسا أعضاء في صندوق النقد الدولي.

**جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين**  
**ورصيد الحساب الجاري والبطالة**  
 (التغير السنوي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>١</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات		٢٠٢٠	توقعات		٢٠٢٠	توقعات		٢٠٢٠	توقعات		٢٠٢٠	
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
...	...	...	٠,١	٠,٣	٣,٠-	٨,١	١١,٢	١٠,٢	٣,٨	٣,٧	٢,٩-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	...	...	١,٧	٢,١	٢,٧-	٧,٨	١٠,٤	٨,٢	٣,٤	٤,٦	٤,٢-	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	...	١,٩	٢,٨	٢,١-	٢,٠	٢,٧	٣,٤	٤,٠	٢,٩	٤,١-	المملكة العربية السعودية
١١,٧	١١,٢	١٠,٨	١,٢	١,٢	٠,٧-	٢٧,٥	٣٩,٠	٣٦,٥	٢,١	٢,٥	١,٥	إيران
...	...	...	٦,٣	٧,١	٣,١	١,٢	٢,٩	٢,١-	٢,٦	٣,١	٥,٩-	الإمارات العربية المتحدة
١٤,٩	١٤,٥	١٤,٢	٨,٧-	٧,٧-	١٠,٥-	٦,٠	٤,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٩	٦,٠-	الجزائر
٥,٠	٥,٢	٥,٥	١,٥-	١,٠-	٣,٦-	٥,٠	٦,٤	٦,٨	٤,٠	٣,٢	٢,٦-	كازاخستان
...	...	...	٠,٦-	٠,٠	١٤,٨-	٧,٥	٩,٤	٠,٦	٤,٤	١,١	١٠,٩-	العراق
...	...	...	٧,٩	٧,١	٣,٤-	٢,٩	٢,٤	٢,٧-	٣,٦	٢,٤	٢,٦-	قطر
...	...	...	٨,٢	٨,٦	٠,٨	٢,٥	٢,٣	٢,١	٣,٢	٠,٧	٨,١-	الكويت
٥,٧	٥,٨	٦,٥	٠,٥	١,١	٠,٩-	٣,٢	٣,٥	٢,٨	١,٧	٢,٣	٤,٣-	أذربيجان
...	...	...	٢,٧-	٦,٤-	١٠,٠-	٢,٤	٣,٨	٠,٩-	٧,٤	١,٨	٦,٤-	عمان
...	...	...	٠,١-	٠,٨	٠,٥-	٦,٥	٨,٠	٧,٦	٣,٩	٤,٦	٠,٨	تركمانستان
...	...	...	٤,٢-	٤,٤-	٣,٨-	٨,٦	١٢,٥	١٣,٣	٤,٤	٢,٤	٠,٧-	البلدان المستوردة للنفط <sup>٥</sup>
٩,٤	٩,٨	٨,٣	٤,٠-	٤,٠-	٣,١-	٧,٢	٤,٨	٥,٧	٥,٧	٢,٥	٣,٦	مصر
٤,٨	٥,٠	٤,٥	١,٨-	١,٥-	١,١-	٨,٠	٨,٧	١٠,٧	٤,٠	١,٥	٠,٤-	باكستان
٩,٧	١٠,٥	١١,٩	٤,٠-	٣,٨-	٢,٢-	١,٢	٠,٨	٠,٦	٣,٩	٤,٥	٧,٠-	المغرب
...	...	...	٥,٩-	٦,٤-	٥,٤-	١١,٢	١٠,٣	١٢,٩	٥,٣	٥,٠	١,٦	أوزبكستان
٢٩,٧	٢٨,٤	٢٦,٨	١٣,٥-	١١,٢-	١٧,٥-	٤٤,٥	١٩٧,١	١٦٣,٣	١,١	٠,٤	٣,٦-	السودان
...	...	...	٩,٤-	٩,٥-	٦,٨-	٦,٣	٥,٨	٥,٧	٢,٤	٣,٨	٨,٨-	تونس
...	...	٢٢,٧	٤,٠-	٨,٣-	٨,١-	٢,٠	٢,٣	٠,٤	٢,٧	٢,٠	٢,٠-	الأردن
...	...	...	...	...	١٤,٣-	...	...	٨٨,٢	...	...	٢٥,٠-	لبنان <sup>٦</sup>
...	...	...	٨,٣	١٠,٠	١٠,٧	٤,٥	٥,١	٥,٦	٤,٥	٤,٠	٥,٠-	أفغانستان
...	...	...	٨,٠-	١١,٥-	١٢,٣-	٢,٧	٣,٨	٥,٢	٥,٨	٣,٥	٦,١-	جورجيا
٢٢,٧	٢٢,٨	٢٤,٢	٦,٦-	٦,٧-	٤,٦-	٣,٢	٣,٩	١,٢	٣,٥	١,٠	٧,٦-	أرمينيا
٦,٦	٦,٦	٦,٦	٧,٠-	٨,٢-	٨,٢-	٥,٤	٨,٦	٦,٣	٤,٦	٦,٠	٨,٠-	جمهورية قبرغيزستان
...	...	...	٢,١-	٢,٢-	٢,٣-	٦,٥	٨,٠	٨,٦	٤,٥	٥,٠	٤,٥	طاجيكستان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	بنود للتذكرة
...	...	...	٢,٣-	٢,١-	٣,٦-	٦,٢	٦,٩	٧,٤	٤,١	٣,٧	١,٩-	القوقاز وآسيا الوسطى
...	...	...	٠,٣	٠,٦	٣,٠-	٨,٤	١١,٨	١٠,٦	٣,٨	٣,٧	٣,٠-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	...	...	٠,٤	٠,٧	٣,٢-	٨,٥	١٢,٤	١٠,٦	٣,٧	٤,٠	٣,٤-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤,٦	٥,٠	٤,٣	٣,٨	٤,١	٤,٩	٠,٦	٠,٣	٠,٦-	٤,٣	٥,٠	٢,٤-	إسرائيل <sup>٧</sup>
...	...	...	٦,٥-	٥,٩-	٧,٣-	٥,٣	٤,٩	٣,٠	٣,٣	١٤,٧	٨,٨-	بلدان المغرب العربي <sup>٨</sup>
...	...	...	٤,٤-	٥,١-	٤,٣-	٧,٥	٧,٢	٨,٤	٥,٢	٢,٠	١,٤	بلدان المشرق العربي <sup>٩</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.  
<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ وألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.  
<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.  
<sup>٣</sup> % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.  
<sup>٤</sup> تشمل البحرين وليبيا واليمن.  
<sup>٥</sup> تشمل جيبوتي وموريتانيا والصومال والصفة الغربية وغزة. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية. راجع الملحوظات الخاصة بلبنان في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٦</sup> راجع الملحوظات الخاصة بلبنان في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٧</sup> تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية، ولكنها غير مدرجة في حساب المجملات الإقليمية.  
<sup>٨</sup> يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.  
<sup>٩</sup> يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان والصفة الغربية وغزة. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين  
ورصيد الحساب الجاري والبطالة  
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
...	...	...	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٧,٨	٩,٨	١٠,٨	٤,٠	٣,٤	١,٩-	إفريقيا جنوب الصحراء
...	...	...	١,٦-	٢,٠-	٣,٦-	١٢,٧	١٦,٠	١٣,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٣-	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	...	١,٨-	٢,٢-	٣,٧-	١٣,٥	١٦,٠	١٣,٢	٢,٣	٢,٥	١,٨-	نيجيريا
...	...	...	٠,٥	٠,٨	٠,٦-	١٣,١	٢٢,٣	٢٢,٣	٢,٤	٠,٤	٤,٠-	أنغولا
...	...	...	٠,٢-	٠,٣-	٥,١-	٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٧	١,٢	١,٨-	غابون
...	...	...	٦,٣-	٦,٦-	٨,٨-	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٢,٦	١,٨	٠,٩-	تشاد
...	...	...	٤,٤-	٣,٦-	٨,٤-	٣,١	١,٥	٤,٨	٥,٩-	٤,٠	٥,٨-	غينيا الاستوائية
...	...	...	٢,٩-	٢,٣-	١,١-	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٤-	البلدان متوسطة الدخل <sup>٥</sup>
٣٠,٨	٢٩,٧	٢٩,٢	١,٥-	٠,٤-	٢,٢	٤,٥	٤,٣	٣,٣	٢,٠	٣,١	٧,٠-	جنوب إفريقيا
...	...	...	٤,٩-	٢,٨-	٣,٣-	٨,٢	٩,٠	٩,٩	٦,١	٤,٦	٠,٩	غانا
...	...	...	٣,٤-	٣,٦-	٣,٦-	١,٦	٢,٠	٢,٥	٦,٥	٦,٠	٢,٣	كوت ديفوار
...	...	...	٣,٢-	٤,٤-	٥,٣-	٢,١	٢,٢	٢,٨	٤,٣	٣,٤	٢,٨-	الكاميرون
...	...	...	٥,٦	٦,٥	١,٥	١٤,٨	١٧,٨	١٦,٣	١,١	٠,٦	٣,٥-	زامبيا
...	...	...	١١,٧-	١٢,٨-	١١,٠-	١,٧	٢,٠	٢,٥	٦,٠	٥,٢	٠,٨	السنغال
...	...	...	٧,١-	٧,١-	٦,٨-	٦,٠	٨,٦	١٤,٢	٦,١	٤,٣	١,٠	البلدان منخفضة الدخل <sup>٦</sup>
...	...	...	٣,٩-	٣,٦-	٤,٦-	٨,٠	١٣,١	٢٠,٤	٨,٧	٢,٠	٦,١	إثيوبيا
...	...	...	٥,٤-	٥,٣-	٤,٨-	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٧,٦	٠,١-	كينيا
...	...	...	٤,٠-	٤,٣-	٢,٧-	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٤,٦	٢,٧	١,٠	تنزانيا
...	...	...	٥,٧-	٨,٤-	٩,١-	٥,٥	٥,٢	٣,٨	٥,٠	٦,٣	٢,١-	أوغندا
...	...	...	٣,٤-	٣,٤-	٤,٠-	٧,٥	١٠,٩	١١,٣	٤,٩	٣,٨	٠,١-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	...	...	٤,٤-	٤,١-	٢,٠-	٢,٠	١,٧	٠,٦	٦,٠	٤,٠	٢,٠-	مالي
...	...	...	٤,٨-	٤,٥-	٣,٧-	٢,٦	٢,٧	١,٩	٥,٢	٤,٣	٠,٨	بوركينافاسو

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تشمل جمهورية الكونغو وجمهورية السودان.

<sup>٥</sup> تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل.

<sup>٦</sup> تشمل بنن وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

**جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي**  
(التغير السنوي، %، بسعر الدولار الدولي الثابت عام ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات		متوسط -٢٠٠٣ ٢٠١٢									
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣,٤	٤,٩	٤,٤-	١,٦	٢,٤	٢,٥	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٥	<b>العالم</b>
٣,٣	٤,٨	٥,١-	١,٢	١,٩	٢,٠	١,٢	١,٩	١,٦	٠,٩	١,٠	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,٩	٥,٨	٤,٠-	١,٧	٢,٤	١,٧	١,٠	٢,٣	١,٨	١,٢	١,٠	الولايات المتحدة
٣,٧	٤,٣	٦,٩-	١,١	١,٧	٢,٤	١,٦	١,٧	١,١	٠,٥-	٠,٥	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٣,٣	٣,٤	٥,٠-	٠,٣	١,٠	٢,٢	١,٤	٠,٦	١,٨	٠,٢	١,٣	ألمانيا
٣,٩	٥,٥	٨,٤-	١,٣	١,٥	٢,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٦	فرنسا
٣,٧	٤,٣	٨,٧-	٠,٥	١,١	١,٨	١,٥	٠,٨	٠,٥-	٢,٤-	٠,٧-	إيطاليا
٤,٣	٦,٣	١١,٠-	١,١	٢,٠	٢,٨	٢,٩	٣,٩	١,٧	١,١-	٠,٢-	إسبانيا
٢,٩	٣,٦	٤,٥-	٠,٥	٠,٨	١,٨	٠,٨	١,٧	٠,٥	٢,٢	٠,٧	اليابان
٤,٦	٤,٨	١٠,٣-	٠,٩	٠,٦	١,١	٠,٩	١,٦	٢,١	١,٥	٠,٧	المملكة المتحدة
٣,٥	٤,٢	٦,٥-	٠,٤	١,٠	١,٨	٠,٠	٠,١-	١,٨	١,٣	٠,٨	كندا
٢,٩	٣,٨	٢,٩-	١,٢	٢,٠	٢,٤	١,٧	١,٥	٢,٢	١,٨	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٣,٨	٥,٣	٣,٥-	٢,٣	٣,٢	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٣,١	٣,٥	٤,٨	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٥,٢	٧,٧	١,٩-	٤,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٧,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٣	٨,١	٢,٠	٥,٥	٦,٣	٦,٤	٦,٢	٦,٥	٦,٩	٧,٢	١٠,٠	الصين
٥,٩	١١,٥	٨,٧-	٢,٩	٥,٤	٥,٧	٧,١	٦,٨	٦,٢	٥,١	٦,٣	الهند <sup>٣</sup>
٥,١	٤,٠	٤,٦-	٣,٧	٤,٢	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٣,٤	٣,٧	٤,١	مجموعة آسيان-٥ <sup>٤</sup>
٣,٨	٤,٣	٢,٢-	٢,٣	٣,٣	٣,٩	١,٦	٠,٥	١,٥	٢,٨	٤,٥	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٨	٣,٨	٣,١-	٢,١	٢,٩	١,٨	٠,٠	٢,٢-	١,١-	١,٥	٤,٩	روسيا
٢,٣	٣,٧	٨,١-	١,١-	٠,٢	٠,٢	١,٨-	٠,٨-	٠,١	١,٧	٢,٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٩	٣,٠	٤,٦-	٠,٦	١,٠	٠,٥	٤,١-	٤,٤-	٠,٣-	٢,١	٢,٧	البرازيل
٢,١	٤,٠	٩,١-	١,٠-	١,١	١,٠	١,٥	٢,١	١,٦	٠,١	٠,٨	المكسيك
١,٩	١,٢	٥,١-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٠	٢,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٢,٤	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,٠	٠,٩	٦,٠-	١,٦-	٠,٠	٣,٣-	٠,٦-	١,٧	٢,٥	٠,٠	٢,٢	المملكة العربية السعودية
١,٣	٠,٨	٤,٥-	٠,٥	٠,٥	٠,٤	١,٢-	٠,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٧	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٢-	٠,٠	٤,٣-	٠,٤-	٠,٧-	١,٨-	٤,٢-	٠,٠	٣,٥	٢,٦	٤,٩	نيجيريا
٠,٤	١,٦	٨,٣-	١,٣-	٠,٧-	٠,١-	١,١-	٠,٣-	٠,٣	٠,٩	٢,٠	جنوب إفريقيا
٣,٨	٤,٢	٦,٣-	١,٥	٢,١	٢,٨	١,٩	٢,١	١,٥	٠,٢-	١,٠	بنود للتذكرة
١,٨	١,٣	٥,٨-	١,٣-	١,٠-	١,٠-	٢,٦	٠,٢	٠,٢-	٠,٥-	١,٧	الاتحاد الأوروبي
٤,١	٥,٩	٣,٤-	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٥,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٠	٢,٠	٢,٢-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	١,٥	٢,١	٣,٨	٣,٥	٣,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٣,٠	٢,٠	٢,٢-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	١,٥	٢,١	٣,٨	٣,٥	٣,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.  
<sup>١</sup> البيانات محسوبة كمجموع فرادى بلدان منطقة اليورو.  
<sup>٢</sup> لا تشمل بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.  
<sup>٣</sup> راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٤</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

- Hallegatte, Stéphane, and Adrien Vogt-Schilb. 2019. "Are Losses from Natural Disasters More than Just Asset Losses?" In *Advances in Spatial and Economic Modeling of Disaster Impacts*, edited by Y. Okuyama and A. Rose. Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2012. "Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation." Special Report, Geneva.
- International Monetary Fund (IMF). 2019. "Building Resilience in Developing Countries Vulnerable to Large Natural Disasters." IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Loayza, Norman V., Eduardo Olaberria, Jamele Rigolini, and Luc Christiaensen. 2012. "Natural Disasters and Growth: Going beyond the Averages." *World Development* 40 (7): 1317–36.
- Pritchett, Lant. 2006. "Does Learning to Add up Add up? The Returns to Schooling in Aggregate Data." In *Handbook of the Economics of Education*, edited by E. A. Hanushek and F. Welch, 635–95. North-Holland: Elsevier.
- Reed, William Robert. 2015. "On the Practice of Lagging Variables to Avoid Simultaneity." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 77: 897–905.
- Strobel, Eric. 2011. "The Economic Growth Impact of Hurricanes: Evidence from US Coastal Counties." *The Review of Economics and Statistics* 93: 575–89.
- Strulik, Holger, and Timo Trimborn. 2019. "Natural Disasters and Macroeconomic Performance." *Environmental and Resource Economics* 72: 1069–98.
- Timmer, C. Peter. 2000. "The Macro Dimensions of Food Security: Economic Growth, Equitable Distribution, and Food Price Stability." *Food Policy* 25 (3): 283–95.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2021. "UNESCO Figures Show Two Thirds of an Academic Year Lost on Average Worldwide Due to COVID-19 School Closures." <https://en.unesco.org/news/unesco-figures-show-two-thirds-academic-year-lost-average-worldwide-due-covid-19-school>.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), and World Bank. 2020. *What Have We Learnt? Overview of Findings from a Survey of Ministries of Education on National Responses to COVID-19*. Paris.
- Acemoglu, Daron, Philippe Aghion, Leonardo Bursztyn, and David Hémous. 2012. "The Environment and Directed Technical Change." *American Economic Review* 102 (1): 131–66.
- Acemoglu, Daron, Ufuk Akcigit, Douglas Hanley, and William Kerr. 2016. "Transition to Clean Technology." *Journal of Political Economy* 124 (1): 52–104.
- Acemoglu, Daron, and David Autor. 2011. "Skills, Tasks and Technologies: Implications for Employment and Earnings." In *Handbook of Labor Economics* 4: 1043–171. North-Holland: Elsevier.
- Atinmo, Tola, Parvin Mirmiran, Oyediran E. Oyewole, Rekia Belahsen, and Lluís Serra-Majem. 2009. "Breaking the Poverty/Malnutrition Cycle in Africa and the Middle East." *Nutrition Reviews* 67 (Suppl 1): S40–46.
- Barwick, Panle Jia, Shanjun Li, Deyu Rao, and Nahim Bin Zahur. 2018. "The Morbidity Cost of Air Pollution: Evidence from Consumer Spending in China." NBER Working Paper 24688, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Botzen, W. J. Wouter, Olivier Deschenes, and Mark Sanders. 2019. "The Economic Impacts of Natural Disasters: A Review of Models and Empirical Studies." In *Review of Environmental Economics and Policy* 13 (2). Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Cantelmo, Alessandro, Giovanni Melina, and Chris Papageorgiou. 2019. "Macroeconomic Outcomes in Disaster-Prone Countries." IMF Working Paper 19/217, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Committee for World Food Security (CFS). 2012. "Coming to Terms with Terminology." Rome.
- Felbermayr, Gabriel, and Jasmin Gröschl. 2014. "Naturally Negative: The Growth Effects of Natural Disasters." *Journal of Development Economics* 111: 92–106.
- Fogel, Robert. 2004. "Health, Nutrition, and Economic Growth." *Economic Development and Cultural Change* 52 (3): 643–58.
- Gerlach, Christian. 2015. "Famine Responses in the World Food Crisis 1972–5 and the World Food Conference of 1974." *European Review of History: Revue européenne d'histoire* 22 (6): 929–39.
- Hallegatte, Stéphane, Jun Rentschler, and Brian Walsh. 2018. "Building Back Better: Achieving Resilience through Stronger, Faster, and More Inclusive Post-Disaster Reconstruction." World Bank, Washington, DC.



## توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط

وعميقا للغاية، حتى مع الاستجابة السريعة والكبيرة من خلال السياسات في العديد من البلدان. فقد انخفض الناتج العالمي بنحو ثلاثة أضعاف مستواه أثناء الأزمة المالية العالمية في نصف الفترة الزمنية. وتبرز أزمة الجائحة أيضا بسبب آثارها المتباينة عبر القطاعات والبلدان، والقنوات المعقدة لانتقال هذه الآثار، وعدم اليقين المرتفع بشأن مسار التعافي، نظرا لأنها تعتمد على مصير الفيروس نفسه.

استجابة استثنائية على صعيد السياسات: كانت استجابة السياسات أيضا غير مسبوقه — سواء من حيث الحجم، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، أو من حيث استخدام تدابير جديدة تمثل «شريان حياة» على غرار الإغاثة المقدمة في حالات الكوارث، لتحسين نظم الرعاية الصحية وتخفيف معاناة الأسر والعاملين والشركات.<sup>١</sup> فقد تم توجيه حوالي ٤٠٪ من استجابة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في مجموعة العشرين (٣٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين) إلى الشركات والمبادرات للحفاظ على الوظائف.<sup>٢</sup> وكان الدعم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أقل بشكل عام (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي).

درجة استثنائية من عدم اليقين: يؤثر استمرار أجواء عدم اليقين بشأن مدة الأزمة الصحية على جميع جوانب مسار التعافي. وبالإضافة إلى ذلك، زادت أهمية الأسئلة المتعلقة بالآثار الدائمة التي يحتمل أن تنجم عن الصدمة مع استمرار الجائحة: ما مدى عمق الندوب (الأضرار الدائمة التي تلحق بإمكانات العرض) التي يمكن أن تحدث؟<sup>٣</sup> مع استمرار جائحة كوفيد-١٩ لأكثر من عام حتى الآن، من المرجح وجود قدر من الندوب على جانب العرض نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية والتغير في التفضيلات الدائمة على جانب الطلب. وسوف يختلف عمق هذه الندوب عبر البلدان، باختلاف تفاعل

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى ركود عالمي حاد وتباينت آثارها داخل البلدان وفيما بينها. وهناك مسألة أساسية تواجه صناعات السياسات ألا وهي حجم الأضرار (الندوب) الدائمة التي قد تنجم عن هذه الأزمة. ويتناول هذا الفصل الآثار المستمرة المحتملة للجائحة والقنوات التي قد تحدث من خلالها. ويشير التاريخ إلى أن نوبات الركود العميقة غالبا ما تخلف ندوبا طويلة الأمد، وخاصة على الإنتاجية. وعلى القدر نفسه من الأهمية فإن عدم الاستقرار المالي — الذي تصاحبه عادة ندوب أسوأ — قد تم تجنبه إلى حد كبير في الأزمة الحالية حتى الآن. وأدى تركيز التأثير الأولي للجائحة على قطاعات الخدمات كثيفة الاعتماد على المخالطة إلى انخفاض التداعيات القطاعية مقارنة بمعظم نوبات الركود السابقة، ولكن حجمها الهائل يعني أنها لا تزال تمثل صدمة كبيرة للاقتصاد ككل. فخصائر الناتج المتوقع أن تنجم عن الجائحة كبيرة على المدى المتوسط، حيث يُتوقع أن يقل الناتج على مستوى العالم بنحو ٣٪ في عام ٢٠٢٤ عن مستواه المتوقع قبل الجائحة. كما يتوقع أن تكون الخصائر أقل من مستواها بعد الأزمة المالية العالمية، على افتراض السيطرة على الجائحة على مستوى العالم مع نهاية عام ٢٠٢٢. ويتباين مدى عمق الندوب المتوقعة عبر البلدان، حسب هيكل الاقتصادات وحجم استجابة السياسات. فمن المتوقع أن تصاب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بندوب أعمق مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وللدخ من هذه الندوب، ينبغي لصناعات السياسات مواصلة تقديم الدعم للقطاعات والعاملين الأكثر تضررا أثناء استمرار الجائحة. وستكون السياسات اللازمة لمعالجة الانتكاسة التي أصابت تراكم رأس المال البشري، وتدبير زيادة الاستثمار، ومبادرات دعم إعادة التوزيع (إعادة التدريب واكتساب مهارات جديدة وإجراءات الإعسار) عوامل أساسية لمعالجة خصائر إجمالي الناتج المحلي وتفاقم عدم المساواة على المدى الطويل.

### مقدمة

أزمة لا مثيل لها: أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى ركود عالمي حاد يتسم بالتفرد من عدة جوانب. فمقارنة بالأزمات العالمية السابقة، كان الانكماش في عام ٢٠٢٠ مفاجئا

مؤلفو هذا الفصل هم سونالي داس (رئيسا مشاركا) ووايشنغ ليان وجياكومو ماجيسترني وإفجينيا بوغاتشيفا وفيليب وينغندر (رئيسا مشاركا)، وقدم الدعم كل من سريجوني بانيرجي وسافانا نيومان، إلى جانب مساهمات كل من فيليب باريت وماريا بروسيفيتش ومارينا كونيسا مارتينيز وآلان ديزيولي وجونجيين لي وفوتوشي ناريتا.

<sup>١</sup> تم استخدام العديد من سياسات القطاع التقدي والمالي لدعم تقديم الائتمان وتوفير السيولة للشركات (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وتضمنت تدابير المالية العامة التحويلات، والتوسع في إعانات البطالة، والتخفيضات والتأجيلات الضريبية المؤقتة، ودعم الأجور، والقروض المباشرة والمضمونة، وضخ رأس المال (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الرائد المالي).  
<sup>٢</sup> بما في ذلك التدابير أعلى الخط، مثل المنح والتأجيلات والتخفيضات الضريبية، وضخ رؤوس الأموال تحت الخط والقروض، ما عدا ضمانات الائتمان الحكومية. ويتباين حجم استجابة المالية العامة وعناصرها عبر البلدان.  
<sup>٣</sup> قد يلحق مثل هذا الضرر بالعرض نتيجة فقدان الروابط الاقتصادية في شبكات الإنتاج والتوزيع بسبب القضاء على الوظائف وإفلاس الشركات.

المتوسط، لم تتعاف القطاعات بعد صدمات الإنتاجية التي وقعت في الماضي، مما يدل على احتمال حدوث انخفاضات دائمة في القطاعات الأشد تضرراً من صدمة كوفيد-١٩. ورغم أن الحجم النسبي للتداعيات القطاعية (مقارنة بأثر الصدمات داخل نفس القطاع) أقل في حالة صدمة كوفيد-١٩ مقارنة بنوبات الركود السابقة (نظراً لأن القطاعات كثيفة المخالطة أقل مركزية في شبكات الإنتاج)، فإن التداعيات لا تزال كبيرة ويرجح أنها أدت إلى تضخم ملموس في صدمة كوفيد-١٩.

- خسائر الناتج المتوقع أن تنجم عن صدمة الجائحة كبيرة على المدى المتوسط، لكنها تُظهر تبايناً كبيراً عبر الاقتصادات والمناطق. ورغم ارتفاع النمو عن مستواه المعتاد مع تعافي الاقتصاد العالمي من صدمة كوفيد-١٩، لا يزال من المتوقع أن يكون الناتج العالمي أقل بنحو ٣٪ في عام ٢٠٢٤ من مستوى التوقعات السابقة على الجائحة. وتقل هذه الندوب المتوقعة عن المستويات التي شوهدت عقب الأزمة المالية العالمية، ويتسق ذلك مع احتواء اضطرابات القطاع المالي في الأزمة الحالية. فعلى خلاف ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية، عندما كان الضرر الذي أصاب الاقتصادات المتقدمة أكبر بكثير، من المتوقع أن تصاب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بندوب أعمق مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويعكس ذلك جزئياً استجابتها الأضعف من خلال السياسات، حيث يُتوقع أن تكون الخسائر أقل في البلدان التي لديها استجابة أكبر من المالية العامة لمواجهة الجائحة. وبعد أن تؤخذ فروق الدخل في الاعتبار، من المتوقع أن تتعرض الاقتصادات الأكثر اعتماداً على السياحة، وتلك التي لديها قطاعات خدمية أكبر، لخسائر أكثر استمرارية.

بعد مقدمة موجزة عن الآثار الاقتصادية لصدمات العرض مقابل صدمات الطلب في سياق الجائحة، ينتقل هذا الفصل إلى تحليل نوبات الركود السابقة والقنوات التي حدثت الندوب من خلالها. وبعد ذلك، يبحث القسم التالي الصدمات القطاعية السابقة وتداعياتها على القطاعات الأخرى من أجل فهم أفضل لكيفية انتقال صدمة كبيرة ومتباينة الآثار، مثل صدمة جائحة كوفيد-١٩، من خلال سلاسل العرض المحلية والعالمية. ويبحث القسم التالي الانعكاسات على آفاق المدى المتوسط. ويتضمن القسم قبل الأخير الانعكاسات على السياسات للحد من الندوب الناجمة عن الأزمة. ويختتم الفصل بموجز لأهم النتائج.

حجم الأزمة الصحية مع الهياكل الاقتصادية للبلدان (مثل أهمية القطاعات «كثيفة المخالطة»، حيث يكون الناس على مقربة من بعضهم البعض) واختلاف الاستجابات على مستوى السياسات.

ما أهم قنوات انتقال الندوب والانعكاسات على آفاق المدى المتوسط؟ إن السمات غير النمطية للأزمة — حدثها وآثارها المتباينة والقنوات المعقدة لانتقال هذه الآثار وعدم اليقين المرتفع — تجعل من تقييم الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ مهمة صعبة. ولإلقاء الضوء على هذه القضايا، يبحث هذا الفصل في الأسئلة التالية:

- ١- ما الذي يمكن أن نتعلمه بشأن الندوب المتوقعة من تجربة نوبات الركود السابقة؟ ما أهم قنوات انتقالها في البيئة الراهنة (الإنتاجية، العمل، رأس المال)؟
- ٢- ما مدى أهمية التداعيات القطاعية في نشر الصدمات في الاقتصاد ككل؟ وما مدى أهمية هذه الآثار في الأزمة الحالية؟
- ٣- في ضوء السؤالين السابقين، ما هي الانعكاسات على آفاق المدى المتوسط؟

وفيما يلي أهم نتائج هذا الفصل:

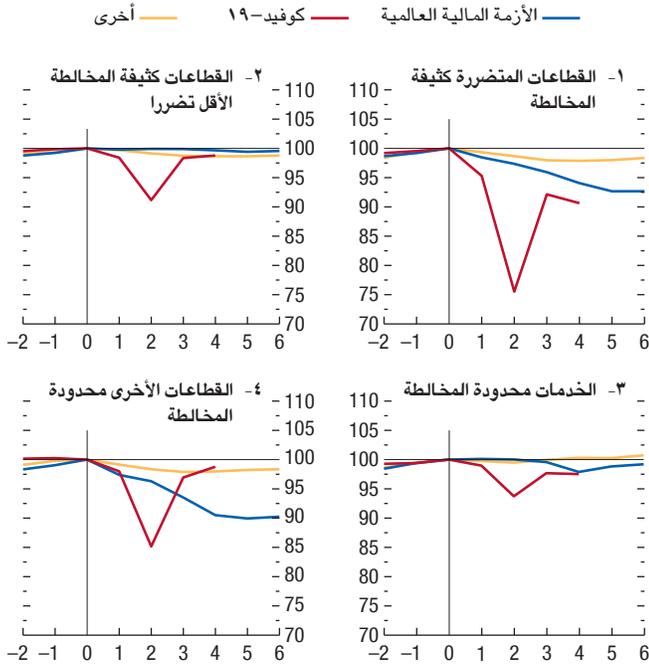
- من المتوقع أن تخلف جائحة كوفيد-١٩ ندوباً عميقة، حتى وإن كانت أقل عمقاً مما كانت عليه بعد الأزمة المالية العالمية. فنوبات الركود الحاد في الماضي، ولا سيما تلك العميقة، ارتبطت بخسائر مستمرة في الناتج. غير أن الاستقرار المالي النسبي عقب صدمة كوفيد-١٩ يعد مشجعاً حتى الآن، حيث حدثت أعمق الآثار في الماضي خلال نوبات الركود المرتبطة بالأزمات المالية.<sup>٤</sup> كذلك تشير تجربة نوبات الركود السابقة إلى أن قناة الإنتاجية يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة، حيث أعقب تلك النوبات عادة خسائر مستمرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- الصدمات القطاعية التي تصيب الإنتاجية لها آثار دائمة، والتداعيات القطاعية آتية مهمة لتضخم الصدمات.<sup>٥</sup> ففي

<sup>٤</sup> رغم أن النظام المالي العالمي اتسم بالصلابة حتى الآن أثناء الجائحة، تظهر بعض الضغوط، حيث تبدو تقييمات الأصول وقد ارتفعت إلى مستويات مفرطة، وتتفاقم مواطن الضعف المالي في بعض القطاعات، ومن المحتمل أن تزداد حالات التوقف عن سداد القروض في عام ٢٠٢١ مع انتهاء فترات تأجيل خدمة الدين. وقد تكون هناك أوجه تماس بين مواطن الضعف هذه وإعادة تسعير المخاطر في الأسواق وما ينتج عن ذلك من تشديد في الأوضاع المالية، مما يزيد من التأثير على مستوى الثقة ويعرض الاستقرار المالي الكلي للخطر (راجع الفصلين الأول والثاني في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

<sup>٥</sup> يأخذ التحليل في الاعتبار التغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى القطاعات، مما يعكس التغيرات التكنولوجية إلى جانب كفاءة دمج المدخلات في عملية الإنتاج.

## الشكل البياني ٢-١: القيمة المضافة أثناء نوبات الركود، حسب مجموعة القطاعات (مؤشر، ربع العام الأخير قبل الركود = ١٠٠)

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى انكماش حاد. وقد لحقت أشد الأضرار بالقطاعات كثيفة المخالطة، ولكن الانكماش كان مفاجئاً وحاداً في القطاعات الأخرى أيضاً.



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: البيانات عن الفترة من الربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مأخوذة من ٣٨ بلداً (يختلف عدد البلدان المستخدم في كل خط من الخطوط الممثلة للركود). الفترة الزمنية منذ وقوع الصدمة (بأرباع السنة) على المحور السيني. تشير الخطوط إلى المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية في البلد المعني، حيث يكون الربع صفر هو ربع العام الأخير قبل الركود. الربع صفر في أزمة كوفيد-١٩ هو الربع الرابع من ٢٠١٩. والربع صفر في الأزمة المالية العالمية هو تاريخ ذروة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل بلد أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. نوبات الركود الأخرى ذات خصوصية فُطرية ويُستدل عليها من تسجيل نمو سالب في ربعي سنة متتاليين خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ و٢٠٠٩-٢٠١٩. والقطاعات المتضررة كثيفة المخالطة هي الإقامة والخدمات الغذائية، والفنون، والترفيه، والأنشطة الخدمية الأخرى؛ وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والقطاعات كثيفة المخالطة الأقل تضرراً هي البناء، والإدارة العامة، والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات محدودة المخالطة هي المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية والتأمينية، والخدمات العقارية، والخدمات المهنية والعلمية الأخرى. والقطاعات الأخرى محدودة المخالطة هي الزراعة، والصناعة التحويلية، والتعدين، والمرافق.

بشكل عام، تعد الطريقة المثلى لفهم الانكماش الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ هي اعتباره مزيجاً من صدمة أولية كبيرة في العرض وانخفاض كبير في الطلب، حيث تنتقل آثار الصدمة من خلال شبكات الإنتاج. وقد خففت الإجراءات السريعة التي اتخذها صناع السياسات من هذه الآثار على دخل الأسر والتدفقات النقدية للشركات، كما رفعت مستوى الثقة، وحالت دون حدوث تضخم سريع في الصدمات من خلال القطاع المالي وقنوات الطلب الأخرى. وبالتركيز على حالة الولايات المتحدة، التي تتوافر عنها بيانات تفصيلية وحديثة، تتضح صورة التأثير النسبي لقوى

## الجدول ٢-١: الآثار المتباينة عبر القطاعات

القطاعات المتضررة كثيفة المخالطة أغلقت فعلياً على سبيل المثال، الفنادق، والمطاعم، والنقل، وتجارة التجزئة التقليدية تزامن انهيار العرض والطلب.

القطاعات كثيفة المخالطة الأقل تضرراً الخدمات الأساسية والأنشطة التي تمارس في أماكن مفتوحة على سبيل المثال، الخدمات الصحية، ومحال البقالة، وأعمال البناء كان هناك نقص في العرض وزيادة في الطلب في بعض القطاعات.

قطاعات الخدمات محدودة المخالطة تحولت سريعاً إلى تقديم الخدمة عبر الإنترنت على سبيل المثال، الخدمات المهنية وخدمات الأعمال لم يتأثر العرض إلى حد كبير، لكن الطلب انخفض.

القطاعات الأخرى محدودة المخالطة على سبيل المثال، قطاع الصناعة التحويلية كان هناك نقص في العرض؛ غير أن الطلب شهد ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب القطاع الفرعي.

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

## الطلب والعرض في اقتصاد محدود المخالطة: مقدمة عن صدمة الجائحة

نظراً للطبيعة الفريدة للأزمة، يمكن أن يساعد إلقاء نظرة سريعة لصدمة العرض والطلب في تحديد قنوات انتقال الآثار الاقتصادية للجائحة وتأثيراتها المتباينة عبر القطاعات والبلدان. ويمكن تقسيم القطاعات إلى أربع فئات حسب كثافة اعتمادها على المخالطة ومدى تعرضها للاضطرابات بسبب الجائحة (الجدول ٢-١). وكانت القطاعات المتضررة كثيفة المخالطة هي الأشد تضرراً بعمليات الإغلاق العام وغيرها من تدابير احتواء الجائحة (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١)، لكن تراجع النشاط كان مفاجئاً وحاداً أيضاً في قطاعات أخرى.

- على جانب العرض، أدت عمليات الإغلاق العام إلى خفض الطاقة الإنتاجية الفعلية. وشهدت بعض مؤسسات الأعمال أيضاً انخفاضاً في الإنتاجية لأنها اضطرت إلى إعادة تنظيم الإنتاج لزيادة المسافات المادية بين العاملين. وقد امتدت هذه الصدمات القطاعية الأولية في العرض لتؤثر على العرض في قطاعات أخرى من خلال الروابط في شبكات الإنتاج.<sup>٦</sup>
- انخفض الطلب بسبب تراجع الحركة وارتفاع المدخرات الوقائية مع تصاعد أجواء عدم اليقين. وتحولت أيضاً صدمات العرض الأولية إلى انخفاض في الطلب.<sup>٧</sup> وقد تضخمت آثار انتقال هذه الصدمات في كثير من الحالات بسبب معاناة الأسر من نقص السيولة واضطرار الشركات إلى تقليص النفقات، مما أدى إلى زيادة معدلات تسريح العمال وزيادة تراجع الإنفاق الخاص.<sup>٨</sup>

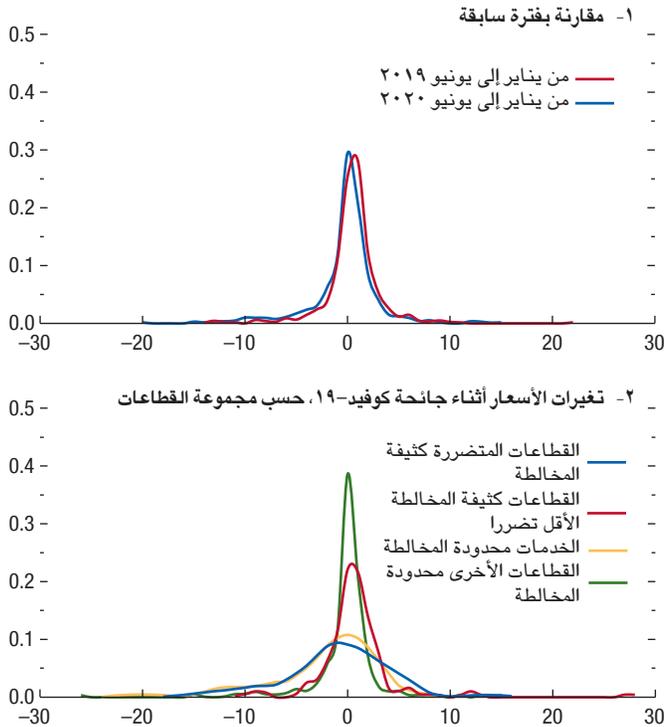
<sup>٦</sup> راجع دراسة (Baqee and Farhi (2020) للاطلاع على مثال توضيحي.

<sup>٧</sup> راجع دراسة (Guerrieri and others (2020) ودراسة (Baqee and Farhi (2021) للاطلاع على نماذج يمكن أن تتحول فيها صدمات العرض إلى صدمات الطلب الكلي الكينزي.

<sup>٨</sup> تركز جزء كبير من استجابة السياسات على الحد من نقص السيولة لدى الأسر والشركات، ومع ذلك ارتفع عدد الأسر والشركات التي تعاني من عسر مالي في العديد من البلدان عقب تفشي جائحة كوفيد-١٩. راجع دراسة (Li and others (2020).

## الشكل البياني ٢-٣: تغيرات الأسعار على مستوى القطاعات في الولايات المتحدة (كثافة كيرنل)

تراجعت تحركات الأسعار بشكل عام، لكنها شهدت مزيداً من التشتت في قطاعات الخدمات.



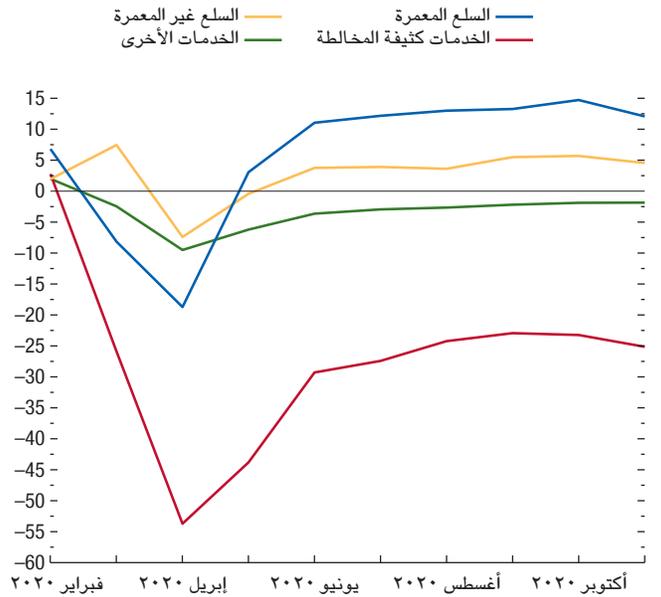
المصادر: مكتب إحصاءات العمالة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التغير % في أسعار المنتجين في الولايات المتحدة على مستوى الصناعات، على المحور السيني. البيانات تخص الولايات المتحدة. في اللوحة ٢، تغيرات الأسعار عن الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٠. راجع الجدول ١-٢ للاطلاع على وصف لمجموعات القطاعات.

الانكماش. وقد أثر هيكل الاقتصاد أيضاً على فعالية استجابة السياسات، حيث أدى شيوع النشاط غير الرسمي في أسواق العمل، على سبيل المثال، إلى صعوبة تدابير احتواء الجائحة وتفاقم الأزمة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: نصف الكرة الغربي). كذلك فإن البلدان التي تعتمد على السياحة تأثرت بشدة وأصبحت أكثر تعرضاً لمخاطر طول مدة الأزمة والقيود المتعلقة بالسفر (راجع الإطار ١-٢). وكانت للأزمة آثار متباينة على العمالة والشركات داخل البلدان. فقد تركز انخفاض الوظائف بدرجة أكبر بين العمال الأقل مهارة (راجع الفصل الثالث). بينما يتزايد خروج مؤسسات الأعمال الصغيرة من السوق على ما يبدو (راجع دراسة Crane and others 2020، وانظر أيضاً الشكلين البيانيين ٢-٤ و ٢-٥).

ومع استمرار الجائحة، وإيقاف الإغلاق العام وإعادة فرضه، أحياناً في مناطق أضيق أو بقيود أقل مقارنة بأوائل

## الشكل البياني ٢-٢: أنماط الاستهلاك أثناء جائحة كوفيد-١٩ في الولايات المتحدة (التغير % على أساس سنوي مقارن)

الانخفاض في استهلاك الخدمات كثيفة المخالطة في الولايات المتحدة تعوضه جزئياً زيادة في استهلاك السلع المعمرة.



المصادر: Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخدمات كثيفة المخالطة هي خدمات الأغذية، والإقامة، والترفيه، والنقل.

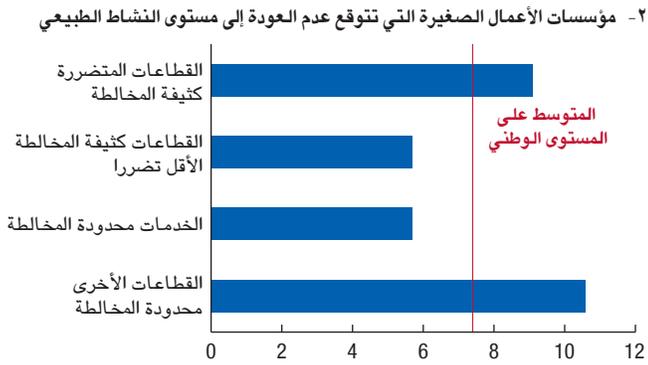
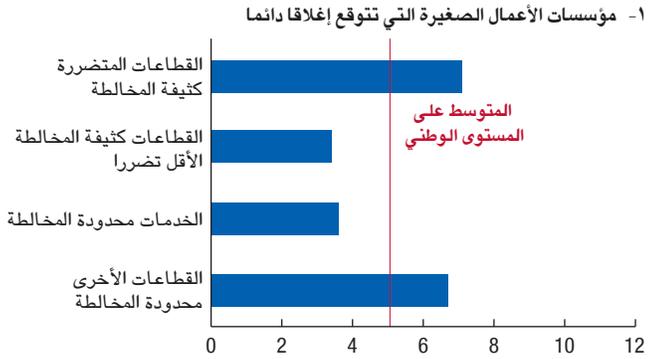
العرض والطلب. ففي حين انخفضت الكميات المشتراة في البداية بشكل عام (الشكل البياني ٢-٢)، تراجعت التغيرات في الأسعار نسبياً (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ١). وتشير تحركات الأسعار عبر أربع مجموعات من القطاعات إلى تباين الآثار عبر القطاعات (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ٢). ويمكن ملاحظة زيادة التشتت في تحركات الأسعار، على سبيل المثال، بين القطاعات كثيفة المخالطة الأكثر تضرراً وبين الخدمات بشكل أعم. وتشير التحليلات الإحصائية لتباين الأسعار على مستوى القطاعات إلى هيمنة تأثير صدمات العرض، التي تفسر نحو ثلثي الانخفاض في الوظائف والنتائج في الولايات المتحدة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (دراسة Bekaert, Engstrom, and Ermolov 2020، ودراسة Brinca, Duarte, and Faria-e-Castro 2020)، ولكن هناك أيضاً صدمات كبيرة في الطلب أصابت قطاعات الخدمات الغذائية والإقامة والسياحة (del Rio-Chanona and others 2020).

ونتيجة لتباين الآثار عبر القطاعات، كانت البلدان التي لديها حصة أكبر من القطاعات كثيفة المخالطة أكثر عرضة للركود الناجم عن الجائحة كما شهدت قدراً أكبر من

## الفصل ٢ توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط

### الشكل البياني ٢-٥: الأثر على مؤسسات الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة (% من مؤسسات الأعمال)

أثرت جائحة كوفيد-١٩ على مؤسسات الأعمال الصغيرة تحديداً، مع توقع الإغلاق أو تراجع النشاط بشكل دائم في عدد أكبر بكثير.



المصادر: مكتب التعداد الأمريكي، ومسح "Small Business Pulse Survey"، المرحلة الثالثة (٩ نوفمبر ٢٠٢٠-١٠ يناير ٢٠٢١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل العينة ٨٨٥ ألف مؤسسة أعمال تقريبا من الولايات المتحدة، وتُعرف مؤسسة الأعمال الصغيرة بأنها مؤسسة كائنة في موقع واحد ويتراوح عدد العاملين فيها بين ١ و٤٩٩.

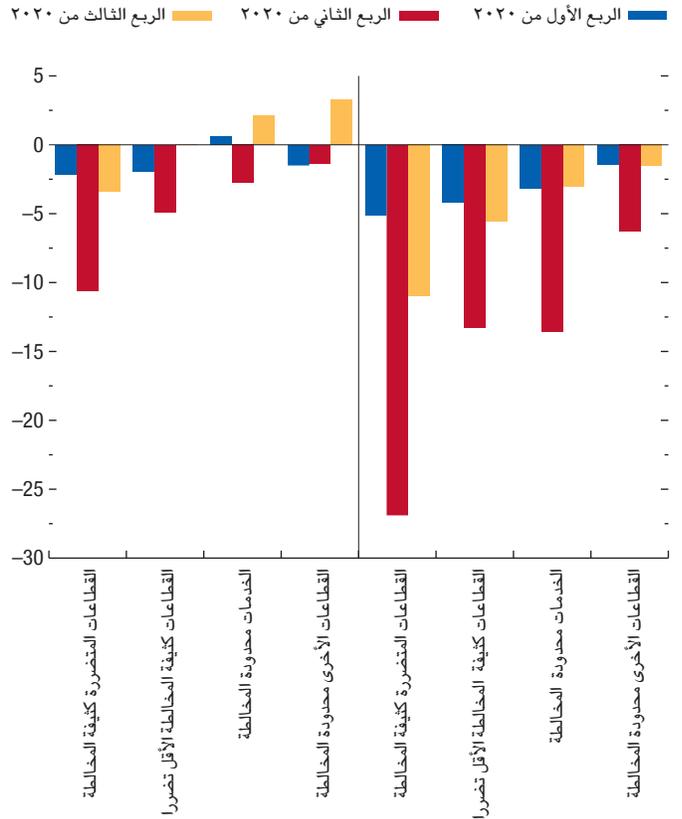
و(٤) فعالية استجابة السياسات في الحد من الضرر الاقتصادي. ويتناول هذا الفصل بعد ذلك التجارب السابقة للتوصل إلى فهم أفضل لاستمرار آثار الهبوط الاقتصادي (في نوبات الركود المعتادة، والأزمات المالية، والجوائح)، والقنوات التي تحدث الآثار من خلالها — بما في ذلك قنوات انتقال الآثار عبر القطاعات، وإلى أي مدى يمكن أن تكون أزمة كوفيد-١٩ مختلفة عن غيرها من الأزمات.

### تحليل نوبات الركود السابقة

يبحث هذا القسم أولاً في تداعيات نوبات الركود السابقة، ويميز بين فترات الهبوط الاقتصادي الأكثر شيوعاً وتلك المرتبطة بالأزمات المالية والجوائح، للتعرف على مدى استمرار آثارها والقنوات التي تظهر من خلالها هذه الآثار

### الشكل البياني ٢-٤: التوظيف، حسب مجموعة القطاعات (مجموع ساعات العمل، النسبة المئوية للتغير التراكمي عن الربع الرابع من عام ٢٠١٩)

تراجع معدل توظيف العمالة في العديد من الاقتصادات في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، وتعافى بوتيرة أقل في القطاعات كثيفة المخالطة.



الاقتصادات المتقدمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

المصادر: منظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات مأخوذة من ٤٣ اقتصاداً (٢٧ اقتصاداً متقدماً و١٦ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) عن الفترة من الربع الرابع من ٢٠١٩ إلى الربع الثالث من ٢٠٢٠.

عام ٢٠٢٠، تلاشى تأثير صدمات العرض بدرجات متباينة عبر القطاعات. كذلك فإن فعالية التدابير التي اتخذتها مؤسسات الأعمال للتكيف مع البيئة الأقل اعتماداً على المخالطة تباينت عبر القطاعات، مما جعل قيود العرض المتبقية في أعلى مستوياتها في القطاعات كثيفة المخالطة. وبشكل عام فإن احتمال تعرض اقتصاد ما لندوب على المدى المتوسط من جراء الجائحة يرتبط على ما يبدو بالتفاعل بين أربعة عناصر: (١) المسار المستقبلي للجائحة وما يرتبط به من تدابير احتواء، و(٢) التأثير الأشد وطأة لصدمة الجائحة على القطاعات كثيفة المخالطة، و(٣) قدرة مؤسسات الأعمال والعمالة على التكيف مع بيئة عمل أقل اعتماداً على المخالطة ومعاملات أقل اعتماداً على المخالطة.

انخفاض الإنتاجية، مع انخفاض معدل التوظيف إلى حد ما على المدى القصير قبل التعافي.<sup>١٢</sup> تلت الأوبئة والجوائح السابقة في العصر الحديث خسائر في الناتج بأحجام أكبر من المستويات التي بلغت عقب نوبات الركود المعتادة، وإن كانت أقل من المستويات التي بلغت عقب الأزمات المالية (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١).<sup>١٣</sup> غير أن جانحة

على جانب العرض (رأس المال والعمل والإنتاجية). ثم يقوم بتحليل البُعد القطاعي لنوبات الركود وانتشارها، مع التركيز على الكيفية التي يمكن بها لهيكل الإنتاج في اقتصاد ما أن يضخم وينشر صدمة معاكسة أولية أكثر تركزا.

## التوقعات كبيرة بشأن الندوب التي ستخلفها جائحة كوفيد-١٩

يمكن أن يصيب إمكانات العرض في اقتصاد ما ضررٌ دائمٌ عقب ركود «معتاد» من خلال عدد من القنوات.<sup>٩</sup>

- أولاً، قد تظل البطالة على ارتفاعها حتى بعد الركود (دراسة Blanchard and Summers 1986) وقد ينتج عن ذلك تراجع القوى العاملة مع خروج العمال المحبطين. ويمكن أن يتأثر تراكم رأس المال البشري والدخل المستقبلي بتدهور المهارات أثناء فترات البطالة الطويلة، وتأخر دخول العمالة الشابة إلى سوق العمل، والآثار السلبية على التحصيل العلمي على المدى الأطول.<sup>١٠</sup>
- يمكن أن يتسبب ضعف الاستثمار في تباطؤ تراكم رأس المال المادي وأن يؤثر على الإنتاجية من خلال تباطؤ اعتماد التكنولوجيا.
- يمكن أن تتأثر الإنتاجية أيضاً بشكل دائم بفقدان الدراية الفنية في شركات معينة نتيجة لحالات الإفلاس وتداعياتها (دراسة Bernstein and others 2019)، وآثار تراجع البحث والتطوير والابتكار أثناء نوبة الركود، وزيادة سوء توزيع الموارد (راجع دراسة Furceri and others 2021 على سبيل المثال).

وتشير مسارات التعافي من نوبات الركود السابقة إلى استمرار الآثار على مسارات الناتج (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١).<sup>١١</sup> ففي نوبات الركود المعتادة — التي لا تتزامن مع صراع عنيف، أو أزمة مالية، أو جائحة، أو كارثة طبيعية — يرجع المسار المنخفض الذي يسير فيه الناتج أساساً إلى استمرار

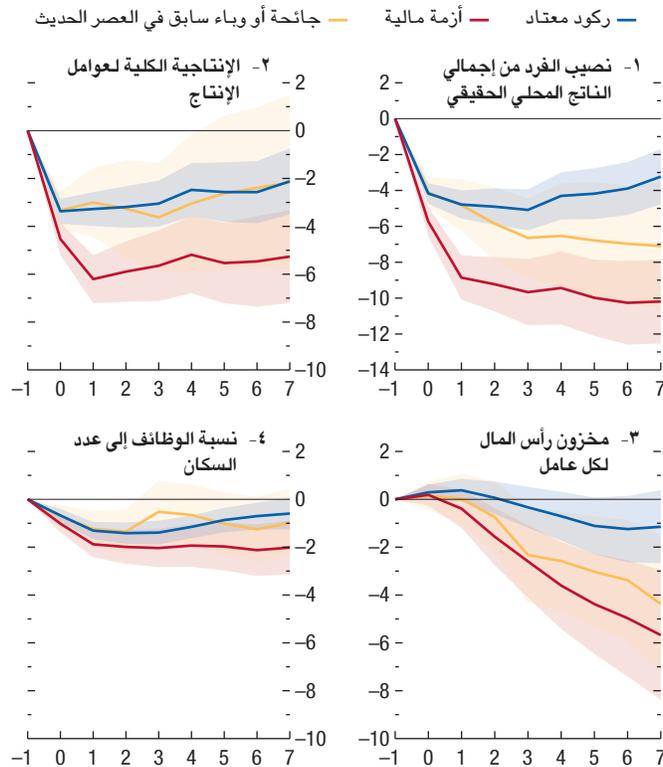
<sup>٩</sup> راجع دراسة Cerra, Fatás, and Saxena (2020) لاستعراض الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة.

<sup>١٠</sup> يمكن أن يؤثر فقدان وظائف أولياء الأمور سلباً على تعليم الأبناء ونائج سوق العمل في المستقبل (دراسة Oreopoulos, Page, and Stevens 2008، ودراسة Stuart قيد الإصدار). لكن على المدى القصير، يمكن أن يؤدي انخفاض الفرص المتاحة في سوق العمل أثناء نوبات الركود إلى زيادة التحصيل العلمي لطلاب المدارس الثانوية والجامعات.

<sup>١١</sup> يستخدم التحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غير المتوازنة من ١١٥ بلداً خلال الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ٢٠١٩. وتنقسم نوبات الركود إلى نوبات مرتبطة بالأزمات المالية والجوائح السابقة والكوارث الطبيعية والصراعات ونوبات الركود «المعتادة» الأخرى. راجع الملحق ٢-٢ على شبكة الإنترنت (جميع الملحق متاح على الموقع الإلكتروني: [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO)) للاطلاع على مواصفة نموذج التوقعات المحلية. وتناولت الأدبيات الاقتصادية أيضاً خسائر الناتج الدائمة التي تلت نوبات الركود (دراسة Cerra and Saxena 2008، ودراسة Ball 2014، ودراسة Blanchard, Cerutti, and Summers 2015 على سبيل المثال).

## الشكل البياني ٢-٦: خسائر الناتج على المدى المتوسط وقنوات انتقال الآثار (نقاط مؤوية)

في نوبات الركود المعتادة، يمكن أن تُعزى خسائر الناتج على المدى المتوسط أساساً إلى خسائر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. أما في نوبات الركود المرتبطة بالأزمات المالية، هناك دور لكل من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ونسب رأس المال إلى العمالة، وفقدان الوظائف.



المصادر: جداول بن العالمية (الإصدار العاشر)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

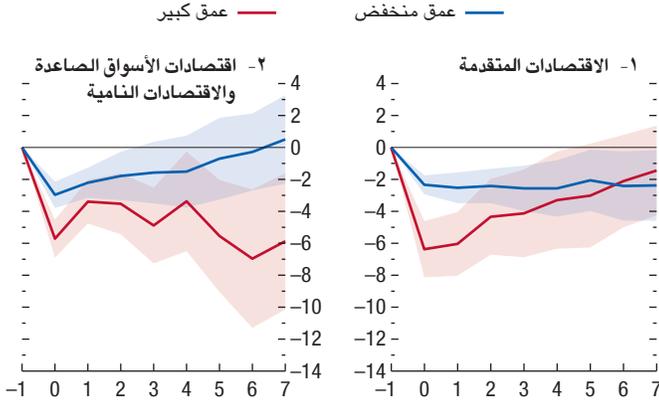
ملحوظة: تمثل الخطوط المتصلة دوال الاستجابة للدفعات المقدرّة التراكمية، وتمثل المناطق المظللة فترات ثقة تبلغ ٩٠٪. الفترة الزمنية منذ وقوع الصدمة (بالسنوات) على المحور السيني. الجوائح والأوبئة السابقة في العصر الحديث تشمل إنفلونزا هونغ كونغ، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وإنفلونزا الخنازير (H1N1)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، وفيروس إيبولا، وفيروس زيكا. راجع الملحق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>١٢</sup> تخلص أيضاً دراسة Furceri and others (2021) التي تستخدم مقياساً للإنتاجية المعدلة حسب الاستخدام وتركز على نوبات الركود العميق في الاقتصادات المتقدمة، إلى أن نوبات الركود هذه تؤدي إلى خسائر دائمة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب زيادة سوء توزيع الموارد عبر القطاعات.

<sup>١٣</sup> هناك ستة منها في العينة: الإنفلونزا (١٩٦٨)، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وإنفلونزا الخنازير (H1N1)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، وفيروس إيبولا، وفيروس زيكا.

## الشكل البياني ٢-٧: مسارات التعافي عقب نوبات الركود العميق والضحل (نقاط مئوية)

نوبات الركود الأعمق يعقبها تعاف بوتيرة أسرع، ولكن لا يزال ينتج عنها خسائر دائمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: جداول بن العالمية (الإصدار العاشر)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الخطوط المتصلة دوال الاستجابة للدفعات المقدرة التراكمية. وتمثل المناطق المظللة فترات ثقة تبلغ ٩٠٪. الفترة الزمنية منذ وقوع الصدمة (بالسنوات) على المحور السيني. يتم الفصل بين نوبات الركود ذات العمق الكبير والمنخفض على أساس وسيط نصيب الفرد من خسائر الناتج. لا يتضمن الشكل البياني سوى نوبات الركود التي تستمر سنة واحدة ولا يتضمن نوبات الركود المرتبطة بالأزمات المالية، أو الجوائح والأوبئة السابقة في العصر الحديث، أو الكوارث، أو الصراعات. راجع الملحق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الشركات الكبيرة أثناء الأزمة (راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي) يمكن أن يؤدي إلى عرقلة مسيرة الشركات الأكثر استخداماً للرفع المالي وإضعاف الاستثمار.

وقد يكون عدم اتساق الموارد التي تتناقص إنتاجيتها نتيجة أزمة كوفيد-١٩، عبر القطاعات والمهن، أكبر مما كان عليه في الأزمات السابقة، وهو ما يتوقف على مدى استدامة الخسائر المتباينة.<sup>١٨</sup> كذلك قد تكون هناك تداعيات للاضطرابات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي يشهدها الموردون في القطاعات المنفذة للعمليات الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج في شبكة الإنتاج، مما يضر بالإنتاجية في الشركات المرتبطة بها. كذلك يمكن أن تتأثر الإنتاجية سلباً بانخفاض مستوى المنافسة، إذا ما زادت القوة السوقية

<sup>١٨</sup> ومع ذلك، يمكن أن تتحسن الإنتاجية إذا ما حولت قوى إعادة التوزيع الموارد من مؤسسات الأعمال التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار في القطاعات كثيفة المخالطة وذات الإنتاجية الأقل نحو قطاعات خدمية وصناعات ذات إنتاجية أعلى. وتخلص دراسة Bloom and others (2020) إلى أن هذا التأثير الإيجابي لإعادة التوزيع بين الشركات في المملكة المتحدة لا يرجح أن يعوض سوى بعض الآثار السلبية فقط داخل الشركات. وتشير تقديرات الدراسة إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص أقل بنسبة ٥٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ عن المستوى الذي كان من المفترض أن تبلغه، ومن المرجح أن تظل أقل بنسبة ١٪ على المدى المتوسط.

كوفيد-١٩ أكثر انتشاراً من الجوائح السابقة في العصر الحديث، وأكثرها حدة أيضاً، مما يشير إلى زيادة احتمالات وقوع الضرر.<sup>١٤</sup> ومع ذلك فإن عدم حدوث أزمة مالية عقب جائحة كوفيد-١٩ حتى الآن أمر موات. فقد حدثت أعمق الندوب عقب نوبات الركود المرتبطة بأزمات مالية (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١)، حيث حدث تدهور دائم في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ونسبة رأس المال إلى العمالة، ونصيب الفرد من الوظائف.<sup>١٥</sup>

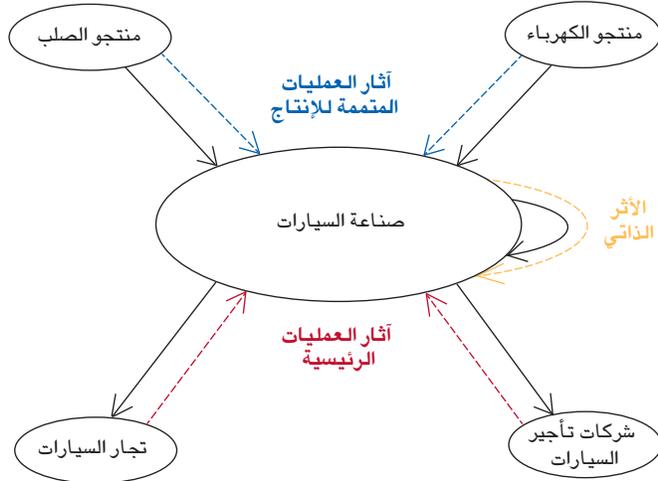
وقد شهدت نوبات الركود العميق، التي تشبه نوبة عام ٢٠٢٠، اختلافاً في مسارات التعافي عبر مجموعات البلدان. ففي البلدان المتقدمة، ترتبط نوبات الركود العميق، وإن كانت قصيرة الأمد، بمسارات تعاف على هيئة الحرف اللاتيني «V» مع عدم وقوع خسائر دائمة في الناتج بعد عدة سنوات (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١). ومع ذلك، تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فترات هبوط اقتصادي طويلة الأمد وخسائر دائمة، في المتوسط (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٢).<sup>١٦</sup> وقد تكون الندوب التي خلفتها صدمة كوفيد-١٩ في سوق العمل أعمق مقارنة بنوبات الركود السابقة، حيث إن بعض القطاعات كثيفة المخالطة قد تنكمش بصفة دائمة. وإلى جانب ذلك، حدثت إغلاقاً واسعة النطاق للمدارس عبر البلدان، وهو ما كان له آثار معاكسة بدرجة أكبر على التعليم في البلدان منخفضة الدخل والبلدان الأقل استعداداً للتحويل إلى التعليم الافتراضي (الإطار ٢-٢). كذلك يمكن أن تحدث ندوب أعمق من خلال قناة رأس المال المادي لأن الانكماش المستمر في القطاعات كثيفة المخالطة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى حبس رؤوس الأموال في قطاعات معينة،<sup>١٧</sup> كما أن تراكم ديون

<sup>١٤</sup> كانت الإنفلونزا الإسبانية في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ جائحة عالمية شديدة، تشبه جائحة كوفيد-١٩ من منظور وبائي، وإن كانت لا تشبهها بنفس القدر من منظور اقتصادي لأنها نفشت في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى. فعلى سبيل المثال، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة ٩٪ في عام ١٩١٨، حتى عندما أودت الجائحة بحياة ما يُقدَّر بنحو ٤٠-٥٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم. راجع دراسة Barro, Ursúa, and Weng (2020)، التي تهدف إلى الفصل بين آثار الإنفلونزا ووفيات الحرب. ومن الدراسات الأخرى التي أجريت مؤخراً عن الآثار الاقتصادية للأوبئة والجوائح دراسة Jordà, Singh, and Taylor (2020)، ودراسة Ma, Rogers, and Zhou (2020).<sup>١٥</sup> وقعت خسائر أكبر في الناتج عقب الأزمات المالية في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الملحق ٢-٢ على شبكة الإنترنت). ويوثق أيضاً الفصل الرابع في عدد أكتوبر ٢٠٠٩ والفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقوع خسائر أكبر في الناتج عقب الأزمات المصرفية، نتيجة الانخفاض الدائم في رأس المال لكل عامل، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، والتوظيف. وتقوم دراسة Adler and others (2017) بتحليل الانخفاض واسع النطاق في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عقب الأزمة المالية العالمية.

<sup>١٦</sup> يوضح الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن الأداء الاقتصادي في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد تحسن بشكل كبير خلال العامين الماضيين، بعد فترات الهبوط الاقتصادي العميق والطويل نسبياً في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. ويخلص ذلك الفصل إلى أن التحسن يرجع أساساً إلى زيادة الحيز المتاح أمام السياسات وتحسن أطر السياسات، حيث أدى استهداف التضخم واتباع سياسة مالية مضادة للاتجاهات الدورية إلى زيادة مدة التوسع وسرعة التعافي بعد الركود إلى حد كبير.<sup>١٧</sup> يناقش الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي آثار التحولات الهيكلية في الطلب على العقارات التجارية بعد جائحة كوفيد-١٩. فقد تزايد معدلات الشغور في قطاع التجزئة إلى حد كبير، حيث يزداد انخفاض الطلب على متاجر التجزئة التقليدية.

## الشكل البياني ٢-٨: الآثار الذاتية والتداعيات

توضح صيغة مبسطة لشبكة الإنتاج في قطاع السيارات الذاتية وآثار العمليات المتممة للإنتاج وآثار العمليات الرئيسية. وتنتج الآثار الذاتية عن صدمات تنشأ في نفس القطاع. أما آثار العمليات المتممة للإنتاج وآثار العمليات الرئيسية فتنتج عن صدمات تنشأ في قطاعي الموردين والعملاء، على الترتيب.



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأسهم السوداء المتصلة إلى تدفقات التجارة (الصافية). وتشير الأسهم الملونة المتقطعة إلى الصدمات المختلفة وما ينتج عنها من آثار على القطاع المعني (صناعة السيارات).

القطاعات. ٢٠ وبالنسبة لكل قطاع، يقوم التحليل بتقدير آثار الصدمات في نفس القطاع (الآثار الذاتية) وتلك التي تنتقل من القطاعات الأخرى (التداعيات) على التغير التراكمي في إجمالي القيمة المضافة الحقيقي.

- مصادر التداعيات: يتم تقسيم آثار الصدمات التي تنتقل من قطاعات أخرى إلى آثار العمليات الرئيسية وآثار العمليات المتممة للإنتاج، استناداً إلى مصدرها: فآثار العمليات المتممة للإنتاج هي تلك التي تنتج عن صدمات تنتقل من قطاع الموردين إلى القطاع المعني الذي ينفذ العمليات المتممة للإنتاج، في حين أن آثار العمليات الرئيسية هي تلك التي تنتقل من قطاع العملاء إلى القطاع المعني الذي ينفذ العمليات الرئيسية (الشكل البياني ٢-٨). فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تؤثر صدمة الإنتاجية التي تصيب قطاع صناعة الصلب على قطاع صناعة السيارات الذي ينفذ العمليات المتممة للإنتاج، في حين أن الانخفاض في مشتريات الحكومة من السيارات سيكون له أثر طويل الأمد على قطاع صناعة الصلب الذي ينفذ العمليات الرئيسية. ويعاد تقسيم مصادر الصدمات التي تصيب قطاعات العمليات الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج إلى مصادر محلية وخارجية. وبشكل عام، هناك أربعة أنواع من الصدمات التي تتم دراستها استناداً إلى وضعها في شبكة الإنتاج: صدمة العمليات الرئيسية محلية المصدر، وصدمة العمليات الرئيسية خارجية المصدر، وصدمة العمليات المتممة للإنتاج محلية المصدر، وصدمة العمليات المتممة للإنتاج خارجية المصدر.

- صدمات العرض والطلب: يتم تحليل آثار انتقال نوعين من الصدمات على مستوى القطاعات: صدمة العرض، مقيسة

٢٠ يحتوي الملحق ٢-٣ على شبكة الإنترنت على تفاصيل إضافية عن المواصفات التجريبية، استناداً إلى دراسة Acemoglu, Kacigit, and Kerr (2016)، ودراسة Acemoglu and others (2016).

للشركات الكبيرة نتيجة إغلاق مؤسسات الأعمال الصغيرة في القطاعات كثيفة المخالطة وربما في قطاعات أخرى.<sup>١٩</sup> وفي الوقت نفسه، حفزت الجائحة زيادة التحول الرقمي والابتكار في عمليات الإنتاج والتسليم، مما ساعد على الأرجح في تعويض صدمة الإنتاجية المعاكسة في بعض البلدان، حيث يفتقر البعض الآخر إلى الشروط الأساسية للربط الإلكتروني واسع النطاق والموثوق (Njoroge and Pazarbasioglu 2020).

وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن الندوب المتوقعة تختلف باختلاف البلدان، وهو ما يتوقف على مدى تعرض هذه البلدان لصدمة كوفيد-١٩. ويرتبط ذلك جزئياً بهيكل الإنتاج في الاقتصاد وكيف ينقل آثار صدمة كوفيد-١٩، وهو ما يتم بحثه في القسم الفرعي التالي.

## تبرز نوبات الركود عادة تضخم الصدمة من خلال التداعيات القطاعية

يستخلص هذا القسم انعكاسات أزمة كوفيد-١٩ على التداعيات القطاعية المنتقلة من القطاعات كثيفة المخالطة المتضررة بشدة من خلال زيادة التعمق في فهم كيفية انتقال آثار الصدمات. ويسلط الضوء على أهمية صدمات الإنتاجية في تفسير النتائج القطاعية والكلية من خلال استمرارها وتضخمها في سلاسل العرض، كما يوضح قناة مهمة يمكن أن تؤدي خسائر الإنتاجية من خلالها إلى ندوب على المدى المتوسط على النحو الذي تمت مناقشته في القسم السابق.

ورغم أن القطاعات كثيفة المخالطة، مثل المطاعم وتجارة التجزئة، تعد أقل مركزية في شبكات الإنتاج، مقارنة بقطاع الطاقة أو الوساطة المالية على سبيل المثال، ورغم أن اضطرابات العرض تبين أنها أقصر أمداً مما كان يُخشى في البداية، يشير التحليل إلى حدوث تداعيات كبيرة وفقاً للمعايير التاريخية بسبب حجم الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وقد أدت هذه التداعيات إلى حدوث تضخم كبير في الصدمات الأولية التي أصابت القطاعات المغلقة وقد ينجم عنها خسائر دائمة في الناتج الكلي. وتحديدًا، يبين التحليل أن الخسائر لا تقتصر على القطاعات كثيفة المخالطة نفسها بل يمكن أن يتسع نطاقها بشكل كبير من خلال شبكات الإنتاج.

ويقيس التحليل على مستوى القطاعات حجم التداعيات القطاعية ومدى استمراريتها في الماضي، كما يستخدم جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان لتحديد الروابط بين

<sup>١٩</sup> راجع دراسة Bernstein, Townsend, and Xu (2020)، على سبيل المثال، للاطلاع على توثيق لهذا «البحث عن الأمان» من جانب المستهلكين والباحثين عن عمل الذين يتطلعون للعلامات التجارية المعروفة والشركات الكبيرة في سوق العمل بالولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل تأسيس مؤسسات الأعمال الجديدة في الولايات المتحدة إلى مستوى غير مسبق في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ (Brown 2020).

المحتملة من خلال مجموعة النتائج التالية الموضحة في هذا الفصل. ففي المتوسط، لا يتعافى أي قطاع من صدمة إنتاجية معاكسة معتادة تنشأ في القطاع ذاته، حيث تظل مساهمة القطاع في مجموع إجمالي القيمة المضافة أقل بنسبة ٥٪ حتى خمس سنوات بعد وقوع الصدمة (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحة ١). غير أن صدمات الإنفاق الحكومي والصدمات التي تنشأ في قطاعات أخرى لا تؤثر على نحو كبير إحصائياً على

بالتغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى القطاعات؛ وصدمة الطلب، التي ترصدها التغيرات في الإنفاق الحكومي على مستوى القطاعات.<sup>٢١</sup>

وتعتبر التداعيات كبيرة مقارنة بالأثر «الذاتي» لكلا النوعين من الصدمات. فمجموع تداعيات صدمة الإنتاجية حوالي ضعف الآثار الذاتية لها، في المتوسط (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ١). وتدابير صدمة الإنفاق الحكومي تعادل إلى حد كبير حجم صدمة العرض، في حين أن الآثار الذاتية لها أقل (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٢). ونتيجة لذلك فإن الحجم النسبي لتداعيات صدمة الإنفاق الحكومي، مقارنة بالأثر الذاتي لها، أكبر بحوالي سبعة أضعاف من تداعيات صدمة الإنتاجية. وتعتبر تداعيات كلا النوعين من الصدمات دائمة، وتظل كبيرة لمدة تصل إلى خمس سنوات بعد وقوع الصدمة، بل قد تمتد لمدة أطول في حالة صدمات الإنتاجية.<sup>٢٢</sup> وهذا يعني أن الجائحة لم تؤدِّ إلى تراجع النشاط في القطاعات المعرضة مباشرة لصدمة كوفيد-١٩ فحسب، بل تضخمت من خلال انتقال التداعيات إلى القطاعات المرتبطة بها. وهذا الأمر له انعكاسات مهمة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تشكل فيها القطاعات كثيفة المخالطة جزءاً كبيراً من مجموع الاقتصاد، على النحو الذي يتناوله القسم التالي والإطار ٢-١.

وغالباً ما تكون الآثار المقدرة للعمليات المتممة للإنتاج الناشئة عن صدمات الإنتاجية أكبر بكثير، وهو ما يتسق مع الأدبيات الاقتصادية السابقة التي تخلص أيضاً إلى أن آثار العمليات المتممة للإنتاج كبيرة، حيث تؤدي الصدمات التي تصيب إنتاجية الموردين إلى تغيرات في الأسعار تؤثر بدورها على الكميات في القطاع المعني الذي ينفذ العمليات المتممة للإنتاج (راجع دراسة Acemoglu, Akcigit, and Kerr 2016).<sup>٢٤</sup> ويمكن أن يكون تضخم الصدمة كبيراً من خلال الهيكل القطاعي للإنتاج — بما في ذلك في حالة الصدمات السالبة، كما يحدث في نوبات الركود. وتوضح أهمية صدمات الإنتاجية السالبة على مستوى القطاعات في تحديد الندوب

<sup>٢١</sup> بالنسبة لكل قطاع، تُحسب التغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالتغير في إجمالي القيمة المضافة الحقيقي ناقص مجموع ساعات العمل، مرجحاً بنصيب العمل في كل قطاع، ومخزون رأس المال الثابت الحقيقي، مرجحاً بنصيب رأس المال. وتُحسب التغيرات في الإنفاق الحكومي على مستوى القطاعات بنصيب الإنفاق الحكومي على مستوى البلد الموجه إلى كل قطاع وفقاً لروابط المدخلات والمخرجات.<sup>٢٢</sup> يشير توحيد الآثار الواردة في الشكل البياني ٢-٩ إلى أن الأثر الكلي للشبكة يختلف عن حاصل جمع آثار الشبكة الأربعة. ويصف الملحق ٣-٢ على شبكة الإنترنت المنهجية المستخدمة لاشتقاق الأثر الكلي للشبكة.

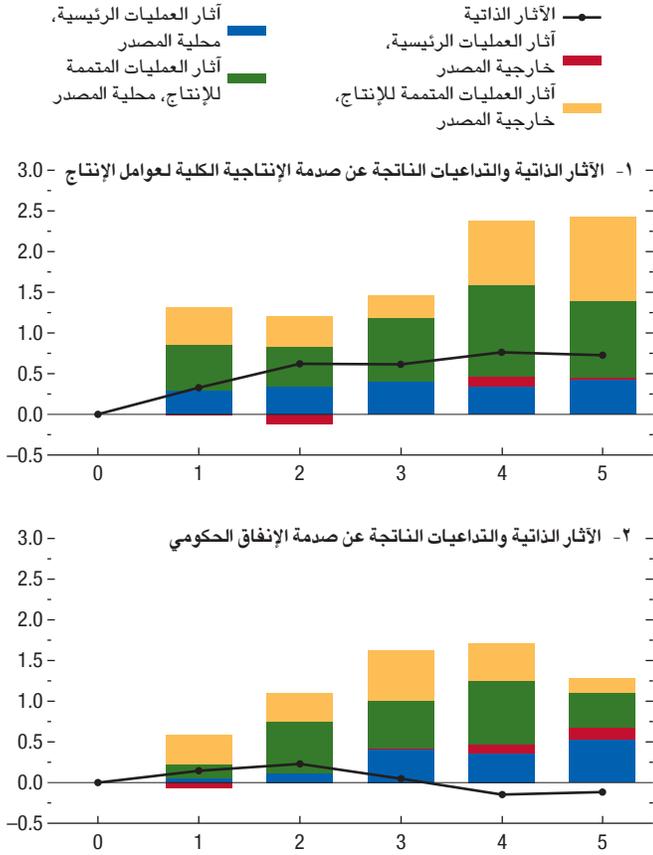
<sup>٢٣</sup> يظل مجموع تداعيات صدمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج دالاً إحصائياً خلال آفاق زمنية تمتد من سنة إلى خمس سنوات بعد الصدمة، في حين أن مجموع تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي يظل دالاً إحصائياً حتى أربع سنوات بعد الصدمة. راجع جدول الملحق ٢-٣ و ١-٣ و ٢-٣.

<sup>٢٤</sup> ومع ذلك فإن النتيجة التي خلصت إليها دراسات سابقة تركز على التداعيات المحلية في الولايات المتحدة وهي أن هناك دوراً رئيسياً لآثار العمليات الرئيسية الناشئة عن صدمات الطلب لا تؤكد العينة الأكبر التي يتم تحليلها في هذا الفصل.

## الشكل البياني ٢-٩: الآثار الذاتية والتداعيات الناتجة عن الصدمات القطاعية

(التغير التراكمي في إجمالي القيمة المضافة، نقاط مئوية)

أدت صدمتا العرض (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) والطلب (الإنفاق الحكومي) إلى تداعيات كبيرة ودائمة في الماضي.

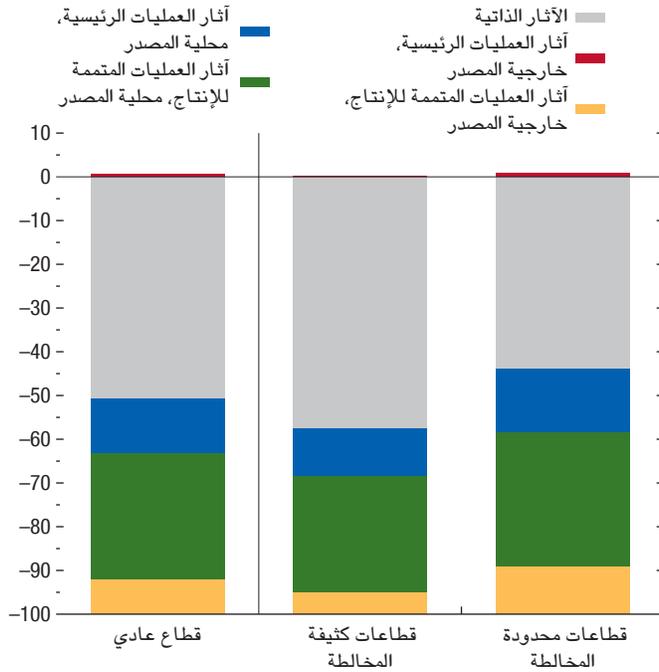


المصادر: قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الأعمدة والنقاط المعاملات التقديرية للدالة التراكمية للاستجابة للدفعات والمتعلقة بإجمالي القيمة المضافة القطاعية نتيجة زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في كل نوع من الصدمات. راجع جدولي المرفق ٢-٣ و ١-٣ و ٢-٣ على الإنترنت للتعرف على أهمية كل معامل على حدة، ومجموع التداعيات (التي تشمل جميع صدمات الشبكة الأربعة) الناتجة عن صدمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج دالاً إحصائياً عند مستوى ١٪ وآفاق تمتد من ١ إلى ٥. ومجموع التداعيات الناتجة عن صدمات الإنفاق الحكومي (الواردة في جدول المرفق ٢-٣ و ١-٣ على الإنترنت) دالاً إحصائياً عند مستوى ٥٪ وآفاق تمتد من ٢ إلى ٤. وتغطي العينة ما يصل إلى ٣١ اقتصاداً متقدماً و١٢ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. وتنتج الآثار الذاتية عن صدمات تنشأ في نفس القطاع. أما آثار العمليات المتممة للإنتاج محلية/ خارجية المصدر وآثار العمليات الرئيسية محلية/ خارجية المصدر فتنتج عن صدمات تنشأ في قطاع الموردين محلي/ خارجي المصدر وقطاع العملاء محلي/ خارجي المصدر على الترتيب. راجع المرفق ٢-٣ على الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل المنهجية.

## الشكل البياني ٢-١١: الآثار الذاتية والتداعيات النسبية الناتجة عن صدمة كوفيد-١٩

(النسبة المئوية للمساهمة في انخفاض إجمالي القيمة المضافة في عام ٢٠٢٠)

كانت تداعيات صدمة كوفيد-١٩ كبيرة، وكانت أكبر نسبيا في القطاعات محدودة المخالطة.



المصادر: قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ والحسابات القومية ربع السنوية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يمكن تفسير الآثار النسبية على أنها الآثار التي تحدث بعد الصدمة الأولية في عام ٢٠٢٠. والقطاعات كثيفة المخالطة هي تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، والخدمات الترفيهية والشخصية، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، والبناء. أما القطاعات محدودة المخالطة فهي جميع القطاعات الأخرى. تدرج الآثار بالإشارة العكسية. وتغطي العينة ما يصل إلى ٣٤ اقتصادا (٢٤ اقتصادا متقدما متقدما و١٠ اقتصادات من اقتصادات الأسواق الصاعدة) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. راجع الملحق ٢-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

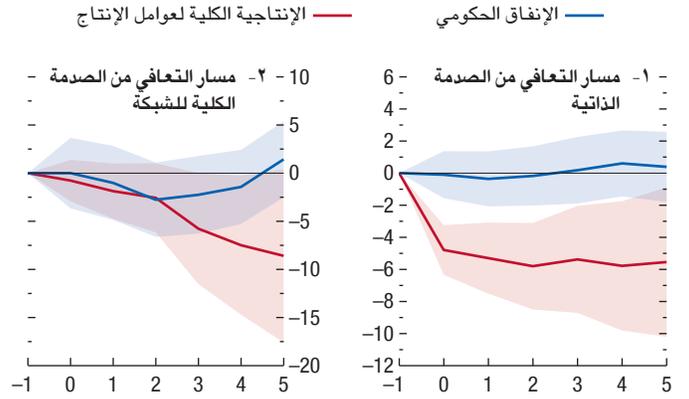
الأزمة. ويبدو أن للتداعيات الخارجية دورا أقل، وهو ما يتسق مع دراسات أجريت مؤخرا حول انتقال آثار صدمة كوفيد-١٩ من خلال سلاسل القيمة العالمية (دراسة Bonadio and others 2020، ودراسة Cerdeiro and Komaromi 2020).

ويكون «الأثر الذاتي» أكبر في القطاعات كثيفة المخالطة، بينما تكون الأهمية النسبية للتداعيات أكبر في القطاعات محدودة المخالطة (الشكل البياني ٢-١١). غير أن الحجم المطلق للتداعيات في القطاعات محدودة المخالطة يظل محدودا نسبيا، حيث يكون الانكماش في إجمالي القيمة المضافة أقل حدة

<sup>٢٥</sup> تخلص دراسة Bonadio and others (2020) إلى أن انخفاض متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال ربع سنة نتيجة صدمة كوفيد-١٩ كان بسبب انتقال آثار الصدمة من خلال سلاسل العرض العالمية، بينما تشير دراسة Cerdeiro and Komaromi (2020) إلى أن عمليات الإغلاق العام في أوائل عام ٢٠٢٠ أدت إلى تداعيات قوية وإن كانت قصيرة الأمد.

## الشكل البياني ٢-١٠: التعافي من الصدمات القطاعية السالبة (التغير التراكمي في مساهمة القطاعات في إجمالي القيمة المضافة، نقاط مئوية)

يشهد القطاع العادي انكماشاً دائما بعد صدمة الإنتاج الكلية لعوامل الإنتاج التي تصيبه هو ذاته. ولا يكون لصدمة الإنفاق الحكومي أو صدمات الشبكة آثار كبيرة على حجم القطاع.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الخطوط المتصلة المعاملات التقديرية للدالة التراكمية للاستجابة للدفعات فيما يخص مساهمة القطاعات في إجمالي القيمة المضافة نتيجة انخفاض مقداره انحراف معياري واحد في الصدمة الذاتية (اللوحة ١) وفي الصدمات الكلية للشبكة (اللوحة ٢). وتمثل المناطق المظلمة فترات ثقة تبلغ ٩٥٪، حيث يتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى البلد-القطاع. والفترة الزمنية منذ وقوع الصدمة (بالسنوات) على المحور السيني. وتغطي العينة ما يصل إلى ٤٣ اقتصادا (٣١ اقتصادا متقدما و١٢ اقتصادات من اقتصادات الأسواق الصاعدة) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. راجع الملحق ٢-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

مساهمة أي قطاع في مجموع إجمالي القيمة المضافة، رغم وجود دلائل على أن صدمات الإنتاجية التي تنشأ في قطاعات أخرى قد تكون آثارها أطول أمدا (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحتان ١ و٢). ومع ذلك، من المرجح أن يكون لصدمة الطلب الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ آثار أكبر وأكثر استمرارية مقارنة بصدمة الإنفاق السابقة المعتادة، لأنها قد تؤدي إلى تغييرات دائمة في تفضيلات المستهلكين. وتوضح هذه النتائج مجتمعة مدى أهمية تعرض القطاعات لصدمة كوفيد-١٩ والتداعيات حسب هيكل الاقتصادات في تشكيل الخسائر على المدى المتوسط.

## انتقال التداعيات القطاعية في ظل أزمة كوفيد-١٩

لفهم أهمية التداعيات القطاعية في الأزمة الحالية، يتم النظر في إجراء عملية حسابية تقديرية تجمع بين المعاملات التاريخية الواردة في القسم الفرعي السابق، والتغيرات القطاعية في التوظيف والإنتاجية خلال عام ٢٠٢٠، وهيكل شبكة الإنتاج قبل الجائحة من واقع جداول المدخلات والمخرجات. وتدل هذه العملية على أن التداعيات القطاعية كانت مهمة أيضا في الأزمة الحالية (الشكل البياني ٢-١١). ومرة أخرى يتضح أن هناك دورا رئيسيا لآثار العمليات المتممة للإنتاج — من الموردين إلى الطلب النهائي، مما يبرز أهمية صدمات العرض، وتحديد قناة الإنتاجية، في هذه

وحالت دون تضخم الصدمة من خلال القطاع المالي. وقد ساعدت هذه الإجراءات في الحفاظ على الأساس الذي تمكن النشاط من خلاله من التعافي سريعا (الفصل الأول). وإلى جانب ذلك فإن التراكم الكبير في مدخرات الأسر أثناء الجائحة (في الاقتصادات المتقدمة على سبيل المثال) يشير إلى إمكانية تحرير الطلب المحتجز ودفع النمو بمجرد انتهاء الأزمة الصحية ورفع القيود بشكل دائم. وتشير هذه العوامل إلى أن الأضرار على المدى المتوسط التي تعقب الانكماش الحاد في عام ٢٠٢٠ يمكن أن تكون أقل حدة مما قد يشير إليه عمق ذلك الانهيار، وذلك استنادا إلى الأنماط السابقة.

ومع ذلك، وكما ورد في الفصل الأول، هناك عدم يقين مرتفع يخيم على الأفق المتوقع، على المديين القصير والمتوسط. ويتوقف مدى عمق الندوب أيضا على عوامل ينفرد بها الهبوط الاقتصادي الناجم عن الجائحة ويصعب التنبؤ بها بحكم طبيعتها، وهي: مسار الجائحة (ما إذا كانت تحورات الفيروس الجديدة تنتقل بوتيرة أسرع من عمليات التطعيم وتجعل من كوفيد-١٩ مرضا متوطنا غير معروفة حدته حتى الآن) وحجم اضطرابات النشاط الناتجة عن القيود اللازمة للحد من انتقال الفيروس قبل أن تبدأ عمليات التطعيم في توفير الحماية على مستوى المجتمع. وهناك عوامل أخرى أيضا لا تزال غير مؤكدة، منها: فعالية تطور الاستجابة من خلال السياسات؛ واحتمال تضخم الصدمة من خلال النظام المالي؛ وقنوات انتقال التداعيات العالمية، مثل تدفقات الحافطة وتحويلات المغتربين.

### الخسائر المتوقعة على المدى المتوسط كبيرة، ولكنها أقل غالبا من المستوى الذي بلغته أثناء الأزمة المالية العالمية

مع مراعاة هذه الأجواء من عدم اليقين، تشير آفاق المدى المتوسط (أفق مدته خمس سنوات) في التنبؤات الحالية إلى أن الناتج سيخسر نحو ٣٪ على مستوى الاقتصاد العالمي، مقارنة بالتوقعات السابقة على الجائحة (الشكل البياني ٢-١٢). وفي المقابل، كانت الأضرار الدائمة أكبر خلال فترة مماثلة أثناء الأزمة المالية العالمية، حيث بلغت حوالي ١٠٪ للعالم ككل.<sup>٢٦</sup> والخسائر العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ التي يتوقع حاليا أن تكون أقل، مقارنة بالأزمة المالية العالمية، تعكس تأثيرات أقل حدة على الاقتصادات المتقدمة ويقدر أقل على اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي المقابل فإن أداء البلدان الأقل دخلا يتوقع أن يكون أسوأ، في المتوسط، من أدائها عقب الأزمة المالية العالمية. وتتسق هذه الأنماط مع السيناريو الأساسي الذي يفترض استمرار التعافي من الأزمة الحالية حيث تظل مخاطر الاستقرار المالي قيد

<sup>٢٦</sup> يوضح الشكل ٢-١٢ خسائر الناتج المتوقعة على المدى المتوسط من جراء أزمة كوفيد-١٩ وخسائر الناتج المحققة على المدى المتوسط عقب الأزمة المالية العالمية. ويظهر نفس النمط في تنبؤات خسائر الناتج على المدى المتوسط بعد عام واحد من بداية الأزمة المالية العالمية. أي أن خسائر الناتج المتوقعة على المدى المتوسط عقب الأزمة المالية العالمية كانت أكبر بكثير مما هو متوقع الآن بالنسبة لأزمة كوفيد-١٩، كما يتوقع أن تكون الخسائر في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة أكبر مقارنة بمستواها في البلدان منخفضة الدخل.

(الشكل البياني ٢-١). وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن الحجم النسبي للتداعيات القطاعية لا يزال كبيرا، فإنه مقارنة بالآثار الذاتية في أزمة كوفيد-١٩ يعتبر أقل من التداعيات السابقة الناشئة عن صدمات الإنتاجية والإنفاق الحكومي. وهذا الاختلاف ناتج عن تركيز الصدمة الحالية في القطاعات الثانوية في شبكات الإنتاج (الخدمات غالبا)، على خلاف ما حدث خلال فترات الهبوط الاقتصادي السابقة. ومع ذلك فإن حجم صدمة كوفيد-١٩ يعني أن الأزمة الحالية يمكن أن تؤدي إلى ندوب عميقة، خاصة في البلدان التي لديها انكشاف كبير لمخاطر القطاعات، على النحو الموضح في القسم التالي. وبالإضافة إلى ذلك، كلما طالت الأزمة — وإذا ارتفع عدد حالات إخفاق مؤسسات الأعمال الصغيرة — زادت احتمالات انتشار الصدمة على نطاق واسع عبر الاقتصادات. فبإغلاق المطاعم والبارات تغلق المزارع ومصانع الخمور، ويقل الطلب على الجرارات وغيرها من المعدات الزراعية، وبالتالي فإن الضرر الذي يلحق بالقطاعات كثيفة المخالطة سيواصل الانتشار ليشمل قطاعات أخرى. واستنادا إلى قنوات انتقال الآثار والندوب التي وردت في هذا القسم، يناقش القسم التالي انعكاسات صدمة كوفيد-١٩ على آفاق المدى المتوسط، بما في ذلك دور التكوين القطاعي للاقتصادات.

### الانعكاسات على المدى المتوسط: ما احتمال استمرار الأضرار التي لحقت بالنتائج نتيجة التعرض لجائحة كوفيد-١٩؟

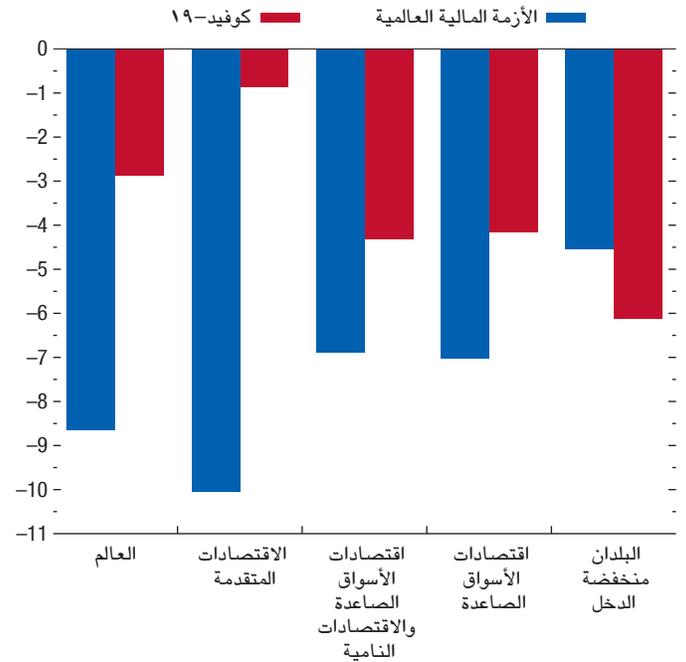
#### أزمة فريدة من نوعها ذات مجموعة واسعة من النتائج المحتملة على المدى المتوسط

كما ورد في القسم السابق، يشير السجل التاريخي إلى أن معظم نوبات الركود تترك ندوبا دائمة — لا سيما من خلال انخفاض نمو الإنتاجية وتباطؤ تراكم رأس المال (في حالة نوبات الركود الناجم عن جائحة والأزمات المالية). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنتشر صدمات الإنتاجية المعاكسة التي تتركز في بعض القطاعات، وأن تمتد لتشمل قطاعات أخرى وتساهم في حدوث هبوط اقتصادي أوسع نطاقا. ونظرا لأن انتقال التداعيات القطاعية مختلف عن ذلك الذي عهدناه في الماضي — حيث إن القطاعات الثانوية (القطاعات كثيفة المخالطة) هي الأشد تضررا هذه المرة — فقد تكون الندوب الكلية في الاقتصاد (العادي) أقل حدة مما كانت عليه في الفترات السابقة، حتى إذا أصيبت القطاعات الأشد تضررا في نهاية المطاف بضرر أكبر مما أصابها في الماضي. ومع ذلك فإن الاختلافات في التكوين القطاعي بين البلدان يمكن أن تؤدي إلى اختلافات في حجم خسائر الناتج على المدى المتوسط.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الاستجابة غير المسبوقة على مستوى السياسات في الحفاظ على العلاقات الاقتصادية، وخففت من الآثار على دخل الأسر والتدفقات النقدية للشركات،

## الشكل البياني ٢-١٢: خسائر الناتج على المدى المتوسط (النسبة المئوية للانحراف عن تنبؤات ما قبل الأزمة)

من المتوقع أن يخلف الركود الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ ندوبا أقل عمقا مما خلفته الأزمة المالية العالمية، ولكن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستكون أكثر تضررا من الاقتصادات المتقدمة في المتوسط.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأعمدة الاختلاف بين الناتج الحقيقي بعد مرور أربع سنوات على الأزمة والناتج الذي كان متوقعا لنفس الفترة قبل وقوع الأزمة في مجموعة الاقتصادات المشار إليها. وفي حالة أزمة كوفيد-١٩، تجري مقارنة تنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي الحالية لعام ٢٠٢٤ مقابل التنبؤات التي يرجع تاريخها إلى يناير ٢٠٢٠ (قبل الجائحة). وبالنسبة للأزمة المالية العالمية، تجري مقارنة بيانات إبريل ٢٠١٣ المعنية بعام ٢٠١٢ مقابل تنبؤات أكتوبر ٢٠٠٧ لنفس العام (قبل بداية الركود في الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٧). وتم تثبيت أوزان الاقتصاد استنادا إلى بيانات ٢٠٠٧ كما وردت في إبريل ٢٠١٣ في حالة الأزمة المالية العالمية، وبيانات ٢٠١٩ الواردة كما ترد حاليا في حالة أزمة كوفيد-١٩. وتتألف العينة من ١٧٨ اقتصادا.

السيطرة، على خلاف ما حدث إبان الأزمة المالية العالمية<sup>٢٧</sup>، وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تكون خسائر الاقتصادات المتقدمة أقل بكثير مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يعكس على الأرجح الدعم الأكبر الذي تتيحه سياساتها وتوقع حصولها بشكل أسرع على اللقاحات والعلاجات<sup>٢٨</sup>. ومن المتوقع أن تتكبد البلدان منخفضة الدخل أكبر الخسائر، وهو ما يتسق مع ما لديها من حيز أقل لتقديم دعم السياسات. وتؤكد هذه الاختلافات في الخسائر المتوقعة على أهمية توفير اللقاح عالميا لكل من النتائج الصحية والاقتصادية.

<sup>٢٧</sup> بدأت الفترة المطولة من الضغوط المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي مع أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ واستمرت خلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والتي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٢.

<sup>٢٨</sup> ومع ذلك فقد أدت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي.

## تختلف الندوب المتوقعة باختلاف الهيكل الاقتصادي وحجم استجابة السياسات

يتسق تحليل الانحدار البسيط لمعاملات ارتباط الأخبار المتعلقة بخسائر الناتج المتوقعة على المدى المتوسط (التي ترصدها التنبؤات المعدلة) مع هذا الطرح، مما يشير إلى أن مستوى الدخل المتوسط، والهيكل القطاعي للاقتصاد (اعتماده على السياحة قبل الأزمة وحصته في الخدمات قبل الأزمة)، وحجم الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة في عام ٢٠٢٠ تساعد في تفسير التباين بين مختلف الاقتصادات. ويبحث التحليل التعديلات التي أدخلت على تنبؤات الناتج عبر الاقتصادات، مع التركيز على السنوات الأخيرة لأفق التنبؤ (٢٠٢٢-٢٠٢٤).<sup>٢٩</sup>

وتقع أكبر تأثيرات الأزمة على الاقتصادات الأكثر اعتمادا على السياحة، حيث ترتبط الزيادة في حصة السياحة والسفر في إجمالي الناتج المحلي بمقدار انحراف معياري واحد بانخفاض في الناتج المتوقع في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢.٥٪ (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة ١). ويتوقع لهذا الانكشاف من خلال السياحة أن ينحسر إلى حد ما مع الوقت لكن يظل قريبا من نسبة ٢٪ بحلول ٢٠٢٤. أما الاقتصادات التي لديها قطاعات خدمية أكبر فيرجح أن تشهد خسائر أكبر في الناتج، بانخفاض في الناتج المتوقع بنسبة ٠.٥٪ في عام ٢٠٢٢. ويقوم الدعم الذي تتيحه السياسات أيضا بدور مهم، فالبلدان التي تتخذ قدرا أكبر من التدابير المالية المرتبطة بالجائحة أعلى الخط من المتوقع أن تشهد خسائر أقل، بافتراض ثبات العوامل الأخرى (راجع أيضا الفصل الأول في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي).

## أجواء عدم اليقين كثيفة وتعتمد على مسار الجائحة

يمكن رؤية أجواء عدم اليقين المحيطة بهذه التوقعات (ومدى تأثير الأخبار الواردة على وجهات النظر تجاه الآفاق المتوقعة) من خلال دراسة التغيرات في توقعات الخسائر على المدى المتوسط بين عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والتنبؤات الحالية (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة ٢). وقد كان للأخبار المواتية التي وردت مؤخرا عن اللقاحات والنصف

<sup>٢٩</sup> تشمل نماذج الانحدار أيضا متغيرات صورية لمجموعات الدخل القطرية والمناطق. ولسهولة مقارنة الآثار بين المتغيرات التفسيرية، يتم توحيد كل متغير مستقل إلى وسط حسابي صفري وانحراف معياري واحد. وعلى نفس القدر من الأهمية، تؤثر حدة الجائحة في الوقت الحالي على تعديل التنبؤات على المدى القريب، لكنها لا تكون عاملا تفسيرا مهما في أفق التنبؤ بعد أن تؤخذ المتغيرات الأخرى (وخاصة تصنيف الدخل) في الاعتبار. وهذه النتائج ثابتة إزاء إدراج متغيرات إضافية ترصد شدة الجائحة، وقدرة الرعاية الصحية، ومستوى الدين الحكومي. راجع الملحق ٢-٤ على شبكة الإنترنت.

<sup>٣٠</sup> ستعتمد العلاقة بين مساهمة الخدمات وخسائر الناتج على تكوين الخدمات، حيث إن الخدمات محدودة المخاطرة، مثل خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمهنية وخدمات الأعمال، كانت أقل تأثرا بالجائحة (راجع الشكل البياني ٢-١). والنتائج ثابتة إزاء استخدام مقياس نصيب الخدمات كثيفة المخاطرة قبل الأزمة في الاقتصاد وليس نصيب الخدمات.

ومن المهم أن نتذكر أن التقييم الوارد في هذا الفصل يستند إلى الفهم الحالي لمسار الجائحة. وكما توضح التغييرات عن عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ستتطور الندوب المتوقعة على المدى المتوسط وما يرتبط بها من تنبؤات على المدى المتوسط بناءً على الأخبار الواردة عن اللقاحات، وتحورات الفيروس الجديدة، واضطرابات النشاط، واستجابة السياسات.

### سياسات الحد من الضرر الدائم

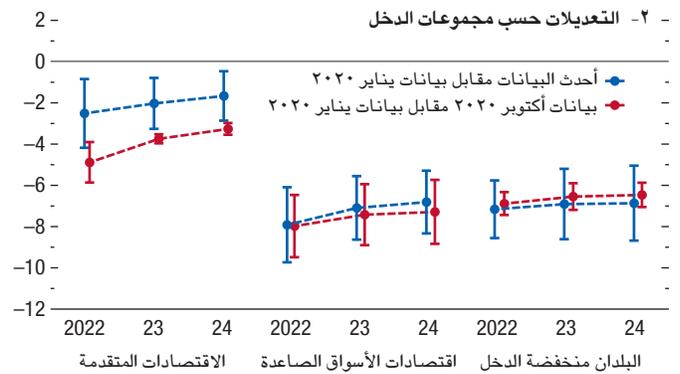
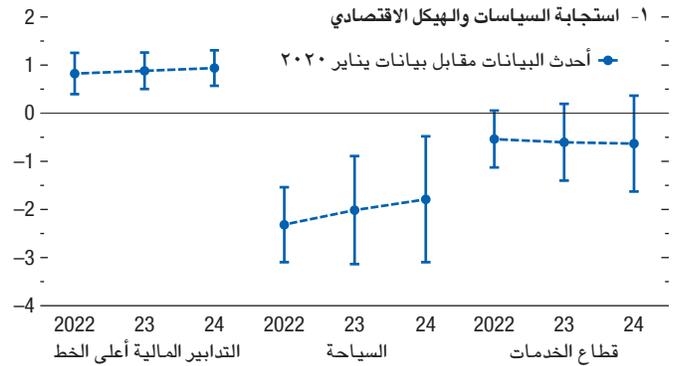
تؤكد تجربة نوبات الركود السابقة على أهمية تجنب العُسر المالي مع تطور استجابة السياسات لأزمة كوفيد-١٩. ولمنع الندوب التي قد تنجم عن عدم الاستقرار المالي في المستقبل، ينبغي الحفاظ على التدابير التي تدعم تقديم الائتمان مع ضمان صلابة الميزانيات العمومية وكفاية هوامش الأمان (راجع الفصل الأول وعدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

ومع التحسن في تغطية اللقاحات وانحسار النقص في العرض، سيتعين على البلدان تصميم استجابة السياسات حسب مراحل الجائحة المختلفة. وقد يكون الدعم الموجه من المالية العامة لمعالجة الآثار القطاعية المتباينة للأزمة غاية في الفعالية رغم استمرار النقص في العرض، في حين أن الاستثمار العام يمكن أن يساعد في زيادة العرض والطلب مع انحسار هذا النقص. وحيثما يسمح الحيز المتاح للإنفاق من المالية العامة، ينبغي لصناع السياسات استخدام حزمة مشتركة من الدعم الأفضل استهدافاً للأسر والشركات المتضررة والاستثمارات العامة التي تهدف إلى ما يلي:

- معالجة الانتكاسات التي أصابت تراكم رأس المال البشري وتشجيع التوظيف: من شأن ضمان كفاية الموارد اللازمة للرعاية الصحية، وبرامج تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم أن يساعد في الحد من الخسائر في دخل الأفراد والأضرار التي لحقت بالإنتاجية الكلية على أساس طويل الأجل (راجع الفصل الأول في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي). ومن شأن إعادة تدريب العاملين والاستثمار في المعرفة الرقمية أن يعززا إمكانية الحصول على فرص عمل جديدة وتجنب المزيد من التباعد الاقتصادي. وسيكون توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي ودعم العاملين المسرحين من العمل خلال فترة تصحيح قد تطول عاملين أساسيين في معالجة تفاقم عدم المساواة الذي يُرجح أن ينجم عن الجائحة (راجع الفصل الثالث).
- دعم الإنتاجية: بالإضافة إلى السماح بخروج مؤسسات الأعمال التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار من سوق

### الشكل البياني ٢-١٣: خسائر الناتج المتوقعة على المدى المتوسط: العوامل التفسيرية والتعديلات (نقاط مئوية)

وقع الضرر الأكبر على الاقتصادات الأكثر انكشافاً للطلب على السياحة والخدمات، لكن تدابير المالية العامة المرتبطة بالجائحة خففت من الخسائر. وتعد الخسائر على المدى المتوسط أكبر وأكثر استمرارية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد تحسنت الآفاق المتوقعة للاقتصادات المتقدمة في الشهور الأخيرة.



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ والمجلس العالمي للسفر والسياحة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظات: وحدات المحور السيني تمثل آفاق التنبؤات المختلفة، وتشير التدابير المالية أعلى الخط إلى الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة نتيجة جائحة كوفيد-١٩. مساهمة قطاع السياحة وقطاع الخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. تعرض الخرائط التقدير بالنقط ونطاق الخط المعياري لمعاملات الانحدار الإحصائي المقطعي والقطري المقارن (غير المرجحة) للتنبؤات المعدلة على المتغيرات التفسيرية. وتعرض اللوحة ٢ المعامل المقدّر لمؤشر مجموعة الاقتصادات. وقد تم توحيد المتغيرات التفسيرية بحيث يكون لها وسط صفري وانحراف معياري مقداره وحدة واحدة. ولذلك فإن الوحدات على المحور الصادي تمثل النسبة المئوية للتغير في الناتج لكل زيادة مقدارها انحراف معياري واحد عبر البلدان. وتشمل مواصفة الانحدار أيضا متغيرات صورية لمجموعات المناطق ومجموعات الدخل (غير معروضة). ويتم تجنب الأخطاء المعيارية حسب المنطقة.

الثاني من عام ٢٠٢٠ الأقوى من المتوقع تأثير أكبر على توقعات الاقتصادات المتقدمة. فالخسائر المتوقعة حاليا (الخطوط الزرقاء) أقل بشكل ملحوظ من تلك المتوقعة في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الخطوط الحمراء) بالنسبة لمجموعة الاقتصادات المتقدمة، ولكنها متماثلة إلى حد كبير بالنسبة لمجموعات الدخل الأخرى.

القطاعات يوضح أن التداعيات القطاعية الناتجة عن صدمات العرض والطلب كانت كبيرة ودائمة. ولصدمات الإنتاجية على مستوى القطاعات، تحديداً، آثار دائمة، مما يؤدي إلى انخفاضات طويلة الأمد، في المتوسط، في القطاعات التي تصيبها. ومع ذلك، تختلف هذه الأزمة عن نوبات الركود السابقة من عدة جوانب، وهناك عدم يقين مرتفع يخيم على الآفاق المتوقعة.

فخسائر الناتج التي خلفتها الجائحة على المدى المتوسط يُتوقع في الوقت الحالي أن تكون كبيرة، لكنها تتباين كثيراً عبر الاقتصادات والمناطق. فرغم ارتفاع النمو عن مستواه المعتاد في سياق تعافي الاقتصاد العالمي من صدمة كوفيد-19، لا يزال من المتوقع أن يكون الناتج العالمي أقل بنحو 3٪ في عام 2024 من مستوى التوقعات السابقة على الجائحة. وهذه الخسائر المتوقعة أقل من المستويات التي شوهدت أثناء الأزمة المالية العالمية، وهو ما يتسق مع الاستجابة السريعة من خلال السياسات والتي دعمت الدخل وساهمت في احتواء اضطرابات القطاع المالي. ولكن من المتوقع أن تعاني اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تحديداً، من ندوب أعمق مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما يعكس جزئياً زيادة تعرض قطاعاتها لصدمة الجائحة واستجابتها الأضعف من خلال السياسات.

إن صورة مسارات التعافي المتباعدة التي بدأت تتضح، مع زيادة احتمالات ومدى عمق الندوب في العديد من نفس البلدان التي لديها حيز محدود للإنفاق من المالية العامة، تشير إلى مسار مليء بالتحديات في المستقبل. ومن شأن ضمان فعالية الدعم المتاح من خلال السياسات إلى أن يتم وضع التعافي على مسار ثابت أن يساعد في الحد من الضرر الدائم. ومن المهم تجنب العُسر المالي مع تطور استجابة السياسات لأزمة كوفيد-19، نظراً لأن أعمق الندوب في الماضي حدثت خلال نوبات الركود المرتبطة بالأزمات المالية. ولتحقيق أقصى استفادة من الحيز المالي المحدود، ينبغي لصناع السياسات تصميم استجاباتهم، مع توجيه الدعم إلى القطاعات والشركات الأكثر تضرراً. إن السياسات اللازمة لمعالجة الانتكاسة التي أصابت تراكم رأس المال البشري، وتعزيز توفير فرص العمل، وتيسير إعادة توزيع العمالة ستكون عاملاً أساسياً لمعالجة خسائر إجمالي الناتج المحلي وتفاقم عدم المساواة على المدى الطويل. وأخيراً فإن التعاون متعدد الأطراف بشأن اللقاحات لضمان كفاية إنتاجها وتوزيعها عالمياً في الوقت المناسب سيكون بالغ الأهمية لمنع حدوث ندوب أسوأ في الاقتصادات النامية.

العمل، من شأن سياسات سوق العمل الفعالة<sup>31</sup> وغيرها من سياسات تيسير إعادة توزيع الموارد — مثل الإصلاحات الهيكلية لزيادة حركية العمالة والحد من جمود سوق المنتجات — أن تساعد في منع استمرار سوء التوزيع. كذلك يمكن زيادة نمو الإنتاجية من خلال سياسات تشجيع المنافسة والابتكار واعتماد التكنولوجيا.

• تعزيز الاستثمار: من شأن تعزيز الاستثمار العام في البنية التحتية، ولا سيما البنية التحتية الخضراء، أن يساعد في جذب استثمارات القطاع الخاص (راجع عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والفصل الثاني في عدد إبريل 2021 من تقرير الرصد المالي). وسيؤدي إصلاح الميزانيات العمومية للشركات إلى الحد من تراكم الدين وتشجيع الاستثمار (راجع الفصل الأول في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن شأن تحسين آليات الإفلاس وإعادة هيكلة الدين أن يساعد في إعادة توزيع رأس المال الإنتاجي (راجع عدد إبريل 2021 من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ودراسة (Bauer and others 2021).

وفي البلدان التي لديها حصة أكبر من القطاعات المتضررة كثيفة المخالطة، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من إعادة التوزيع. وهنا، ستكون هناك أهمية خاصة للسياسات التي تمثل شريان حياة للحفاظ على الشركات والوظائف والتي يتم إيقاف العمل بها بالتدرج، بجانب سياسات تيسير إعادة التوزيع. إن دعم فرص النمو المتعلقة بتعجيل التحول إلى التجارة الإلكترونية وزيادة رقمنة الاقتصاد سيكون له تداعيات إيجابية ويساعد بالتالي على التحول بعيداً عن القطاعات الأخذة في الانكماش. وأخيراً وليس آخراً، يعد التعاون متعدد الأطراف غاية في الأهمية لمنع حدوث المزيد من التباين الاقتصادي، على النحو الذي تمت مناقشته في الفصل الأول.

## النتائج

تشير مسارات التعافي التي تلت نوبات الركود السابقة إلى أن الندوب المتوقعة كبيرة، وخاصة في ظل عمق صدمة كوفيد-19. فتحليل الصدمات السابقة على مستوى

<sup>31</sup> تشمل سياسات سوق العمل النشطة، التي تساعد العمال على التنقل بين الوظائف، إعادة تدريب العاملين، وخدمات التوظيف العامة، وبرامج العمل العامة، ودعم الأجور لتعزيز توفير فرص العمل، ودعم العمل الحر/ أصحاب المشروعات متناهية الصغر.

## الإطار ٢-١: عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم

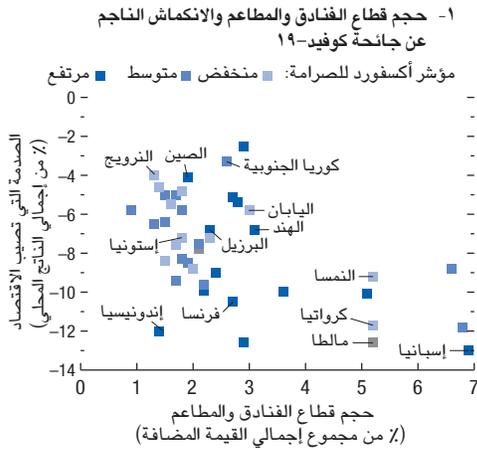
المحيط الهادئ هي المنطقة الأشد تضررا من هذه الصدمة. حيث يُقدر أن يكون إجمالي الناتج المحلي أقل بنحو ٣٪ في عام ٢٠٢٣ من الاتجاه العام، منها ٤,٠ نقطة مئوية يُقدر أن تكون بسبب ندوب إضافية من جراء الصدمة. ونظرا لأن القطاعات الأخرى قد تضررت أيضا في جميع الاقتصادات، فإن الأثر السلبي الكلي على الناتج من جراء صدمة كوفيد-١٩ يُرجح أن يكون أكبر على المدى المتوسط.

عانى قطاع الفنادق والمطاعم من فقدان كبير في الوظائف وخسائر كبيرة في الإنتاج بسبب فيروس كوفيد-١٩. ورغم أن التداعيات الدولية المنتقلة على جانب العرض من القطاع أقل من تلك المنتقلة من قطاع عادي، فإن التداعيات المنتقلة إلى قطاعات أخرى داخل الاقتصاد تتسم بالأهمية. وسوف يعتمد تعافي القطاع بشكل حاسم على مدى سرعة احتواء الجائحة، فكلما كانت الندوب أعمق، استغرق تعافي الطلب وقتا أطول.

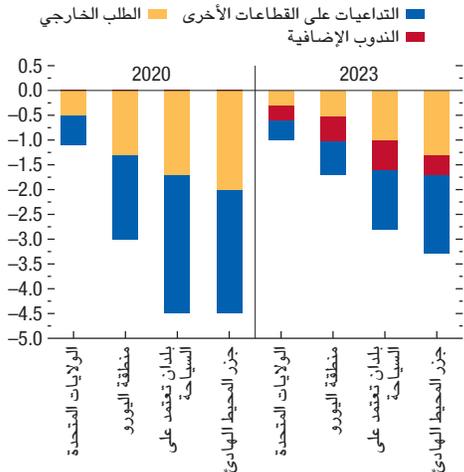
وقد أصيب قطاع الفنادق والمطاعم بضرر بالغ من جراء أزمة كوفيد-١٩. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، انخفض عدد العاملين في القطاع بنحو ٤٠٪ من فبراير إلى مايو ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ١٣٪ في المجمع. وتشير البيانات حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ إلى أن البلدان الأكثر اعتمادا على قطاع الفنادق والمطاعم عانت إلى حد كبير من الجائحة (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١)، حتى عندما كانت عمليات الإغلاق العام أقل صرامة<sup>١</sup> ويوضح ذلك أهمية التكوين القطاعي في تحديد التأثير الكلي لجائحة كوفيد-١٩ حيث تنتقل آثار الصدمات التي تصيب هذا القطاع وغيره من القطاعات كثيفة المخاطة إلى بقية الاقتصاد. ومن السمات المهمة لهذا القطاع أنه أكثر ارتباطا بقطاعات أخرى في الاقتصاد المحلي مقارنة بالقطاع الوسيط. وبالتالي، يمكن أن تكون التداعيات المنتقلة إلى القطاعات الأخرى كبيرة<sup>٢</sup>.

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تكون الندوب في الاقتصادات التي تعتمد على السياحة أعمق مقارنة بالبلدان الأخرى. فمن المقدّر أن يكون إجمالي الناتج المحلي أقل بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣ من الاتجاه العام السابق على جائحة كوفيد-١٩ من مجرد الصدمة التي أصابت قطاع الفنادق والسياحة نفسه (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٢). وتعد جزر

### الشكل البياني ٢-١: الأضرار التي لحقتها جائحة كوفيد-١٩ بقطاع الفنادق والمطاعم



### ٢- لا يزال الناتج بعد أربع سنوات أقل من الاتجاه العام السابق على أزمة كوفيد-١٩ في ظل الندوب الإضافية (نقاط مئوية)



المصادر: قاعدة بيانات "UNCTAD-EORA" لسلاسل القيمة العالمية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: تقاس الصدمة التي تصيب الاقتصاد بالنسبة المئوية للانحراف عن تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠ الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قبل جائحة كوفيد-١٩. ويقاس حجم قطاع الفنادق والمطاعم بقيمته المضافة كنسبة مئوية من مجموع القيمة المضافة. ويسجل مؤشر أكسفورد للصرامة مدى صرامة سياسات "الإغلاق العام" التي تفرضها قيودا على سلوك الناس.

مؤلف هذا الإطار هو آلان ديزبولي.

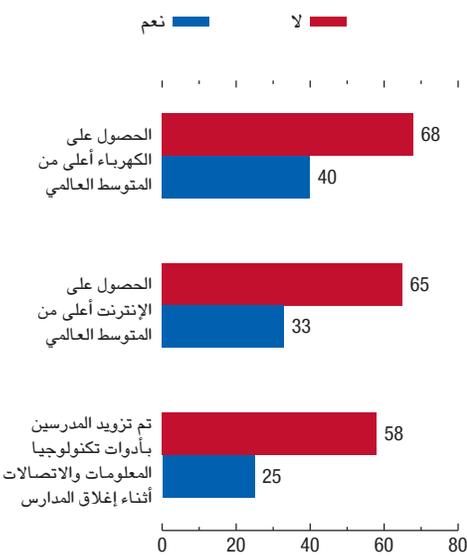
<sup>١</sup> يستدل على حجم الصدمة التي أصابت قطاع الفنادق والمطاعم باستخدام بيانات مفصلة من المملكة المتحدة، وأوزان القيمة المضافة من قطاعات مختلفة في إجمالي الناتج المحلي لكل بلد، وغيرها من بيانات إجمالية عن القطاعات، مع مراعاة الاختلافات في تدابير الاحتواء بين مختلف البلدان. وبالنسبة للبلدان التي لا تتوفر فيها معلومات مفصلة حديثة عن القطاعات، يتم استخدام بيانات حركة الطيران. ويبلغ متوسط الصدمة ٢٥٪ من القيمة المضافة قبل جائحة كوفيد-١٩ في القطاع وهي صدمة غير متجانسة عبر البلدان — تقل عن ١٠٪ في تركيا وتصل إلى ٦٠٪ في ساموا.

<sup>٢</sup> باستخدام بيانات المدخلات والمخرجات لحوالي ١٧٠ بلدا. والبيانات مأخوذة من قاعدة بيانات «Eora»، وهي مجموعة من مصفوفات المدخلات والمخرجات المنسقة العالمية التي تغطي ٢٦ قطاعا واستخداما نهائيا. راجع دراسة Lenzen and others (2013) للاطلاع على وصف تفصيلي لقاعدة البيانات.

<sup>٣</sup> تستخدم طريقتان تكميليّتان — التوازن الجزئي والتوازن العام العشوائي الديناميكي — لتقدير آثار تضخم الصدمة والتداعيات القطرية الناجمة عن صدمة كوفيد-١٩ وتقييم تأثيراتها المحتملة على المدى الطويل. والطريقة الأولى، التي وضعتها دراسة Bems, Johnson, and Yi (2011)، تستخدم روابط جداول المدخلات والمخرجات العالمية وتفترض عدم إمكانية الاستبدال بين مصادر المدخلات وعدم حدوث تغيرات في الأسعار. أما الطريقة الثانية فتستخدم نموذج مجموعة العشرين الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وهو نموذج توازن عام، وتتيح إمكانية الاستبدال بين السلع، ولكنها أقل نراء في وضع نماذج الروابط بين القطاعات. ويحقق المنهجان نتائج متشابهة للغاية.

## الإطار ٢-٢: خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية

الشكل البياني ٢-٢-١: أين تزداد خسائر التعليم؟ (متوسط عدد الأيام الدراسية المفقودة)



المصادر: المسح الذي أجراه كل من اليونيسكو واليونيسيف والبنك الدولي حول استجابات نظم التعليم الوطنية لإغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-١٩؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملاحظة: يشير كل عمود إلى متوسط عدد الأيام الدراسية المفقودة عبر بلدان لديها خصائص بنية تحتية محددة. الاختلافات دالة إحصائياً عند مستوى ٥٪.

إلى ذلك، تتعرض الفتيات والطلاب من الأسر منخفضة الدخل لدرجة أكبر من مخاطر فقدان فرص التعلم.<sup>٢</sup> وقد تؤدي أزمة كوفيد-١٩ إلى تفاقم التفاوتات الحالية في التعليم عبر البلدان. فرغم التقارب العالمي الكبير في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، كان متوسط سنوات الدراسة بين البالغين في البلدان النامية منخفضة الدخل (خمس سنوات) أقل من نصف مثيله في الاقتصادات المتقدمة (١٢ سنة) في عام ٢٠١٨ (معهد اليونيسكو للإحصاء).<sup>٣</sup> وإلى جانب ذلك، لم يتحقق حتى الآن التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بجميع مستويات التعليم في العديد من الاقتصادات النامية (World Bank 2018). والاضطرابات الناجمة عن الجائحة في نظم التعليم كبيرة لا سيما في البلدان ذات البنية التحتية المحدودة (الشكل البياني ٢-٢-١). وقد أدى التحول العالمي إلى التعلم من بُعد

<sup>٢</sup> راجع دراسة CGD (2020) للاطلاع على مناقشات حول الفروق بين الجنسين، وراجع دراسة Agostinelli and others (2020)، ودراسة (2020) Azevedo and others، ودراسة Engzell and others (2020) للاطلاع على مناقشة بشأن الفروق في دخل الأسر.  
<sup>٣</sup> في عام ٢٠٠٨، تم سد الفجوة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية منخفضة الدخل (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية).

يشكل إغلاق المدارس وغيره من الاضطرابات المرتبطة بالجائحة خطراً جسيماً على تراكم رأس المال البشري في جميع أنحاء العالم. وتوضح الأدلة الأولية أن خسائر التعليم كانت أكبر في الاقتصادات التي لديها فجوات مسبقة في البنية التحتية (مثل الحصول على الكهرباء والإنترنت)، مما حد من قدرتها على التنفيذ الفعال لبرامج التعلم من بُعد. ومن الضروري اتخاذ تدابير علاجية للحيلولة دون وقوع آثار غائرة على مخزون رأس المال البشري، مما قد يؤدي إلى مزيد من التباين الاقتصادي. ويستدعي ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات إلى جانب الدعم الدولي للبلدان منخفضة الدخل والعديد من الاقتصادات الأسواق الصاعدة ذات البنية التحتية المحدودة والتمويل التعليمي غير الكافي.

فعلى المستوى العالمي، تشكل خسائر التعليم الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ تحديات كبيرة أمام تراكم رأس المال البشري. وقد أثر إغلاق المدارس على ١,٦ مليار طالب في ١٨٠ بلداً في ذروة الجائحة (World Bank 2020b). وفي عام ٢٠٢٠، أعلنت البلدان عن فقدان ٤٩ يوماً دراسياً في المتوسط. أي ما يعادل ربع عام دراسي تقريباً.<sup>١</sup> وكانت خسائر التعليم أكثر حدة في البلدان النامية منخفضة الدخل، حيث فقد الطلاب ٦٩ يوماً دراسياً في المتوسط في عام ٢٠٢٠، مقابل ٤٦ يوماً في اقتصادات الأسواق الصاعدة و١٥ يوماً في الاقتصادات المتقدمة. ومن المرجح أن تؤدي اضطرابات النظام التعليمي إلى خسائر في التعليم وتراجع مستويات تراكم رأس المال البشري.<sup>٢</sup> وبالإضافة

مؤلفو هذا الإطار هم مارييا بروسيفيتش ومارينا كونيسا مارتينيز وفوتوشي ناريتا. وهذا الإطار هو جزء من مشروع بحثي حول السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان منخفضة الدخل بدعم من وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO) بالملكة المتحدة. والآراء المطروحة في هذا الإطار لا تمثل بالضرورة آراء الوزارة.

<sup>١</sup> نستخدم الجولة الثانية من المسح حول استجابات نظم التعليم الوطنية لإغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-١٩ والذي تم تصميمه لوزارات التعليم وأجراه كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي في الفترة بين يوليو وأكتوبر ٢٠٢٠ (راجع UNESCO, UNICEF, and the World Bank 2020). وبالنسبة لكل مستوى من مستويات التعليم (قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي والثانوي)، أجاب ٨٠ اقتصاداً (٢٧ بلداً نامياً منخفض الدخل، و٤١ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة، و١٢ اقتصاداً متقدماً) عن السؤال التالي: «كم عدد الأيام الدراسية المفقودة أو المتوقع فقدانها (مع مراعاة فترات الراحة المدرسية وما إلى ذلك) في العام الدراسي المتأثر بجائحة كوفيد-١٩؟». نستخدم متوسط عدد الأيام الدراسية المفقودة في مختلف مستويات التعليم.

<sup>٢</sup> من المرجح استبعاد أيام التعلم من بُعد من «الأيام الدراسية المفقودة». وتعتمد هذه الفرضية على المقارنة بمؤشر «إغلاق المدارس» في إطار «أداة جامعة أكسفورد لتتبع استجابة الحكومات في مواجهة فيروس كوفيد-١٩» (the Oxford COVID-19 Government Response Tracker) (دراسة Hale and others 2020). ومن المرجح أن تكون خسائر التعليم أكبر مما تشير إليه الأيام الدراسية المفقودة بالنظر إلى احتمال انخفاض فعالية التعلم من بُعد مقارنة بالتعلم بشكل مباشر. راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي للاطلاع على مزيد من المناقشات والتقديرية الخاصة بخسائر التعلم باستخدام بيانات مأخوذة من أداة جامعة أكسفورد لتتبع استجابة الحكومات في مواجهة فيروس كوفيد-١٩.

## الإطار ٢-٢ (تتمة)

من المرجح أن يكون للتعليم عبر الإنترنت دور أكبر في تقديم خدمة التعليم في المستقبل، فإن فجوات البنية التحتية وعدم كفاية تمويل التعليم في البلدان منخفضة الدخل والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة يمكن أن تشكل عقبات كبيرة. ولتجنب المزيد من التباين الاقتصادي، فإن تحديث النظم التعليمية، والاستثمار في البنية التحتية الضرورية، وضمان التمويل العادل للمدارس تعد قضايا ملحة. وتشمل السياسات العلاجية أيضاً تدريب المعلمين للتخفيف من خسائر التعليم، والدعم المالي لاستيعاب متطلبات التعليم، وتعديل مدة العام الدراسي، والبرامج التعليمية المكملة لأولئك الذين تضرروا بشدة أثناء الإغلاقات (World Bank 2020a). وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال زيادة المساعدات الإنمائية لأغراض التعليم والبنية التحتية الرقمية، والتي يمكن أن تمولها بنوك التنمية متعددة الأطراف، والشراكات غير التقليدية من خلال المنظمات الخيرية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، أو من خلال الموارد التي تحررها مبادرات تخفيف أعباء الديون (World Bank 2020c).

وتشير تقديرات دراسة (Azevedo and others (2020) إلى أن الخسائر في دخل العمل للفئة المتضررة من العمالة طوال الحياة تبلغ ١٠ تريليون دولار — أو ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٧ — في حالة عدم اتخاذ تدابير علاجية. وتشير تقديرات دراسة Hanushek and Woessmann (2020) إلى أن خسائر التعلم تعادل خسارة نصف سنة دراسية وبما يعكس انخفاض إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال بقية القرن بنسبة ٢,٢٪. وبالنسبة للولايات المتحدة، تظهر دراسة Jang and Yum (2020) ودراسة Fernald and others (2021) تأثيرات أخف بنسبة ٢,٥٪ وأقل من ٠,١٪، على الترتيب.

إلى الحد من خسائر التعليم، لكن استيعابه وفعالته كانا متفاوتين عبر البلدان. فخسائر التعليم في الاقتصادات التي تحتل مرتبة أقل من المتوسط العالمي في الحصول على الكهرباء — ويقطنها ٩٠٪ من السكان في عام ٢٠١٨ — أكبر بنسبة ٧٠٪ مقارنة بالاقتصادات التي تحتل مرتبة أعلى من المتوسط العالمي. وفي الاقتصادات التي حصل أقل من نصف سكانها على خدمات الإنترنت (المتوسط العالمي في عام ٢٠١٨)، فقد الطلاب ٦٥ يوماً دراسياً — أي ضعف المتوسط في الاقتصادات التي لديها معدلات ربط إلكتروني أعلى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات التي لم توفر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الربط الإلكتروني المجاني لدعم تحول المعلمين إلى التعلم من بُعد أثناء الجائحة أعلنت عن ضعف عدد الأيام المفقودة تقريباً مقارنة بالحكومات التي قدمت هذا الدعم. ولا تتوافر المنصات الإلكترونية للتعلم من بُعد إلا في ثلاثة أرباع البلدان النامية منخفضة الدخل. وقد لجأ معظم هذه البلدان إلى الإذاعة والتلفزيون لبث المحتوى التعليمي، لكن ما يقرب من ربع هذه البلدان أفاد بأن هذه الأدوات لم تكن فعالة في التعلم من بُعد.

ويواجه العديد من الاقتصادات مخاطر تكبد خسائر كبيرة في التعليم أثناء الجائحة، إلى جانب تكبد خسائر مقابلة في الدخل على المدى الطويل. ويستدعي ذلك التحرك من خلال السياسات للتخفيف من هذه الخسائر. فرغم أنه

° رغم أن الحجم الدقيق لخسائر التعلم وما يرتبط بها من خسائر في الدخل ليس معروفاً بعد، فإن تقديرات انخفاض الدخل على المدى الطويل لكل سنة دراسية مفقودة تتراوح بين ٩٪ - ١٢٪ (دراسة Psacharopoulos and Patrinos 2018، ودراسة Kattan and others 2021).

- Bernstein, Shai, Emanuel Colonnelli, Xavier Giroud, and Benjamin Iverson. 2019. "Bankruptcy Spillovers." *Journal of Financial Economics* 133 (3): 608–33.
- Bernstein, Shai, Richard R. Townsend, and Ting Xu. 2020. "Flight to Safety: How Economic Downturns Affect Talent Flows to Startups." NBER Working Paper 27907, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Blanchard, Olivier J., Eugenio Cerutti, and Lawrence Summers. 2015. "Inflation and Activity—Two Explorations and Their Monetary Policy Implications." NBER Working Paper 21726, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Blanchard, Olivier J., and Lawrence H. Summers. 1986. "Hysteresis and the European Unemployment Problem." *NBER Macroeconomics Annual* 1: 15–78.
- Bloom, Nicholas, Philip Bunn, Paul Mizen, Pawel Smietanka, and Gregory Thwaites. 2020. "The Impact of Covid-19 on Productivity." NBER Working Paper 28233, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bonadio, Barthélémy, Zhen Huo, Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2020. "Global Supply Chains in the Pandemic." NBER Working Paper 27224, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Brinca, Pedro, João B. Duarte, and Miguel Faria-e-Castro. 2020. "Measuring Sectoral Supply and Demand Shocks during COVID-19." *Covid Economics* 20. London: CEPR Press.
- Brown, Jason P. 2020. "US Business Applications Surge in the Face of COVID-19." *Economic Bulletin* (November): 1–4, Federal Reserve Bank of Kansas City. <https://www.kansascityfed.org/en/publications/research/eb/articles/2020/us-business-applications-surge-face-of-covid>.
- Center for Global Development (CGD). 2020. "Gendered Impacts of COVID-19 School Closures: Insights from Frontline Organizations." Washington, DC.
- Cerdeiro, Diego, and Andras Komaromi. 2020. "Supply Spillovers during the Pandemic: Evidence from High-Frequency Shipping Data." IMF Working Paper 2020/284, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cerra, Valerie, Antonio Fatás, and Sweta C. Saxena. 2020. "Hysteresis and Business Cycles." IMF Working Paper 2020/73, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cerra, Valerie, and Sweta C. Saxena. 2008. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." *American Economic Review* 98 (1): 439–57.
- Crane, Leland D., Ryan A. Decker, Aaron Flaaen, Adrian Hamins-Puertolas, and Christopher Kurz. 2020. "Business Exit during the COVID-19 Pandemic: Non-Traditional Measures in Historical Context." Finance and Economics Discussion Series 2020–089, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.
- del Rio-Chanona, R. María, Penny Mealy, Anton Pichler, François Lafond, and J. Doyné Farmer. 2020. "Supply and Demand Shocks in the COVID-19 Pandemic: An Industry and Occupation Perspective." *Oxford Review of Economic Policy* 36 (Supplement): 94–137.
- Acemoglu, Daron, Ufuk Akcigit, and William Kerr. 2016. "Networks and the Macroeconomy: An Empirical Exploration." *NBER Macroeconomics Annual* 30 (1): 273–335.
- Acemoglu, Daron, David Autor, David Dorn, Gordon H. Hanson, and Brendan Price. 2016. "Import Competition and the Great US Employment Sag of the 2000s." *Journal of Labor Economics* 34 (S1): S141–98.
- Adler, Gustavo, Romain A. Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Agostinelli, Francesco, Matthias Doepke, Giuseppe Sorrenti, and Fabrizio Zilibotti. 2020. "When the Great Equalizer Shuts Down: Schools, Peers, and Parents in Pandemic Times." NBER Working Paper 28264, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Azevedo, João Pedro, Amer Hasan, Diana Goldemberg, Syedah Aroob Iqbal, and Koen Geven. 2020. "Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closure on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates." Policy Research Working Paper 9284, World Bank, Washington, DC.
- Ball, Lawrence. 2014. "Long-Term Damage from the Great Recession in OECD Countries." *European Journal of Economics and Economic Policies: Intervention* 11 (2): 149–60.
- Baqae, David R., and Emmanuel Farhi. 2020. "Nonlinear Production Networks with an Application to the COVID-19 Crisis." NBER Working Paper 27281, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baqae, David R., and Emmanuel Farhi. 2021. "Supply and Demand in Disaggregated Keynesian Economies with an Application to the Covid-19 Crisis." Unpublished.
- Barro, Robert J., José F. Ursúa, and Joanna Weng. 2020. "The Coronavirus and the Great Influenza Pandemic: Lessons from the 'Spanish Flu' for the Coronavirus's Potential Effects on Mortality and Economic Activity." NBER Working Paper 26866, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bauer, W. Andreas, R. Sean Craig, José Garrido, Kenneth H. Kang, Kashiwase Kenichiro, Sung Jin Kim, Yan Liu, and Sohrab Rafiq. 2021. "Flattening the Insolvency Curve: Promoting Corporate Restructuring in Asia and the Pacific in the Post-C19 Recovery." IMF Working Paper 2021/016, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bekaert, Geert, Eric Engstrom, and Andrey Ermolov. 2020. "Aggregate Demand and Aggregate Supply Effects of COVID-19: A Real-Time Analysis." Finance and Economics Discussion Series 2020–049, Board of Governors of the Federal Reserve System.
- Bems, Rudolfs, Robert C. Johnson, and Kei-Mu Yi. 2011. "Vertical Linkages and the Collapse of Global Trade." *American Economic Review* 101 (3): 308–12.

- Lenzen, Manfred, Daniel Moran, Keiichiro Kanemoto, and Arne Geschke. 2013. "Building EORA: A Global Multi-Region Input-Output Database at High Country and Sector Resolution." *Economic Systems Research* 25(1): 20–49.
- Li, Jie, Quanyun Song, Changyan Peng, and Yu Wu. 2020. "COVID-19 Pandemic and Household Liquidity Constraints: Evidence from Micro Data." *Emerging Markets Finance and Trade* 56 (15): 3626–34.
- Ma, Chang, John H. Rogers, and Sili Zhou. 2020. "Global Economic and Financial Effects of 21st Century Pandemics and Epidemics." Unpublished.
- Njoroge, Patrick, and Ceyla Pazarbasioglu. 2020. "Bridging the Digital Divide to Scale Up the COVID-19 Recovery." IMF Blog, International Monetary Fund, November 5. <https://blogs.imf.org/2020/11/05/bridging-the-digital-divide-to-scale-up-the-covid-19-recovery>.
- Novta, Natalija, and Evgenia Pugacheva. 2021. "The Macroeconomic Costs of Conflict." *Journal of Macroeconomics* 68.
- Oreopoulos, Philip, Marianne Page, and Ann Huff Stevens. 2008. "The Intergenerational Effects of Worker Displacement." *Journal of Labor Economics* 26 (3): 455–83.
- Psacharopoulos, George, and Harry Anthony Patrinos. 2018. "Returns to Investment in Education: A Decennial Review of the Global Literature." *Education Economics* 26 (5): 445–58.
- Reinhart, Carmen, Ken Rogoff, Christoph Trebesch, and Vincent Reinhart. 2016. "Global Crisis Data." Harvard Business School, Behavioral Finance and Financial Stability. <https://www.hbs.edu/behavioral-finance-and-financial-stability/data/Pages/default.aspx>.
- Shibata, Ipppei. 2020. "The Distributional Impact of Recessions: The Global Financial Crisis and the Pandemic Recession." IMF Working Paper 20/96, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Stuart, Bryan. Forthcoming. "The Long-Run Effects of Recessions on Education and Income." *American Economic Journal: Applied Economics*.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), and the World Bank. 2020. Survey on National Education Responses to COVID-19 School Closures, round 2. UNESCO, UNICEF, World Bank: Paris, New York, Washington, DC.
- World Bank. 2018. *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. Washington, DC.
- World Bank. 2020a. "The COVID-19 Pandemic: Shocks to Education and Policy Responses." World Bank Report 148198, Washington, DC.
- World Bank. 2020b. *The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19*. Washington, DC.
- World Bank. 2020c. "The Impact of the COVID-19 Pandemic on Education Financing." Washington, DC.
- Engzell, Per, Arun Frey, and Mark Verhagen. 2020. "Learning Inequality during the COVID-19 Pandemic." SocArXiv, October 29. doi:10.31235/osf.io/ve4z7.
- Fernald, John, Huiyu Li, and Mitchell Ochse. 2021. "Future Output Loss from COVID-Induced School Closures." Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letter 04, February 16.
- Fuchs-Schündeln, Nicola, Dirk Krueger, Alexander Ludwig, and Irina Popova. 2020. "The Long-Term Distributional and Welfare Effects of COVID-19 School Closures." CEPR Discussion Paper 15227, Centre for Economic Policy Research, London.
- Furceri, Davide, Sinem Kilic Celik, João Tovar Jalles, and Ksenia Koloskova. 2021. "Recessions and Total Factor Productivity: Evidence from Sectoral Data." *Economic Modelling* 94 (January): 130–38.
- Guerrieri, Veronica, Guido Lorenzoni, Ludwig Straub, and Iván Werning. 2020. "Macroeconomic Implications of COVID-19: Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages?" NBER Working Paper 26918, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hale, Thomas, Thomas Boby, Noam Angrist, Emily Cameron-Blake, Laura Hallas, Beatriz Kira, Saptarshi Majumdar, Anna Petherick, Toby Phillips, Helen Tatlow, and Samuel Webster. 2020. "Oxford COVID-19 Government Response Tracker." Blavatnik School of Government. [www.bsg.ox.ac.uk/covidtracker](http://www.bsg.ox.ac.uk/covidtracker).
- Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2020. "The Economic Impacts of Learning Losses." OECD Education Working Paper 225, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Harding, Don, and Adrian Pagan. 2002. "Dissecting the Cycle: A Methodological Investigation." *Journal of Monetary Economics* 49 (2): 365–81.
- Jang, Youngsoo, and Minchul Yum. 2020. "Aggregate and Intergenerational Implications of School Closures: A Quantitative Assessment." *Covid Economics* 57: 46–93.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Jordà, Òscar, Sanjay R. Singh, and Alan M. Taylor. 2020. "Longer-Run Economic Consequences of Pandemics." NBER Working Paper 26934, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kattan, Raja Bentaouet, Claudio E. Montenegro, and Harry A. Patrinos. 2021. "Realizing the Returns to Schooling: How COVID-19 and School Closures Are Threatening Women's Economic Future." Blog, World Bank, February 9. <https://blogs.worldbank.org/education/realizing-returns-schooling-how-covid-19-and-school-closures-are-threatening-womens>.
- Laeven, Luc, and Fabian Valencia. 2018. "Systemic Banking Crises Revisited." IMF Working Paper 18/206, International Monetary Fund, Washington, DC.



# حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات لصدمة كوفيد-١٩

## مقدمة

على مدار أكثر من عام منذ بدايتها، لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تتسبب في اضطرابات واختلالات واسعة النطاق على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى العمالة. وحتى مع الدعم الاستثنائي الذي تم تقديمه بالفعل من خلال السياسات (على النحو المشار إليه في الفصل الأول في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفي عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي)، ارتفع متوسط معدلات البطالة وتراجعت المشاركة في سوق العمل مقارنة بمتوسطاتها السابقة على الجائحة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك وفقا لأحدث البيانات (الشكلان البيانيان ٣-١ و ٣-٢، اللوحتان ١ و ٢).

وقد كانت آثار الجائحة على التوظيف غير متكافئة إلى حد كبير بين مختلف فئات العمالة (الشكلان البيانيان ٣-١ و ٣-٢، اللوحات ٣-٨). وتحديدا، تضررت العمالة الشابة والأقل مهارة بقدر أكبر في متوسط الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث زاد ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشاركة في سوق العمل. وشهدت النساء في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ارتفاعا أكبر قليلا في البطالة وانخفاضاً أكبر في المشاركة في سوق العمل مقارنة بالرجال، في المتوسط، بينما لا يوجد فرق يُذكر في متوسط البطالة بين الجنسين في الاقتصادات المتقدمة<sup>١</sup>. وتشير هذه التحركات في معدلات البطالة والمشاركة في سوق العمل إلى أن متوسط معدلات التوظيف قد انخفض بين مختلف المجموعات.

وعلى المدى القريب، من المحتمل أن تكون العواقب وخيمة على هذه المجموعات الديمغرافية الأضعف، حيث تعاني من مشكلات فقدان الدخل وصعوبة البحث عن فرص العمل بعد فترات البطالة الطويلة. وحتى بعد انحسار الجائحة، قد تستمر بعض الآثار على هيكل التوظيف، حيث تنكمش بعض القطاعات والمهن (أنواع الوظائف) إلى الأبد بينما ينمو غيرها<sup>٢</sup>. وبالنسبة لهذه الآثار المستمرة فإن السرعة التي

رغم التكيف الملحوظ والدعم الاستثنائي من السياسات في العديد من الاقتصادات، تستمر الاضطرابات الاقتصادية واختلالات سوق العمل الناجمة عن صدمة جائحة كوفيد-١٩، مع حدوث آثار غير متكافئة إلى حد كبير بين مختلف فئات العمالة. وتعد العمالة الشابة والأقل مهارة من الفئات الأشد تضررا، في ظل الارتفاعات الحادة في معدلات البطالة التي كانت تشهد مستويات مرتفعة بالفعل. وتعكس بعض هذه الآثار الطابع الذي اتسمت به صدمة كوفيد-١٩ من حيث تفاوت تأثيرها قطاعيا ومهنيا، حيث يكون الضرر أشد غالبا على القطاعات الأقل اعتمادا على المهارات. كذلك تؤدي الصدمة إلى تسريع وتيرة الاتجاهات العامة السائدة من قبل على مستوى التوظيف، وتعجيل التحول بعيدا عن القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة. ومن الأرجح استخدام سياسات إعادة توزيع العمالة بين مختلف القطاعات والمهن بعد فترات البطالة الطويلة، ولكنها تنطوي على تكلفة كبيرة، حيث ينخفض متوسط دخل من يغيرون مهنتهم. ومن شأن سياسات الحفاظ على الوظائف — التي تهدف إلى الحفاظ على التوافقات الوظيفية الحالية — أن تساعد في تخفيض معدلات مغادرة الوظائف، خاصة بالنسبة لذوي المهارات الأقل، في حين أن التدابير الداعمة لإعادة توزيع العمالة يمكن أن تعزز فرص العثور على وظائف. ويوضح تحليل جديد قائم على النماذج الأهمية القصوى لما يمكن أن تقوم به سياسات الحفاظ على الوظائف للحد من الآثار الغائرة وتخفيف الآثار غير المتكافئة لصدمة الجائحة بين مختلف فئات العمالة، بينما يمكن لسياسات إعادة توزيع العمالة التي تدعم توفير فرص العمل أن تساهم في التخفيف من حدة التكيف مع الآثار الأكثر دواما لصدمة كوفيد-١٩ على سوق العمل. وتعد تدابير الحفاظ على الوظائف الخيار الأمثل عندما تكون الصدمة حادة ومستويات التباعد الاجتماعي مرتفعة، وذلك للحفاظ على توافقات وظيفية قابلة للاستمرار في نهاية المطاف، بينما يعتمد الدعم بدرجة أكبر على تدابير إعادة توزيع العمالة مع انحسار الجائحة. وهناك حاجة إلى إجراء متابعة دقيقة لمدى شدة الجائحة (بما في ذلك حالات الإصابة والوفيات، ودرجة تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي، ونشر اللقاحات) لتحديد متى يمكن للاقتصاد مواكبة تخفيض دعم الحفاظ على الوظائف والتحول نحو زيادة الاعتماد على إعادة توزيع العمالة.

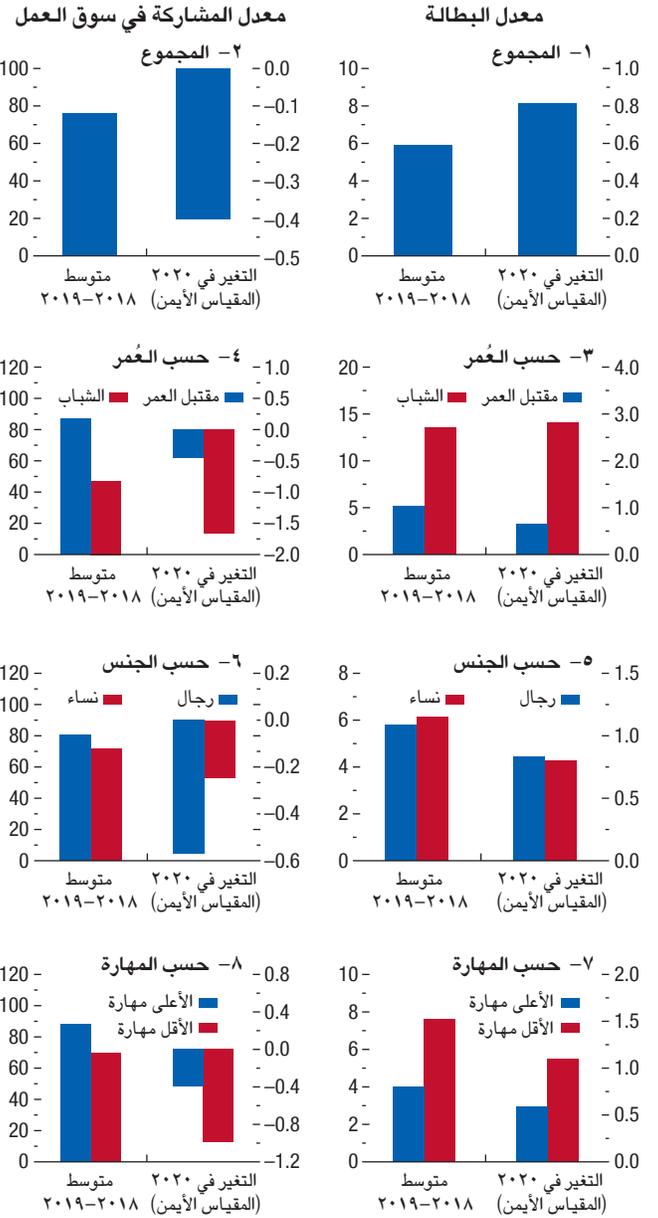
مؤلفو هذا الفصل هم جون بلودورن (رئيسا)، وفرانثيسكا كاسيللي، ووينجي تشن، ونيلز-جاكوب هانسن، وهورهييه موندراغون، وإيبي شيباتا، ومارينا تافاريس، وقدم الدعم كل من يويو هوانغ، وكريستوفر جونز، وسينثيا نياكيرري. وقدم بي جي أيضا دعم البيانات. وقد أفاد الفصل من المناقشات مع نيتو بويري ومن الآراء التي أبدتها المشاركون والمراقبون في حلقة النقاش الداخلية.

<sup>١</sup> في بداية الأزمة، أشارت الدراسات إلى أن توظيف النساء كان أكثر تأثرا مقارنة بالرجال في بعض الاقتصادات المتقدمة، على خلاف معظم فترات الهبوط الاقتصادي الماضية (دراسة Alon and others 2020). لكن نتيجة حدوث قدر من التعافي مع تقدم العام، تضائل متوسط الفروق. راجع دراسة (Bluedorn and others 2021) للاطلاع على بحث أشد تعمقا حول هذه الظاهرة.

<sup>٢</sup> تركز دراسة (Barrero, Bloom, and Davis 2020) على تجربة الولايات المتحدة وتشير إلى أن من ٣٢٪ إلى ٤٢٪ من عمليات تسريح العمالة الناجمة عن صدمة جائحة كوفيد-١٩ يُرجح أن تكون دائمة.

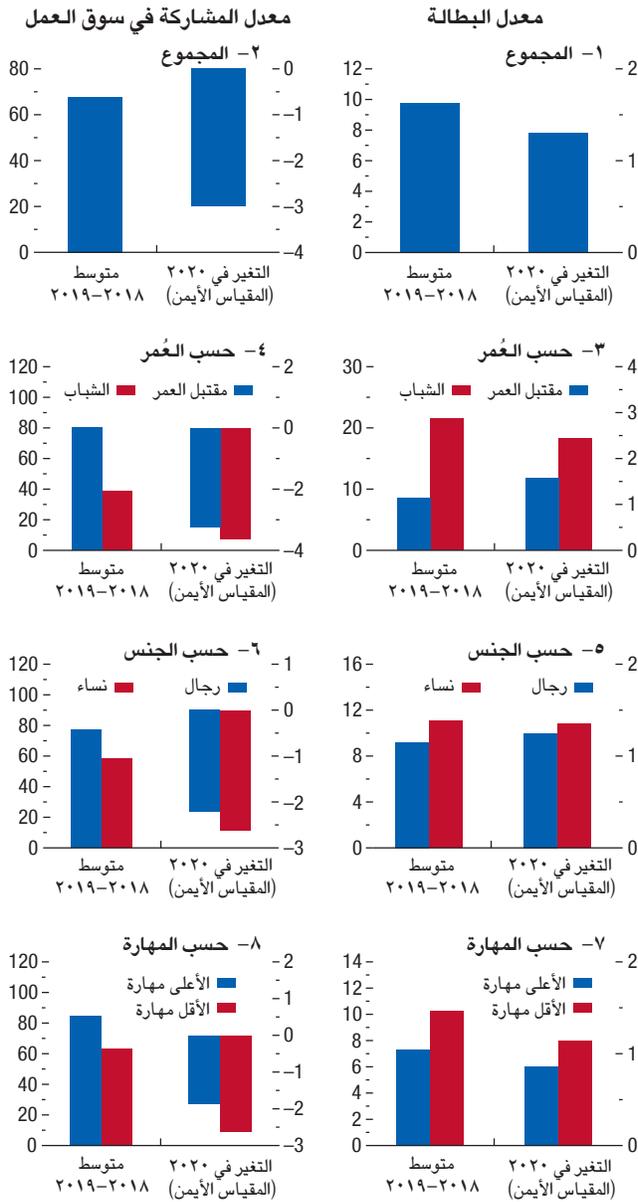
الشكل البياني ٣-١: أوضاع سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة (نقاط مئوية)

تسببت جائحة كوفيد-١٩ في اضطرابات كبيرة للعمالة في الاقتصادات المتقدمة، حيث أدت الآثار غير المتكافئة للغاية بين فئات العمالة، في المتوسط، إلى إلحاق ضرر أشد بالعمالة الشابة والأقل مهارة.



الشكل البياني ٣-٢: أوضاع سوق العمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (نقاط مئوية)

أدت صدمة كوفيد-١٩ إلى تدهور حاد في أسواق العمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما ألحق ضررا أشد بالشباب والنساء والعمالة الأقل مهارة، في المتوسط.



المصادر: منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: "التغير" هو متوسط التغير في المتغير المشار إليه بين مختلف بلدان المجموعة، محسوبا مقارنة بالمتوسط على مدار الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨.

الأعلى مهارة = التعليم الجامعي والأعلى؛ الأقل مهارة = التعليم الأعلى من الثانوي غير الجامعي وما دون ذلك. مقتبل العمر = ٢٥ إلى ٥٤ عاما؛ الشباب = ١٥ إلى ٢٤ عاما. ولمراعاة التغيرات في نطاق تغطية العينة، يُحسب المتوسط ضمن المجموعة مع الوقت من الآثار الزمنية الثابتة المستعدة المستمدة من نموذج انحدار المتغير المشار إليه على الآثار الفُطرية والزمنية الثابتة (دراسة Karabarounis and Neiman 2014). لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت.

المصادر: منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "التغير" هو متوسط التغير في المتغير المشار إليه بين مختلف بلدان المجموعة، محسوبا مقارنة بالمتوسط على مدار الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨.

الأعلى مهارة = التعليم الجامعي والأعلى؛ الأقل مهارة = التعليم الأعلى من الثانوي غير الجامعي وما دون ذلك. مقتبل العمر = ٢٥ إلى ٥٤ عاما؛ الشباب = ١٥ إلى ٢٤ عاما. ولمراعاة التغيرات في نطاق تغطية العينة، يُحسب المتوسط ضمن المجموعة مع الوقت من الآثار الزمنية الثابتة المستعدة المستمدة من نموذج انحدار المتغير المشار إليه على الآثار الفُطرية والزمنية الثابتة (دراسة Karabarounis and Neiman 2014). لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت.

- وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة في هذا الفصل:
- تعمل صدمة جائحة كوفيد-١٩ على تسريع وتيرة الاتجاهات العامة السائدة من قبل على مستوى التوظيف، ولها آثار غير متكافئة بين مختلف المجموعات الديمغرافية. فقد كان ضرر الصدمة أكبر على القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة. وتتأثر العمالة الشابة والأقل مهارة، في المتوسط، بدرجة أكبر في جميع أنحاء العالم، مما يعكس جزئياً الاختلافات في تكوين القوى العاملة في مختلف القطاعات. ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ارتفع معدل بطالة النساء بوتيرة أسرع مقارنة بمعدل بطالة الرجال، في المتوسط، بينما لا يوجد اختلاف كبير في الاقتصادات المتقدمة.
  - من المرجح أن يخلف الركود المصاحب للجائحة تكلفة باهظة على عاطلين، لا سيما العمالة الأقل مهارة. ورغم أنه من غير المألوف إعادة توزيع العمالة بين القطاعات والمهن عقب فترات البطالة، فإن إعادة التوزيع هذه مكلفة. فالعمال الذين يعثرون على فرص لإعادة التوظيف في مهن مختلفة عن عملهم السابق يتعرضون، في المتوسط، لغرامة كبيرة في متوسط الدخل بنسبة تصل إلى ١٥٪، مما يشير إلى التكاليف الكبيرة — سواء الشخصية أو الاجتماعية — لإعادة التوزيع خلال فترة بطالة.<sup>٣</sup> ويتعرض العمال الأقل مهارة إلى صدمة ثلاثية الأبعاد: حيث يتم تعيينهم على الأرجح في قطاعات تتأثر سلباً بالجائحة بدرجة أكبر؛ وهم معرضون على الأرجح لأن يصبحوا عاطلين عن العمل في حالات الهبوط الاقتصادي؛ وبالنسبة لمن يتمكنون من العثور على وظائف جديدة فهم على الأرجح يحتاجون إلى تغيير مهنتهم ويعانون من هبوط مستويات الدخل.
  - من شأن سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة أن تساعد على تخفيف الأثر على العمالة. وتمثل استمرارية صدمة الجائحة وتفاوت آثارها عاملين ضروريين عند المفاضلة بين الحفاظ على الوظائف وإعادة التوزيع. فسياسات الحفاظ على الوظائف — مثل إعانات دعم الأجور وبرامج ساعات العمل المخفضة — فعالة في تخفيض معدلات مغادرة الوظائف، بينما تعمل سياسات إعادة توزيع العمالة — مثل حوافز تعيين العمالة، والمساعدة في البحث عن فرص العمل والتوافقات الوظيفية، وبرامج إعادة التدريب — على زيادة فرص العثور على وظائف وتغيير المهن أثناء العمل من جانب أولئك الذين ما زالوا يعملون. وفي الماضي، كانت العمالة الأقل مهارة تستفيد غالباً بدرجة أكبر من سياسات الحفاظ على الوظائف، بينما دعمت سياسات إعادة توزيع العمالة فرص النساء والشباب بدرجة أكبر.
  - بالنسبة للصدمة المؤقتة والمتفاوتة (مثل الإغلاق العام أو الارتفاع الحاد في مستويات التباعد الاجتماعي الذي يؤثر على القطاعات بدرجات مختلفة)، تكون لسياسات الحفاظ على الوظائف أهمية قصوى في تخفيض البطالة وإتاحة تأمين الدخل على المدى القريب.

<sup>٣</sup> راجع دراسة Helliwell and Huang (2014) ودراسة Reichert and Tauchmann (2017) للاطلاع على أدلة على التكاليف الاجتماعية الكبيرة للبطالة الناشئة عن التداعيات المنتقلة عبر الأفراد إلى سوق العمل الأوسع نطاقاً والتصورات المتزايدة بشأن انعدام الأمن الوظيفي.

يمكن بها للاقتصادات إعادة توظيف العمالة وإعادة توزيعها في مختلف القطاعات والمهن ستحدد إلى متى ستدوم هذه الآثار على التوظيف.

ومع التركيز على فهم التبعات المحتملة لصدمة كوفيد-١٩، يتولى هذا الفصل دراسة البطالة، وتحولات سوق العمل (العثور على الوظائف، ومغادرة الوظائف، والتغيرات في التوظيف بين مختلف القطاعات والمهن)، والدخل على مدار الدورة الاقتصادية وبين مختلف المجموعات الديمغرافية. ويبحث الفصل أيضاً كيف يمكن التخفيف من الضرر الناجم عن الصدمة من خلال السياسات — وتحديدًا تلك التي تدعم الحفاظ على الوظائف (الحفاظ على التوافقات الوظيفية الحالية) وإعادة توزيع العمالة (تدعيم التوافقات الوظيفية الجديدة، والمساعدة في البحث عن فرص العمل، ومساعدة العمال في اكتساب مهارات جديدة مفيدة). ونظراً لأن الآثار النهائية للجائحة على هيكل الاقتصاد لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير وقد تختلف باختلاف البلدان، يستخدم الفصل نموذجاً لسوق العمل تم وضعه مؤخراً لبحث كيفية تفاعل السياسات مع استمرار الصدمة. واستناداً إلى التحليلات التجريبية والقائمة على النموذج، يبحث الفصل الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما هو الطابع القطاعي للركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ حتى الآن وإلى أي مدى يشبه فترات الركود الماضية؟
- كيف كان سلوك تدفقات سوق العمل الداخلة والخارجة في مختلف القطاعات في فترات الركود والتعافي؟ هل يميل الركود إلى تضخيم الاتجاهات العامة للتوظيف على مستوى القطاعات (عند التعرض للأتمتة)؟
- ما هو سلوك نتائج سوق العمل على المستوى الفردي (بما في ذلك تحولات التوظيف على مستوى القطاعات والمهن وما يصاحبها من مكاسب/خسائر في الدخل) وإلى أي مدى تختلف باختلاف المجموعات الديمغرافية (مثل العمر ونوع الجنس والمهارة) والدورة الاقتصادية؟
- ما مدى فعالية سياسات سوق العمل التي تشجع الحفاظ على الوظائف مقارنةً بسياسات إعادة توزيع العمالة في مواجهة الآثار السلبية للصدمة غير المتكافئة التي تصيب القطاعات والمهن؟ هل استمرار الصدمة مهم؟

وعلى القدر نفسه من الأهمية، يعكس هذا الفصل ما تعنيه النتائج بالنسبة لسوق العمل أثناء وبعد الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ ودور السياسات. ونتيجة لنقص البيانات المتاحة، يستند جانب كبير من التحليل التجريبي السابق إلى عينة معظمها من الاقتصادات المتقدمة على مدار الثلاثين عاماً الماضية. وبالتالي، قد تكون الأنماط في أسواق العمل المحددة والتقييمات التي تحدد مدى فعالية السياسات وخياراتها أقل قابلية للتطبيق على الاقتصادات التي لديها نسب كبيرة من الوظائف في القطاع غير الرسمي (كما هو الحال في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية).

وهناك بعض المحاذير المهمة أمام النتائج. أولاً، تختلف التغطية القطرية والزمنية باختلاف العمليات التجريبية بسبب الاختلافات في مدى توافر البيانات، وعادة ما تكون أكثر تمثيلاً لتجارب الاقتصادات المتقدمة. وتشير دراسات أجريت مؤخراً عن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى أن الاقتصادات التي لديها حصص أعلى من التوظيف في القطاع غير الرسمي تعاني في البداية من انخفاضات حادة في التوظيف بسبب الجائحة، ولكنها يمكن أن تشهد أيضاً تعافياً أسرع في سوق العمل عقب انتهاء الصدمة، حيث يمكن (إعادة) خلق الوظائف في القطاع غير الرسمي بسرعة أكبر<sup>٥</sup>. كذلك فإن عدم وجود قنوات لتقديم دعم الحفاظ على الوظائف للعمالة غير الرسمية قد يعني أن زيادة الاعتماد على سياسات مثل التحويلات النقدية قد يكون ضرورياً لإتاحة تأمين الدخل<sup>٦</sup>. ثانياً، نظراً لأن السياسات الوطنية ونتائج سوق العمل على المستوى الفردي قد تتأثر بالعديد من المتغيرات المختلفة التي يتعذر على التحليل أن يأخذها في الاعتبار بشكل كامل، فإن ما لسياسات الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة على المستوى الوطني من آثار تقديرية على احتمالات تحوّل سوق العمل على المستوى الفردي ينبغي تفسيرها على أنها ارتباطية وليست سببية. ثالثاً، ينبغي اعتبار التحليل توضيحياً، حيث يلقي الضوء على الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالمفاضلة بين دعم الحفاظ على الوظائف ودعم إعادة توزيع العمالة. فهناك عدم يقين بالغ يحيط بحجم وهيكل الآثار الدائمة لصدمة كوفيد-١٩، وبالتالي قد لا تكون فترات التعافي الماضية ممثلة بشكل كامل. وقد يتعين على صناعات السياسات أن تكون استجاباتهم أسرع (راجع الفصل الثاني أيضاً).

ويبدأ هذا الفصل بإلقاء نظرة على الآثار المختلفة للركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ على سوق العمل في مختلف القطاعات؛ ومدى تشابه هذا الركود مع فترات الهبوط الاقتصادي الماضية؛ والعلاقة بين إعادة التوزيع على مستوى القطاعات والدورة الاقتصادية من منظور تدفقات العمالة، مع التركيز على التعرض للأتمتة. وينتقل الفصل بعد ذلك إلى مناقشة تحولات سوق العمل على المستوى الفردي، والتغيرات في الدخل، والاختلافات بين مختلف المجموعات الديمغرافية، مع توضيح مدى تباينها عبر الدورات الاقتصادية السابقة، وما يمكن أن تعنيه هذه الأنماط بالنسبة لصدمة كوفيد-١٩. ويعرض القسم قبل الأخير التقديرات التجريبية للعلاقات التي تربط سياسات الحفاظ

○ بالنسبة للصدمة الدائمة (مثل التغير الدائم في الطلب في مختلف القطاعات أو الانخفاض في الإنتاجية في بعض القطاعات)، تقوم سياسات إعادة توزيع العمالة التي تعزز توفير فرص العمل بدور أكثر فعالية على المدى الطويل كما تعمل على تسريع وتيرة التكيف مع التوازن الجديد.

○ متى كانت الصدمة مزيجاً من عناصر مؤقتة ودائمة، يمكن تخفيف ديناميكية البطالة بشكل أفضل من خلال اعتماد حزمة من السياسات التي تحبذ الحفاظ على الوظائف في ظل شيوع تدابير التباعد الاجتماعي، ثم إعادة توزيع العمالة بعد إلغاء هذه التدابير.

وتشير النتائج مجتمعة إلى أن البلدان التي يتوافر لديها حيز مالي كاف ينبغي أن تواصل دعمها للحفاظ على الوظائف إلى أن تنحسر الجائحة بشكل ملحوظ، مما يساعد على تجنب فترات البطالة ذات التكاليف الاجتماعية الكبيرة والحد من الآثار على فئات العمالة الأكثر تهميشاً. وتحديدًا، تشير النتائج إلى أن استخدام سياسات الحفاظ على الوظائف يمكن ربطه بمدى الجائحة وشدتها. فعدم اليقين بشأن الجائحة ومسارها يعني أن الإلغاء التدريجي لهذه التدابير يكون أكثر تعقيداً من الناحية العملية. فهذا الإلغاء يستلزم متابعة دقيقة للجائحة (بما في ذلك نشر اللقاحات) واتخاذ قرار بشأن قدرة الاقتصاد على تحمل تخفيض الدعم. ورغم أن التحليل القائم على النموذج يتعذر أن يأخذ في الاعتبار ما يفرضه ضيق الحيز المالي من قيود، فإن التأثير القوي لسياسات الحفاظ على الوظائف في تجنب حدوث تدهور أعمق وأطول أمداً في التوظيف من جراء الجائحة يشير إلى ضرورة إعطاء الأولوية لمثل هذه التدابير.

ويمكن أيضاً تصميم سياسات تستهدف فئات العمالة الأكثر تضرراً من سواها — على سبيل المثال، زيادة إعانات دعم الأجور للعمالة الشابة أو الأقل مهارة — لإثراء الشركات عن ترك هذه العمالة، والحد من الآثار غير المتكافئة للصدمة. ومع بدء التعافي، يمكن أن تؤدي زيادة الاستعانة بدعم إعادة توزيع العمالة إلى تسريع وتيرة تكيف سوق العمل. ومع ذلك، من المهم أن نكون واقعيين بشأن سرعة التقدم الذي يمكن تحقيقه في إعادة توزيع العمالة — ولا سيما تحوّل العمالة على المدى الطويل من المهن الأكثر عرضة للأتمتة إلى المهن الأقل عرضة لها — في ظل عدم التوافق بين مهارات العمالة واحتياجات الوظائف. فالاستثمارات في رأس المال البشري لمساعدة العمالة على تعلم مهارات تناسب المهن الجديدة سوف يستغرق وقتاً<sup>٤</sup>.

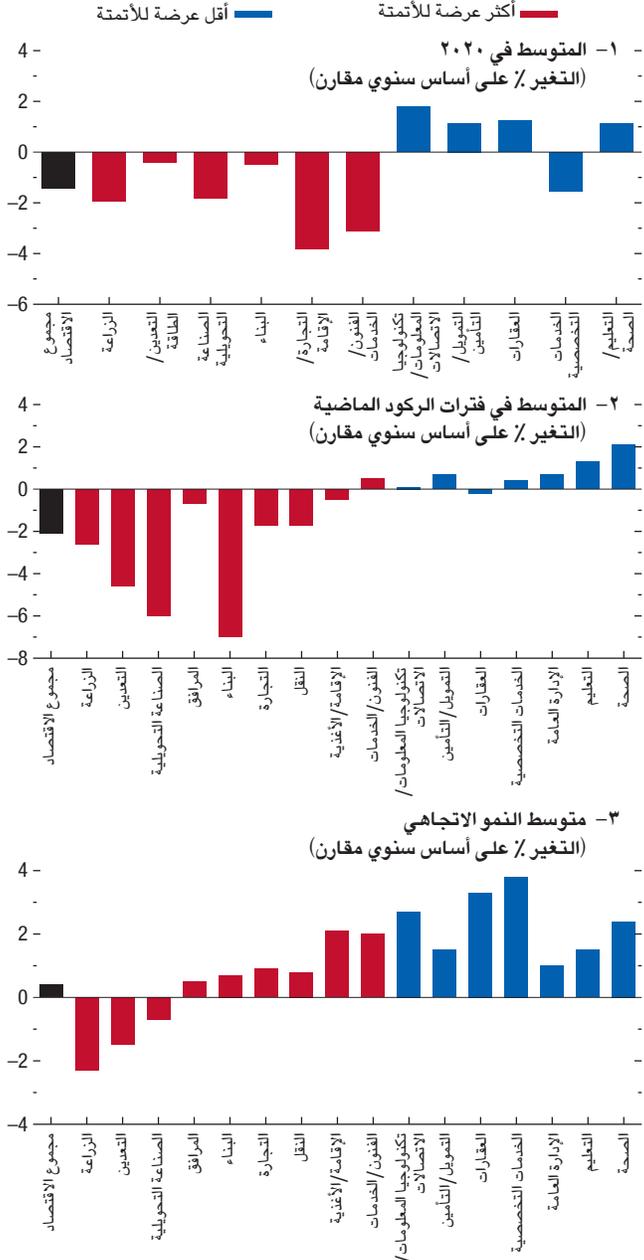
<sup>٥</sup> لإلقاء نظرة متعمقة على اقتصادات محددة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومدى تأثير التوظيف في القطاع غير الرسمي على الأثر الناجم عن صدمة كوفيد-١٩، راجع دراسة Alfaro, Balde, Boly, and Avenyo (2020) ودراسة Becerra, and Eslava (2020) ودراسة Kesari and others (2020) ودراسة Levya and Urrutia (2020). وغيرها. وقد ارتبطت زيادة النشاط غير الرسمي، في الماضي، بانخفاض حساسية التوظيف للتقلبات الدورية (Ahn and others 2019).

<sup>٦</sup> راجع دراسة Díez and others (2020) للاطلاع على مناقشة لطرائق تنفيذ الإجراءات الداعمة للعمالة غير الرسمية أثناء الجائحة.

<sup>٤</sup> راجع دراسة World Bank (2018, 2019) لمعرفة كيف يمكن لصناعات السياسات تكييف السياسات وتحسين التعليم ونظم التعلم مدى الحياة لمساعدة العمالة على التكيف مع الطبيعة المتغيرة للعمل في ظل التطور التكنولوجي. راجع أيضاً دراسة Edler and Shevlin (2021) للاطلاع على مناقشة حول مدى مساهمة دعم السياسات لتدريب القوى العاملة في تيسير تعافي التوظيف من الجائحة في الولايات المتحدة.

### الشكل البياني ٣-٣: نمو التوظيف على مستوى القطاعات والدورة الاقتصادية

أضرت جائحة كوفيد-١٩ بالقطاعات على نحو غير متكافئ، حيث اختلفت الفئات الأكثر تضررا عن فترات الركود الماضية، ولكنها لا تزال تعمل على تسريع الزيادة في الاتجاهات العامة السائدة على مستوى الأتمتة.



على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة بتحويلات سوق العمل، كما يعرض النتائج المستخلصة من التحليل القائم على النموذج لإيضاح فعالية هذه السياسات في الاستجابة لصدمة الإغلاق العام أو التباعد الاجتماعي. ويُختتم الفصل بموجز لأهم النتائج والانعكاسات على مستوى السياسات.

### الصدمة القطاعية، والاتجاهات العامة في إعادة توزيع العمالة، والدورة الاقتصادية

كانت صدمة كوفيد-١٩ بالغة التفاوت في آثارها على التوظيف في مختلف القطاعات، مما يعكس ازدياد حجم التأثير المباشر للجائحة على الأنشطة والقطاعات الأكثر اعتمادا على المخاطلة (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ١؛ راجع أيضا الفصل الثاني).

### آثار صدمة كوفيد-١٩ تختلف باختلاف القطاعات

كانت أكبر الانخفاضات التي شهدتها التوظيف في الاقتصادات المتقدمة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، وخدمات الإقامة والأغذية، والفنون والترفيه، وذلك على خلاف ما حدث أثناء فترات الركود الماضية على مدار الخمسين عاما الماضية، عندما كان قطاعا الصناعة التحويلية والبناء عادة أكثر القطاعات تضررا (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٢). ومع ذلك، شهدت بعض القطاعات، مثل قطاعي المعلومات والاتصالات والتمويل والتأمين، نموا في التوظيف أثناء الجائحة، مما يلقي مزيدا من الضوء على تباين المصائر. ومن المثير للاهتمام أن النمط العام على مستوى القطاعات مشابه للنمط الذي شوهد في فترات الركود الماضية، وهو ما يعمل فيما يبدو على تسريع وتيرة الاتجاهات القطاعية السائدة من قبل وتعجيل تحول التوظيف بعيدا عن القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٣).

### الصدمة تلحق الضرر بالعمالة على نحو غير متكافئ، مع تأثر العمالة الشابة والأقل مهارة أكثر من سواها

قد تكون أوجه عدم تكافؤ آثار الجائحة في سوق العمل بين مختلف الفئات الديمغرافية المبينة في المقدمة راجعة إلى حد ما للآثار القطاعية متفاوتة لصدمة كوفيد-١٩.

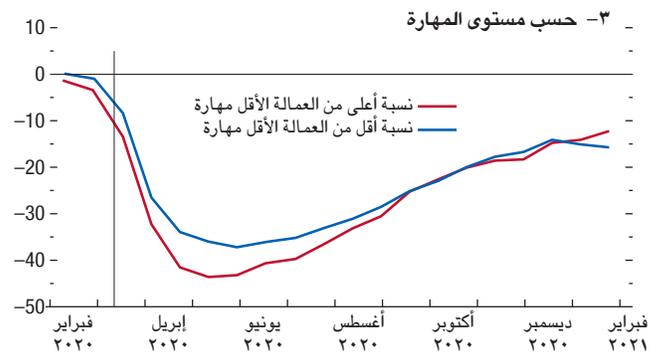
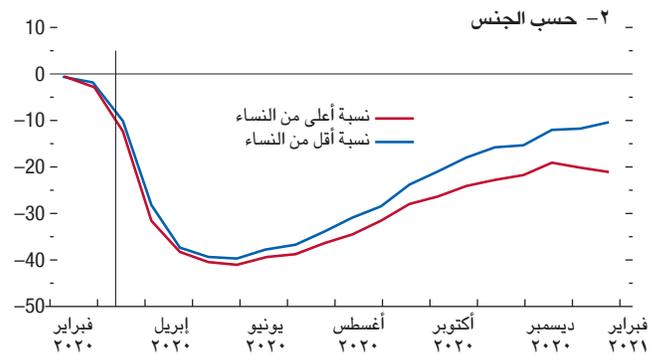
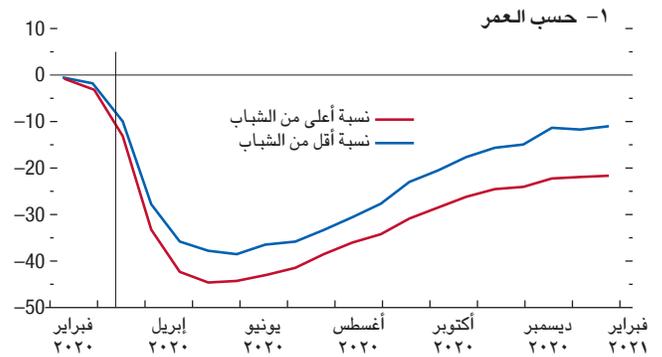
قامت أيضا بعض الدراسات التي أجريت مؤخرا بتصنيف الوظائف حسب «قابلية أداؤها من بُعد» (دراسة Dingel and Neiman 2020 على سبيل المثال). فقد وُجدت معظم الوظائف القابلة للأداء من بُعد في القطاعات المصنفة كأقل عرضة للأتمتة، مما يعني أن هناك أيضا اتجاهها نحو زيادة الوظائف القابلة للأداء من بُعد. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات. فالقطاعات الأقل عرضة للأتمتة ولكنها غير قابلة للتكيف مع العمل من بُعد تشمل المرافق والفنون والترفيه، في حين أن القطاعات القابلة للتكيف مع العمل من بُعد ولكنها أكثر عرضة للأتمتة تشمل الخدمات الإدارية. راجع المرفق ٣-١ للاطلاع على التصنيف.

المصادر: دراسة (Choi and others (2018)، والبيانات المستمدة من مشروع تحليل مدخلات رأس المال والعمالة والطاقة والمواد والخدمات على مستوى الاتحاد الأوروبي (EU KLEMS)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي الكندي، ومكتب التحليلات الاقتصادية في الولايات المتحدة، وبيانات مبادرة World KLEMS، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تختلف مجموعات القطاعات في اللوحة ١ اختلافا طفيفا عن ذات المجموعات في اللوحين ٢ و٣ نتيجة فروق الإبلاغ في البيانات الوطنية القطاعية ربع السنوية. ويشير مجموع الاقتصاد إلى التوظيف في الاقتصاد بأكمله. وتصنف القطاعات حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - التعديل ٤. وتصنف القطاعات كأكثر (أقل) عرضة للأتمتة إذا كان أكثر (أقل) من نصف حصتها من التوظيف هي في مهن مصنفة بأنها معرضة بدرجة كبيرة للتحويل إلى مهن روتينية (دراسة Carrillo-Tudela and others 2016). وتغطي البيانات الأساسية للوحة ١ الفترة من الربع الأول ٢٠١٩ إلى الربع الرابع ٢٠٢٠، وفي اللوحين ٢ و٣ تمتد بين ١٩٧٠ و٢٠١٩. حسب المتاح منها. وتشابه أنماط متوسط النمو الاتجاهي على المدى الأقصر، ٢٠١٩-٢٠٢٠. راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك قائمة بالاختصاصات.

### الشكل البياني ٣-٤: التغييرات في الاتجاهات العامة للإعلان عن الوظائف عبر الإنترنت على مستوى القطاعات

(%: الفجوة في الاتجاه العام منذ عام مضي، مربوطة بمؤشر في ١ فبراير ٢٠٢٠)

تكوين القوى العاملة على مستوى القطاعات يفسر جانبا من التأثير غير المتكافئ لجائحة كوفيد-١٩ بين مختلف فئات العمالة.



المصادر: مسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة Indeed؛ وسلاسل البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البيانات اعتبارا من ١٦ فبراير ٢٠٢١. يُعرف التمثيل الديمغرافي الأعلى (الأقل) في التوظيف حسب القطاع بأنه ما إذا كانت نسبة العمالة الشابة أو الأقل مهارة أعلى (أقل) من المتوسط على مستوى الاقتصاد أو ما إذا كانت نسبة النساء العاملات أعلى (أقل) من ٥٠٪ في قطاع ما. وتتضمن العينة مزيجا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. الخط الرأسي = ١٠ مارس ٢٠٢٠ (دخول إيطاليا في حالة إغلاق عام على مستوى البلد). راجع المرفق ٣-١ المتاح على شبكة الإنترنت من خلال هذا الرابط [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

فعدن إجراء تقسيم وفقا لنسب هذه المجموعات الديمغرافية في قطاع معين، تشير أحدث البيانات عالية التواتر حول الاتجاهات العامة للإعلان عن الوظائف عبر الإنترنت إلى أن القطاعات التي تميل إلى توظيف نسبة أعلى من الشباب والنساء والعمالة الأقل مهارة من المرجح أن يكون أداؤها أضعف من القطاعات الأخرى (الشكل البياني ٣-٤). وبعبارة أخرى، فإن الاختلافات الديمغرافية في التوظيف في مختلف القطاعات والمهن — مثل تركيز العمالة في الفئات المهمشة — من المرجح أن تساهم في اختلاف النتائج في مختلف المجموعات في الأزمة الحالية.<sup>٨</sup>

### تشير فترات الركود الماضية إلى أن صدمة كوفيد-١٩ تتطلب إعادة توزيع العمالة

استنادا إلى الصدمات السابقة، يبدو من المرجح أن بعض هذه الآثار غير المتكافئة لصدمة جائحة كوفيد-١٩ بين مختلف القطاعات تعكس صدمة أطول أمدا لإعادة توزيع العمالة تسهم في ارتفاع معدل البطالة.

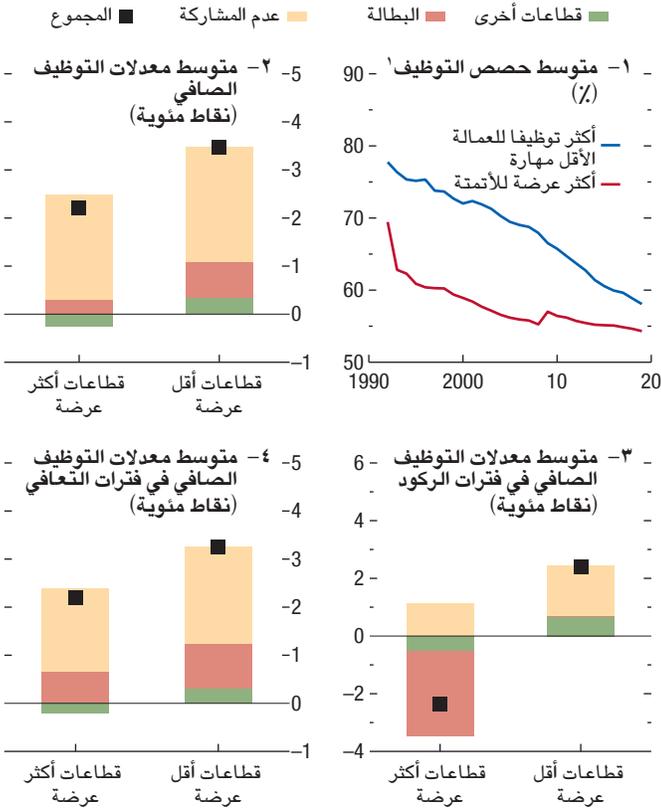
وكما يتضح من سلوك إجمالي تدفقات العمالة، التي يتم تجميعها حتى المستوى القطري استنادا إلى البيانات الجزئية عن العمالة، تتسم نوبات الركود عادة بانخفاض معدل التوظيف الإجمالي (عدد حالات التعيين في وظائف جديدة أو قائمة كنسبة من عدد الوظائف) وارتفاع معدل مغادرة الوظائف الإجمالي (عدد حالات إنهاء العمل، سواء كان طوعيا أو غير طوعي، كنسبة من عدد الوظائف). وهو ما يتسق مع ارتفاع معدلات البطالة أثناء نوبات الهبوط الاقتصادي (الشكل البياني ٣-٥).<sup>٩</sup>

<sup>٨</sup> راجع دراسة Cajner and others (2020) حول كيف يمكن أن تتسبب طبيعة صدمة كوفيد-١٩ على مستوى القطاعات في جانب كبير من التفاوت في الآثار بين مختلف فئات العمالة. والتحليل المبكر لتأثيرات جائحة كوفيد-١٩ في الولايات المتحدة الوارد في دراسة Dam and others (2021) ودراسة Klein and Smith's (2021) يشير إلى وقوع ضرر أكبر على العمالة من الأقليات العرقية (الأمريكيون من أصول إفريقية وذوو الأصول اللاتينية). كذلك أشارت أبحاث سابقة إلى الآثار غير المتكافئة لنوبات الهبوط الاقتصادي، حيث يرجح أن تكون المجموعات الأكثر تهميشا (الشباب والأقليات العرقية وغيرها) قد تعرضت في السابق لفترات بطالة مطولة وخسائر في الدخل (دراسة Altonji and Blank 2004، ودراسة Raam and Røed 2006، ودراسة Oreopoulos, von Wachter, and Heisz 2012، وغيرها). وأشارت دراسات سابقة أيضا إلى أن تكوين التوظيف في مختلف القطاعات والمهن، والتعرض بالتالي للصدمة على نحو غير متكافئ، قد يفسر بعض الاختلافات (دراسة Davis and von Wachter 2011، ودراسة Albanesi and Peiró, Belaire-Franch, and Gonzalo 2012، ودراسة Şahin 2018). وإلى جانب الاختلافات في مدى تعرض القطاعات أو المهن للصدمة، ربما تساهم السمات الأخرى التي قد ترتبط بقطاع التوظيف والمهنة في أوجه عدم المساواة بين فئات العمالة (على سبيل المثال، شيوع استخدام عقود العمل المؤقتة مقابل الدائمة، والقوة التفاوضية للعمالة).

راجع دراسة Kikuchi, Kitao, and Mikoshiba (2020) التي تخلص إلى أن زيادة التوظيف يعقود مؤقتة قد تفسر التأثير الكبير لصدمة كوفيد-١٩ على النساء في اليابان في المرحلة المبكرة من انتشار الجائحة.<sup>٩</sup> فترات الركود هي سنوات من النمو السالب في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وفترات التعافي هي سنوات تعقب فترة ركود يظل الناتج خلالها أقل من حده الأقصى السابق. راجع المرفق ٣-١، المتاح على الموقع الإلكتروني [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO)، للاطلاع على وصف لخوارزمية تأريخ الدورات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مراحل هذه الدورات.

الشكل البياني ٣-٦: التوظيف على مستوى القطاعات، حسب مدى التعرض للأتمتة، ومستوى المهارة، والدورة الاقتصادية

الاتجاهات العامة للتوظيف التي تدعم قطاعات العمالة الأكثر مهارة والأقل عرضة للأتمتة تحدث نتيجة لفترات البطالة أكثر مما تحدث نتيجة للتغيرات أثناء العمل على مستوى القطاعات، وتتسارع وتيرتها أثناء فترات الركود.

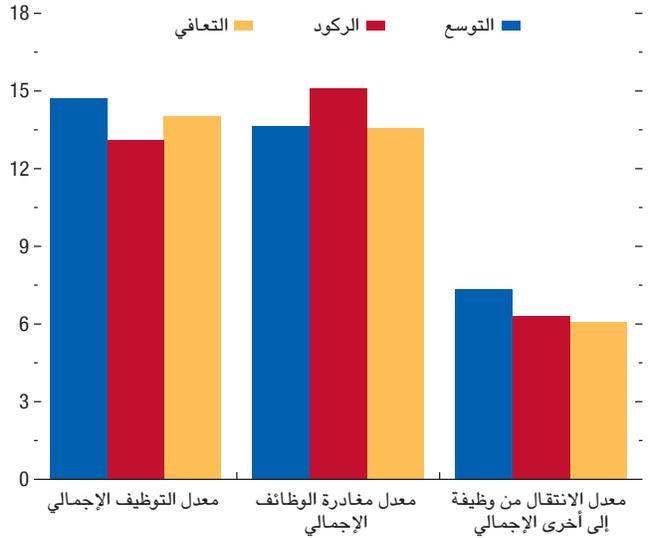


المصادر: مسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي؛ وسلاسل البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تصنف القطاعات كأكثر عرضة للأتمتة إذا كان أكثر من نصف حصتها من التوظيف هي في مهن مصنفة بأنها معرضة بدرجة كبيرة للتحويل إلى مهن روتينية (دراسة Carrillo-Tudela and others 2016). وتصنف القطاعات كأكثر توظيفاً للعمالة الأقل مهارة إذا كانت نسبة العمالة الأقل مهارة على مستوى القطاعات أكبر من المتوسط على مستوى الاقتصاد. وتُحسب معدلات التوظيف الصافي بقسمة الفرق بين عدد حالات التوظيف السنوية وعدد حالات مغادرة الوظائف السنوية على متوسط عدد الوظائف خلال العامين الحالي والسابق. راجع المرفق ١-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل. ١ لمراعاة التغيرات في نطاق تغطية العينة، يُحسب متوسط حصص التوظيف من السكان في سن العمل في اقتصادات مختارة مع الوقت وفقاً للأثار الزمنية الثابتة المستمدة من نموذج انحدار المتغير المشار إليه على الآثار الفطرية والزمنية الثابتة (دراسة Karabarbounis and Neiman 2014).

العمالة غالباً ما يكون تأثيرها أفضل خلال فترة بطالة، فقد تكون تكاليفها الاجتماعية مرتفعة، ولا سيما أثناء فترات الركود عندما تكون التدفقات الخارجة من القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة نحو البطالة كبيرة، كما هو مرجح في حالة صدمة كوفيد-١٩. (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٣). وكما هو مذكور أعلاه، انخفض التوظيف بالفعل في القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة بشكل أكثر حدة أثناء جائحة كوفيد-١٩، على غرار فترات الركود الماضية.

الشكل البياني ٣-٥: معدل الدوران في سوق العمل عبر الدورة الاقتصادية (٨)

ينخفض معدل التوظيف ويرتفع معدل مغادرة الوظائف في فترات الركود مقارنة بفترات التوسع، وينعكس المسار إلى حد ما في فترات التعافي.



المصادر: مسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي؛ وسلاسل البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُحسب معدلات التوظيف ومعدلات مغادرة الوظائف ومكوناتها بقسمة عدد حالات التوظيف/مغادرة الوظائف السنوية على متوسط عدد الوظائف خلال العامين الحالي والسابق. وتوجد فروق دالة إحصائية بين جميع المعدلات، باستثناء معدلات الانتقال من وظيفة إلى أخرى في فترات الركود والتعافي ومعدلات مغادرة الوظائف في فترات التعافي والتوسع. راجع المرفق ١-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول البيانات وتاريخ الدورة الاقتصادية.

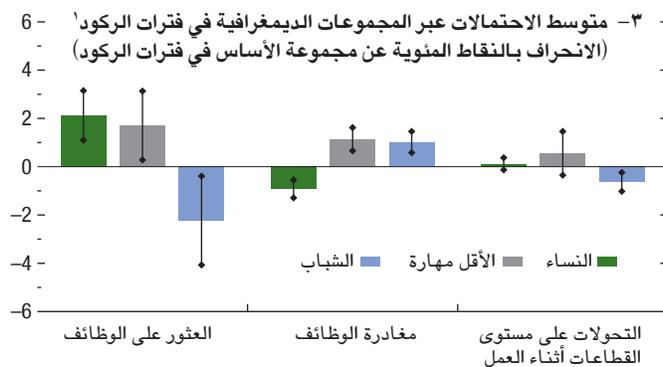
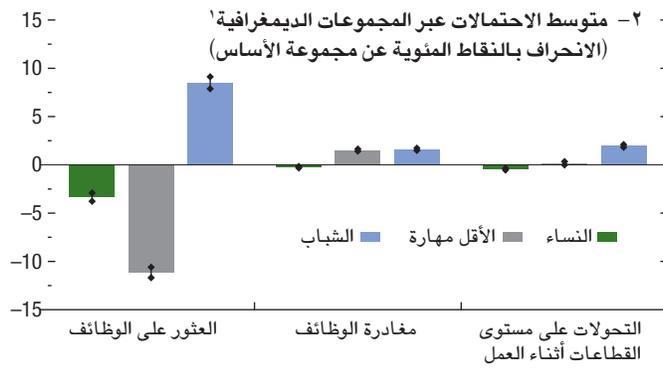
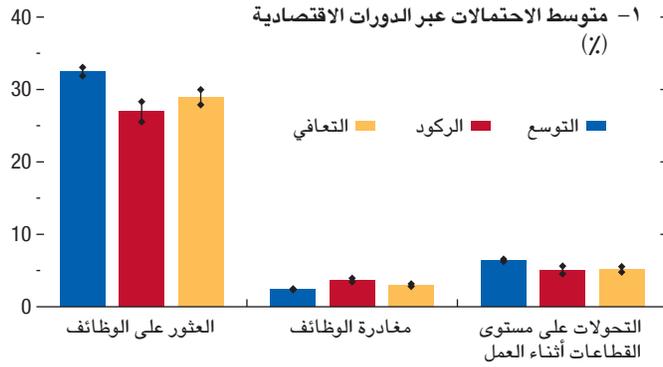
كذلك يميل معدل الانتقال من وظيفة إلى أخرى (عدد حالات التعيين من العاملين كنسبة من عدد الوظائف) إلى الانخفاض، مما يشير إلى تعطل عمليات إعادة التوزيع من خلال الانتقال من وظيفة إلى أخرى أثناء نوبات الهبوط الاقتصادي. وحوالي ثلثي التدفقات من وظيفة إلى أخرى تتم داخل نفس القطاع. ومن المرجح أن تعمل كل هذه الآليات أثناء فترة الركود المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩.

الضرر الأكبر يقع على القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة، على غرار فترات الركود الماضية

مع الوقت، ظل التوظيف يتحول بعيداً عن القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة، وانخفضت نسبة العاملين الأقل مهارة (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١). ومن أسباب هذا التحول انتقال العمالة مباشرة من القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة إلى القطاعات الأقل عرضة لها، ولكنه ينتج في أغلب الأحوال عن صافي توظيف العمالة من العاطلين عن العمل وغير المشاركين في سوق العمل (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٢). ويشير ذلك إلى أن عمليات إعادة التوزيع على مستوى القطاعات غالباً ما تحدث بعد فترة من البطالة. ونظراً لأن سياسات إعادة توزيع

### الشكل البياني ٣-٧: احتمالات تحوّل سوق العمل عبر الدورات الاقتصادية والمجموعات الديمغرافية

تعكس تحولات سوق العمل على المستوى الفردي، مثلها مثل تحولات تدفقات العمالة، أنماط الدورة الاقتصادية، ولكن هناك تبايناً كبيراً في التوقعات عبر المجموعات الديمغرافية، حيث تعاني العمالة الشابة والأقل مهارة من تهمة شديدة في سوق العمل.



المصادر: مسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي؛ وسلاسل البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: حساب احتمالات العثور على الوظائف يشمل الأفراد الذين كانوا عاطلين عن العمل في العام السابق وأصبحوا عاملين في العام الحالي. وحساب احتمالات مغادرة الوظائف يشمل الأفراد الذين كانوا يعملون في العام السابق وأصبحوا عاطلين عن العمل في العام الحالي. وحساب احتمالات التحول على مستوى القطاعات أثناء العمل يشمل الأفراد العاملين في العام السابق والحالي وغيروا قطاعات مهنتهم. وتشير النهايات البارزة إلى نطاق ثقة نسبته ٩٥٪. راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل. ١ مجموعة الأساس هي الرجال في مقتبل العمر والأكثر مهارة.

والخلاصة هي أن صدمة جائحة كوفيد-١٩ كانت ذات آثار بالغة التفاوت على التوظيف في مختلف القطاعات والمجموعات الديمغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، إذا اتخذنا الماضي مرشداً لما هو آت، فقد تكون هذه الآثار مؤقتة ولكنها ستستمر لفترة طويلة مما يستلزم قدراً من إعادة التوزيع. وعلى وجه الخصوص، تعمل الصدمة على تسريع وتيرة الاتجاهات العامة السائدة من قبل على مستوى الأتمتة، مما يؤدي إلى انكماش القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة، وتشجيع نمو التوظيف في القطاعات المتوسعة. وتشير الاختلافات في تكوين القوى العاملة بين مختلف القطاعات إلى أن بعض فئات العمالة — ولا سيما الأقل مهارة — تواجه آفاقاً وظيفية أشد ضعفاً.

### تحولات سوق العمل، وعدم المساواة، وفترات الركود

ينشأ منظور بديل لإجمالي تدفقات العمالة من فحص تحولات سوق العمل على المستوى الفردي — مثل العثور عاطل عن العمل على وظيفة، وفقدان عامل لوظيفة أو مغادرته لها، والتغيرات في التوظيف بين مختلف القطاعات والمهن (سواء أثناء العمل أو عقب فترة بطالة) — وهو ما يتيح تحديد الاختلافات الديمغرافية المتوقعة. وكما هو موضح في هذا الفصل، من المرجح وقوع ضرر بالغ على العمالة الأقل مهارة من جراء الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩.

### يقل العثور على وظائف وتزيد مغادرة الوظائف في فترات الركود مقارنة بفترات التوسع

تكون احتمالات العثور على وظائف في فترات الركود والتعافي أقل مقارنة بفترات التوسع، بينما يكون العكس صحيحاً بالنسبة لمغادرة الوظائف (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ١). وغالباً ما تتغير احتمالات تغيير قطاع التوظيف أثناء العمل حسب الدورة الاقتصادية — حيث تزداد في فترات التوسع وتنخفض في فترات الركود — رغم أن الاختلافات التقديرية عبر مراحل الدورة الاقتصادية ليست دالة إحصائياً.<sup>١٠</sup> ويخفي متوسط احتمالات تحوّل سوق العمل الاختلافات المنهجية في مختلف المجموعات الديمغرافية. وباستخدام نموذج الاحتمالية الخطية مع إضافة خصائص على المستوى الفردي، يتم تقدير متوسط آثار هذه الخصائص على تحولات سوق العمل. وتشير النتائج إلى أن العثور العمالة الشابة على وظيفة يكون أسهل مقارنة بالعمالة في مقتبل العمر، بينما يكون أصعب، في المتوسط، على النساء مقارنة بالرجال وعلى العمالة الأقل مهارة مقارنة بالأعلى مهارة (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ٢). ومن الأرجح فقدان العمالة الشابة أو الأقل مهارة للوظائف، بينما تبدو احتمالات مغادرة النساء للوظائف

<sup>١٠</sup> توصلت الأدبيات الاقتصادية أيضاً إلى أن تحولات التوظيف على مستوى القطاعات مسابرة للاتجاهات الدورية (دراسة Carrillo-Tudela, Carrillo-Tudela and Visschers 2014, ودراسة Hobijn, and Visschers 2014, ودراسة Carrillo-Tudela and others 2016).

تغيير العمال لمهنتهم وما يرتبط بذلك من تغير في الدخل لا يحدث من فراغ؛ حيث يرجح أن يعتمد على التاريخ الوظيفي للعامل.

وهذا الاعتماد تعكسه احتمالات تغيير المهن وتغير الدخل، استنادا إلى مجموعة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للأفراد في عينة من الاقتصادات الأوروبية. فمن بين الذين «يعملون» (المستمرون في العمل خلال العامين الماضيين)، يبلغ معدل تغيير المهنة حوالي ١٠٪ فقط؛ أما بالنسبة للعامل الذي أعيد توظيفه بعد فترة بطالة بلغت سنة واحدة («خلال فترة بطالة»)، يزيد المعدل بمقدار خمسة أضعاف تقريبا، حيث يصل إلى حوالي ٥٠٪ (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ١).<sup>١٣</sup> وبعبارة أخرى، يبدو أن العمال يفضلون بشكل عام التمسك بمهنتهم الحالية، ما لم تجبرهم الظروف — كفترات البطالة المطولة — على تغييرها.

وتتجلى تفضيلات العمال أيضا في تغير الدخل المرتبط بتغيير المهنة عند إجراء مقارنة بين من قاموا بتغيير مهنتهم ومن ظلوا في مهنتهم الأصلية (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٢). فمن بين العاملين، زاد متوسط دخل الذين قاموا بتغيير مهنتهم بنحو ٢٪، مما يشير إلى أن تغيير المهن كان مفيدا بالنسبة لهم. وفي المقابل، من بين العاطلين عن العمل الذين نجحوا في العثور على عمل جديد، تعرض الذين غيروا مهنتهم لغرامة في متوسط الدخل بنسبة تصل إلى ١٥٪، مما يشير إلى أنهم ربما اضطروا إلى قبول وظيفة أقل من المستوى المرغوب.<sup>١٤</sup>

ولا يبدو أن حالة الدورة الاقتصادية تؤثر إلى حد كبير على احتمالات تغيير المهن وما يصاحبها من تغير في الدخل.<sup>١٥</sup> ومع ذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة أثناء فترات الركود وارتفاع معدلات تغيير المهن بعد فترات البطالة يشيران إلى أنه من المرجح أن تحدث تلقائيا زيادة في حالات تغيير المهنة وزيادة في عدد العمال الذين يعانون من غرامات في الدخل عند إعادة التوظيف بعد فترات الركود، بما في ذلك الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩.

<sup>١٣</sup> احتمال تغيير المهنة خلال فترة عدم مشاركة يساوي احتمال تغييرها خلال فترة بطالة.

<sup>١٤</sup> رغم أنه يتعذر إجراء مقارنة دقيقة بين أحجام هذا المقياس في الأدبيات الاقتصادية بسبب الاختلافات في عينة البلدان ومستوى التفصيل في فئات المهن، فإن هذه النتائج تتماشى بشكل عام مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة — راجع دراسة (Huckfeldt 2018)، ودراسة (Gertler, Huckfeldt, and Trigari 2020). وتتوافق الحقائق البسيطة أيضا مع نظريات التفاوض التعااقبي التي يتأثر فيها المركز التفاوضي للعامل بتاريخه الوظيفي الحديث (راجع على سبيل المثال دراسة Postel-Vinay and Robin 2002، ودراسة Cahuc, Postel-Vinay, and Robin 2006، ودراسة Jarosch 2015). ويحدث أيضا هبوط في مستوى الدخل مع تغيير المهنة بعد فترة بطالة في نموذج التوظيف الانتقائي (دراسة Huckfeldt 2018). وبالإضافة إلى ذلك، يرجع تغير الدخل أساسا إلى تغير أجر الساعة وليس إلى تغير ساعات العمل.<sup>١٥</sup> الاستثناء الوحيد هو تغير الدخل المصاحب لتغيير المهنة أثناء العمل، حيث يقل أثناء الركود.

مساوية تقريبا لاحتمالات مغادرة الرجال. وفي الوقت نفسه، تكون احتمالات تغيير الشباب لوظائفهم أثناء العمل في مختلف القطاعات أكبر مقارنة بمن هم في مقتبل العمر.

### العمالة الشابة والأقل مهارة كانت الأشد تضررا أيضا في فترات الركود الماضية

بالتركيز على التحولات أثناء فترات الركود الماضية، يتضح وجود اختلافات منهجية في مختلف المجموعات أيضا (الشكل البياني ٣-٧، اللوحة ٣). فغالبا ما يعاني الشباب من حرمان شديد من العثور على وظائف وتكون احتمالات فقدانهم لوظائفهم أثناء فترة الهبوط الاقتصادي أكبر مقارنة بمن هم في مقتبل العمر. وفي الماضي، شهدت النساء انخفاضا أقل في احتمالات العثور على وظائف وارتفاعا أقل في احتمالات مغادرة الوظائف مقارنة بالرجال أثناء فترة الركود. وكان الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة للعمالة الأقل مهارة، حيث كانت احتمالات عثورها على وظائف أكبر مقارنة بالعمالة الأعلى مهارة، ولكن كانت احتمالات فقدانها للوظائف أكبر أيضا أثناء فترة الركود. ومع ذلك، من المرجح أن يكون لمغادرة الوظائف التأثير الأكبر، مما يجعل العمالة الأقل مهارة أكثر عرضة لأن تصبح في النهاية عاطلة عن العمل أثناء الركود مقارنة بالعمالة الأعلى مهارة. ولا يوجد نمط واضح لتحولات التوظيف على مستوى القطاعات أثناء العمل.

وتشير هذه النتائج إلى أن هناك الكثير من السمات المشتركة بين فترات الركود الماضية والأزمة الحالية، حيث تعاني العمالة الشابة والأقل مهارة من تهمة شديدة في سوق العمل. كذلك، تتلاشى على ما يبدو الدلائل السابقة على أن النساء في الاقتصادات المتقدمة أكثر تضررا، في المتوسط، من صدمة كوفيد-١٩ — على خلاف الأنماط المعتادة لفترات الركود الماضية.

### تغيير المهن أكثر تكرارا بعد فترات البطالة ويترتب عليه غرامات في الدخل

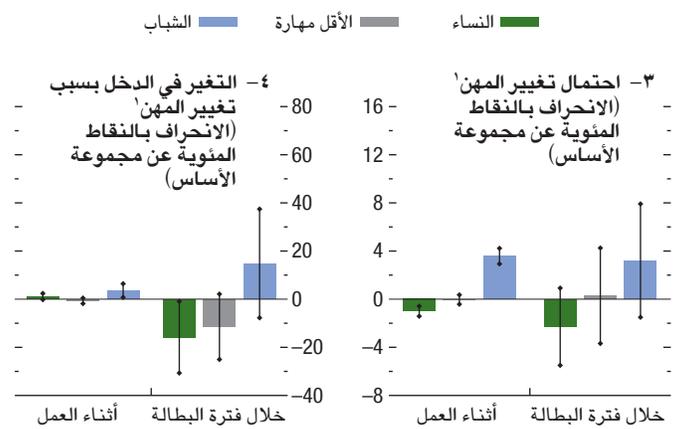
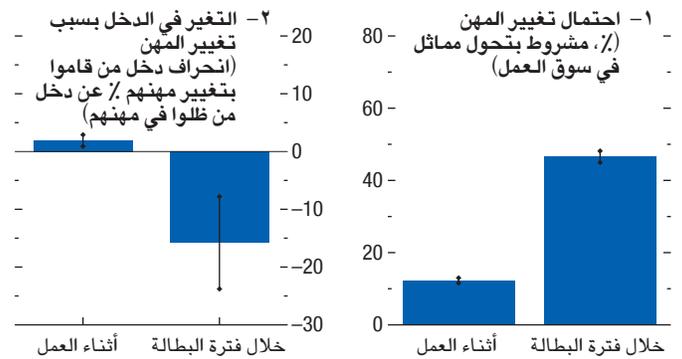
إلى جانب تحولات التوظيف على مستوى القطاعات، يمكن أن يعكس تكيف سوق العمل أيضا تغيير العمال ليس فقط لوظائفهم، بل لمهنتهم أيضا.<sup>١١</sup> وقد أصبح هذا البُعد غاية في الأهمية في حالة صدمة كوفيد-١٩، نظرا لأهمية المهن التي تتيح للأفراد إمكانية العمل من المنزل.<sup>١٢</sup> ومع ذلك فإن

<sup>١١</sup> لأغراض التحليل في هذا الفصل، تصنف هذه العمالة إلى فئات عامة، مثل المديرين وموظفي الدعم الكتابي والحرفيين ومشغلي المعدات والآلات، وفقا للتصنيف المهني للمجموعات الرئيسية الوارد في التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨. راجع المرفق ٣-١ على الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>١٢</sup> على سبيل المثال، تخلص دراسة (Hensvik, Le Barbanchon, and Rathelot 2021) إلى أن الباحثين عن عمل يميلون إلى إعادة توجيه بحثهم نحو مهن أقل تضررا، إلى جانب ما توقعنا أن يحدث نتيجة انخفاض الوظائف الشاغرة أثناء جائحة كوفيد-١٩. راجع أيضا دراسة (Shibata 2021) التي تخلص إلى أن الوظائف الأكثر قابلية للأداء من بُعد تكون أكثر انعزالا عن الدورة الاقتصادية، بما في ذلك الركود المصاحب للجائحة، في الولايات المتحدة.

## الشكل البياني ٣-٨: تغيير المهن

يشيع تغيير المهن بعد فترات البطالة ولكنه يؤدي إلى خسارة كبيرة في الدخل.



المصادر: إحصاءات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالدخل والظروف المعيشية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُحسب احتمال تغيير المهن أثناء العمل على أساس الأفراد العاملين في العاميين الحالي والسابق وغيرهم. ويُحسب احتمال تغيير المهن خلال فترة البطالة على أساس الأفراد العاملين في العام الحالي وكانوا عاطلين عن العمل في العام السابق وغيرهم (على أساس مهنتهم المسجلة قبل عامين من آخر عمل لهم). وتشير النهايات البارزة إلى نطاق ثقة نسبيته ٩٥٪. راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل. ١ مجموعة الأساس هي الرجال في مقتبل العمر والأكثر مهارة.

وعند مقارنة عواقب تغيير المهن على معدلات تغيير المهن وتغير الدخل في مختلف المجموعات الديمغرافية، تظهر بعض الاختلافات اللافتة للانتباه. فاحتمالات تغيير النساء للمهن تكون أقل مقارنة بالرجال، سواء أثناء العمل أو بعد فترة من البطالة. ومع ذلك، عند تغيير النساء لمهنهن، فإن تغير الدخل المصاحب لهذا التغيير (سواء زيادة أو انخفاض) يكون أكبر غالباً من تغير دخل الرجال.<sup>١٦</sup> وتكون احتمالات تغيير الشباب لمهنهم أكبر بكثير مقارنة بمن هم في مقتبل العمر، سواء أثناء العمل أو خلال فترة بطالة (رغم أن الفرق خلال فترة البطالة غير دال إحصائياً). ويحصل الشباب أيضاً على

<sup>١٦</sup> راجع دراسة (Montenovo and others (2020)، ودراسة Shibata (قيد الإصدار) للاطلاع على أدلة ذات صلة على آثار جائحة كوفيد-١٩ على توزيع الدخل في سوق العمل في الولايات المتحدة.

زيادة أكبر في الدخل نتيجة تغيير المهن أثناء العمل. وبمقارنة العمالة الأقل مهارة بالعمالة الأعلى مهارة، لا توجد فروق دالة إحصائية في معدل تغيير المهن أو فيما يصاحبه من تغير في الدخل، رغم وجود بعض الدلائل على أن ذوي المهارات الأقل ربما يتعرضون لغرامة أكبر في الدخل بعد تغيير مهنتهم خلال فترة بطالة.

وهذه النتائج المتعلقة بتغيير المهن وما يرتبط بها من تغير في الدخل في مختلف المجموعات الديمغرافية لا تختلف كثيراً بين فترات التوسع والركود. ومع ذلك، تزداد احتمالات تغيير المهن خلال فترة بطالة أثناء الركود بين العمالة الأقل مهارة التي تستطيع العثور على فرصة لإعادة التوظيف.<sup>١٧</sup> ويثير ذلك قلقاً بالغاً في ضوء الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩، نظراً لأنه يشير إلى أن العمال الأقل مهارة معرضون على الأرجح إلى صدمة ثلاثية الأبعاد: حيث يرجح أكثر تعيينهم في قطاعات تتأثر سلباً بالجائحة؛ وهم معرضون على الأرجح لأن يصبحوا عاطلين عن العمل في حالات الهبوط الاقتصادي؛ وبالنسبة لمن يتمكنون من العثور على وظائف جديدة فيتعين عليهم على الأرجح تغيير مهنتهم ويعانون من هبوط مستويات الدخل.

### استجابات السياسات لصدمة كوفيد-١٩: الحفاظ على الوظائف مقابل إعادة توزيع العمالة

كما أوضحت الأقسام السابقة، غالباً ما تحدث تحولات سوق العمل حسب الدورة الاقتصادية، حيث تزداد احتمالات مغادرة الوظائف وتقل احتمالات العثور على وظائف في حالة التعرض لصدمات معاكسة، وغالباً ما يقع ضرر أكبر، في المتوسط، على العمالة الشابة والأقل مهارة. فهل يمكن أن تساهم السياسات في التخفيف من حدة هذه الآثار مع تيسير التكيف المطلوب في سوق العمل؟

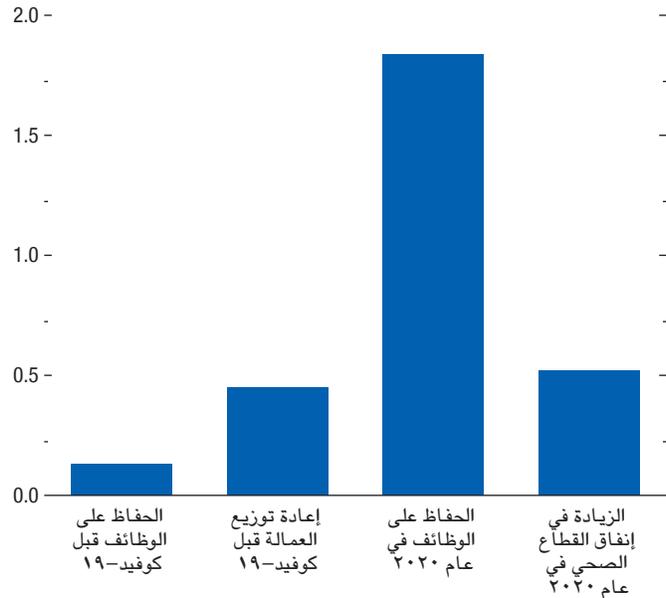
استحدثت جائحة كوفيد-١٩ دعماً استثنائياً من السياسات في العديد من البلدان، تم تخصيص معظمه للحفاظ على علاقات العمل وتوفير تأمين الدخل للعمالة (غالباً من خلال تقديم إعانات بطالة سخية وتوسيع نطاق أهلية الحصول عليها، الشكل البياني ٣-٩).<sup>١٨</sup> ومع استمرار الجائحة، يزداد

<sup>١٧</sup> من المهم التأكيد على أن النتائج الواردة في هذا الفصل حول احتمالات تغيير المهن وما يصاحب ذلك من تغير في الدخل بالنسبة للعمالة الأقل مهارة لا تغطي بالفعل سوى العمالة الأقل مهارة التي عثرت على عمل بعد فترة بطالة ويُستبعد منها العمالة الأقل مهارة التي لم تتمكن من العثور على عمل.

<sup>١٨</sup> للاطلاع على تفاصيل الإجراءات المحددة، راجع أداة تتبع السياسات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتي أنشأها صندوق النقد الدولي. والمهم في هذا الخصوص أيضاً هو أن أي مخططات لإعادة التوظيف من تمديدات برامج إعانات البطالة — التأمين الرئيسي لأولئك الذين فقدوا وظائفهم — قد تم الحد منها على ما يبدو بشكل ملحوظ أثناء فترات الركود (راجع دراسة Schmiuder, von Wachter, and Bender 2012).

### الشكل البياني ٣-٩: الإنفاق العام على سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة: قبل جائحة كوفيد-١٩ وفي مواجهة جائحة كوفيد-١٩ (% من إجمالي الناتج المحلي)

متوسط الإنفاق العام للحفاظ على الوظائف بعد صدمة كوفيد-١٩ أكبر بكثير من مستوى الإنفاق للحفاظ على الوظائف في الماضي. والزيادة في إنفاق القطاع الصحي وحدها تعادل متوسط الإنفاق على إعادة توزيع العمالة في الماضي.



المصادر: صندوق النقد الدولي، أداة تتبع السياسات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توضح الأعمدة متوسط الإنفاق العام على المجال المشار إليه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

نشدها في التاريخ الحديث، يعرض هذا القسم بعد ذلك نموذجاً للبحث والتوافق تم وضعه مؤخراً لدراسة المفاضلة بين استخدام سياسات الحفاظ على الوظائف واستخدام سياسات إعادة توزيع العمالة في الاستجابة لصدمة إغلاق عام أو تباعد اجتماعي معاكسة. ويتيح مختبر النموذج دراسة السمات الرئيسية لصدمة الجائحة — مثل آثارها غير المتكافئة في مختلف المهن — والسياسات المتخذة لمواجهةها.

### التقديرات التجريبية لفعالية سياسات سوق العمل

استناداً إلى تحليل تحولات سوق العمل على المستوى الفردي، يُدرج ضمن نموذج الاحتمالية الخطية المتغيرات التي ترصد الإنفاق كنسبة من متوسط الدخل لكل عاطل عن العمل على سياسات سوق العمل التي تهدف إلى الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة. ورغم أن هذا النموذج يشتمل على الآثار الثابتة (القطرية والزمنية) ومتغيرات ضابطة للاقتصاد الكلي (مثل فجوة الناتج)، فإن المتغيرات المحذوفة المرتبطة بمتغيرات سياسة سوق العمل تظل مصدر قلق، وبالتالي ينبغي تفسير النتائج على أنها ارتباطية وليست سببية.<sup>٢٠</sup>

وبالتركيز فقط على العلاقات التي أشارت التقديرات إلى أنها دالة إحصائياً، تبين أن سياسات الحفاظ على الوظائف تؤدي إلى تخفيض احتمالات مغادرة الوظائف، في المتوسط، بينما تؤدي سياسات إعادة توزيع العمالة إلى زيادة احتمالات العثور على وظائف وتغيير المهن أثناء العمل، بما يتسق مع ما تشير إليه العديد من نماذج هذه السياسات (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ١). وفي الوقت نفسه، يبدو أن سياسات الحفاظ على الوظائف ترتبط أيضاً بزيادة احتمالات تغيير المهن أثناء العمل بشكل عام وأن سياسات إعادة توزيع العمالة ترتبط بانخفاض احتمالات مغادرة الوظائف، وهو ما يزيد من الحيرة. وقد تعكس هذه النتائج القياس غير الكامل لآثار سياسات الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة باعتبارها مقاييس إجمالية للإنفاق بغرض تحسين أداء سوق العمل. ويشمل ذلك الإنفاق على برامج التدريب — التي يتم تقديمها إما أثناء العمل في حالة الحفاظ على الوظائف، أو خارج نطاق العمل حيث يكون الهدف هو إعادة توزيع العمالة. وبقدر ما تؤدي هذه البرامج إلى زيادة إنتاجية العمال، بقدر ما

تركيز النقاش على مجموعتين واسعتين من السياسات من حيث دور كل منهما وتوقيت استخدامها: مجموعة السياسات التي تهدف إلى الحفاظ على الوظائف (الحفاظ على التوافقات الحالية بين العمال وأصحاب العمل) ومجموعة السياسات التي تهدف إلى إعادة توزيع العمالة (توفير فرص عمل جديدة وتيسير تحول العاملين إلى القطاعات والمهن التي تشهد نمواً بعيداً عن تلك التي تشهد انكماشاً).<sup>١٩</sup>

ولإحراز بعض التقدم في هذه المسألة، يقدم هذا القسم أولاً تقييماً تجريبياً لآثار الإنفاق العام على المستوى القطري في المجالات العريضة لسياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة على تحولات سوق العمل على المستوى الفردي. غير أنه إدراكاً بأن هذه التقديرات ينبغي تفسيرها على أنها ارتباطية وليست سببية، وأن لصدمة الجائحة سمات لم

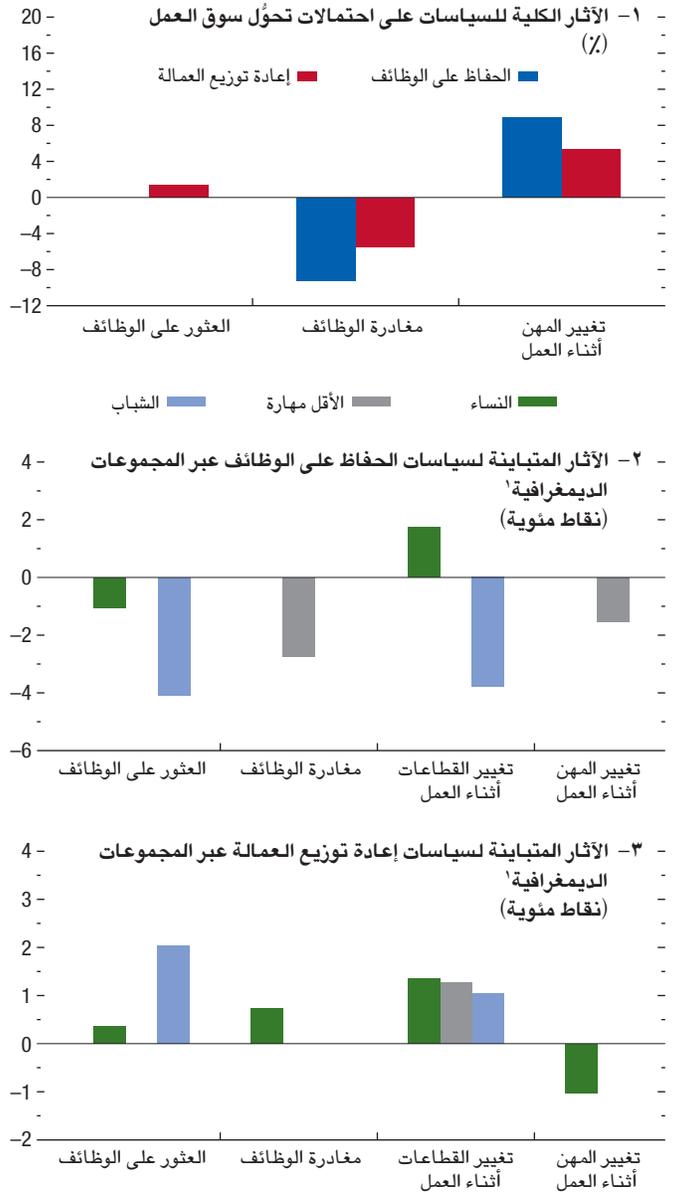
<sup>١٩</sup> على وجه التحديد، تشمل أدوات السياسة التي تشجع الحفاظ على الوظائف إعانات دعم الأجور وبرامج ساعات العمل المخفضة وإعانات البطالة الجزئية، بينما تشمل أدوات السياسة التي تدعم إعادة توزيع العمالة حوافز التعيين والشركات المبتدئة، والمساعدة في البحث عن فرص العمل والتوافقات الوظيفية، وبرامج إعادة التدريب.

<sup>٢٠</sup> رغم أن الآثار الثابتة ترصد بالفعل متوسط آثار الخصائص القطرية (مثل صرامة قواعد سوق العمل وهيكلة مؤسسات سوق العمل) على النتائج، فإن آثار هذه الخصائص على فعالية تدخلات السياسة التي يتناولها هذا الفصل لا يمكن تقييمها بشكل منفصل. وتمثل آثار السياسة الموضحة متوسط آثار السياسة.

<sup>٢١</sup> في نموذج معياري للبحث والتوافق في سوق العمل ورد في دراسة Diamond-Mortensen-Pissarides، تؤدي الضرائب على تسريح العمالة (نوع من سياسات الحفاظ على الوظائف) إلى الحد من تدمير الوظائف بينما يكون تأثيرها غير واضح على توفير فرص العمل (Pissarides 2000). وفي المقابل، يؤدي دعم توظيف العمالة (نوع من سياسات إعادة توزيع العمالة) في النموذج إلى زيادة توفير فرص العمل وتدمير الوظائف.

### الشكل البياني ٣-١٠: آثار سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة

يمكن أن تساهم سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة في التخفيف من حدة الصدمات المعاكسة وتحسين أداء سوق العمل.



قد تؤدي أيضا إلى زيادة قيمتهم لدى أصحاب العمل (انخفاض احتمالات مغادرة الوظائف) بالإضافة إلى اهتمامهم وقدرتهم على تغيير مهنتهم أثناء العمل.

وقد يكون أيضا لسياسات الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة آثار مختلفة بين المجموعات الديمغرافية، مما قد يعكس الاختلافات الديمغرافية في التوظيف في القطاعات والمهن التي تستفيد من هذه السياسات بالإضافة إلى الاستهداف المباشر لمجموعات محددة.<sup>٢٢</sup> وتشير النتائج التجريبية إلى أن سياسات الحفاظ على الوظائف أدت غالبا إلى تخفيض احتمالات مغادرة الوظائف من جانب العمالة الأقل مهارة بدرجة أكبر مقارنة بالعمالة الأعلى مهارة، بينما أدت سياسات إعادة توزيع العمالة غالبا إلى زيادة فرص العثور على عمل للشباب والنساء بدرجة أكبر مقارنة بالأفراد في مقتبل العمر والرجال (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحتان ٢ و٣). وتتسق النتائج في حالة ارتفاع مخاطر تسريح العمالة الأقل مهارة بعد صدمة معاكسة، والتي تكون استفادتها أكبر بالتالي من سياسات الحفاظ على الوظائف. وقد تعكس النتائج في حالة الشباب زيادة القدرة على الاستفادة من الإنفاق المرتبط بالتدريب في حالة استخدام سياسات إعادة توزيع العمالة. كذلك فإن ارتباط النساء بسوق العمل الذي يكون أضعف عادة قد يجعلهن أكثر تأثرا أيضا بسياسات إعادة توزيع العمالة مما يعزز فرص العثور على وظائف.

### استجابات السياسات الاقتصادية للجائحة: التحليل القائم على النموذج للحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة

يشير التحليل التجريبي السابق إلى أن سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة يمكن أن تكون أدوات فعالة لمواجهة تدهور أوضاع سوق العمل الناجم عن الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩. وكما ورد آنفا، لمعالجة بواعث القلق من أن التقديرات التجريبية ارتباطية وللغسل بين آثار السياسات على نحو أفضل، يعرض هذا الفصل أيضا نموذجا للبحث والتوافق في سوق العمل تم وضعه مؤخرا لدراسة دور كل من سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة في مواجهة صدمة كوفيد-١٩.<sup>٢٣</sup>

ويشتمل النموذج على العديد من السمات الضرورية لفهم إجراءات دعم سوق العمل بصورة أفضل في هذه المرحلة. فهناك مهنتان في الاقتصاد، تختلفان في مدى اعتمادهما على

<sup>٢٢</sup> من المرجح قياس هذه الآثار المختلفة المقدرة بشكل أفضل من قياس الآثار الكلية للسياسات، حيث يتم تعديلها لمراعاة تأثير أي متغيرات محذوفة حسب البلد-السنة يمكن الخلط بينها وبين سياسات سوق العمل.

<sup>٢٣</sup> تسترشد معايرة النموذج جزئيا بالنتائج التجريبية. راجع المرفق ٣-١٠ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

المصادر: مسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي؛ وإحصاءات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالدخل والظروف المعيشية؛ وسلاسل البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

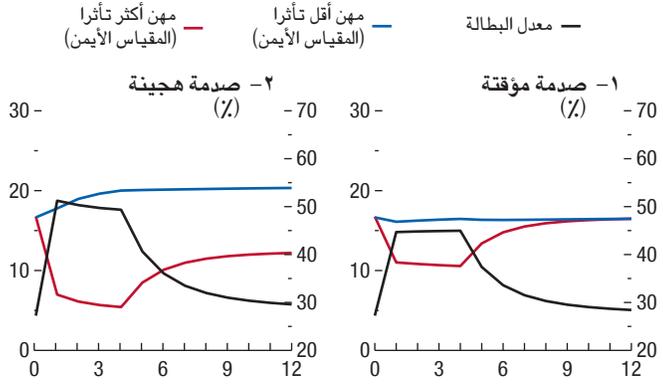
ملحوظة: توضع اللوحة ١ النسبة المئوية للتغير في احتمال حدوث التحول المشار إليه (مقارنة بالمتوسط) المصاحب لزيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في الإنفاق على السياسة المشار إليها كنسبة من متوسط الدخل لكل عاطل عن العمل. وتوضح اللوحتان ٢ و٣ النقاط المئوية لاحتمال حدوث التحول المشار إليه كإحصاء عن مجموعة الأساس. ولا يوضح الشكل البياني سوى الآثار التقديرية الدالة إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥٪. راجع المرفق ٣-١٠ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك القيم الوسيطة المحددة لاحتمالات تحوّل سوق العمل.

<sup>١</sup> مجموعة الأساس هي الرجال في مقتبل العمر والأعلى مهارة.

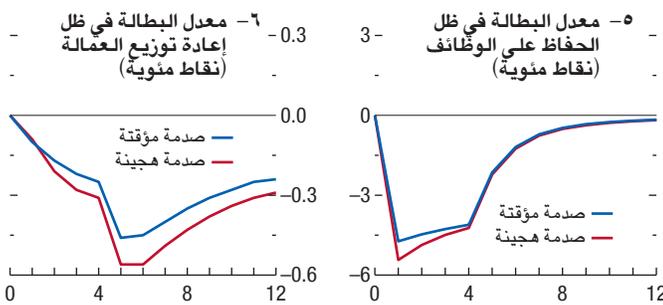
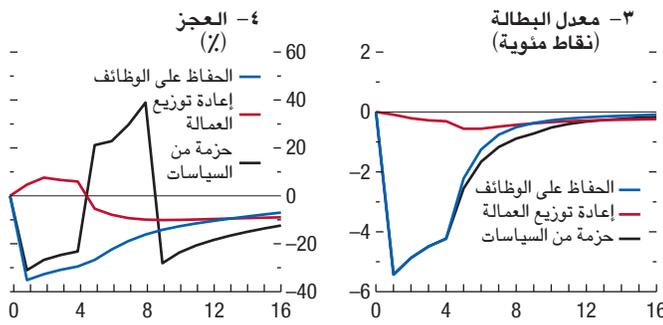
### الشكل البياني ٣-١١: نماذج المحاكاة مع صدمات الإغلاق العام وسياسات سوق العمل

يكون ارتفاع معدل البطالة أكبر في حالة التعرض لصدمة إغلاق عام من نفس الحجم عندما يكون جزء من الصدمة دائما. ولسياسات الحفاظ على الوظائف تأثير قوي في تخفيض البطالة على المدى القصير، بينما يكون تأثير سياسات إعادة توزيع العمالة أفضل على المدى الطويل وبعد صدمة دائمة.

معدل البطالة وتوزيع العمالة، حسب المهنة (سيناريو عدم وجود سياسات)



تأثير وتكلفة سياسات سوق العمل أثناء الصدمات المختلفة (الانحراف عن سيناريو عدم وجود سياسات)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يشير المحور السيني إلى عدد أرباع السنة بعد بدء الصدمة. وتتألف حزمة السياسات من سلسلة من سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة. وتوضح اللوحتان ٣ و ٤ الاستجابات للصدمة الهجينة. راجع المرفق ٣-١١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تعريف الصدمات المختلفة وإجراءات السياسات.

المخالطة (ومدى تعرضهما لصدمة الجائحة). وتختلف إنتاجية العاملين في المهنتين. وتتمتع الشركات بحرية دخول السوق والخروج منها في النموذج، وتحمل تكلفة الإعلان عن وظيفة شاغرة (توفير فرصة عمل). وتقدم الشركات أيضا عروض عمل مختلفة حسب إنتاجية العمال.<sup>٢٤</sup> وكما توضح النتائج التجريبية، فإن العمال الذين يغيرون مهنتهم أثناء العمل في النموذج يشهدون زيادة محدودة في الدخل، في حين أن العمال الذين يغيرون مهنتهم بعد فترة بطالة يشهدون انخفاضا ملحوظا في الدخل. وهناك نظام لإعانات البطالة يعمل في الخلفية ويوفر قدرا من التأمين للعاطلين عن العمل.

وتدرج صدمة كوفيد-١٩ في النموذج كصدمة «إغلاق عام» معاكسة يصاحبها زيادة في مستويات التباعد الاجتماعي مما يلحق ضرا أهد بإحدى المهنتين مقارنة بالأخرى. ويُنتظر أن تؤدي الصدمة إلى محاكاة الزيادة الأولية في البطالة التي شوهدت في الولايات المتحدة، كما يُفترض أن تستمر أربع فترات (أرباع سنة). ونظرا لعدم اليقين بشأن استمرار الصدمة، يتم النظر في حالتين: (١) صدمة مؤقتة، حيث تعود الإنتاجية إلى مستوياتها الأولية بعد انحسار الصدمة، و(٢) صدمة هجينة يُرجح حدوثها، وهي صدمة مؤقتة في معظمها ولكن بعض عناصرها دائمة (تحديدا، نصف عناصر الصدمة التي تصيب المهنة الأشد تضررا دائما).

ويتم النظر في ثلاثة سيناريوهات للسياسة ومقارنتها بمعيار عدم تدخل السياسات: (١) دعم الحفاظ على الوظائف، حيث تقدم الحكومة مدفوعات التحويلات للشركات لدعم نسبة من فاتورة أجورها عندما يصبح التوافق بين الشركة والعامل غير مربح، و(٢) دعم إعادة توزيع العمالة، حيث تقدم الحكومة الدعم للشركات لخفض تكاليف الوظائف الشاغرة لديها وتحفيزها على توفير فرص العمل، و(٣) حزمة من السياسات التي تقدم أولا دعم الحفاظ على الوظائف، ثم دعم إعادة توزيع العمالة.<sup>٢٥</sup> وفي أول سيناريوهين، يتزامن الدعم مع العنصر المؤقت في الصدمة (على مدار أربعة أرباع عام)، بينما في حزمة السياسات، يتم تقديم دعم إعادة توزيع العمالة بعد انتهاء فترة العنصر المؤقت، ولكن تظل الآثار الدائمة تتكشف.

ولفهم ما يعنيه استمرار صدمة الإغلاق العام بالنسبة للاقتصاد، يتم النظر في معيار عدم تدخل السياسات في ظل الصدمة المؤقتة والصدمة الهجينة (الشكل البياني ٣-١١، اللوحتان ١ و ٢). وعندما تصيب الصدمة الاقتصاد، فإنها تؤدي إلى انخفاض الناتج الذي تنتجه الشركات والعمال،

<sup>٢٤</sup> يتم تثبيت الأجور طوال مدة التوافق الوظيفي التي تبدأ بعد اتفاق الشركة والعامل.

<sup>٢٥</sup> للتحويلات التي تستخدمها الحكومة للحفاظ على الوظائف حد أقصى تتم معايرته لمحاكاة الإنفاق العام على سياسات الحفاظ على الوظائف الذي شوهد في البيانات. ويتم تمويل السياسات باستخدام الدين العام على المدى القصير والذي تسدده الحكومة مع الوقت

إعادة التوزيع يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض أكبر في الإنفاق مقارنة بالسيناريوهات الأخرى (من خلال إتاحة تخفيض الإنفاق على إعانات البطالة).

وتختلف فعالية تدابير دعم سوق العمل مع استمرار الصدمة (الشكل البياني ٣-١١، اللوحتان ٥ و٦). والاختلاف طفيف جدا بين فعالية تدابير الحفاظ على الوظائف في حالة الصدمة المؤقتة وفعاليتها في حالة الصدمة الهيكلية، بعد انتهاء المرحلة الأولية للإغلاق العام. وفي المقابل، تعد تدابير إعادة توزيع العمالة أكثر فعالية من معيار عدم وجود سياسات في الحد من البطالة بشكل دائم في مواجهة الصدمة الهيكلية. ومن المفهوم بدهاء أن تدابير إعادة توزيع العمالة تعود بنفع أكبر كلما كانت الصدمة أكثر دواما.

كذلك يمكن أن يكون لاختيار استجابات السياسات عواقب على توزيع الدخل. فدعم الحفاظ على الوظائف هو الأكثر فعالية في الحد من عدم المساواة على المدى القصير، مقارنة بمعيار عدم وجود سياسات الذي يؤدي إلى زيادة حادة في عدم المساواة (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحة ١). وتعمل سياسات الحفاظ على الوظائف على الحد من تأثير عدم المساواة لأنها تحافظ على التوافقات الوظيفية وتحول دون وقوع العمال في هوة البطالة التي يمكن أن تكون مكلفة وذات آثار طويلة الأمد (كما يشير التحليل التجريبي).

وبالتركيز على أفقر العمال في الربع الأدنى من توزيع الدخل الأولي، يتضح أنهم يحظون بأكثر استفادة من دعم الحفاظ على الوظائف، ولا سيما على المدى القصير (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحة ٢). فحزمة السياسات تعمل على تحسين أحوالهم إلى حد ما على المدى المتوسط، نظرا لأن البطالة تنخفض على نحو أسرع عند استخدام دعم إعادة توزيع العمالة في تخفيف أثر العنصر الدائم في الصدمة. وتشير نتائج النموذج أيضا إلى أن العمالة الأعلى مهارة تكون أقل تأثرا بالصدمة في البداية وتتعافى آفاق توظيفها كمجموعة على نحو أسرع. ونظرا لأنه من الأرجح أيضا أن تعثر على توافقات وظيفية مثمرة، فإنها غالبا ما تحقق استفادة أكبر من تدابير إعادة توزيع العمالة (التي توفر المزيد من الوظائف الجديدة) مقارنة بتدابير الحفاظ على الوظائف.

وتشير الصورة العامة لنتائج النموذج إلى أن الاستجابة الأفضل للركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ يمكن أن تتمثل في حزمة من السياسات تجمع بين تدابير الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة لمواجهة مزيج العناصر المؤقتة والدائمة. وتستخدم الحزمة التوضيحية المبينة في هذا الفصل تدابير الحفاظ على الوظائف للحد من ارتفاع معدل البطالة أثناء المرحلة الحادة من الجائحة أو الإغلاق العام، تليها تدابير إعادة توزيع العمالة أثناء التعافي لتيسير تحول العمالة نحو قطاعات أقل تأثرا من خلال زيادة سرعة توفير فرص العمل. وتشير نتائج النموذج إلى أن استخدام سياسات الحفاظ على الوظائف ينبغي ربطه بمدة الصدمة المؤقتة وحدتها. ولكن في الواقع العملي، فإن

مما يجعل بعض التوافقات الوظيفية غير مربحة ويؤدي إلى فقدان الوظائف وارتفاع حاد في البطالة. ونظرا لأن ربحية أي شركة زداد بزيادة إنتاجية العامل، تتأثر العمالة الأقل مهارة تأثرا بالغا وتكون مسؤولة عن نسبة كبيرة من انخفاض التوظيف في المهنة الأشد تضررا. وفي المقابل، رغم الصدمة المعاكسة، يظل التوظيف في المهنة الأقل تضررا دون تغيير جوهري لأن بعض العمال يفضلون عدم تغيير مهتهم.

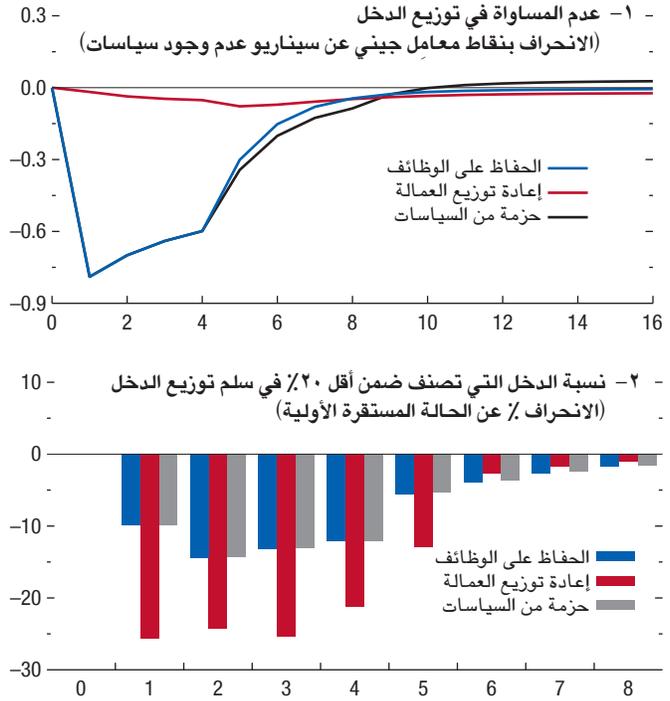
وبمقارنة الصدمتين، يتضح أن مسار البطالة يكون أسوأ في حالة الصدمة الهيكلية، رغم أن حجمها في البداية يعادل حجم الصدمة المؤقتة. ويحدث ذلك لأن الشركات تتوقع أن تصبح التوافقات الوظيفية في المهنة الأشد تضررا أقل ربحية في المستقبل نتيجة الآثار الدائمة للصدمة، وبالتالي تمضي قدما في تسريح العمالة. وعلى المدى الطويل، لا يتعافى التوظيف في المهنة الأشد تضررا بشكل كامل أبدا، على خلاف ما يحدث في حالة الصدمة المؤقتة.

وبالتركيز على حالة الصدمة الهيكلية، نجد أن دعم السياسات من خلال تدابير الحفاظ على الوظائف هو أكثر الخيارات فعالية للحد من ارتفاع البطالة على المدى القريب نتيجة صدمة الإغلاق العام (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ٣). ويلاحظ أن معدل البطالة يرتفع في كافة سيناريوهات السياسات، لكنه يرتفع بدرجة أقل في حالة دعم السياسات: أقل بحوالي ٤,٥ نقطة مئوية في حالة تدابير الحفاظ على الوظائف وأقل بحوالي ربع نقطة مئوية في حالة تدابير إعادة توزيع العمالة. ومع تعافي الاقتصاد على المدى الأطول، يكون لدعم إعادة توزيع العمالة ميزة طفيفة مقارنة بإجراءات الحفاظ على الوظائف في الحد من البطالة عن طريق تخفيف حدة التكيف مع العنصر الدائم في الصدمة. ومن شأن حزمة السياسات، التي تحدد تسلسل تدابير الحفاظ على الوظائف أثناء صدمة الإغلاق العام ثم تدابير إعادة توظيف العمالة بعد ذلك للمساعدة في معالجة الآثار الدائمة، أن تتيح الوصول إلى أفضل ما في الاتجاهين — ارتفاع أقل في معدل البطالة على المدى القريب وانخفاض أسرع في معدل البطالة مقارنة بمعيار عدم تدخل السياسات.

ويضاف إلى ذلك أنه عن طريق الحد من ارتفاع البطالة، يمكن لتدابير الحفاظ على الوظائف، مقارنة بسيناريو عدم وجود سياسات، أن تحد بالفعل من زيادة العجز الحكومي إلى حد كبير من خلال الوفورات الناتجة عن تخفيض مدفوعات إعانة البطالة (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ٤). وفي المقابل، تؤدي تدابير إعادة توزيع العمالة إلى حدوث زيادة أكبر في العجز لأنها تتحمل قدرا من التكاليف نتيجة توفير فرص عمل جديدة، كما أنها ليست فعالة في الحد من ارتفاع البطالة. وتؤدي حزمة السياسات إلى حدوث مزيد من التقلب في مسار العجز، حيث يرتفع الإنفاق على تدابير إعادة توزيع العمالة بعد إنهاء الإغلاق العام. ولكن تأثيرها يكون أفضل أيضا على المدى الأطول، نظرا لأن التحسن في البطالة نتيجة تحسن

### الشكل البياني ٣-١٢: تأثير السياسات على عدم المساواة في توزيع الدخل

تعمل سياسات الحفاظ على الوظائف على تخفيض عدم المساواة على المدى القصير، بينما تعمل سياسات إعادة توزيع العمالة على تخفيض عدم المساواة على المدى الطويل. وتستفيد العمالة الأقل مهارة بدرجة أكبر من سياسات الحفاظ على الوظائف على المدى القصير، بينما تكون فائدة سياسات إعادة توزيع العمالة أكبر على المدى الطويل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يشير المحور السيني إلى عدد أرباع السنة بعد بدء الصدمة الهجينة. وتتألف حزمة السياسات من سلسلة من سياسات الحفاظ على الوظائف وسياسات إعادة توزيع العمالة. راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تعريف الصدمات المختلفة وإجراءات السياسات.

عدم اليقين بشأن صدمة الجائحة يعني أن إلغاء هذه التدابير تدريجياً يرجح أن يكون أكثر تعقيداً وقد يتطلب موازنة اعتبارات الحيز المالي بجانب الآثار على ديناميكية الناتج والتوظيف. وسيتم إجراء متابعة دقيقة لحالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ والوفيات الناجمة عنه، ومدى التباعد الاجتماعي، وغيرها من مقاييس رئيسية لحدة الجائحة (بما في ذلك بدء توفير اللقاحات) لتقييم مدى قدرة الاقتصاد على تحمل السحب التدريجي لسياسات الحفاظ على الوظائف وتحويل الاهتمام نحو تيسير سياسات إعادة توزيع العمالة.

### النتائج

رغم الدعم الاستثنائي من جانب السياسات، فإن جائحة كوفيد-١٩ وانعكاساتها لا تزال تتكشف، وهناك آثار عميقة أصبحت واضحة بالفعل في أسواق العمل حول أنحاء العالم. وقد

كانت الصدمة بالغة التفاوت من حيث آثارها في مختلف القطاعات والمهن، مما ساهم في زيادة عدم المساواة بين مختلف فئات العمالة. ولا يزال هناك عدم يقين كبير بشأن استمرار الصدمة في نهاية المطاف واحتمال الحاجة إلى إجراء تحوّل هيكلي في أعقابها. وعلى هذه الخلفية، يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على آثار الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ على سوق العمل حتى الآن، ومدى تشابه هذا الركود مع فترات الهبوط الاقتصادي الماضية، وكيف يمكن للسياسات — ولا سيما تدابير الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة — تحسين ديناميكية البطالة بعد انتهاء مثل تلك الصدمة المعاكسة ذات الآثار المتفاوتة.

وهناك دلائل على أن صدمة كوفيد-١٩ تؤدي إلى تسريع وتيرة الاتجاهات العامة السائدة من قبل، مع تحوّل التوظيف بعيداً عن قطاعات ومهن أكثر عرضة للأتمتة. وكانت هذه الآثار واسعة النطاق واضحة في التحركات التي شهدتها تدفقات العمالة أثناء فترات الركود الماضية، رغم أن أكثر القطاعات تضرراً — مثل تجارة الجملة والتجزئة والإقامة والأغذية — تختلف في حالة صدمة الجائحة. ففي جميع أنحاء العالم، تضررت العمالة الشابة والأقل مهارة أكثر من سواها، في المتوسط، وهو نمط واضح أيضاً في فترات الهبوط الاقتصادي الماضية. وارتفعت البطالة بين النساء بدرجة أكبر مقارنة بالرجال، في المتوسط، في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتظهر هذه الآثار غير المتكافئة بين مختلف المجموعات الديمغرافية لتعكس جزئياً الاختلافات في تكوين القوى العاملة في مختلف القطاعات.

وفي السابق، كانت عمليات إعادة توزيع العمالة على مستوى القطاعات تزداد أثناء فترات الركود، وهو ما يبدو أنه ينطبق أيضاً على الركود المصاحب لجائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تحدث عمليات إعادة توزيع العمالة بين القطاعات عن طريق توظيف العاطلين عن العمل أكثر مما تحدث عن طريق الانتقال من وظيفة إلى أخرى. وبالمثل، على المستوى الفردي، يكون احتمال تغيير العامل لمهنته بعد فترة بطالة أكبر من احتمال تغييره لها وهو لا يزال يعمل. ولكن تغيير المهن خلال فترة بطالة مكلف، حيث يتحمل العمال عادة غرامة كبيرة في الدخل مقارنة بعمال مماثلين لهم يعتبرون على فرصة لإعادة التوظيف دون أن يضطروا إلى تغيير مهنتهم. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى احتمال مواجهة خسائر كبيرة وغير متكافئة بين العمال من جراء صدمة كوفيد-١٩ — حيث يقع الضرر الأكبر على العمالة الشابة والأقل مهارة — ومسار صعود صعب مع تعافي الاقتصاد.

ووفقاً للتحليل القائم على النموذج، يمكن أن تكون التدابير التي تدعم الحفاظ على الوظائف أدوات قوية لتخفيف الضرر الناجم عن صدمة معاكسة تلحق بسوق العمل مثل جائحة كوفيد-١٩. وقد اقتضت الضرورة استخدام هذه التدابير أثناء استمرار الصدمة للحيلولة دون استمرار ارتفاع البطالة والمساعدة في حماية فئات العمالة الأكثر تضرراً، مثل العمالة

الأقل مهارة. ومن أمثلة هذه التدابير التفعيل المكثف لبرنامج *Kurzarbeit* المعمول به في ألمانيا وبرنامج *Regulación Temporal de Empleo* في إسبانيا، والتعديلات التي أدخلت لتوسيع نطاق أهلية الحصول على إعانات دعم الأجر المقدمة من خلال برنامج *Cassa Integrazione Guadagni* في إيطاليا، وبرنامج الدعم المخفض للأجر من خلال برنامج حماية الأجر في الولايات المتحدة، والخصم الضريبي للحفاظ على العمالة<sup>٢٦</sup>. وبشكل عام، تعد سياسات الحفاظ على الوظائف الخيار الأفضل لمعالجة الاضطرابات المؤقتة (والمستمرة لفترة طويلة أحياناً) الناجمة عن صدمة الجائحة المعاكسة، مما يساعد في الحفاظ على التوافقات الوظيفية ويحول دون حدوث ارتفاعات أكثر حدة في البطالة أثناء حدوث الصدمة. ويمكن لسياسات إعادة توزيع العمالة التي تدعم توفير فرص العمل أن تساهم بعد ذلك في تيسير تكيف سوق العمل مع التغيرات الدائمة في هيكل الاقتصاد التي أحدثتها صدمة الجائحة، ولا سيما بعد أن تنتهي الصدمة ويبدأ الاقتصاد في التعافي بوتيرة أكثر اعتدالاً.

وبالنظر إلى المستقبل، ورغم وجود العديد من أوجه عدم اليقين، يبدو من المرجح أن يكون لصدمة كوفيد-١٩ بعض الآثار الدائمة، مما يؤدي إلى تعجيل التحول بعيداً عن الوظائف الأكثر عرضة للأتمتة والأقل قابلية للأداء من بعد. وفي هذه الحالة فإن حزمة السياسات، التي تركز على الاستخدام القوي لتدابير الحفاظ على الوظائف أثناء الصدمة ثم تدعم تدابير إعادة توزيع العمالة عند انتهائها، تحقق أداء أفضل من استخدام أي من تدابير الحفاظ على الوظائف أو تدابير إعادة توزيع العمالة وحدها. وتحد حزمة السياسات أيضاً من التأثير السلبي غير المتوازن على العمالة الأقل مهارة؛ فدمع إعادة توزيع العمالة يساعد في الحفاظ على التوافقات الوظيفية الثانوية وإن كانت قابلة للاستمرار في النهاية، في حين أن دعم إعادة توزيع العمالة بعد صدمة الجائحة الحادة يساعد العاطلين عن العمل في العثور على وظائف جديدة بسرعة أكبر على المدى المتوسط. ويمكن النظر في تدابير دعم أخرى على صعيد السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الاستثمار في التدريب (إعادة التدريب) وأوجه الاستثمار الأعم في رأس المال البشري لتعزيز إنتاجية العمالة، رغم عدم إدراجها في النموذج المستخدم في هذا الفصل. فهذه الاستثمارات يمكنها جعل التوافقات الوظيفية الحالية أكثر ربحية (وبالتالي أكثر صلاباً)، وجعل العمالة أيضاً أكثر قدرة على تغيير المهن. ومع ذلك، وكما هو الحال مع معظم الاستثمارات، قد يستغرق ظهور عائدات هذه

الاستثمارات وقتاً؛ وبالتالي لا تكون مناسبة للتعامل مع تداعيات الصدمة السلبية على المدى القريب.

وإلى جانب الخطوط العريضة للسياسات المختارة الواردة في هذا الفصل، فإن العناصر المحددة لتصميم سياسات الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة وتفاعلها مع الخصائص الفُطرية المنفردة يمكن أن تكون مهمة لفعاليتها<sup>٢٧</sup>. فعلى سبيل المثال، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تدابير الحفاظ على الوظائف، مثل إعانات دعم الأجر وبرامج ساعات العمل المخفضة، يمكن أن تكون ناجحة للغاية في حماية الوظائف ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد وأن تتم معابرتها لمراعاة طبيعة الصدمة<sup>٢٨</sup>. وبالمثل، يعتمد نجاح برامج التدريب (إعادة التدريب) اعتماداً كبيراً على المحتوى المحدد وتفاصيل تقديم البرامج<sup>٢٩</sup>. وأخيراً، هناك فرصة لتوسيع نطاق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ من أجل تحسين صلابة هيكل الاقتصاد وآفاق النمو. فعلى سبيل المثال، يمكن تصميم تدابير إعادة توزيع العمالة لدعم توفير المزيد من الوظائف الخضراء، مما يساعد على معالجة تحديات تغير المناخ (راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مناقشة حول بعض الخيارات). وبالتوازي مع ذلك، سيكون من الضروري زيادة الدعم المقدم للعمالة لاكتساب المهارات اللازمة لهذه الوظائف بنجاح، بما في ذلك من خلال تطوير النظم التعليمية وتحسين فرص التعلم بشكل أعم<sup>٣٠</sup>.

<sup>٢٧</sup> راجع دراسة (Kluve, 2010)، ودراسة (Card, Kluve, and Weber, 2018) وغيرها للاطلاع على ملخصات للأدلة المستقاة من تقييمات البرامج لسياسات سوق العمل المختلفة، بما في ذلك إعانات دعم الأجر، وبرامج العمل المشتركة، وبرامج التدريب، وإلى أي مدى يمكن أن تختلف آثارها بين مختلف المجموعات الديمغرافية. وفي بعض الحالات، تم تصميم السياسات لدعم توفير فرص العمل للمجموعات الديمغرافية المهمشة. راجع، على سبيل المثال، دراسة (Ahn and others, 2019) للاطلاع على نظرة عامة على السياسات التي يمكن استهدافها لتحسين الفرص المتاحة أمام الشباب في سوق العمل. وكانت هناك تجارب محدودة للغاية في مجال استهداف قطاعات محددة عند تصميم سياسات سوق العمل (OECD, 2018). وبشكل عام فإن دعم السياسات المقدم للشركات والعمالة الأشد تضرراً سيؤجّه فعلياً في نهاية المطاف إلى الشركات والعمالة في القطاعات الأكثر تأثراً دون استهداف واضح لقطاعات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي استهداف قطاعات محددة بمعزل عن ظروف كل شركة أو عامل على حدة إلى زيادة مخاطر سوء التوزيع، نظراً لأن الشركات والعمالة الأقل تأثراً في القطاع المستفيد قد تحصل على الموارد. راجع دراسة (OECD, 2018) للاطلاع على مناقشة أشمل للاعتبارات المتعلقة بتصميم دعم السياسات الموجه بدقة أكبر.

<sup>٢٨</sup> فيما يتعلق بسياسات الحفاظ على الوظائف، تشيد دراسة (Boeri and Bruecker, 2011) ببرامج ساعات العمل المخفضة المعمول بها في أوروبا والتي تم تفعيلها أثناء «الركود الكبير» حيث ساعدت على الحيلولة دون فقدان الوظائف، ولكنها تذكر أن هذه البرامج غالباً ما تكون أكثر فائدة في البلدان التي توفر حماية صارمة للوظائف و/أو تفاوضاً مركزياً، مما يمكن أن يحد من مرونة الأجر وساعات العمل. وفي السياق الحالي، ترى دراسة (Basso and others, 2020) أن هذه البرامج ينبغي أن تتحول بقدر الإمكان إلى برامج حماية الأجر، مما يتيح تغيير الوظائف بمبادرة من العامل، مع توفير حوافز للحفاظ على التوافقات الوظيفية الحالية.

<sup>٢٩</sup> راجع دراسة (Kluve and Schmidt, 2002) وغيرها.

<sup>٣٠</sup> راجع دراسة (World Bank, 2018, 2019) للاطلاع على مناقشة حول هذه الخيارات.

<sup>٢٦</sup> راجع دراسة (OECD, 2020) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه السياسات وغيرها من سياسات الحفاظ على الوظائف المطبقة في مختلف البلدان لمواجهة صدمة كوفيد-١٩. ويمكن أن تختلف تفاصيل تصميم البرامج اختلافاً ملحوظاً بين البلدان، حسب الظروف الخاصة بكل بلد والتجربة السابقة مع هذه السياسات. فقد قامت البلدان التي لديها برامج موجودة مسبقاً لساعات العمل المخفضة (مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا) بتوسيع نطاق أهلية الاستفادة من هذه البرامج، بينما اضطرت البلدان التي لا تتوافر لديها هذه التدابير على نطاق واسع إلى اللجوء إلى مناهج مخصصة لتقديم الدعم (كالولايات المتحدة مثلاً).

- Beginning of the Pandemic Recession.” *Brookings Papers on Economic Activity* conference draft, June 25.
- Card, David, Jochen Kluve, and Andrea Weber. 2018. “What Works? A Meta-Analysis of Recent Active Labor Market Program Evaluations.” *Journal of the European Economic Association* 16 (3): 894—931.
- Carrillo-Tudela, Carlos, Bart Hobijn, and Ludo Visschers. 2014. “Career Changes Decline during Recessions.” *Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letters* 2014—09.
- Carrillo-Tudela, Carlos, Bart Hobijn, Popen She, and Ludo Visschers. 2016. “The Extent and Cyclicalities of Career Changes: Evidence for the UK.” *European Economic Review* 84: 18—41.
- Carrillo-Tudela, Carlos, and Ludo Visschers. 2014. “Unemployment and Endogenous Reallocations over the Business Cycle.” CESifo Working Papers 4079, Munich.
- Choi, Sangyup, Davide Furceri, Yi Huang, and Prakash Loungani. 2018. “Aggregate Uncertainty and Sectoral Productivity Growth: The Role of Credit Constraints.” *Journal of International Money and Finance* 88 (November): 314—30.
- Dam, David, Meghana Gaur, Fatih Karahan, Laura Pilossoph, and Will Schirmer. 2021. “Black and White Differences in the Labor Market Recovery from COVID-19.” Liberty Street Economics (blog), Federal Reserve Bank of New York, February 9.
- Davis, Steven J., and Till von Wachter. 2011. “Recessions and the Costs of Job Loss.” *Brookings Papers on Economic Activity* (2): 1—72.
- Díez, Federico, Romain Duval, Chiara Maggi, Yi Ji, Ippei Shibata, and Marina M. Tavares. 2020. “Options to Support the Incomes of Informal Workers during COVID-19.” IMF Special Series on COVID-19, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dingel, Jonathan I., and Brent Neiman. 2020. “How Many Jobs Can Be Done at Home?” *Journal of Public Economics* 189: 1—8.
- Dvorkin, Maximiliano, and Alexander Monge-Naranjo. 2019. “Occupation Mobility, Human Capital, and the Aggregate Consequences of Task-Biased Innovations.” Human Capital and Economic Opportunity Working Group Paper 2019—064, University of Chicago.
- Edelberg, Wendy, and Paige Shevlin. 2021. “The Critical Role of Workforce Training in the Labor Market Recovery.” Brookings Up Front (blog), February 4.
- Flood, Sarah, Miriam King, Renae Rodgers, Steven Ruggles, and J. Robert Warren. 2020. Integrated Public Use Microdata Series (IPUMS), Current Population Survey: Version 8.0. Minneapolis, MN.
- Gertler, Mark, Christopher Huckfeldt, and Antonella Trigari. 2020. “Unemployment Fluctuations, Match Quality, and the Wage Cyclicalities of New Hires.” *The Review of Economic Studies* 87 (4): 1876—914.
- Harding, Don, and Adrian Pagan. 2002. “Dissecting the Cycle: A Methodological Investigation.” *Journal of Monetary Economics* 49 (2): 365—81.
- Ahn, JaeBin, Zidong An, John Bluedorn, Gabriele Ciminelli, Zsoka Koczan, Davide Malacrino, Daniela Muhaj, and Patricia Neidlinger. 2019. “Work in Progress: Improving Youth Labor Market Outcomes in Emerging Market and Developing Economies.” IMF Staff Discussion Note 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Albanesi, Stefania, and Ayşegül Şahin. 2018. “The Gender Unemployment Gap.” *Review of Economic Dynamics* 30: 47—67.
- Alfaro, Laura, Oscar Becerra, and Marcela Eslava. 2020. “EMEs and COVID-19: Shutting Down in a World of Informal and Tiny Firms.” NBER Working Paper 27360, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Alon, Titan, Matthias Doepke, Jane Olmstead-Rumsey, and Michèle Tertilt. 2020. “The Impact of COVID-19 on Gender Equality.” NBER Working Paper 26947, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Altonji, Joseph, and Rebecca Blank. 2004. “Race and Gender in the Labor Market.” In *Handbook of Labor Economics* 3, edited by Orley Ashenfelter and David Card, 3143—259. North Holland: Elsevier.
- Balde, Racky, Mohamed Boly, and Elvis Avenyo. 2020. “Labour Market Effects of COVID-19 in Sub-Saharan Africa: An Informality Lens from Burkina Faso, Mali, and Senegal.” MERIT Working Paper 2020—022, United Nations University—Maastricht Economic and Social Research Institute on Innovation and Technology.
- Barrero, Jose Maria, Nick Bloom, and Steven J. Davis. 2020. “COVID-19 Is Also a Reallocation Shock.” *Brookings Papers on Economic Activity* conference draft, June 25.
- Basso, Gaetano, Tito Boeri, Alessandro Caiumi, and Marco Paccagnella. 2020. “The New Hazardous Jobs and Worker Reallocation.” CEPR Discussion Paper 15100, Centre for Economic Policy Research, London.
- Bluedorn, John, Francesca Caselli, Niels-Jakob Hansen, Ippei Shibata, and Marina M. Tavares. 2021. “Gender and Employment in the COVID-19 Recession: Evidence on ‘She-cessions.’” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington DC.
- Bluedorn, John, Jorge Mondragon, Ippei Shibata, and Marina M. Tavares. Forthcoming. “Occupational Mobility during Recessions: Patterns and the Role of Policies.” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington DC.
- Boeri, Tito, and Herbert Bruecker. 2011. “Short-Time Work Benefits Revisited: Some Lessons from the Great Recession.” *Economic Policy* 26 (68): 697—765.
- Braxton, J. Carter, and Bledi Taska. 2020. “Technological Change and the Consequences of Job Loss.” Unpublished.
- Cahuc, Pierre, Fabien Postel-Vinay, and Jean-Marc Robin. 2006. “Wage Bargaining with On-the-Job Search: Theory and Evidence.” *Econometrica* 74 (2): 323—64.
- Cajner, Tomaz, Leland D. Crane, Ryan A. Decker, John Grigsby, Adrian Hamins-Puertolas, Erik Hurst, Christopher Kurz, and Ahu Yildirmaz. 2020. “The US Labor Market during the

- Oreopoulos, Philip, Till von Wachter, and Andrew Heisz. 2012. "The Short- and Long-Term Career Effects of Graduating in a Recession." *American Economic Journal: Applied Economics* 4 (1): 1—29.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2018. "Back to Work: Lessons from Nine Country Case Studies of Policies to Assist Displaced Workers." In *OECD Employment Outlook 2018*. Paris.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2020. "Job Retention Schemes during the COVID-19 Lockdown and Beyond." In *Tackling Coronavirus (COVID-19): Contributing to a Global Effort*. Paris.
- Peiró, Amado, Jorge Belaire-Franch, and Maria Teresa Gonzalo. 2012. "Unemployment, Cycle, and Gender." *Journal of Macroeconomics* 34: 1167—75.
- Pissarides, Christopher A. 2000. *Equilibrium Unemployment Theory*, 2nd edition. Cambridge, MA: MIT Press.
- Postel-Vinay, Fabien, and Jean-Marc Robin. 2002. "The Distribution of Earnings in an Equilibrium Search Model with State-Dependent Offers and Counteroffers." *International Economic Review* 43 (4): 989—1016.
- Raam, Oddbjørn, and Knut Røed. 2006. "Do Business Cycle Conditions at the Time of Labor Market Entry Affect Future Employment Prospects?" *The Review of Economics and Statistics* 88 (2): 193—210.
- Reichert, Arndt R., and Harald Tauchmann. 2017. "Workforce Reduction, Subjective Job Insecurity, and Mental Health." *Journal of Economic Behavior & Organization* 144: 187—212.
- Roy, A. D. 1951. "Some Thoughts on the Distribution of Earnings." *Oxford Economic Papers* 3 (2): 135—46.
- Schmieder, Johannes F., Till von Wachter, and Stefan Bender. 2012. "The Effects of Unemployment Insurance over the Business Cycle: Evidence from Regression Discontinuity Estimates over 20 Years." *The Quarterly Journal of Economics* 127 (2): 701—52.
- Shibata, Ipeei. Forthcoming. "The Distributional Impact of Recessions: The Global Financial Crisis and the COVID-19 Pandemic Recession." *Journal of Economics and Business*.
- World Bank. 2018. *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. Washington, DC.
- World Bank. 2019. *World Development Report 2019: The Changing Nature of Work*. Washington, DC.
- Helliwell, John F., and Haifang Huang. 2014. "New Measures of the Costs of Unemployment: Evidence from the Subjective Well-Being of 3.3 Million Americans." *Economic Inquiry* 52 (4): 1485—502.
- Hensvik, Lena, Thomas Le Barbanchon, and Roland Rathelot. 2021. "Job Search during the COVID-19 Crisis." *Journal of Public Economics* 194 (February): 104349.
- Huckfeldt, Christopher. 2018. "Understanding the Scarring Effect of Recessions." Society for Economic Dynamics 2018 Meeting Papers 1207, Minneapolis, MN.
- Jarosch, Gregor. 2015. "Searching for Job Security and the Consequences of Job Loss." Unpublished.
- Karabarbounis, Loukas, and Brent Neiman. 2014. "The Global Decline of the Labor Share." *The Quarterly Journal of Economics* 129 (1): 61—103.
- Kesar, Surbhi, Rosa Abraham, Rahul Lahoti, Paaritosh Nath, and Amit Basole. 2020. "Pandemic, Informality, and Vulnerability: Impact of COVID-19 on Livelihoods in India." CSE Working Paper 2020—01, Centre for Sustainable Employment, Azim Premji University, Bengaluru, India.
- Kikuchi, Shinnosuke, Sagiri Kitao, and Minamo Mikoshiba. 2020. "Who Suffers from the COVID-19 Shocks? Labor Market Heterogeneity and Welfare Consequences in Japan." Center for Advanced Research in Finance Working Paper F-490, University of Tokyo.
- Klein, Aaron, and Ember Smith. 2021. "Explaining the Economic Impact of COVID-19: Core Industries and the Hispanic Workforce." Brookings Institution report, Washington, DC.
- Kluge, Jochen. 2010. "The Effectiveness of European Active Labor Market Programs." *Labour Economics* 17 (6): 904—18.
- Kluge, Jochen, and Christoph M. Schmidt. 2002. "Can Training and Employment Subsidies Combat European Unemployment?" *Economic Policy* 17 (35): 409—48.
- Levy, Gustavo, and Carlos Urrutia. 2020. "Informal Labor Markets in Times of Pandemic: Evidence from Latin America and Policy Options." Unpublished.
- Montenovo, Laura, Xuan Jiang, Felipe Lozano Rojas, Ian M. Schmutte, Kosali I. Simon, Bruce A. Weinberg, and Coady Wing. 2020. "Determinants of Disparities in COVID-19 Job Losses." NBER Working Paper 27132, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Nekarda, Christopher J. 2009. "A Longitudinal Analysis of the Current Population Survey: Assessing the Cyclical Bias of Geographic Mobility." Unpublished.

## سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩

مُضي شهر، كان العزوف عن المخاطر قد بلغ مدى لم يشهده العالم منذ أوج الأزمة المالية العالمية، بينما بدأت التدفقات الرأسمالية تخرج بالتوالي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٤-١).

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، جاء رد فعل السياسة النقدية معاكسا للاتجاهات الدورية بقوة، عقب الخطوات التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بخفض أسعار الفائدة الأساسية حيثما أمكن ووضع مجموعة واسعة من برامج شراء الأصول لدعم أسواق الائتمان (الشكلان البيانيان ٤-٢ و ٤-٣).<sup>١</sup> وكانت مجموعة أدوات السياسات التي استخدمتها البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة واسعة بشكل ملموس — فلم تقتصر على التخفيضات التقليدية لأسعار الفائدة الأساسية وإنما تضمنت كذلك برامج شراء الأصول في العديد من الاقتصادات (الشكلان البيانيان ٤-٤ و ٤-٥)<sup>٢</sup> وبعد اتخاذ هذه الإجراءات القوية مباشرة، بدأت علاوات مخاطر التوقف عن سداد الدين السيادي في الأسواق الصاعدة تنقلص.

ومنذ إعلان نجاح العديد من تجارب لقاحات كوفيد-١٩ في أواخر ٢٠٢٠، تحسنت آفاق الاقتصاد العالمي، وإن كانت لا تزال متباينة إلى حد كبير. ونظرا لزيادة التأخر في الحصول على اللقاحات وضيق حيز السياسات المتاح لتوفير الإمدادات الحيوية ودعم النشاط الاقتصادي، يُتوقع أن يكون أمد التعافي أطول في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الرئيسية. ويفسح هذا السيناريو المجال أمام احتمال مواجهة صناعات السياسات في الأسواق الصاعدة تحديات مختلفة عما واجهه أثناء فترة التعافي من الأزمة المالية العالمية، عندما كانت بلدانهم تنعم بنمو قوي نسبيا.

وفي فترة من التعافي الاقتصادي متعددة السرعات، ربما واجه كثير من الأسواق الصاعدة مصاعب في توفير دعم كبير من سياسة المالية العامة لفترة مطولة، نظرا لضيق حيز السياسات لديها بشكل أكبر (دراسة Végh and Vuletin 2012) — وربما أكثر مما واجهته في أعقاب الارتفاع الحاد

تشير التوقعات إلى أن الاقتصادات المتقدمة ستتعافى من أزمة كوفيد-١٩ بوتيرة أسرع من معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة، انعكاسا لحصولها على اللقاحات في وقت أبكر وامتلاكها لحيز أكبر يسمح بالحفاظ على السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة. ومن شأن تباعد مسارات التعافي الاقتصادي أن يعقد مهمة البنوك المركزية في الاقتصادات الصاعدة في حالة بدء ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة مع استمرار حاجة الأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة لتيسير موقف السياسة النقدية. وتؤكد النتائج المستخلصة في هذا الفصل أن السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة — ولا سيما في الولايات المتحدة — لا تزال تؤثر بشكل كبير على الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وكان التيسير القوي للسياسات الذي أتاحتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة مع بداية الجائحة قد خفف الآثار عن الأسواق المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة بشكل كبير. وبينما نتطلع إلى التعافي، ستكون التوجيهات الواضحة من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بشأن السيناريوهات المستقبلية للسياسات مطلبا أساسيا لتجنب الاضطرابات المالية في الأسواق الصاعدة. ويشير التحليل في هذا الفصل إلى أن تأثير تشديد السياسة النقدية الذي ينتج عن اكتساب اقتصاد الولايات المتحدة قوة أكبر من المتوقع سيكون على الأغلب خفيفا نسبيا على معظم الاقتصادات، إلا أن التشديد المفاجئ الذي يمكن أن ينتج عن تغير دالة رد الفعل المتوقع من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيؤدي على الأغلب إلى الحد من إقدام المستثمرين العالميين على المخاطر ويدفع إلى خروج تدفقات رؤوس الأموال من الاقتصادات الصاعدة. وكذلك يشير التحليل الوارد في الفصل إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة التي لديها مواطن ضعف أقل في المالية العامة تكون أقل تأثرا بالصدمات المالية الخارجية مقارنة بغيرها، والبلدان التي لديها أطر نقدية ومالية أكثر شفافية وقائمة على قواعد تتمتع سياساتها النقدية بقدر أكبر من الاستقلالية.

### مقدمة

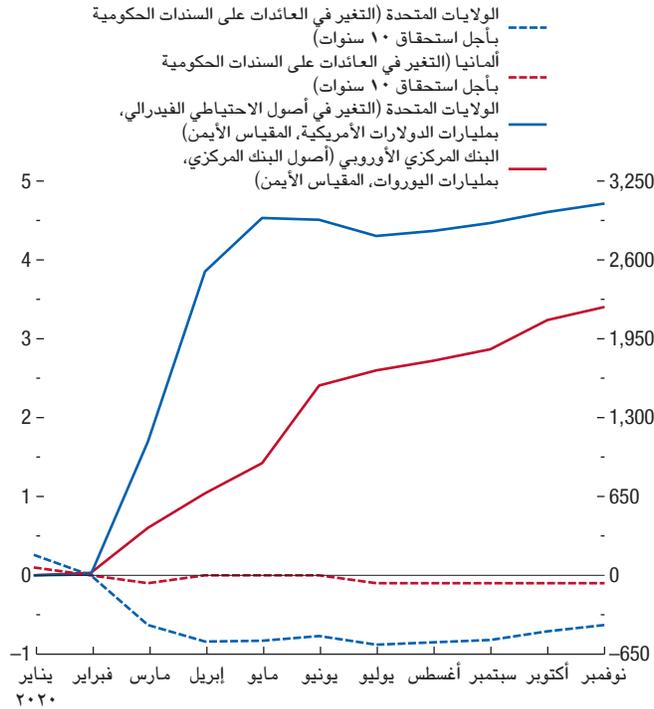
في نهاية فبراير ٢٠٢٠، كانت الأنباء عن انتشار كوفيد-١٩ في أنحاء العالم بمثابة قوة مدمرة ضربت الأسواق المالية. وبعد

مؤلفو هذا الفصل هم فيليب إنغلر، وروبرتو بياتسا (رئيس الفريق) وغلين شير، بمساهمات من شيارا فراتو، وبريندان هارنويس فانبر، وبوريسلاف ميرشيفا، وديفيد دي بادوا، وإيلين بواغسون، وبدعم من إريك بانغ، وأنانتا دوا، وتشامفينغ فيتساروتي، وإلسا بيرتسيغيل، ودانييلا روكاس فيرنانديس. وقد أفاد الفصل من التعليقات الثاقبة المقدمة من كريستوفر إرسينغ والمشاركين في حلقة النقاش الداخلية. وكان ريفيت غوركيناك هو مستشار المشروع.

<sup>١</sup> يركز هذا الفصل بشكل كبير على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة، وتُعرّف في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بأنها مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ما عدا البلدان في مجموعة الاقتصادات منخفضة الدخل والنامية. ولا يُبدي سوى عدد محدود من البلدان ضمن المجموعة الأخيرة اندماجا كبيرا في الأسواق المالية العالمية.

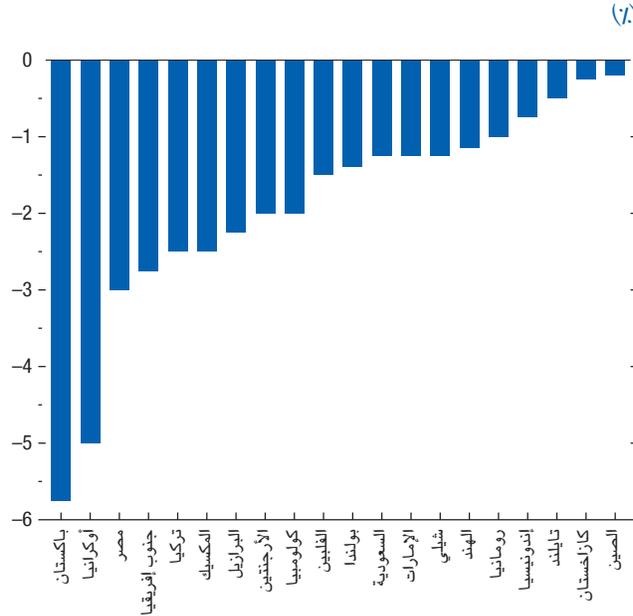
<sup>٢</sup> كان للتوسع المالي دور مهم كذلك في احتواء تداعيات الأزمة، لكنه ليس موضع بحث في هذا الفصل. وبينما يركز الفصل على السياسة النقدية، فهو يستكشف حالات متنوعة كان لسياسة المالية العامة فيها دور ملموس في تحديد مدى حساسية بلد معين لتداعيات السياسة النقدية الدولية وفي استجابة السياسة النقدية المحلية للجائحة.

**الشكل البياني ٤-٢: السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة**  
(نقاط مئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



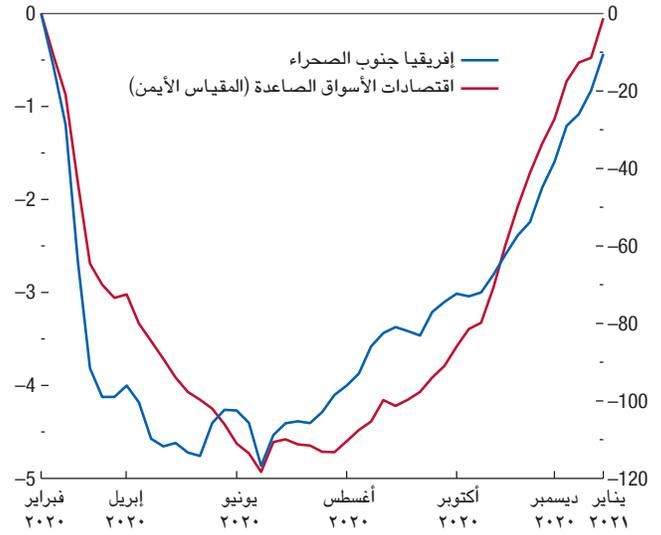
المصادر: البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، ومؤسسة Haver Analytics. ملحوظة: عائدات السندات الحكومية بأجل استحقاق عشر سنوات على أساس التغيرات عن مستويات فبراير ٢٠٢٠. وأصول البنوك المركزية على أساس التغيرات من مستوياتها في يناير ٢٠٢٠.

**الشكل البياني ٤-٤: تخفيضات أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات الأسواق الصاعدة**  
(%)



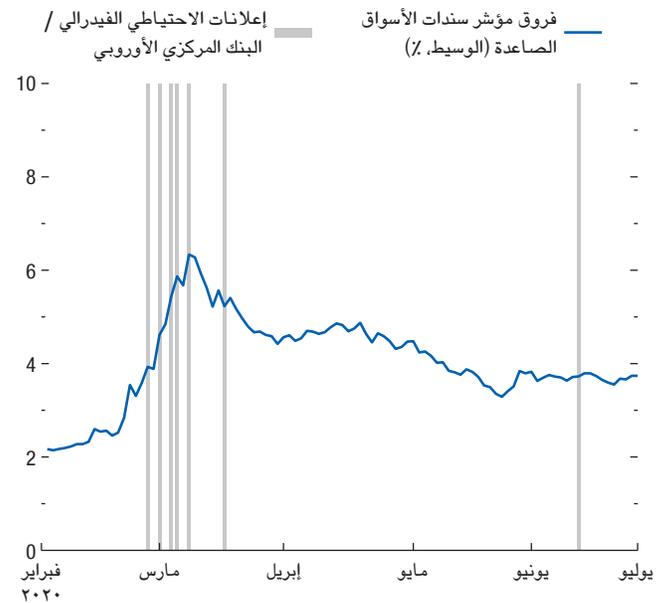
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

**الشكل البياني ٤-١: تدفق استثمارات الحافظة التراكمية**  
(بمليارات الدولارات)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وشركة إي بي إف آر غلوبال. ملحوظة: تدفقات الأموال التراكمية حسب بيانات شركة إي بي إف آر غلوبال تتضمن التدفقات إلى كوت ديفوار وغانا وكينيا وناميبيا ونيجيريا ورواندا وجنوب إفريقيا وزامبيا.

**الشكل البياني ٤-٣: علاوات مخاطر الائتمان في اقتصادات الأسواق الصاعدة**  
(الوسيط، %)



المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.

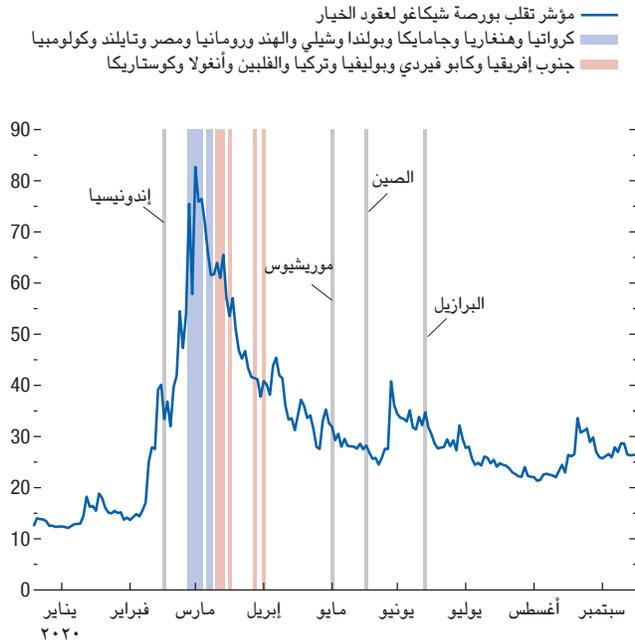
عازلا غير تام وإن كان كبيرا من الدورة المالية العالمية (دراسة 2019 Obstfeld, Ostry, and Qureshi)، وتأثيرها على التدفقات الرأسمالية قد لا يكون حادا في نهاية المطاف (دراسة 2019 Cerutti, Claessens, and Rose). وثانيا، أن التزام البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بمواصلة التيسير النقدي الكبير حتى يبدأ التعافي يقلل احتمالات تشديد الأوضاع المالية العالمية في وقت مبكر.٤ وخير مثال على هذا الالتزام الإطار المرن الجديد لاستهداف التضخم الذي وضعه مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وثالثا، أن التيسير القوي للسياسة النقدية في الأسواق الصاعدة خلال فترة جائحة كوفيد-١٩ قد يشير إلى أن هذه البلدان اكتسبت مزيدا من الاستقلالية في وضع سياساتها على نحو يتماشى مع احتياجاتها المحلية. ومن أجل وضع إطار للتفكير في تحديات السياسة النقدية التي تواجه الأسواق الصاعدة أثناء فترة التعافي، يتناول هذه الفصل التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر مفاجآت السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة على تشكيل الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة؟ كيف تغير هذا التأثير بمرور الوقت، وما مدى اختلافه عبر البلدان؟
- كيف تؤثر الأنباء الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة؟
- ما هي خصائص الأسواق الصاعدة المقترنة بزيادة القدرة على تيسير السياسة النقدية عند بداية الجائحة؟ هل برامج شراء الأصول فعالة في تيسير الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة؟

ويتضمن هذا الفصل تيارين تحليليين. الأول عبارة عن مجموعة من دراسات الأحداث ويفحص مدى تأثير تحولات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة على الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، اعتمادا على نوعين من المواقف: (١) عندما يكون إعلان السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة مفاجئا للأسواق لأنه لا يبدو راجعا مباشرة إلى التغيرات المشاهدة في الأوضاع الاقتصادية — تتضمن هذه المفاجآت تغير طريقة تفسير البنوك المركزية للبيانات أو تفاعلها معها، و(٢) عندما تؤدي المعلومات الجديدة عن الوضع في الاقتصادات المتقدمة إلى تغيير توقعات السوق للسياسة النقدية مستقبلا. ويتناول التيار التحليلي الثاني العوامل التي كان يمكن أن تنبئ بأي الأسواق الصاعدة كانت قادرة على تيسير السياسة النقدية بقدر أكبر خلال فترة الجائحة، مع التركيز على كل من تخفيضات أسعار

٤ المقاييس الرئيسية للأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة التي يعرضها هذا الفصل تتضمن العائدات على السندات السيادية المقومة بالعملة المحلية، وفروق العائد على السندات السيادية المقومة بالدولار، وأسعار الصرف الاسمية مقابل الدولار، وتدفعات صناديق الاستثمار الداخلة.

## الشكل البياني ٤-٥: تواريخ إعلان إطلاق برامج شراء الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار (المؤشر)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في الدين العام العام الماضي. ومن شأن تشديد سياسة المالية العامة أن يؤدي بدوره إلى تصعيد دور السياسة النقدية. ويثير هذا الأمر السؤال حول مقدار ما سيتمتع به صناع السياسات في الأسواق الصاعدة من استقلالية في الحفاظ على انخفاض أسعار فائدة السياسة النقدية عندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية إلى حد قد يدفع البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى البدء في رفع أسعار الفائدة. وفي هذا الصدد، هناك رأي شائع بأن استقلالية السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة محدودة، حتى في ظل سعر الصرف المرن، على خلفية دورة مالية عالمية تتأثر بشدة من السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة (دراسة 2015 Rey).

وهناك العديد من الحجج التي تهدئ المخاوف بشأن السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة أثناء التعافي الاقتصادي العالمي. أولا، أن أسعار الصرف المرنة تشكل

٣ «الخوف من التعويم» من الاعتبارات التي يمكن أن توقف البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة عن التحرك عكس اتجاه الدورة المالية العالمية (دراسة 2002 Calvo and Reinhart). وإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الاحتكاكات المالية في الأسواق الصاعدة إلى الحد من انتقال آثار السياسة النقدية إلى الأوضاع المالية المحلية (دراسة 2019 Kalemlı-Özcan).

• والأطر النقدية والمالية المحلية تساعد على التنبؤ بمدى القدرة التي تمتعت بها الأسواق الصاعدة لتقديم مزيد من التيسير على صعيد السياسة النقدية أثناء فترة الجائحة. فالبلدان التي كانت لديها أسعار صرف أكثر مرونة، وبنوك مركزية أكثر شفافية، وأطر للسياسات المالية والنقدية تقوم على قواعد، خفضت أسعار الفائدة الأساسية لديها بقدر أكبر وزادت احتمالات أن تعلن إطلاق برنامج لشراء الأصول — مع تحييد أثر حالة الاقتصاد. أما البلدان ذات مراكز المالية العامة الأكثر تشدداً، فكانت احتمالات إعلان برامج لشراء الأصول فيها أقل. وبوجه عام، يبدو أن برامج شراء الأصول كانت فعالة في تهدئة الأوضاع المالية المحلية.

ونظراً للطبيعة المتفردة للنوبة الحالية، يجب توخي الحذر عند إجراء أي محاولة لاستخدام التجارب السابقة في استنباط دروس للمستقبل. ومع توخي الحذر المطلوب، تشير النتائج التي يستخلصها هذا الفصل إلى أن التعافي العالمي متعدد السرعات، مع تحسن النمو في وقت أبكر في الاقتصادات المتقدمة، قد لا يؤدي وحده إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية بشكل سابق لأوانه في الأسواق الصاعدة. وعلى افتراض عدم ارتفاع التضخم إلى مستويات تتجاوز الهدف المقرر بشكل مستمر، فحل أزمة الجائحة بوتيرة أسرع من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة قد يدفع التدفقات الرأسمالية الداخلة بقوة إلى الأسواق الصاعدة والاقتصادات الواعدة، ولا سيما إذا ظلت أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة منخفضة. وفي هذه الحالة، كانت الأسواق الصاعدة ستتمكن من استخدام مجموعة من أدوات السياسات لكبح تراكم المخاطر المالية المحلية (تقرير IMF 2020).

ومع ترسخ التعافي، إذا كانت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة قد أصدرت بدلا من ذلك إشارات مفاجئة تفيد بزيادة المخاوف من مخاطر التضخم، فربما يحدث تشديد مفاجئ للأوضاع المالية العالمية على نحو مشابه للاضطراب الذي شهده عام ٢٠١٣. وللمحد من هذه المخاطر، يتعين على البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة أن تستمر في التواصل بوضوح مع الأسواق وتزويدها بإرشادات جلية حول سياساتها، بما فيها أطر سياساتها الجديدة. أما في الأسواق الصاعدة، فمن شأن اتخاذ إجراءات لكسب مزيد من الثقة في توافر القدرة على الاستمرار في تحمل الدين متوسط الأجل أن يساعد على تخفيف حساسية الأوضاع المالية المحلية للتداعيات. وتقوية الأطر المالية والنقدية سيساعد كذلك على إتاحة حيز لانتهاج سياسة نقدية معاكسة للاتجاهات الدورية بمزيد من القوة.

### التداعيات على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة

يستخدم هذا القسم دراسات للأحداث من أجل الإجابة عن تساؤلين: كيف تتغير الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة عقب إعلان مفاجئ يتعلق بالسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة؟ وكيف تتغير الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة

الفائدة الأساسية التقليدية وبرامج شراء الأصول. وفيما يلي النتائج التي خلص إليها هذا الفصل.

• الإجراءات التي يتخذها الاحتياطي الفيدرالي على صعيد السياسة النقدية ذات تأثير كبير على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة، في حين أن تداعيات سياسات البنك المركزي الأوروبي أصغر حجماً وتأثيرها إقليمي. وكما لوحظ خلال نوبة الاضطراب في عام ٢٠١٣، فإن صدور إشارات على حدوث تشديد غير متوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة يرفع العائدات في الأسواق الصاعدة، ويسبب خروج تدفقات استثمارات الحافظة، ويخفض أسعار صرف عملات الأسواق الصاعدة. وتتباين كثافة هذه الآثار بمرور الوقت وعبر البلدان: فتبدو الآن أقوى مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، وأقوى في البلدان التي يُنظر إلى الاستثمارات فيها على أنها تنطوي على مخاطر أعلى. ويشير هذا الأمر إلى أهمية تصورات المخاطر (قناة المخاطر) في انتقال التداعيات. ومن الملاحظ أن تغير العائدات المحلية ينتج بشكل كامل تقريباً من تغير العلاوة على الاستثمار طويل الأجل، ولا تسهم فيه التوقعات المعدلة لأسعار الفائدة الأساسية في الأسواق الصاعدة إلا مساهمة حدية وحسب. وكانت الخطوة التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي لتيسير السياسة النقدية قد ساعدت على تخفيض العائدات في الأسواق الصاعدة بما يزيد على ١٠٠ نقطة أساس أثناء فترة الجائحة، وكان إعلان تأسيس خطوط مبادلة الدولار الأمريكي بين البنوك المركزية فعالاً في تهدئة الأسواق.

• ورود أنباء سارة عن الاقتصاد الأمريكي، حتى وإن صاحبته توقعات تشديد السياسة النقدية الأمريكية، له تأثير حميد نسبياً على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة. وعقب ورود الأنباء الإيجابية عن الوظائف في الولايات المتحدة، يبدو أن رؤوس الأموال أخذت في التدفق نحو الأسواق الصاعدة، مع انخفاض مؤشر قلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار وعلوات المخاطر على أسعار فائدة السندات المقومة بالدولار في الأسواق الصاعدة، بينما العائدات على السندات المحلية في الأسواق الصاعدة متجهة في الغالب نحو الارتفاع. ويمكن إرجاع ذلك في جانب منه إلى قناة مخاطر إيجابية (زيادة الإقدام على المخاطر في العالم) وفي جانب آخر إلى قناة تجارة إيجابية، حيث تقترن كذلك أنباء النمو الإيجابية في الولايات المتحدة بتحسّن آفاق النمو في الأسواق الصاعدة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار فائدة السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة على نحو يفوق التوقعات. وكذلك أدت الارتفاعات المفاجئة في معدلات التضخم بالولايات المتحدة إلى ارتفاع العائدات الاسمية الأمريكية، ولكن لا يبدو أنها تؤثر على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة. وأخيراً، الأنباء الإيجابية عن تطوير اللقاحات لمواجهة كوفيد-١٩ في الاقتصادات المتقدمة قد عادت بالنفع بصفة خاصة على الأسواق الصاعدة نظراً لعدم ارتفاع عائداتها المحلية، وعدم انخفاض أسعار عملاتها.

حول صدور البيانات الصحفية وعقد المؤتمرات الصحفية للمجلس الحاكم للبنك.<sup>٧</sup> وتُقاس تداعيات الإعلانات التي يصدرها الاحتياطي الفيدرالي أو البنك المركزي الأوروبي بشأن السياسة النقدية على الأسواق الصاعدة على أساس التغيرات في مختلف أسعار أصول الأسواق الصاعدة والمؤشرات المالية ضمن الإطار الزمني الذي يغطي يومين قبل وبعد الإعلانات بشأن السياسة النقدية، مما يسمح بتغطية الفروق الزمنية.

### الأثار على الأسواق الصاعدة

إن تداعيات السياسة النقدية للولايات المتحدة تنتقل بقوة إلى العائدات على السندات الحكومية المحلية في الأسواق الصاعدة، بجميع آجال الاستحقاق (الشكل البياني ٤-٦). فأى تشديد مفاجئ بمقدار ١٠٠ نقطة أساس يُجرى الاحتياطي الفيدرالي يُترجم إلى ارتفاع مقداره ٤٧ نقطة أساس في عائدات السندات الحكومية بأجل استحقاق سنتين في الأسواق الصاعدة.<sup>٨</sup> ولمفاجآت السياسة النقدية في منطقة اليورو آثار أقل، وليس لها دلالة إحصائية إلا في حالة آجال الاستحقاق المتوسطة أو في حالة الأسواق الصاعدة الأكثر اندماجاً اقتصادياً مع منطقة اليورو.<sup>٩</sup>

ولمفاجآت السياسة النقدية الأمريكية كذلك آثار كبيرة على أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، ولكن الأدلة لا تظهر أي آثار منتظمة على أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة أو فروق العائد المعيارية حسب مؤشر سندات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٤-٧). وكل تشديد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في السياسة النقدية الأمريكية يؤدي إلى انخفاض مباشر مقداره نقطة مئوية واحدة في أسعار عملات الأسواق الصاعدة مقابل الدولار الأمريكي وخروج تدفقات الحافظة من الأسواق الصاعدة بمقدار ٧ نقاط أساس من

عقب مفاجآت تتعلق بحالة الاقتصاد في الاقتصادات المتقدمة؛<sup>١٠</sup> والسؤالان مكملان لبعضهما البعض. فالسؤال الأول ينظر في التغيرات التي تطرأ على الأوضاع المالية التي يمكن عزوها كلياً إلى تأثير التداعيات من إعلان غير متوقع بشأن السياسة النقدية يصدر عن البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة. وينظر السؤال الثاني في التغيرات التي تطرأ على الأوضاع المالية والتي يمكن بدلا من ذلك عزوها كلياً إلى الأنباء عن الأوضاع الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة والانعكاسات المصاحبة لها على أمور من بينها رد الفعل المتوقع من السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وهكذا سيكون الوضع، على سبيل المثال، في حالة ورود أنباء إيجابية عن فواتير الأجور أو تطوير لقاحات كوفيد-١٩.

وبصرف النظر عن نوع الصدمة محل البحث، فالتداعيات من الاقتصادات المتقدمة على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة تعمل من خلال مجموعة متنوعة من القنوات. ويبرز هذا الفصل اثنتين من هذه القنوات. أولاهما هي «قناة المخاطر»، والمقصود بها أن التغيرات المفاجئة في السياسات النقدية للاقتصادات المتقدمة تؤثر على النظرة تجاه المخاطر ومن ثم الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة. وثانيهما هي «قناة التجارة»، والمقصود بها أن الأنباء الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة تغير الأوضاع الاقتصادية وفرص الاستثمار في الأسواق الصاعدة. وتتفاعل السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة مع هذين النوعين من التغيرات، على النحو الذي يناقشه القسم التالي.

## التداعيات من مفاجآت السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة

### الإطار التحليلي

تُعزف مفاجآت السياسة النقدية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بأنها التغيرات في العائدات على السندات الحكومية ذات أجل استحقاق سنتين في كل منهما خلال إطار زمني يحيط بفترة كل إعلان يتعلق بالسياسة النقدية. واختيار أجل الاستحقاق لسنتين يتبع دراسة Gertler and Karadi (2015) ودراسة (Hanson and Stein (2015)، ويسمح برصد آثار التوجيهات المسبقة وعمليات شراء الأصول.<sup>١١</sup> وبالنسبة لمنطقة اليورو، يُركب عائد السنتين على أساس متوسط مرجح للعائدات المقابلة في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وفي حالة الاحتياطي الفيدرالي، يغطي الإطار الزمني اليوم الكامل للإعلان، لكنه بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي يغطي ساعتين

<sup>١٠</sup> في كلتا العمليتين، تغطي العينة ٦٠ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكن التغطية القطرية أصغر في بعض المؤشرات. وعلى سبيل المثال، عدد اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تتوافر فيها بيانات عن عائدات السندات الحكومية لا يتجاوز ٢١ اقتصاداً. وتتضمن عينة البلدان منخفضة الدخل بيانات أسعار الصرف عن ٢٣ اقتصاداً، ولكن البيانات المتوافرة عن عائدات السندات الحكومية لا تتجاوز خمسة منها.

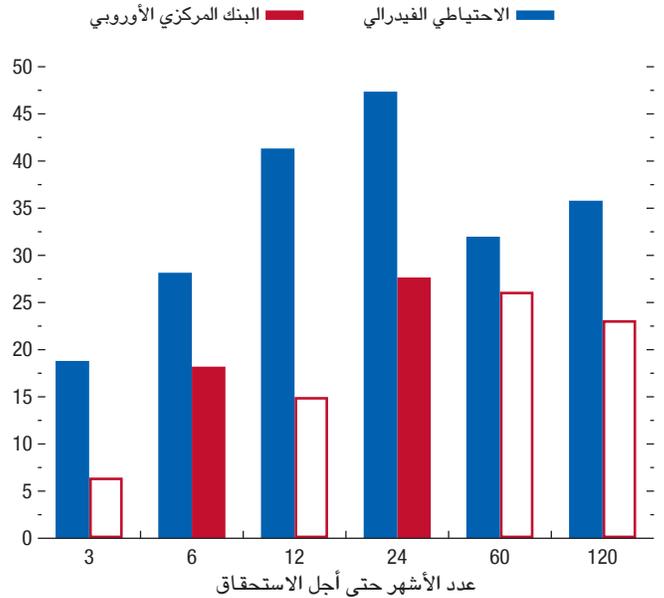
<sup>١١</sup> للتحقق من ثبات النتائج باستخدام عائدات آجال استحقاق مختلفة أثناء فترات الحد السفلي الصفري، راجع المرفق ٤-١ على شبكة الإنترنت. ويمكن الاطلاع على جميع المرفاق في [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO).

<sup>٧</sup> بالنسبة للولايات المتحدة، قدم مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي مباشرة تواريخ التصريحات الرسمية بشأن السياسة النقدية. وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، أخذت بيانات مفاجآت السياسة النقدية خلال اليوم من مجموعة بيانات Altavilla and others (2019) حتى إبريل ٢٠٢٠، المتوافرة على شبكة الإنترنت، ودُمجت مع التغيرات اليومية في العائدات بالنسبة لبقية الإعلانات في ٢٠٢٠. وتبلغ حصيلة ذلك ١٧٦ و ٢١٧ مفاجأة على مستوى السياسة النقدية من الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، على التوالي، في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠. وللإطلاع على مزيد من تفاصيل مواصفة الاقتصاد القياسي، راجع المرفق ٤-١ على شبكة الإنترنت.

<sup>٨</sup> تتسق هذه التقديرات مع تلك الواردة في دراسات Bowman (2015) و Londono, and Saprizza, and others (2018) و Curcuro and others (2018) و Albagli, and others (2019) و Caballero and Kamber (2019) و Hock, Kamin, and Yoldas (2020). ويشير تحليل منفصل إلى أن لعمليات التيسير والتشديد المفاجئة للسياسة النقدية الأمريكية آثاراً متماثلة على الأسواق الصاعدة.

<sup>٩</sup> على سبيل المثال، استجابات العائدات على السندات بآجال استحقاق ثلاثة أشهر وستة أشهر وعشر سنوات في الأسواق الصاعدة التي لديها روابط تجارية أعمق مع منطقة اليورو تنقسم بأنها أقوى من الاستجابة في غيرها من الأسواق الصاعدة. ويشير هذا الأمر إلى أن تأثير السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي أكبر على الأوضاع المالية في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية.

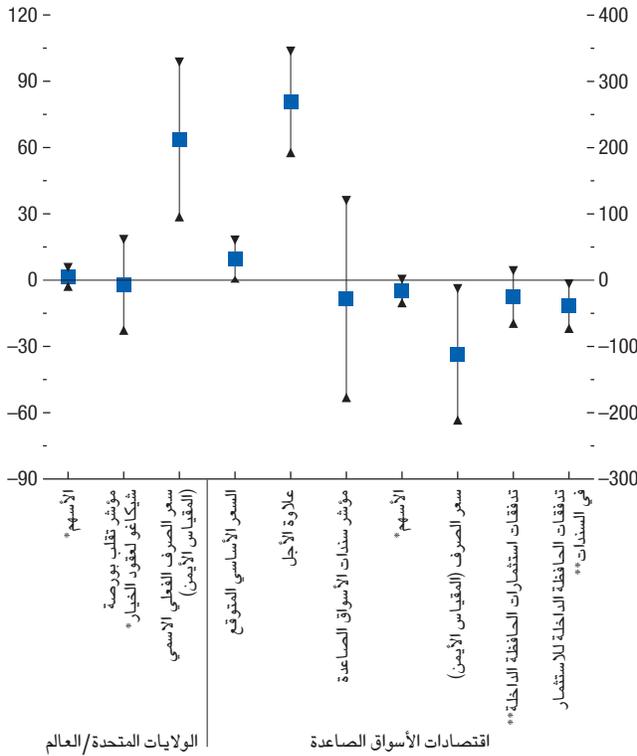
**الشكل البياني ٤-٦: التغيير في منحنيات العائدات على السندات الحكومية للأسواق الصاعدة كرد فعل لمفاجآت السياسة النقدية (بنقاط الأساس)**



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني التغييرات لمدة يومين في منحنيات العائد على السندات الحكومية بالعملات المحلية في الأسواق الصاعدة كرد فعل لتشديد مفاجئ مقداره ١٠٠ نقطة أساس في السياسة النقدية للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. والأعمدة المصمتة تعرض آجال الاستحقاق ذات الدلالة الإحصائية، والأعمدة المفرغة تعرض ما دون ذلك.

**الشكل البياني ٤-٧: آثار مفاجآت السياسة النقدية للولايات المتحدة على متغيرات مختارة (نقاط الأساس، و\* = نقاط مئوية، و\*\* = نقاط الأساس من إجمالي الناتج المحلي السنوي)**



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين المربعات استجابة كل متغير لتشديد مفاجئ في السياسة النقدية للولايات المتحدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. وتشير الخطوط الطولية إلى فواصل ثقة بنسبة ٩٠٪. وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي في الولايات المتحدة، أو سعر الصرف الاسمي في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقابل الولايات المتحدة، يدل على ارتفاع أسعار صرف عملاتها.

عام ٢٠١٤ فصاعدا، يبدو أنها ظلت أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.<sup>١١</sup>

**«قناة المخاطر»**

من الأهمية بمكان أن يؤخذ في الاعتبار، إلى جانب متوسط الآثار الواردة مناقشتها آنفا، أن هناك تباينا كبيرا في طريقة تفاعل الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة مع تغيرات السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة. والتركيز على بعض سمات هذا التباين يمكن أن يعطينا لمحة جزئية عن قنوات محددة لانتقال تداعيات السياسة النقدية الدولية. وكما

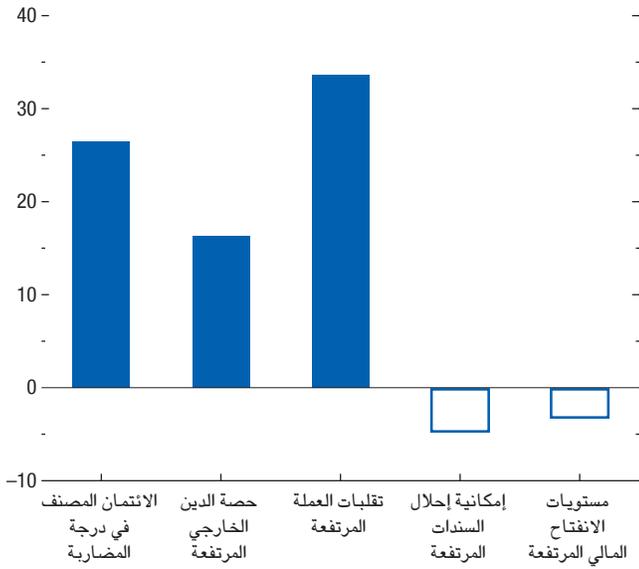
<sup>١١</sup> برغم ارتفاع درجة الحساسية، ليس للفرق أي دلالة إحصائية. ويشير مزيد من البحث المبني على صدمات سندات الخزنة الأمريكية بأجل استحقاق عشر سنوات إلى أن هذه الحساسية الزائدة لا تبدو مدفوعة باعتماد الاقتصادات المتقدمة لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية.

إجمالي الناتج المحلي السنوي.<sup>١٠</sup> وبينما عملات الأسواق الصاعدة (المرجحة بالتجارة) تنخفض بعد تشديد الأوضاع في منطقة اليورو، لا يبدو أن مفاجآت السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي تؤثر على علاوات الاستثمار طويل الأجل، أو أسعار الفائدة قصيرة الأجل المتوقعة مستقبلا، أو أسعار الأسهم، أو تدفقات المحافظة، أو فروق العائد على السندات في متوسط الأسواق الصاعدة. ونظرا لصغر حجم التداعيات من البنك المركزي الأوروبي نسبيا، يركز الجزء المتبقي من الفصل على تداعيات السياسة النقدية الأمريكية.

وبالنظر إلى الفترات الزمنية، كانت تداعيات السياسة النقدية من الولايات المتحدة قوية بصفة خاصة في الأوقات التي شهدت الأزمة المالية العالمية، وأزمة منطقة اليورو، والاضطراب في عام ٢٠١٣ (الشكل البياني ٤-٨). وبرغم تراجع درجة حساسية عائدات الأسواق الصاعدة بدءا من

<sup>١٠</sup> يركز هذا الفصل على استجابة أسعار الصرف في الأسواق الصاعدة مقابل الدولار الأمريكي. ويلقي عدد كبير من الدراسات المتخصصة الضوء على الدور الكبير لسعر صرف الدولار بتسببه في الصدمات المالية في الأسواق الصاعدة (وذلك مثلا بسبب دولرة الالتزامات) وصددمات الطلب (بسبب إصدار الفواتير بالدولار في التجارة الدولية). راجع، على سبيل المثال، دراسة (Calvo and Reinhart (2002) ودراسة Gopinath and others (2020).

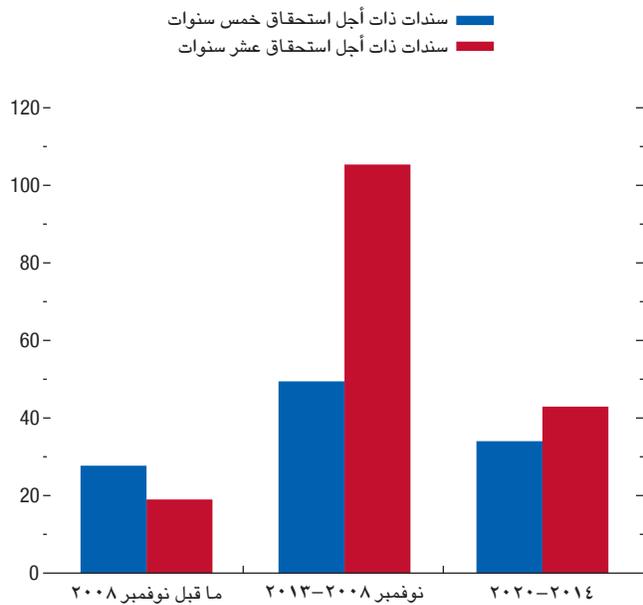
الشكل البياني ٤-٩: عوامل تضخيم التداعيات من مفاجآت السياسة النقدية في الولايات المتحدة (بنقاط الأساس)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني دور الخصائص الاقتصادية في تحديد مدى حساسية العائدات على السندات بأجل استحقاق عشر سنوات في الأسواق الصاعدة لكل مفاجأة في السياسة النقدية الأمريكية مقدارها ١٠٠ نقطة أساس. وتشير كلمة "المرتفعة" إلى المئين الخامس والسبعين في توزيع الخصائص الاقتصادية في آخر سنة تتاح بياناتها. ولا يعرض هذا الشكل البياني قيم تقدير المرتبة الائتمانية الاستثمارية، أو حصة الدين الخارجي المنخفضة، أو تقلبات العملة المنخفضة، أو إمكانات إحلال السندات المنخفضة، أو مستويات الانفتاح المالي المنخفضة وهي صفر وصفر و١٤ و٢ و٢، على التوالي. وتعرض الأعمدة المصمتة الخصائص الاقتصادية ذات الدلالة الإحصائية، والأعمدة المفرغة تعرض ما دون ذلك.

الشكل البياني ٤-٨: التغير الزمني في حساسية عائدات الأسواق الصاعدة لمفاجآت السياسة النقدية الأمريكية (بنقاط الأساس)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض الأعمدة آثار تشديد مفاجئ في السياسة النقدية الأمريكية مقدارها ١٠٠ نقطة أساس على عائدات السندات الحكومية للأسواق الصاعدة بأجل استحقاق خمس سنوات وعشر سنوات أثناء فترات مختلفة. وليس للأعمدة من ٢٠١٤-٢٠٢٠ دلالة إحصائية أعلى من أعمدة ما قبل نوفمبر ٢٠٠٨.

الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة ومن ثم انتقالها، بصورة غير مباشرة، إلى إدارة السياسة النقدية.

وانتقال تداعيات أقوى إلى البلدان التي يتصور أن مخاطرها السيادية أعلى يدل على انتقال آثار السياسة النقدية الأمريكية إلى الأسواق الصاعدة عبر «قناة المخاطر» التي تمكن السياسة النقدية للولايات المتحدة من تغيير المخاطر الموضوعية في أصول الأسواق الصاعدة (وذلك على سبيل المثال بزيادة الاحتمالات المتصورة للتوقف عن السداد) أو التأثير على عزوف المستثمرين عن المخاطر (دراسات Chen, Griffoli, and Bowman, Londono, and IMF 2014؛ وSahay 2014؛ وBowman, Londono, and IMF 2014؛ وSapriza 2015؛ وAhmed, Coulibaly, and Zlate 2017؛ وKalemli-Özcan 2019).<sup>١٢</sup> وعلى العكس من ذلك، يخلص

<sup>١٢</sup> لا تستند النتيجة التي تفيد باحتمال وجود قناة المخاطر هنا إلا إلى الاستجابة المتباينة للمشاهدة لعائدات سندات فئات مختلفة من جهات سيادية مقترضة (الشكل البياني ٤-٩). وليس ثمة أدلة تثبت بدلا من ذلك أن قناة المخاطر تستند إلى سلوك مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار (الشكل البياني ٤-٧)، وهو مقياس للعزوف عن المخاطر في العالم والذي يجد كثير من الدراسات (مثل دراسة Bekaert, Hoerova, and Lo Duca 2013) وليس كلها (مثل دراسة Bekaert, Hoerova, and Xu 2020) أنها تتفاعل بشكل كبير مع التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية الأمريكية.

يتضح من الشكل البياني ٤-٩، تسجل الاقتصادات التي لديها ديون سيادية مصنفة بدرجة المضاربة ارتفاعا مقداره ٢٧ نقطة أساس في عائدات سندات ذات أجل استحقاق عشر سنوات عقب تشديد مفاجئ مقدارها ١٠٠ نقطة أساس في السياسة النقدية الأمريكية. والتداعيات أقوى كذلك في البلدان التي لديها نسب أعلى من الديون في حيازة أطراف خارجية أو تشهد تقلبات أعلى في أسعار عملاتها. على سبيل المثال، الانتقال من المئين الخامس والعشرين في التوزيع القطري للدين الخارجي (أرمينيا مثلا) إلى المئين الخامس والسبعين (البرازيل) يرفع مستوى حساسية عائدات السندات ذات أجل استحقاق عشر سنوات بمقدار ١٧ نقطة أساس. وبالمثل، الانتقال من مستوى تقلب العملة في المئين الخامس والعشرين للاقتصادات (رومانيا مثلا) إلى المئين الخامس والسبعين (روسيا) يرفع درجة استجابة العائدات بمقدار ٢٠ نقطة أساس. ويمكن استخدام جوانب حساسية العائدات لهذه المؤشرات الثلاثة في تركيب «مؤشر التعرض للمخاطر»، الذي يُستخدم في الجزء التالي من الفصل والذي يتناول العوامل المحددة لردود أفعال السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة أثناء فترة الجائحة. وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار كل هذه المؤشرات متغيرات بديلة لبعض أشكال المخاطر. وتتأثر مخاطر التوقف عن سداد الدين السيادي، بصفة خاصة، بمستوى الدين العام ومساره المتوقع وتوفر بالتالي آلية لتأثير سياسة المالية العامة مباشرة على

وتنطوي هذه النتيجة المستخلصة على درجة معينة من استقلالية السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة، اتساقا مع النتائج التي استخلصها الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠١٧ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي». وفي الوقت نفسه، يمكن توقع أن تشديد الأوضاع المالية ككل — من خلال علاوات المخاطر — عقب تشديد السياسة الأمريكية على نحو مفاجئ سيؤدي إلى تخفيض النمو في الأسواق الصاعدة. ولو كانت البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة لديها الاستقلالية التامة لتعديل سياسات أسعار الفائدة الخاصة بها، فقد يثير ذلك جدلا معقولا حول توقعات هبوط أسعار السياسة النقدية المستقبلية لموازنة ارتفاع العائدات المحلية. وربما كان عدم حدوث ذلك مؤشرا على عدم تمتعها إلا باستقلالية جزئية. (فالمتوقع بالفعل هو ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية مستقبلا ارتفاعا طفيفا).

### تداعيات السياسة النقدية الأمريكية أثناء الجائحة

كما يتضح من الشكل البياني ٤-١٠، ارتفعت نسبة المتوسط المرجح للعائدات في الأسواق الصاعدة إلى إجمالي الناتج المحلي لأول مرة في فبراير ٢٠٢٠، ثم هبطت بسرعة حتى نهاية إبريل، ثم عادت أدراجها ببطء حتى بلغت ٤٪ في أواخر ٢٠٢٠. وكما أشير بالفعل، برغم تباين تداعيات السياسة النقدية عبر الأسواق الصاعدة، يمكن استخدام التقديرات الواردة في هذا الفصل لإجراء بعض العمليات الحسابية التقريبية لبيان أنه لو لم يكن الاحتياطي الفيدرالي قد أقدم على تبسيير السياسة النقدية في مارس، لكان متوسط العائدات في الأسواق الصاعدة سيصبح أعلى بما يزيد على نقطة مئوية واحدة. وكان معظم هذا التأثير سيعزى إلى ارتفاع العلاوات على الاستثمار طويل الأجل. وبطبيعة الحال، لو لم يبسر الاحتياطي الفيدرالي أوضاع السياسة عندما واجه العالم أزمة عميقة، لكان من شأن التداعيات في الأسواق المالية أن تكون حادة، ومن ثم، فالمرجح أن التقدير الوارد في الشكل البياني ٤-١٠ لآثار انتشار تداعيات إجراءات مارس ٢٠٢٠ ربما يضع حدا سفليا للتأثير الحقيقي.

وكانت بعض إجراءات السياسة النقدية التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة خلال فترة الجائحة تهدف إلى التأثير على الأوضاع المالية في الأسواق الأجنبية، بما فيها الأوضاع في الأسواق الصاعدة. ومن الأمثلة على ذلك ما أعلنه الاحتياطي الفيدرالي في ١٩ مارس ٢٠٢٠ من إنشاء خطوط مؤقتة لتبادل الدولار الأمريكي مع تسعة بنوك مركزية أخرى.<sup>١٤</sup> وكانت البرازيل والمكسيك هما الوحيدتين من بين الأسواق الصاعدة المشمولتين بهذه الخطوط، الأمر الذي يثير الاهتمام بدراسة الأحداث لتقييم فعالية الأداة في الحد من ضغوط التمويل بالدولار الأمريكي. وكما يوضح الشكل البياني ٤-١١، عقب هذا

الفصل إلى عدم وجود دليل مباشر على أن الانفتاح المالي أو زيادة الارتباط بين مجموع العائد على السندات السيادية للأسواق الصاعدة وسندات الخزنة الأمريكية (متغير بديل لقابلية السندات للإحلال من وجهة نظر المستثمرين) يقتربان بصور رد فعل أقوى من العائدات المحلية في الأسواق الصاعدة إزاء صدمات السياسة النقدية الأمريكية (الشكل البياني ٤-٩).<sup>١٣</sup>

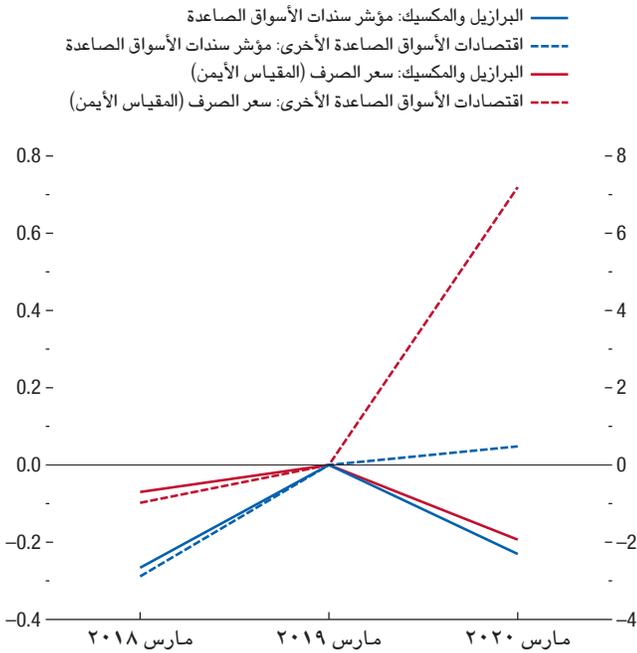
والتغير في العلاوات على الاستثمار طويل الأجل قد يتضمن معظم التغير في العائدات المحلية للأسواق الصاعدة، مما يشير إلى زيادة المخاطر المتصورة من حيازة سندات الأسواق الصاعدة بعد التشديد المفاجئ للسياسة النقدية في الولايات المتحدة، مما يتسق مع النتيجة المستخلصة بأن البلدان التي تواجه مخاطر سيادية أعلى تكون أكثر حساسية للتداعيات. وتتوقع الأسواق أن رد فعل البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة إزاء أي تشديد مفاجئ من الاحتياطي الفيدرالي هو تشديد سياساتها، ولكن بدرجة طفيفة وحسب. وتُستخلص هذه النتائج بالاعتماد على نماذج العوامل الديناميكية (دراسة Adrian, Crump, and Moench 2013) لتقسيم التغيرات في العائدات على السندات السيادية بأجل استحقاق خمس سنوات في الأسواق الصاعدة إلى عنصر واحد يُعزى إلى التغيرات في سعر فائدة السياسة النقدية المتوقع في الأسواق الصاعدة وعلاوة أجل متبقية أخرى. وتمثل علاوة الأجل عائدا إضافيا يشترطه المستثمرون لتحمل مخاطر أكبر (كمخاطر التضخم والسيولة والائتمان) المقترنة بمعدل العائد الثابت طويل الأجل (الشكل البياني ٤-٧).

وبطبيعة الحال، يجب التعامل بحرص مع تفكيك العائد إلى أسعار السياسة النقدية المتوقعة والعلاوات على الاستثمار طويل الأجل، نظرا لحساسيته تجاه فرضيات نماذج محددة. وعلاوة على ذلك، فتوقعات السوق بشأن أسعار السياسة النقدية المستقبلية قد تكون مؤشرا غير تام لأسعار الفائدة الأساسية المستقبلية الفعلية، ولا سيما على مدار فترات زمنية طويلة. ومع هذا، تشير النتائج التي يعرضها هذا الفصل إلى أن الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة ككل تتفاعل بقوة مع التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية، إلى أن السياسة النقدية للأسواق الصاعدة لا تفعل ذلك.

<sup>١٣</sup> قد ينطوي ارتفاع قيم هذين المقياسين في حالة إحدى الأسواق الصاعدة على ميل المستثمرين الأجانب في هذه السوق الصاعدة بشكل أكبر نحو تغيير عناصر حوافظهم بعد إعلان السياسة النقدية الأمريكية. وقد يكون ذلك مؤشرا على وجود «منهج توازن الحافطة». وربما كان عدم وجود دلالة للانحدارين يشير إلى دور «منهج توازن الحافطة» المحدود في انتقال تداعيات السياسة النقدية من الاقتصادات المتقدمة. وتقاس درجة إمكانية إحلال السندات الحكومية لاقتصاد معين بسندات الخزنة الأمريكية على أساس علاقة الارتباط بين مجموع العائدات وسنداتها الحكومية بالعملة المحلية ذات أجل استحقاق عشر سنوات، بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في السوق، ومجموع العائدات على سندات الخزنة الأمريكية بأجل استحقاق عشر سنوات. ويعرض الملحق ٤-١١ على شبكة الإنترنت المزيد من التفاصيل.

<sup>١٤</sup> يمكن الاستفادة من خطوط تبادل العملات كمصادر مؤقتة للدولار الأمريكي تتيح للبنوك المركزية المقابلة، ويمكنها أن تسحب منها لإقراض جهات الوساطة المالية بالدولار الأمريكي بينما تحافظ على احتياطياتها الدولية. ومن شأن خطوط التبادل كذلك أن تعزز ثقة المستثمرين في أوضاع السيولة.

### الشكل البياني ٤-١١: آثار إعلان فتح خطوط تبادل العملات على البرازيل والمكسيك (%)، التغييرات بعد ١٩ مارس ٢٠٢٠



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

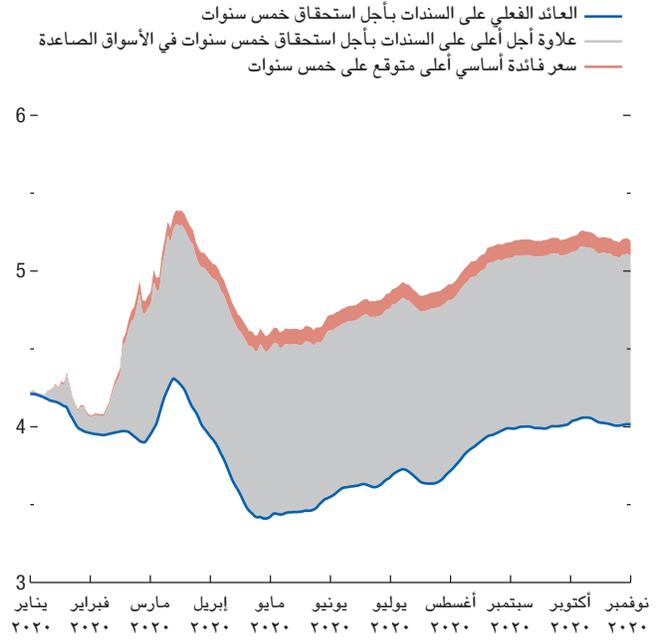
ملحوظة: فروق العائد في مؤشر سندات الأسواق الصاعدة هي انحرافات بالنقاط المئوية عما كانت عليه في ١٩ مارس؛ وأسعار الصرف على أساس التغييرات بالنسبة المئوية عما كان عليه في ذلك التاريخ. والزيادات تدل على انخفاض سعر الصرف.

المقيدين في فاتورة الأجور ما عدا المزارعين والتضخم الأساسي في أسعار المستهلك الصادرة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠<sup>١٥</sup>. والتغيرات البديلة لأبناء تطوير اللقاحات في الاقتصادات المتقدمة هي ما إذا كانت عائدات أسهم كل من موديرنا وفايزر-بيونتيك ضمن أعلى أو أدنى عشرة مئيات من توزيعها التاريخي مع ضبط أثر حركتها المتزامنة المعتادة في وجود حافزة لأسهم الرعاية الصحية<sup>١٦</sup>. وفي هذه الحالة، يغطي التحليل الفترة من ١ إبريل حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠، والتي وردت خلالها أنباء إيجابية عن تطوير لقاحات كوفيد-١٩، وإن كان معظمها محكوماً باشتراطات صارمة تتعلق بسلسلة التبريد مما يشكل صعوبة أمام توصيلها في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

<sup>١٥</sup> أخذت البيانات من دراسة Gürkaynak, Kisacikoglu, and Wright (2020).

<sup>١٦</sup> موديرنا وبيونتيك شركتان معنيتان بتطوير اثنتين من اللقاحات ويُتوقع، خلال عام ٢٠٢١، أن تزودا الاقتصادات المتقدمة بتغطية واسعة نسبياً من التطعيمات، تتجاوز ما يُتاح للأسواق الصاعدة.

### الشكل البياني ٤-١٠: التوزيع المعاكس للواقع: الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة في غياب تيسير سياسة الاحتياطي الفيدرالي (متوسطات مرجحة، % في السنة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ملحوظة: خمس سنوات تدل على السندات الحكومية بأجل استحقاق خمس سنوات.

الإعلان، تقلصت فروق العائد على سندات الديون السيادية البرازيلية والمكسيكية المقومة بالدولار الأمريكي، بينما استمر اتساع الفروق في الأسواق الصاعدة الأخرى. وبالمثل، ارتفع سعر الريال البرازيلي والبيزو المكسيكي، بينما استمر انخفاض أسعار عملات الأسواق الصاعدة الأخرى. وبالتالي، يبدو أن إعلان خطوط تبادل العملات كان فعالاً في تحقيق استقرار الأوضاع المالية في هذين البلدين.

## تداعيات الأنباء الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة

### الإطار التحليلي

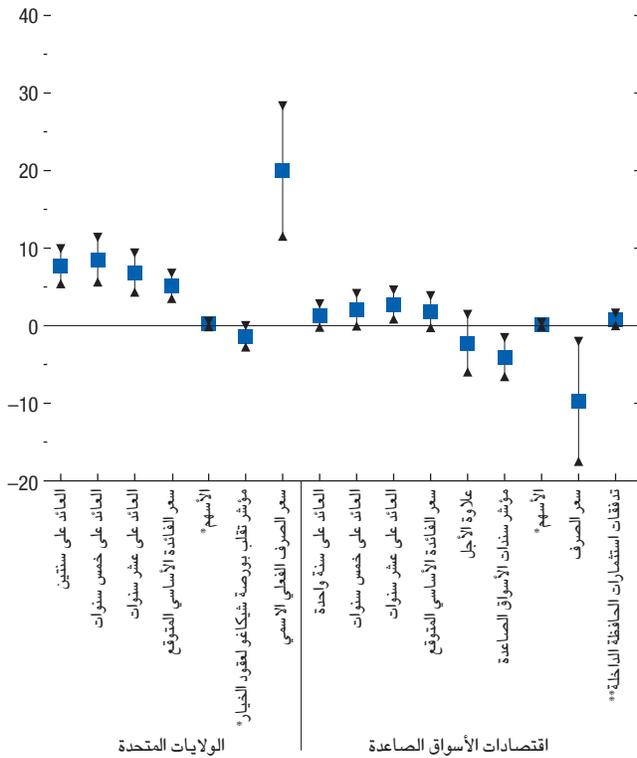
تتبع المنهجية في هذا القسم إلى حد كبير تلك المستخدمة في فحص تداعيات مفاجآت السياسة النقدية، ولكن الصدمات في الاقتصادات المتقدمة التي ينظر فيها الآن تتضمن الأنباء عن (١) النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، و(٢) التضخم في الولايات المتحدة، و(٣) تطوير اللقاحات في الاقتصادات المتقدمة.

والتغيرات البديلة لأبناء النشاط الاقتصادي والتضخم في الولايات المتحدة هي المفاجآت المتعلقة بالموظفين

## الأثر على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة

## الشكل البياني ٤-١٢: آثار الأنباء الإيجابية عن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة

(نقاط الأساس، \* = نقاط مئوية، و\*\* = نقاط الأساس من إجمالي الناتج المحلي السنوي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين المربعات تقديرات تأثير مفاجأة مقدارها انحرافان معياريان في فاتورة الأجر لغير المزارعين في الولايات المتحدة، وتشير الخطوط الطولية إلى فواصل ثقة بنسبة ٩٠٪. ويحسب متوسط أسعار الفائدة الأساسية المتوقعة على السندات بأجل استحقاق ١٠ سنوات في الولايات المتحدة وعلى السندات بأجل استحقاق ٥ سنوات في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي في الولايات المتحدة، أو سعر الصرف الاسمي لاقتصادات الأسواق الصاعدة مقابل الولايات المتحدة، يدل على ارتفاع أسعار صرف عملاتها. وتشير تدفقات استثمارات المحافظ الداخلة إلى تدفقات الاستثمار في السندات.

وبينما ارتفعت العائدات على السندات الأمريكية الأطول أجلا بناء على الأنباء الواردة، فعائدات السندات بأجل استحقاق سنتين لم تبد أي تفاعل انعكاسا للالتزام الاحتياطي الفيدرالي صراحة بالحفاظ على موقف توسعي على صعيد السياسة النقدية حتى يترسخ التعافي.<sup>٢٠</sup> وأدت الأنباء الإيجابية عن اللقاحات إلى رفع التوقعات بشأن أرباح الشركات وسوق الأسهم الأمريكية، في سياق من ضعف الاستجابة المتوقعة للسياسة النقدية، ولم يرتفع سعر الدولار الأمريكي.

ولم تتفاعل عائدات السندات المحلية في متوسط الأسواق الصاعدة مع الأنباء عن اللقاحات، وكانت هناك مؤشرات على توقع تيسير السياسة النقدية المحلية. وتحسنت أوضاع أسواق

<sup>٢٠</sup> حتى في حالة أجل الاستحقاق البالغ عشر سنوات، تُعزى كل الزيادة في العائدات على السندات الأمريكية إلى ارتفاع العلاوات على الاستثمار طويل الأجل وليس إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التقليدية قصيرة الأجل.

الأنباء السارة عن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ترفع أسعار الفائدة الأمريكية الأطول أجلا (الشكل البياني ٤-١٢). وهذا التأثير واضح في ظل جميع آجال الاستحقاق، وكان على مدى العشرين عاما التي يغطيها التحليل، في المتوسط، دون مستوى التوقعات بشكل كامل تقريبا والمتعلقة بارتفاع أسعار فائدة السياسة النقدية (دون حدوث تغيير يُذكر في العلاوة على الاستثمار طويل الأجل في الولايات المتحدة). والأنباء السارة عن الاقتصاد الأمريكي تخفض درجة عدم اليقين العالمي، وتُقاس بمؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار، كما تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي للدولار. ولا تتأثر أسعار الأسهم كثيرا، ربما بسبب التوقعات بأن ارتفاع أسعار السياسة النقدية توازن تأثير تحسن الآفاق الاقتصادية للشركات على أسعار الأسهم.<sup>١٧</sup>

وغالبا ما يكون تأثير الأنباء السارة عن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على الأوضاع المالية في متوسط الأسواق الصاعدة طفيفا، على عكس تأثير التغيرات المفاجئة في سياستها النقدية.<sup>١٨</sup> ومع هذا، فالأنباء السارة عن اقتصاد الولايات المتحدة تخفض أسعار عملات الأسواق الصاعدة، في المتوسط. وبرغم ذلك، فبالإضافة إلى الانخفاض في مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار، تسجل علاوات التخلف عن سداد الديون المقومة بالدولار (مؤشر سندات الأسواق الصاعدة) انخفاضا الآن بينما رؤوس أموال الحافظة تتدفق نحو الأسواق الصاعدة (الأثر على التدفقات الرأسمالية الداخلة ينطوي على مستوى معتدل من الثقة الإحصائية حيث قيمة الاحتمال ١٣٪). وتتسق هذه النتائج مع قناة المخاطر الإيجابية، أي أن الأنباء السارة عن اقتصاد الولايات المتحدة تحد من عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطر. وإضافة إلى ذلك، لا تزال عائدات السندات المحلية تبدو أخذة في الارتفاع في متوسط الأسواق الصاعدة (وإن كان بدلالة إحصائية محدودة)، لكن زيادتها تبدو الآن عائدة برمتها إلى توقعات ارتفاع أسعار السياسة النقدية، ربما مدفوعة بتحسين توقعات النمو. وهذا الأمر، على سبيل المثال، سيكون متسقا مع «قناة التجارة» الإيجابية، التي يُتوقع أن تكون قوتها متباينة عبر البلدان، فارتفاع الطلب الكلي في الاقتصادات المتقدمة يؤدي إلى مزيد من الطلب على السلع التجارية التي تنتجها الأسواق الصاعدة.<sup>١٩</sup> وكان تأثير الأنباء الإيجابية عن لقاحات كوفيد-١٩ في الاقتصادات المتقدمة إيجابيا، وذلك جزئيا بفضل ضعف استجابة أسعار الفائدة الأمريكية (الشكل البياني ٤-١٣).

<sup>١٧</sup> للاطلاع على تفسير لعدم وجود تأثير واضح على أسعار الأسهم في الولايات المتحدة، راجع دراسة Gürkaynak, Kisacikoglu, and Wright (2020).

<sup>١٨</sup> يتسق ذلك مع دراسات سابقة مثل IMF (2014) وHoek, Kamin, and Yoldas (2020).

<sup>١٩</sup> يتبين من خلال إجراء فحوص إضافية أنه، بعد زيادة الوظائف في الولايات المتحدة، يزداد تقلص فروق أسعار الفائدة على السندات المقومة بالدولار وتنخفض أسعار الصرف بدرجة أقل في الأسواق الصاعدة المتمتع بربوابع تجارية أقوى مع الولايات المتحدة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في المرفق ٤-١٢ على شبكة الإنترنت.

تنتقل إلى أسعار الفائدة في متوسط الأسواق الصاعدة بأنها محدودة للغاية،<sup>٢١</sup> ولا توجد أدلة على حدوث أي آثار على أسعار صرف متوسط الأسواق الصاعدة، أو أسعار الأسهم الكلية، أو فروق العائد على الديون المقومة بالدولار. وقد يكون عدم انتشار تداعيات التضخم في الولايات المتحدة متسقا مع مزيج من صدمات الطلب وتلك المدفوعة بالتكلفة في الولايات المتحدة، والتي ستكون انعكاساتها على النمو في البلدان الأخرى على النقيض من ذلك. ويمكن للبحوث في المستقبل أن تستكشف ما إذا كان مصدر صدمة التضخم في الولايات المتحدة تحديدا له دور مهم في انتشار التداعيات.

### انتشار التداعيات في البلدان منخفضة الدخل

لا تستجيب الأوضاع المالية في البلدان منخفضة الدخل عموما بنفس مقدار استجابة الأوضاع في الأسواق الصاعدة لمفاجآت السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي أو البنك المركزي الأوروبي، أو للأنباء عن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة أو عن لقاحات كوفيد-١٩. ولكن هناك بعض الاستثناءات. أولا، الأنباء الإيجابية عن اللقاحات في ٢٠٢٠ رفعت عائدات السندات الحكومية بأجل استحقاق عشر سنوات، في المتوسط، في الخمسة بلدان منخفضة الدخل التي تتوافر سلاسل بياناتها (غانا وكينيا ونيجيريا وأوغندا وفيت نام). وثانيا، المفاجآت الإيجابية من السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي غالبا ما ترفع عائدات السندات الحكومية بأجل استحقاق ستة أشهر، في المتوسط، في الثلاثة بلدان منخفضة الدخل التي تتوافر بياناتها (نيجيريا ورواندا وزامبيا). وثالثا، أسعار عملات البلدان منخفضة الدخل تهبط بنحو ١,٢٪ في المتوسط، مقابل الدولار الأمريكي لكل ١٠٠ نقطة أساس من التشديد المفاجئ من قبل الاحتياطي الفيدرالي، على نحو مشابه لاستجابة الأسواق الصاعدة. ومع ذلك، على الرغم من أن تأثير السياسة النقدية على الأوضاع المالية للبلدان منخفضة الدخل يبدو أصغر مما هو على الأسواق الصاعدة، فإن تأثيرها على أسعار السلع الأولية يمكن أن يظل كبيرا، مع وجود انعكاسات مهمة عموما في البلدان المصدرة للسلع الأولية.

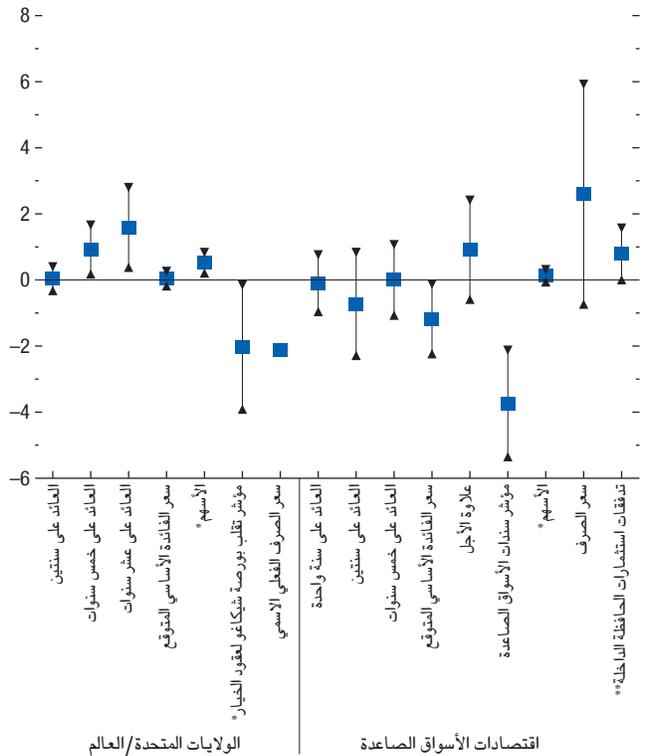
### العوامل المحددة لردود أفعال السياسات النقدية في الأسواق الصاعدة

كانت برامج شراء الأصول والتخفيضات التقليدية لأسعار الفائدة الأساسية هما الأدوات الرئيسيتين للسياسة النقدية في الأسواق الصاعدة اللتين استخدمتهما في مواجهة اضطرابات الأسواق المالية والحد من عمق الركود خلال الأشهر المبكرة من تفشي الجائحة.<sup>٢٢</sup> ويكشف هذا القسم عن العوامل التي دفعت إلى

<sup>٢١</sup> انتقل تداعيات التضخم في الولايات المتحدة إلى أسعار الفائدة في الأسواق الصاعدة يختلف اختلافا طفيفا حسب الطريقة المستخدمة، على النحو الوارد تفسيره في المرفق ٤-١ على شبكة الإنترنت.  
<sup>٢٢</sup> استقصاء دور تدابير السلامة الاحترازية الكلية أثناء جائحة كوفيد-١٩ يتجاوز نطاق بحث هذا الفصل. وللاطلاع على تحليل شامل لفعالية تدابير السلامة الاحترازية الكلية، راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

### الشكل البياني ٤-١٣: تأثير الأنباء الإيجابية عن لقاحات كوفيد-١٩

(نقاط الأساس، و\* = نقاط مئوية، و\*\* = نقاط الأساس من إجمالي الناتج المحلي السنوي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين المربعات تقديرات تأثير الأنباء الإيجابية عن اللقاحات. وتشير الخطوط الطولية إلى فواصل ثقة بنسبة ٩٠٪. ويحسب متوسط أسعار الفائدة الأساسية المتوقعة على السندات بأجل استحقاق ١٠ سنوات في الولايات المتحدة وعلى السندات بأجل استحقاق ٥ سنوات في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي في الولايات المتحدة، أو سعر الصرف الاسمي لاقتصادات الأسواق الصاعدة مقابل الولايات المتحدة، يدل على ارتفاع أسعار صرف عملاتها. ونظرا لاتساع فترات الثقة لسعر الصرف الفعلي الاسمي، لا يعرضها هذا الشكل نتيجة لضيق المساحة المتاحة.

الأسهم المحلية، في المتوسط. وكما رأينا في فترات الأنباء الاقتصادية الإيجابية، هبط مؤشر قلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار، وتقلصت فروق العائد على سندات الأسواق الصاعدة المعيارية، بالتوازي، بينما تدفقت رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة (والآن أصبح تأثيرها ذا دلالة إحصائية). وآثار الأنباء الإيجابية عن اللقاحات التي تعود بالنفع على الأوضاع المالية في الاقتصادات الصاعدة تأتي مدفوعة على الأرجح بمزيج من قناتي المخاطر والتجارة أنفتي الذكر، إلى جانب التوقعات بشأن انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية لفترة طويلة، وربما مع تحسن الأفاق المتوقعة للقاحات على مستوى العالم. وأخيرا، يخلص هذا الفصل إلى أن العائدات الاسمية الأمريكية الأطول أجلا ترتفع كذلك عندما يبلغ التضخم في الولايات المتحدة مستوى أعلى من المتوقع، ولكن لا يبدو أن هذه المفاجآت تؤثر على الدولار الأمريكي، أو مجملات أسعار الأسهم الأمريكية، أو مؤشر قلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار. وتتسم تداعيات مفاجآت التضخم في الولايات المتحدة التي

من أطر سياسات المالية العامة الأكثر اعتماداً على القواعد، وتواجه مخاطر سيادية أقل، وذلك في الفترة بين مارس وأغسطس ٢٠٢٠. وتستند هذه النتائج إلى انحادات لوغاريتمية تربط بين مؤشر على ما إذا كان أحد البلدان قد أعلن أنه سيطلق برنامجاً لشراء الأصول وبين مجموعات من الدوافع التي يُنظر في كل منها على حدة.<sup>٢٤</sup> وحسب مدى توافر بيانات الدوافع المختلفة، يتراوح حجم العينة بين ٣٩ و ٩٧ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (تفاصيلها متاحة في المرفق ٤-٢ على شبكة الإنترنت).<sup>٢٥</sup>

أطر السياسات: تشير النتائج بوجه عام إلى أن خيار إعلان إطلاق برنامج لشراء الأصول يتوقف بشكل كبير على إطارى السياسة النقدية وسياسة المالية العامة في البلد المعني. وكانت احتمالية إطلاق برامج شراء الأصول أعلى بمقدار ٦١ نقطة مئوية في البلدان التي تعتمد أسعار صرف معومة أو نظم التعويم الحر مقارنة بالبلدان التي تعتمد نظم سعر الصرف الأخرى (الشكل البياني ٤-١٤)، انعكاساً لضيق المجال المتاح أمام التوسع في عرض النقود في حالة اقتصاد مفتوح مالياً ولديه هدف محدد لسعر الصرف. فوجود هدف رقمي للتضخم يزيد الاحتمالية بمقدار ٣٥ نقطة مئوية، بينما أي ارتفاع بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر لشفافية البنك المركزي (دراسة Dinçer, Eichengreen, and Geraats 2019) يرفع الاحتمالية بمقدار ١٩ نقطة مئوية. وإضافة قاعدة واحدة إلى إطار سياسة المالية العامة تقترن بزيادة الاحتمالية بمقدار ١٠ نقاط مئوية.

وضع المالية العامة: كانت البلدان ذات التصنيف الائتماني السيادي الأعلى (تلك التي كان يُنظر إليها باعتبارها تواجه مخاطر أقل من التوقف عن سداد الدين السيادي) هي الأكثر ترجيحاً لأن تعلن إطلاق برامج لشراء الأصول (الشكل البياني ٤-١٥). ويزيد تصنيف الدرجة الاستثمارية من احتمالية إطلاق برنامج لشراء الأصول بمقدار ١٩ نقطة مئوية. ويبدو أن لمقدار «الحيز المالي» المتاح للحكومة دوراً مهماً كذلك. وكانت مستويات الحيز المالي المتوسطة («بعض الحيز المالي» أو «حيز عرضة للمخاطر») قد زادت احتمالات إطلاق برنامج لشراء الأصول بمقدار ٥٨ نقطة مئوية مقارنة بأحد الخيارين المتطرفين، «حيز كبير» أو «لا يوجد حيز مالي».<sup>٢٦</sup> وربما كان من غير المرجح أن تطلق البلدان التي لديها حيز مالي «كبير» برنامجاً لشراء الأصول نظراً لعدم اضطراب أسواق سندات السيادية، هذا من ناحية. أما البلدان التي «لا يوجد» لديها حيز مالي، من الناحية الأخرى، فربما قاومت تفعيل أي برنامج لشراء الأصول، مخافة تفسير الأسواق لذلك بشكل سلبي كمحاولة لتقييد الدين (هيمنة احتياجات المالية العامة). وعدم وجود علاقة ذات دلالة

تكرار استخدامهما وكتافته. والهدف من استخدام طريقة الاقتصاد القياسي هو ضمان أن الدوافع التي يستكشفها ليست ناشئة من تداعيات صدمة الجائحة وضمن إضافة الضوابط الملائمة إلى المواصفات. ومع هذا، فتحديد الآثار السببية ينطوي على مصاعب كما تشير النتائج إلى وجود صلات بينها. ويعرض هذا الفصل كذلك تحليلاً منفصلاً لفعالية برامج شراء الأصول.

## برامج شراء الأصول

### عرض عام للبرامج وفعاليتها

شهدت فترة أزمة كوفيد-١٩ استخداماً غير مسبوق لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد أعلنت سبعة وعشرون من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إطلاق برامج لشراء الأصول، معظمها للمرة الأولى — بدأت بإندونيسيا في ٢ مارس ٢٠٢٠. وكانت البنوك المركزية في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تبرر الحاجة إلى برامج شراء الأصول بأنها وسيلة لمواجهة الخلل في السوق، بينما ذكر أيضاً عدد قليل منها وحسب (غانا وإندونيسيا وموريشيوس) دعم التمويل الحكومي بوصفه أحد الدوافع وراء البرنامج.<sup>٢٣</sup> وأعلنت الغالبية العظمى من البلدان أن مشترياتهما اقتصرتا على السندات الحكومية، وأعلن عدد قليل منها وحسب أنه اشترى سندات الشركات أو البنوك (البرازيل وشيلي وهنغاريا وموريشيوس) أو حصص الملكية (مصر).

ويمكن تقييم فعالية برامج شراء الأصول عند النظر فيما إذا كانت العائدات على السندات الحكومية قد هيبتت مع إطلاق هذه البرامج. ويمثل ذلك مؤشراً مهماً على نجاحها، وخاصة برامج شراء الأصول التي كانت تهدف إلى الحد من التصاعد الحاد في أسعار الفائدة الناتج عن ارتفاع علاوات السيولة في أسواق التمويل. وبناء على هذا المقياس، يخلص الإطار ٤-١ إلى أن برامج شراء الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال فترة الجائحة كانت فعالة على ما يبدو.

### الدوافع وراء برامج شراء الأصول

كانت احتمالات إعلان برامج شراء الأصول أعلى في البلدان التي تعتمد أسعار صرف أكثر مرونة، ولديها أطر لاستهداف التضخم، وقد أكبر من الشفافية في البنوك المركزية، وتاريخ

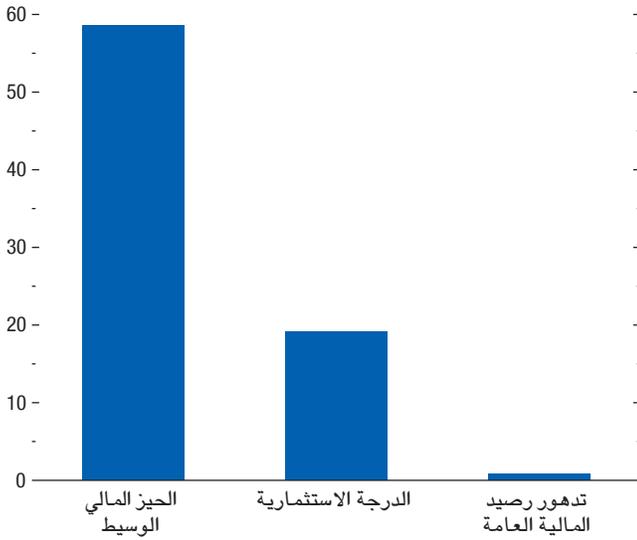
<sup>٢٣</sup> بيانات برامج شراء الأصول المستخدمة في هذا الفصل مأخوذة من دراسة Fratto and others (2021)، وهي تتضمن كذلك وصفاً تفصيلياً لبرامج شراء الأصول أثناء أزمة كوفيد-١٩ حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وتغطي البيانات كل مشتريات البنوك المركزية ومبيعاتها من الأوراق المالية الخاصة والعامة في السوق الأولية والسوق الثانوية. وتتضمن كذلك عمليات تحويل (شراء سندات حكومية طويلة الأجل وبيع سندات حكومية قصيرة الأجل)، وتأسيس وحدات محددة الغرض أو صناديق استثمار لشراء حصص الملكية وغيرها من الأوراق المالية الخاصة. والتمويل النقدي المباشر للحكومة، والمشتريات من القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. راجع كذلك دراسة Arslan, Drehmann, and Hofmann (2020) والفصل ٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

<sup>٢٤</sup> للاطلاع على قائمة برامج شراء الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أثناء الجائحة، راجع دراسة Fratto and others (2021).

<sup>٢٥</sup> يُجرى تحليل منفصل ينظر فيما إذا كانت احتمالية إعلان برنامج شراء الأصول في أحد البلدان ترتبط بقوة الروابط التجارية لهذا البلد مع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي أعلنت إطلاق برامج لشراء الأصول أثناء الجائحة. ولم يتم التوصل إلى دليل على هذا التأثير.

<sup>٢٦</sup> يقوم خبراء صندوق النقد الدولي بإعداد متغير الحيز المالي لنحو ٧٠ بلداً ونشره بانتظام في تقارير مشاورات المادة الرابعة للبلدان الأعضاء.

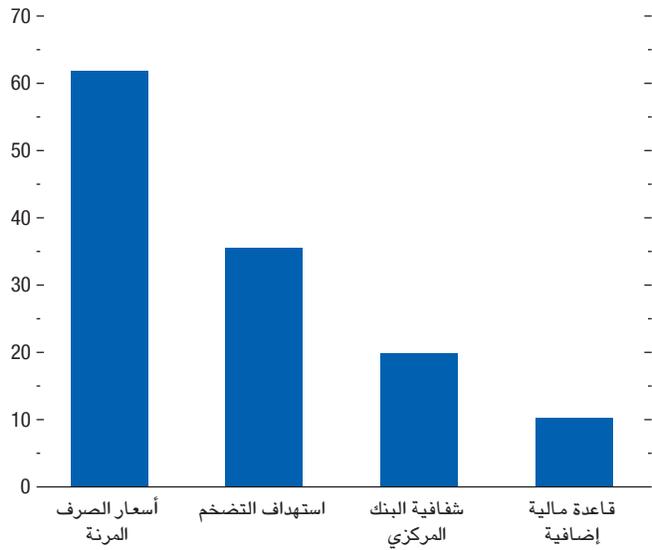
الشكل البياني ٤-١٥: محددات اختيار برامج شراء الأصول أثناء جائحة كوفيد-١٩: وضع المالية العامة (تغير الاحتمالية، بالنقاط المئوية)



المصادر: ستاندرد آند بور؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مؤشر الحيز المالي وفق حسابات صندوق النقد الدولي. وتصنيفات الدرجة الاستثمارية مأخوذة من ستاندرد آند بور. وتدهور رصيد المالية العامة هو التغير المتوقع في رصيد المالية العامة عام ٢٠٢٠ في الفترة بين صدور تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في يناير ٢٠٢٠، وصدور عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مقارنة بأجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩. والأعمدة تكون ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، وليس لتدهور رصيد المالية العامة أي دلالة.

الشكل البياني ٤-١٤: محددات اختيار برامج شراء الأصول أثناء جائحة كوفيد-١٩: أطر السياسات (تغير الاحتمالية، بالنقاط المئوية)



المصادر: دراسة 2019 من Dinger, Eichengreen, and Geraats؛ وتقرير IMF 2020؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أسعار الصرف المرنة واستهداف التضخم يمثلان، على التوالي، نظم التعويم وسعر الصرف المَعُومَ تعويماً حراً والبنوك المركزية التي تستهدف التضخم. وتعكس شفافية البنك المركزي تأثير ارتفاع مؤشر الشفافية بمقدار انحراف معياري واحد. وتكون المعاملات ذات دلالة عند مستوى ٥٪.

عندما يكون تخفيض سعر الفائدة الأساسي أكبر، بينما التدخل في سوق الصرف الأجنبي يزيد الاحتمالية بمقدار ١٨ نقطة مئوية. وتشير النتائج (الشكل البياني ٤-١٦) إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تستخدم تخفيضات أسعار الفائدة الأساسية، وبرامج شراء الأصول، وعمليات التدخل في أسواق الصرف بشكل مكمل لبعضها بعضاً. وتستخدمها لأهداف مختلفة كذلك: تخفيض معدل العائد المحلي الخالي من المخاطر، ومعالجة الاضطرابات في أسواق السندات المحلية، وتسوية الأوضاع غير المنتظمة في سوق الصرف الأجنبي.<sup>٢٨</sup>

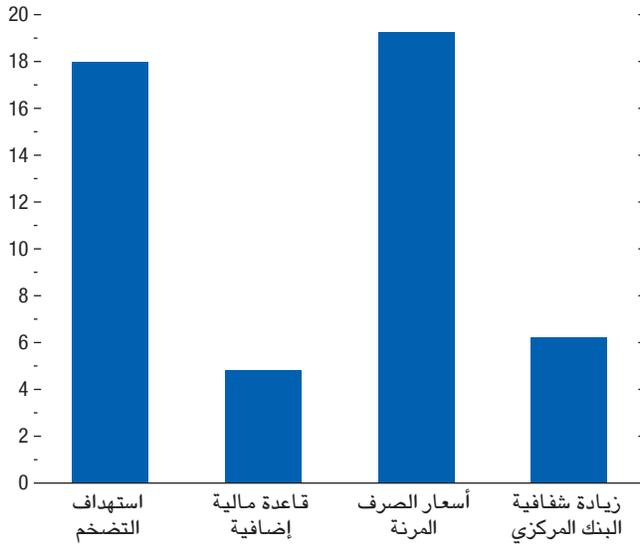
<sup>٢٨</sup> يُضاف حجم تخفيض سعر الفائدة الأساسي ومؤشر التدخل في سوق الصرف الأجنبي إلى الانحدار بشكل متزامن. ويستند المتغير الصوري للتدخل في سوق الصرف الأجنبي إلى مجموعة من عمليات التدخل المذكورة أثناء أزمة كوفيد-١٩ أعدها خبراء صندوق النقد الدولي. وثمة علاقة ارتباط قوية بمؤشر التعويم أو أسعار الصرف المعومة تعويماً حراً، والذي يُضاف كمتغير ضابط في كل انحدار. وقد يثير هذا الأمر الدهشة لأن البلدان التي تعتمد أسعار صرف أكثر مرونة من المتوقع ألا تعتمد كثيراً على عمليات التدخل في سوق النقد الأجنبي. ومع هذا، لا تعكس علاقة الارتباط هذه سوى التركيبة الخاصة لمؤشر التدخل في سوق الصرف الأجنبي، والذي يرصد التدخلات التي تهدف تحديداً إلى معالجة الأوضاع السوقية غير المنتظمة (ومن ثم، فلها نفس هدف برامج شراء الأصول). وبالتالي، لا يتضمن المؤشر كل عمليات التدخل في سوق النقد الأجنبي التي تجرى في سياق العمليات المنتظمة للحفاظ على نظام سعر الصرف المدار. ولهذا السبب، فالانحدار الوارد في الشكل البياني ٤-١٦ لا يتضمن ضوابط لنظام سعر الصرف.

إحصائية بين تفعيل برنامج لشراء الأصول وتدهور رصيد المالية العامة المتوقعة لعام ٢٠٢٠ يؤكد انتفاء احتمالات استخدام برامج شراء الأصول كوسيلة غير مباشرة لتمويل الدين. التعرض لمخاطر التداعيات المالية: تُستخدم ثلاثة متغيرات بديلة لقياس مدى التعرض للمخاطر. أولها هو «مؤشر التعرض للمخاطر» القطرية ويُستخدم في قياس التداعيات على السياسة النقدية من قرارات الاحتياطي الفيدرالي، على النحو الذي تم استنتاجه في القسم السابق من هذا الفصل والذي يتناول العوامل المؤدية إلى انتشار مزيد من التداعيات من صدمات السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وثانيها مقياس للانفتاح المالي منصوص عليه في القانون، وثالثها مؤشر على كفاية الاحتياطيات الأجنبية.<sup>٢٧</sup> وليس لأي من هذه المتغيرات البديلة دلالة في التنبؤ بإطلاق برنامج لشراء الأصول.

أدوات السياسات الأخرى: تشكل برامج شراء الأصول جزءاً من مجموعة أوسع من أدوات السياسات، وتتضمن التخفيضات التقليدية لأسعار الفائدة (ويتناول القسم التالي تحليلها بالتفصيل) وعمليات التدخل في أسواق الصرف الأجنبي. وتزداد احتمالية إعلان برامج شراء الأصول بمقدار ١٠ نقاط مئوية

<sup>٢٧</sup> المتغير البديل للانفتاح المالي هو مؤشر Chinn-Ito لسنة ٢٠١٨ (راجع دراسة Chinn and Ito 2006 للاطلاع على وصف المؤشر). ويحتسب خبراء صندوق النقد الدولي مقياس كفاية الاحتياطيات، وهو يصف الحيازات الاحتياطية مقارنة بمقياس كفاية الاحتياطيات، وتحديثه حسب بيانات عام ٢٠١٩ (راجع تقرير IMF 2015 للاطلاع على وصف له).

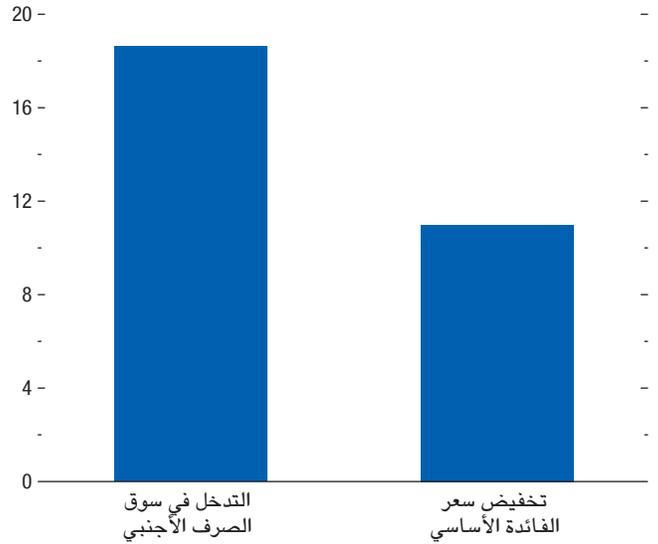
الشكل البياني ٤-١٧: محددات تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أثناء جائحة كوفيد-١٩: أطر السياسات (التغيرات، بالنقاط المئوية)



المصادر: دراسة 2019 Diñer, Eichengreen, and Geraats, وتقرير IMF 2020، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أسعار الصرف المرنة واستهداف التضخم يمثلان، على التوالي، نظم التعويم وسعر الصرف الموعوم تعويماً حراً والبنوك المركزية التي تستهدف التضخم. وتعكس شفافية البنك المركزي تأثير ارتفاع مؤشر الشفافية بمقدار انحراف معياري واحد. وتكون المعاملات ذات دلالة عند مستوى ٥٪.

الشكل البياني ٤-١٦: محددات اختيار برامج شراء الأصول أثناء جائحة كوفيد-١٩: الأدوات المالية الأخرى (تغير الاحتمالية، بالنقاط المئوية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي بناء على معلومات من البنوك المركزية الوطنية.

ملحوظة: التدخل في سوق الصرف الأجنبي متغير صوري للبلدان التي لجأت إلى عمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي لمعالجة الأوضاع السوقية غير المنظمة أثناء أزمة كوفيد-١٩. ويستند تخفيض سعر الفائدة الأساسي إلى ارتفاع مقداره انحراف معياري واحد في سعر الفائدة الأساسي، كنسبة مئوية من مستواه الذي كان سائداً قبل الأزمة. وتكون المعاملات ذات دلالة عند مستوى ٥٪.

سعر الفائدة الأساسي على الأوضاع الاقتصادية المحلية، وهي الدافع الأساسي لأسعار فائدة السياسة النقدية.<sup>٣٠</sup>

أطر السياسات: إن خصائص أطر السياسات التي تحدد استخدام برامج شراء الأصول هي نفسها التي تفسر حجم تخفيض أسعار الفائدة الأساسية (الشكل البياني ٤-١٧). فكان سعر الفائدة الأساسي أعلى بنحو ٢٠٪ في البلدان التي تعتمد أسعار صرف مرنة والبنوك المركزية فيها تحدد أهدافاً للتضخم. وارتفاع مؤشر شفافية البنك المركزي بمقدار انحراف معياري واحد يخفض سعر الفائدة الأساسي بنسبة إضافية قدرها ٦٪ واستخدام قاعدة مالية إضافية يجعله أكبر بنسبة ٥٪.

وضع المالية العامة: لا يشكل أي من تصنيف الديون السيادية أو مؤشر الحيز المالي متغيرات مستقلة ذات دلالة لتخفيضات أسعار الفائدة. وليس لتغير رصيد المالية العامة أي دلالة كذلك.

التعرض لمخاطر انتشار التداعيات المالية: على غرار النتائج التي خلص إليها الفصل عن التعرض لمخاطر تداعيات السياسة النقدية، فمؤشر الانفتاح المالي ونسبة كفاية الاحتياطيات ليسا من الدوافع الكبيرة لتخفيضات السياسة النقدية التقليدية. وتتسق هذه النتيجة تماماً مع النتائج المتعلقة بتداعيات مفاجآت السياسة النقدية ويبدو أنها تؤكد

<sup>٣٠</sup> لم تُتخذ قرارات استخدام برامج شراء الأصول بناء على الأوضاع الاقتصادية المحلية ذاتها.

## تخفيضات أسعار الفائدة الأساسية

يشير تحليل «قناة المخاطر» إلى أن التغيرات المفاجئة في أسعار السياسة النقدية للاقتصادات المتقدمة لا تؤثر سوى بصورة هامشية على التغيرات في المسار المتوقع لأسعار السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة. والهدف من هذا القسم هو شرح الفروق بين البلدان في تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية في الفترة من مارس حتى أغسطس ٢٠٢٠. ووجد أن تخفيضات أسعار الفائدة كانت أعمق في حالة البنوك المركزية في البلدان التي تعتمد أسعار صرف أكثر مرونة، ولديها أطر لاستهداف التضخم، وقدّر أكبر من الشفافية في البنوك المركزية، وأطر سياسات المالية العامة فيها أكثر اعتماداً على القواعد. وعلى عكس برامج شراء الأصول، لا توجد علاقة ارتباط بين التصنيفات الائتمانية السيادية وحجم تخفيض أسعار الفائدة.

وترتبط مواصفة الاقتصاد القياسي بين التغير في أسعار السياسة النقدية، معبراً عنها كنسبة إلى سعر الفائدة الأساسي قبل الأزمة، وأربع مجموعات من الدوافع. أول ثلاث مجموعات من هذه الدوافع هي نفسها التي بحثها هذا القسم لتوه. والغرض من المجموعة الرابعة هو رصد مدى اعتماد تخفيض

<sup>٣٩</sup> للاطلاع على تحليل لعوامل تحديد تخفيضات أسعار الفائدة الأساسية، راجع دراسة (2020) Gelos, Rawat, and Ye.

المتحدة، التي كان يمكنها أن تؤدي إلى تقليص الاحتياطي الفيدرالي لمشتريات الأصول وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية في تاريخ أبكر من المتوقع.

ويخلص هذا الفصل إلى أن تغيرات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة غالباً ما تكون لها تداعيات ملموسة على الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومع ذلك تتوقف هذه الآثار على الظروف وراء التغيير وتطور علاوات المخاطر العالمية:

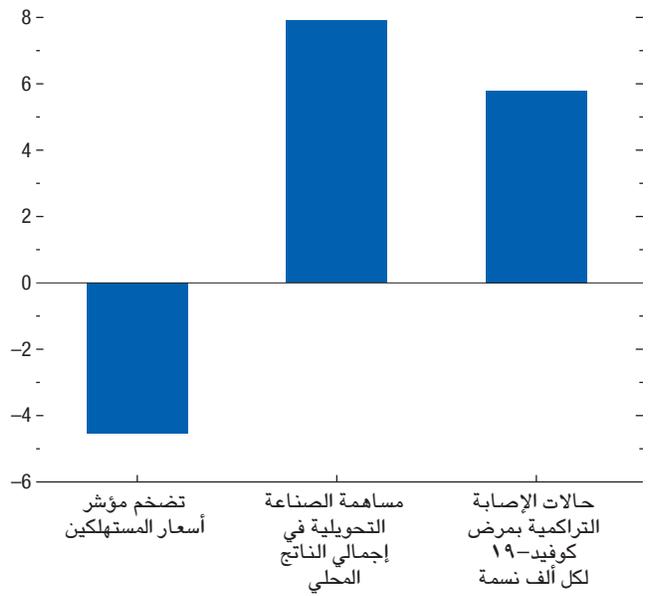
- صدور إشارة غير متوقعة على ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة مستقبلاً غير مدفوعة بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة يفضي بوضوح إلى تشديد الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة. وقد ينشأ الدافع على ذلك من تعديل الأسواق لتوقعاتها بشأن مدى سرعة أو مقدار حجم رد فعل الاحتياطي الفيدرالي إزاء المعلومات المتطورة عن الاقتصاد. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تحول اتجاه الإقدام على المخاطرة في العالم، وانعكاس مسار التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، وتخفيض البنوك العالمية للرفع المالي، وانخفاض أسعار عملات الأسواق الصاعدة مما يكشف عن مواطن ضعف مرتبطة بأسعار الصرف.

- وعلى العكس من ذلك، فتأثير الأنباء الإيجابية عن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة غالباً ما يكون طفيفاً نسبياً على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة. فمؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار وكذلك علاوات المخاطر على سندات الأسواق الصاعدة يسجلان هبوطاً، بينما رؤوس الأموال تميل إلى التدفق نحو الأسواق الصاعدة. وكانت الأنباء الإيجابية عن تجارب إنتاج لقاحات كوفيد-١٩ قد أدت إلى آثار قوية في نفس الاتجاه. ويمكن عزو هذه النتائج من أحد جوانبها إلى قناة المخاطر الإيجابية، والتي من خلالها تؤدي التطورات الاقتصادية المواتية في الاقتصادات المتقدمة إلى الحد من عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطر، وعزوها من جانب آخر إلى قناة التجارة، التي تعكس الاتجاه نحو صدور أنباء اقتصادية أفضل في الولايات المتحدة لتنتوي على تحسن آفاق النمو في الأسواق الصاعدة.

- وكذلك تؤدي مفاجآت تجاوز التضخم للتوقعات في الولايات المتحدة إلى رفع أسعار الفائدة الأمريكية المتوقعة، ولكن لا يبدو أنها تؤثر بانتظام على الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة. وبرغم أن مصدر التضخم قد يكون عاملاً مؤثراً، في متوسط الحالات، فتداعياته على الأسواق الصاعدة تبدو محدودة.

ويشير التحليل إلى أن عودة أسعار الفائدة الأمريكية إلى طبيعتها بالتدرج مع الإفصاح عن ذلك بدقة وحرص، يدفعها تعافي اقتصاد الولايات المتحدة، من المرجح أن يكون أمراً من السهل التعامل معه في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة برغم أن بعضها قد يتعرض للمخاطر. وفي الواقع،

الشكل البياني ٤-١٨: محددات تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أثناء جائحة كوفيد-١٩: الأوضاع المحلية (التغيرات، بالنقاط المئوية)



المصدر: جامعة جونز هوبكنز؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملحوظة: مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي وحالات الإصابة التراكمية بمرض كوفيد-١٩ لكل ألف نسمة تشير إلى آثار ارتفاع المؤشر بمقدار انحراف معياري واحد. وتكون المعاملات ذات دلالة عند مستوى ١٠٪ أو أقل.

أن الأوضاع النقدية والمالية الخارجية ليست دوافع ملموسة لأسعار السياسة النقدية المحلية.

الأوضاع الاقتصادية المحلية: كانت تخفيضات أسعار الفائدة أكبر نسبياً حيث كان التضخم قبل الجائحة أقل وحيث كانت صدمات الطلب المحلي والخارجي أكثر سلبية (الشكل البياني ٤-١٨). وكان تخفيض سعر الفائدة الأساسي أعمق في البلدان التي سجلت عدداً أكبر من حالات الإصابة بمرض كوفيد-١٩ بحلول ١ سبتمبر ٢٠٢٠ (وهي متغيرات بديلة لحجم صدمات العرض والطلب المحلية السلبية، ولا سيما في قطاع الخدمات). وترصد حصة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني تأثير هبوط الطلب الخارجي على إجمالي الناتج المحلي كما تقترن بمزيد من التيسير التقليدي.

## الاستنتاجات

إن آفاق التعافي متعدد السرعات، حيث الاقتصادات المتقدمة تتعافى بسرعة أكبر من معظم الاقتصادات الأخرى، تثير مخاوف بشأن آثار سحب الدعم المقدم من السياسة النقدية على نحو غير متزامن مما يسبب ضيق الأوضاع المالية أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وازدادت هذه المخاوف بفعل جزم التدابير المالية في الولايات

وحتى إذا ظل الإقدام على المخاطر المالية في العالم قويا لبعض الوقت، يتعين أن يتذكر صناع السياسات في الأسواق الصاعدة أن البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة سوف تخفف من تيسير السياسة النقدية في نهاية المطاف. وحتى إذا أتاحت البنوك المركزية درجة عالية من الشفافية والتواصل في وقت مبكر بشأن التغيرات في موقف سياساتها، قد تظل الأسواق تسيء فهم النوايا، والأوضاع المالية يمكن أن تتحول لأسباب خارج نطاق سيطرة صناع السياسات. وإضافة إلى ذلك، مع زيادة زخم التعافي، قد يزداد الإقدام على المخاطر وترتفع العلاوات على الاستثمار طويل الأجل، مثلما حدث على خلفية توقعات إعطاء دفعة تنشيطية من المالية العامة في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من فبراير. وإلى جانب عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها بوتيرة أسرع من المتوقع، فاتساع فروق العلاوات على الاستثمار طويل الأجل أدى إلى زيادة انحدار منحنى العائد في الولايات المتحدة كما انتشرت تداعياته مؤدية إلى زيادة عائدات سندات الأسواق الصاعدة كذلك، ودفعت إلى تباطؤ التدفقات الرأسمالية. وتندر هذه الفترة بالعثرات التي قد تظهر مستقبلا أمام الأسواق الصاعدة مع تقدم تعافي الاقتصاد العالمي وسحب الدعم الاستثنائي المقدم من السياسات.

فكيف يمكن لاقتصادات الأسواق الصاعدة حماية نفسها من التداعيات المالية الخارجية؟ تشير علاقات الارتباط التي يوثقها هذا الفصل إلى أن رد فعل السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة من المرجح أن يكون معاكسا للاتجاهات الدورية في سيناريو التطورات السلبية. ومع هذا، فقد تكون قوة تيسير السياسة محدودة ومتباينة عبر البلدان. وعلى سبيل المثال، ارتفاع الدين العام قد يثبط بعض البلدان عن استخدام برامج شراء الأصول بنفس الكثافة التي كانت عليها في المراحل المبكرة من تفشي الجائحة. علاوة على ذلك، إذا كانت المخاوف بشأن الدين العام والمسائل المالية الأخرى ستبدأ في التأثير سلبا على النظرة تجاه استقلالية السياسة النقدية وعلى أطرها القائمة على قواعد، فقد يثير هذا الأمر الشكوك حول قدرة البنوك المركزية على تطبيق تخفيضات تقليدية كبيرة في أسعار الفائدة دون رفع توقعات التضخم بعيدة المدى. وبالتالي، فمن الضروري أن تحتفظ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بأطر مالية ونقدية ذات مصداقية لكي تتمكن من دعم النشاط المحلي في خضم الصدمات السلبية غير المتوقعة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا المساعدة على الحد من تراكم مواطن الضعف باتخاذ خطوات لإطالة آجال استحقاق الديون وتمهيد التركبات في التزامات خدمة الديون، وإدارة الرفع المالي من خلال إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية والرقابة المالية القوية، والحد من عدم التوافق بين أسعار العملات، وضمان توافر مستوى كاف من الاحتياطيات الدولية (راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»). ففكرة البنيان المالي الدولي، بما في ذلك توافر آليات قوية لدعم السيولة في البلدان، سيكون لها هي أيضا دور رئيسي تضطلع به.

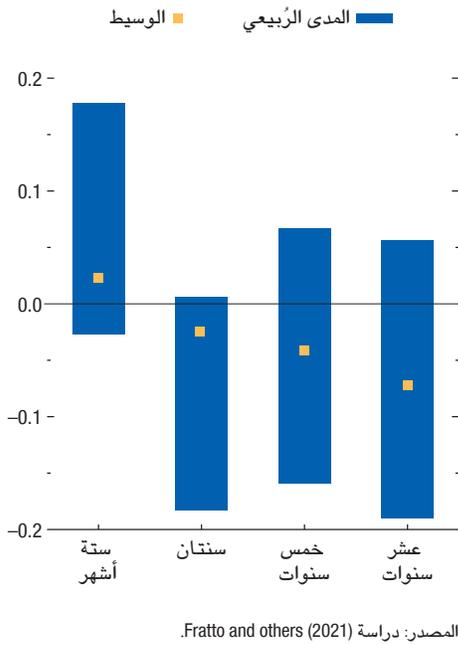
قد تمر فترة من دخول التدفقات الرأسمالية بقوة إلى كثير من الأسواق الصاعدة (ولا سيما المصدرة بكميات كبيرة إلى الاقتصادات المتقدمة) مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة، وسحب تيسير السياسة النقدية بالتدريج، واستمرار مستويات مواتية من الإقدام على المخاطر في العالم. ومن شأن تعافي التضخم بقوة أكبر من المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة أن يحد من الرغبة في الإقدام على المخاطر المالية في العالم إلى حد ما، ولكن من المحتمل أن تكون تداعياته محدودة إذا ظلت توقعات التضخم ثابتة. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة، نظرا لتواصل الاحتياطي الفيدرالي بوضوح حول استهدافه تجاوز هدف التضخم متوسط المدى لفترة مؤقتة واعتزامه عدم رفع أسعار الفائدة حتى يرتفع التضخم إلى ٢٪. ويصبح على مسار نحو تجاوز نسبة ٢٪ بشكل معتدل لبعض الوقت. ومع هذا، فبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعاني من مواطن ضعف مالية وخارجية ونقص في روابطها التجارية مع الاقتصادات المتقدمة قد تجد أن ضيق الأوضاع المالية العالمية يفوق المنافع المتأتية من زيادة قوة الطلب الخارجي. وإضافة إلى ذلك، فالأزمات الصحية والاقتصادية الحالتان تختلفان عن أي شيء شهدته العقود الأخيرة، مما يقلل أهمية الرجوع إلى أدلة من الماضي للاسترشاد بها في المستقبل. فارتفاع مستويات الديون اليوم قد يبرز أي تداعيات مالية، وجهود احتواء الفيروس قد تحد من منافع الروابط التجارية.

ولم يتأكد أن التعافي الاقتصادي وعودة أسعار الفائدة الطبيعية في الاقتصادات المتقدمة سيتسمان بالسلاسة، أما تواصل البنوك المركزية فسوف يشكل عاملا حيويا مع تقدم التعافي. وتشير النتائج التي استخلصها هذا الفصل إلى أن سرعة رفع التوقعات بشأن أسعار السياسة النقدية الأمريكية — على سبيل المثال، إذا كان يتعين على الأسواق تخفيض توقعاتها فجأة بشأن مستوى التضخم الذي يسمح به الاحتياطي الفيدرالي قبل تشديد السياسة النقدية في ظل إطاره المرن لاستهداف متوسط التضخم — يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع علاوات المخاطر وخروج تدفقات رأسمالية كبيرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وكذلك، سيكون من المهم أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي التأكيد على منهج سياسته وكيف سيطبق استراتيجيته الجديدة للسياسة النقدية من أجل تثبيت التوقعات بشأن رد فعل سياسته. وبوجه عام، من الأهمية بمكان أن ترسل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إشارة مبكرة إذا ارتأت أن الأوضاع الاقتصادية تتطور بطريقة تسوغ تقليص المشتريات من الأصول، ثم رفع أسعار الفائدة الأساسية في نهاية المطاف.<sup>٣١</sup>

<sup>٣١</sup> راجع دراسة (2014) Sahay and others للاطلاع على تقييم الدروس المستفادة من نوبة الاضطرابات.

## الإطار ٤-١: برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها

الشكل البياني ٤-١-١: إعلان إطلاق برامج شراء الأصول: تأثيره على عائدات السندات (التغير بالنقاط المئوية)



### الفروق في التنفيذ والخصائص القُطرية يمكن أن تفسر بعض التباين في فعالية برامج شراء الأصول

يبدو أن تأثير برامج شراء الأصول على العائدات يزداد بفعل بعض العوامل القُطرية (مصادقية البنك المركزي، وتوافر حيز أكبر من السياسة النقدية، وانخفاض حصة غير المقيمين في حيازة السندات الحكومية) ونماذج تنفيذها (البرامج القائمة على الكمية، وإعلان حجم أصغر، والإعلان مرة واحدة مقابل الإعلانات المتكررة). ولم يتوصل التحليل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شراء الأصول، في السوق الأولية والسوق الثانوية، أو بين الإعلان مرة واحدة أو عدة مرات بالتنسيق مع السلطات الوطنية الأخرى. وبوجه عام، تشير النتائج إلى إمكانية الاستفادة من برامج شراء الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في التصدي لضغوط السوق المحلية لكنها قد لا تحقق أغراض تخفيف ضغوط الأسواق الخارجية على نطاق أوسع.

طبق معظم البلدان برامج شراء الأصول بينما أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل كانت لا تزال موجبة

ويرجع أحد أسباب ذلك إلى الهدف المعلن وهو تمهيد التقلبات وتوفير السيولة للسوق المحلية. وكان الهدف من برامج شراء الأصول فيما لا يتجاوز ٩٪ من الحالات حسبما نُكِر هو التنشيط النقدي. وفي ٦٢٪ من الحالات، كان المصدر الرئيسي للقلق هو ضعف أداء السوق والحاجة إلى تعزيز الثقة. وأشير إلى دعم احتياجات المالية العامة باعتباره الهدف الأساسي في ١٠٪ من الحالات، بينما أُشير في الحالات المتبقية إلى الحاجة إلى تخفيف التكاليف التي يتكبدها السكان من جراء جائحة كوفيد-١٩. وكان سعر الصرف هو أحد الأهداف في حالة واحدة وحسب. وكانت المشتريات من السندات الحكومية ذات آجال الاستحقاق الطويلة (أو الأوراق المالية للقطاع الخاص) تُستخدم في بعض الأحيان إلى جانب تخفيض سعر الفائدة الأساسي (١١ حالة من مجموع ٢٧ حالة). وكان حجم برامج شراء الأصول، المعلنة والمطبقة، يضاهاي حجمها في الاقتصادات المتقدمة الصغيرة.<sup>١</sup>

بوجه عام، هذه الإجراءات غير التقليدية على مستوى السياسة النقدية خفضت عائدات السندات المحلية ولكنها لم تكن ذات تأثير ملحوظ على أسعار الصرف أو تكاليف الاقتراض الخارجي

وجاءت نتائج دراسة أحداث غطت عدة أيام، باستخدام عينة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (لا تتجاوز ١٥ منها، نظرا لقصور البيانات)، لتشير إلى تباين الآثار. وفي متوسط الحالات، يكون الأثر التقديري على عائدات السندات المحلية سلبيا وذا دلالة إحصائية (الشكل البياني ٤-١-١). وأقوى قليلا مقارنة بتأثير انتقال آثار السياسة النقدية التقليدية، وأعلى في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وتتسق النتائج عموما مع الدراسات المتخصصة (دراسات Arslan, Drehmann, and Sever and Hofmann 2020; Hartley and Rebutti 2020; others 2020).<sup>٢</sup> غير أن تقديرات الآثار على أسعار الصرف غير قاطعة. وعند النظر في الآثار غير المباشرة، وُجِدَ أنه ليس للتصريحات في الغالب تأثير يُذكر على السندات المعيارية للأسواق الصاعدة. وتتأكد هذه النتائج من خلال نماذج انحدارات السلاسل الزمنية، بعد تحييد أثر السياسات والعوامل العالمية.

مؤلفو هذا الإطار هم شيارا فراتو، وبريندان هارنويس فانير، وبوريسلاف ميرشيفا، وديفيد دي بادوا، وإيلين بواغسون.<sup>١</sup> يعتمد هذا الإطار على التحليل الوارد في دراسة Fratto and others (2021)، ويستند إلى مجموعة بيانات مأخوذة من الإعلانات بشأن برامج شراء الأصول وتنفيذها في الفترة من مارس حتى أغسطس ٢٠٢٠.<sup>٢</sup> تستبعد من النتائج المبينة الإعلانات التي تتزامن مع تخفيضات أسعار الفائدة الأساسية لتجنب رصد آثار انتشار التداعيات من السياسة النقدية التقليدية.

- Dinçer, Nergiz, Barry Eichengreen, and Petra Geraats. 2019. "Transparency of Monetary Policy in the Postcrisis World." In *The Oxford Handbook of the Economics of Central Banking*. Oxford: Oxford University Press.
- Fratto, Chiara, Brendan Harnoys Vannier, Borislava Mircheva, David de Padua, and Hélène Poirson. 2021. "Unconventional Monetary Policies in Emerging Markets and Frontier Countries." IMF Working Paper 2021/14, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gelos, Gaston, Umang Rawat, and Hanqing Ye. 2020. "Have Emerging Market and Developing Economies Escaped the Monetary Policy Procyclicality Trap? Evidence from the COVID-19 Crisis." VoxEU, August 20.
- Gertler, Mark, and Peter Karadi. 2015. "Monetary Policy Surprises, Credit Costs, and Economic Activity." *American Economic Journal: Macroeconomics* 7 (1): 44–76.
- Gopinath, Gita, Emine Boz, Camila Casas, Federico J. Díez, Pierre-Olivier Gourinchas, and Mikkel Plagborg-Møller. 2020. "Dominant Currency Paradigm." *American Economic Review* 110 (3): 677–719.
- Gürkaynak, Refet S., Burçin Kısacikoğlu, and Jonathan H. Wright. 2020. "Missing Events in Event Studies: Identifying the Effects of Partially Measured News Surprises." *American Economic Review* 110 (12): 3871–912.
- Hanson, Samuel G., and Jeremy C. Stein. 2015. "Monetary Policy and Long-Term Real Rates." *Journal of Financial Economics* 115 (3): 429–48.
- Hartley, Jonathan S., and Alessandro Rebucci. 2020. "An Event Study of COVID-19 Central Bank Quantitative Easing in Advanced and Emerging Economies." NBER Working Paper 27339, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hoek, Jasper, Steven B. Kamin, and Emre Yoldas. 2020. "When is Bad News Good News? US Monetary Policy, Macroeconomic News, and Financial Conditions in Emerging Markets." FRB International Finance Discussion Paper 1269, Federal Reserve Board, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2014. Spillover Report. Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2015. Staff Report on Assessing Reserve Adequacy—Specific Proposals. Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2020. "Toward an Integrated Policy Framework." IMF Policy Paper 20/046, Washington, DC.
- Kalemlı-Özcan, Sebnem. 2019. "US Monetary Policy and International Risk Spillovers." NBER Working Paper 26297, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Obstfeld, Maurice, Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi. 2019. "A Tie That Binds: Revisiting the Trilemma in Emerging Market Economies." *The Review of Economics and Statistics*, MIT Press 101 (2): 279–93.
- Adrian, Tobias, Richard K. Crump, and Emanuel Moench. 2013. "Pricing the Term Structure with Linear Regressions." *Journal of Financial Economics* 110 (1): 110–38.
- Ahmed, Shaghil, Brahim Coulibaly, and Andrei Zlate. 2017. "International Financial Spillovers to Emerging Market Economies: How Important are Economic Fundamentals?" *Journal of International Money and Finance* 76: 133–52.
- Albagli, Elias, Luis Ceballos, Sebastian Claro, and Damian Romero. 2019. "Channels of US Monetary Policy Spillovers to International Bond Markets." *Journal of Financial Economics* 134 (2): 447–73.
- Altavilla, Carlo, Luca Brugnolini, Refet S. Gürkaynak, Roberto Motto, and Giuseppe Ragusa. 2019. "Measuring Euro Area Monetary Policy." *Journal of Monetary Economics* 108: 162–79.
- Arslan, Yavuz, Mathias Drehmann, and Boris Hofmann. 2020. "Central Bank Bond Purchases in Emerging Market Economies." BIS Bulletin 20, Bank for International Settlements, Basel.
- Bekaert, Geert, Marie Hoerova, Marco Lo Duca. 2013. "Risk, Uncertainty and Monetary Policy." *Journal of Monetary Economics* 60: 771–88.
- Bekaert, Geert, Marie Hoerova, Nancy R. Xu. 2020. "Risk, Monetary Policy, and Asset Prices in a Global World." [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3599583](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3599583).
- Bowman, David, J. Londono, and H. Sapriza. 2015. "US Unconventional Monetary Policy and Transmission to Emerging Market Economies." *Journal of International Money and Finance* 55: 27–59.
- Caballero, Ricardo J., and Gunes Kamber. 2019. "On the Global Impact of Risk-Off Shocks and Policy-Put Frameworks." NBER Working Paper 26031, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Calvo, Guillermo A., and Carmen M. Reinhart. 2002. "Fear of Floating." *The Quarterly Journal of Economics* 117 (2): 379–408.
- Cerutti, Eugenio, Stijn Claessens, and Andrew K. Rose. 2019. "How Important Is the Global Financial Cycle? Evidence from Capital Flows." *IMF Economic Review* 67: 24–60.
- Chen, Jiaqian, Tommaso Mancini Griffoli, and Ratna Sahay. 2014. "Spillovers from United States Monetary Policy on Emerging Markets: Different This Time?" IMF Working Paper 14/240, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chinn, Menzie D., and Hiro Ito. 2006. "What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions." *Journal of Development Economics* 81 (1): 163–92.
- Curcuru, Stephanie E., Steven B. Kamin, Canlin Li, and Marius Rodriguez. 2018. "International Spillovers of Monetary Policy: Conventional Policy vs. Quantitative Easing." FRB International Finance Discussion Paper 1234, Federal Reserve Board, Washington, DC.

- Sever, Can, Rohit Goel, Dimitris Drakopoulos, and Evan Papageorgiou. 2020. "Effects of Emerging Market Asset Purchase Program Announcements on Financial Markets during the COVID-19 Pandemic." IMF Working Paper 2020/292, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Végh, Carlos A., and Guillermo Vuletin. 2012. "Overcoming the Fear of Free Falling: Monetary Policy Graduation in Emerging Markets." NBER Working Paper 18175, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Rey, H  l  ne. 2015. "Dilemma Not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence." NBER Working Paper 21162, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Sahay, Ratna, Vivek Arora, Athanasios Arvanitis, Hamid Faruquee, Papa N'Diaye, and Tommaso Mancini Griffoli. 2014. "Emerging Markets Volatility: Lessons from the Taper Tantrum." IMF Staff Discussion Note 2014/9, International Monetary Fund, Washington, DC.



و١,٢٣٥ مقابل اليورو<sup>١</sup>، و١,٠٤٠ مقابل الين، و١,٠٢٠ مقابل الين، على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٥٨,٥٢ دولار للبرميل في ٢٠٢١ و٥٤,٨٣ دولار للبرميل في ٢٠٢٢. ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على ودائع الدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٣,٠٪ في ٢٠٢١ و٤,٠٪ في ٢٠٢٢، وأن يبلغ -٠,٥٪ على ودائع اليورو لمدة ثلاثة أشهر في ٢٠٢١ و٢٠٢٢، و-١,٠٪ في ٢٠٢١ و٠,٠٪ في ٢٠٢٢ على ودائع الين الياباني لمدة ستة أشهر.

## الجديد

- أضيفت مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs) لبعض الجداول في الفصل الأول والملحق الإحصائي، وهي تضم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة ضمن البلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs).
- بدءا من عد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تُعرض البيانات والتنبؤات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في نيوزيلندا على أساس الإنتاج بدلا من أساس الإنفاق.

## البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٥ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث

<sup>١</sup> بالنسبة لاستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة التي لا رجعة فيها بين اليورو وعملة البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩، على النحو المبين في الإطار ٥-٤ ضمن عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع أيضا الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للتعرف على تفاصيل الكيفية التي تم بها تحديد أسعار التحويل. وللإطلاع على أحدث جدول لأسعار التحويل الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، وتصنيف البلدان، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع مجموعة مختارة من المعلومات الأساسية عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي باء، من خلال هذا الرابط: [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO). وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٢ مارس ٢٠٢١. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

## الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ١٨ يناير ٢٠٢١ - ١٥ فبراير ٢٠٢١. وبالنسبة لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٤٤٥ و١,٤٥٨ للدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، و١,٢١٨

القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللإطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعّة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويُعبّر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة<sup>٢</sup> ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعّة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يُحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعّة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجّح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة<sup>٤</sup>. ومعدلات التضخم السنوية هي نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة، باستثناء في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعّة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها. ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعّة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلّغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة. وتُستخدم

<sup>٣</sup> تُحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

<sup>٤</sup> راجع الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ للإطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، و«أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة» ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing-Power-Parity-Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-3.

وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام استنادا إلى افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموما البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقا لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية - أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جديا عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المُحدّثة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصدة والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة<sup>٢</sup>.

وتُستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقا للتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دوليا، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من

<sup>٢</sup> يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA) لعام ٢٠١٠. ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطا مشابها في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق ببيانات وتنبؤات بنغلاديش، فهي تُعرض على أساس السنة المالية بدءاً من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن تقديرات السنة التقويمية هي المعمول بها في عرض مجملات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية التي تشمل بنغلاديش.

وتشمل سلسلة بيانات المالية العامة في حالة الجمهورية الدومينيكية ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي). أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

وفي حالة إكوادور، تعكس بيانات المالية العامة صافي الإقراض/الإقتراض للقطاع العام غير المالي. وتعكف السلطات الإكوادورية حالياً، بدعم فني من الصندوق، على تعديل بيانات المالية العامة التاريخية المتعلقة بصافي إقراض/إقتراض القطاع العام غير المالي، على مدار الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٧، بهدف تصحيح الأخطاء الإحصائية المكتشفة مؤخراً في إعداد البيانات على مستوى الحكومات دون القومية وفي مدى الاتساق بين البيانات فوق الخط وبيانات التمويل حسب القطاعات الفرعية.

وفيما يخص ألمانيا، لا تعكس التوقعات تمديد فترات الإغلاق العام لمواجهة الموجة الثالثة من الإصابات بفيروس كوفيد-١٩، والميزانية التكميلية لعام ٢٠٢١، ومشروع الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٢٢.

ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند وفق الحسابات القومية: فتستخدم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة أساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١، ثم سنة ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها.

وفيما يخص لبنان، حُدِّثت التوقعات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦ نظراً لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة. وفي ليبيا، على خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات المتوافرة، أصبحت البيانات، وخاصة المتعلقة بالحسابات القومية وتوقعات المدى المتوسط، تتسم بدرجة موثوقية منخفضة.

وتُستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ وما بعده، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بالموقف السياسي.

وفيما يخص تركيا، تم الانتهاء من وضع التوقعات في مطلع مارس ٢٠٢١.

وفي حالة تركمانستان، تُستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدار السندات المحلية، تماشياً مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن التقديرات الرسمية الصادرة عن السلطات، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات كجزء من الإيرادات الحكومية.

بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبُلغ البيانات بعد تعديل التقييم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملة غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تحتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «او» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة عن كل بلد.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٠ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بأخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

## ملحوظات قُطرية

فيما يخص الأرجنتين، تم استبعاد متغيرات المالية العامة، والتضخم من النشر للفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٦، لأنها مرتبطة إلى حد كبير بالمفاوضات حول برنامج لم يتخذ قرار بشأنه بعد. ويبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترة السابقة، تشمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظراً لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعاينة والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد

ويصعد أوكرانيا، تتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة بدءاً من عام ٢٠٠٠ وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءاً من عام ٢٠١٠.

وفي ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات في أوروغواي إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وقد بدأت السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغتة سابقاً وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

واعتباراً من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب قانون جديد ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط. وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات وتوقعات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تبلغ ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، وصفر٪ في الأعوام التالية (المزيد من التفاصيل، راجع التقرير القطري رقم ٦٤/١٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي).<sup>٥</sup> ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/ الاقتراض.

واعتباراً من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضاً تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة — والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي — لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءاً من دين القطاع العام غير المالي. أما تقديرات الدين الإجمالي والصافي عن الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ فهي تقديرات أولية.

وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، فإنها تزداد تعقيداً بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم الفهم الكامل للبيانات المبلغتة، وصعوبة تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية المبلغتة في ظل التطورات

<sup>٥</sup> Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE)، وعينة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا»؛ أما بيانات ٢٠١٨ - ٢٠١٩ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغتة أنه ينبغي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يتم تقدير إجمالي الناتج المحلي الاسمي بافتراض ارتفاع مخفض إجمالي الناتج المحلي بما يتسق مع توقعات خبراء الصندوق لمتوسط التضخم. وتوضع توقعات نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام تقديرات خبراء الصندوق لمتوسط سعر الصرف للعام. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي عام ٢٠١٩ استحدثت السلطات في زيمبابوي عملة دولار «نظام التسوية الإجمالية الآنية»، الذي أُطلق عليه لاحقاً اسم دولار زيمبابوي، وتعمل حالياً على إعادة تقويم إحصاءات حساباتها القومية حسب هذه العملة. وتخضع البيانات الحالية للمراجعة. وكان دولار زيمبابوي قد أُخرج من التداول في عام ٢٠٠٩، وظلت زيمبابوي تزاوّل أنشطتها في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٩ وفقاً لنظام متعدد العملات، مع استخدام الدولار الأمريكي باعتباره وحدة الحساب.

## تصنيف البلدان

### ملخص التصنيف

ينقسم تصنيف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.<sup>٦</sup> ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تبلور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» عرضاً عاماً عن تصنيف البلدان، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابع اقتصاداتها.

<sup>٦</sup> حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد» دائماً إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولاً، وإن كانت بياناتها الإحصائية تحفظ على أساس منفصل ومستقبل.

الموحد للتجارة الدولية — SITCs 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩.

وتركز المعايير المالية والدخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هبييك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنّف الاقتصادات كمدن صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وُجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٩. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.<sup>٧</sup>

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هبييك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هبييك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.<sup>٨</sup> وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs) فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتتألف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs) من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

<sup>٧</sup> أثناء الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، تراكمت على ٢٧ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

<sup>٨</sup> راجع David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Suk-winder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

## الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

### الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق — وهي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة — المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجموعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

### اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٦ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كإقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»); وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هاء» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير» يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC3)) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف



## الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة <sup>٢</sup>	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة <sup>١</sup>	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	
إسرائيل	سان مارينو	

<sup>١</sup> أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

<sup>٢</sup> أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

## الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	أيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

## الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير<sup>١</sup>

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>	
الأرجنتين	إكوادور
بوليفيا	ترينيداد وتوباغو
شيلي	فنزويلا
غيانا	
باراغواي	
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أنزربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
أوزبكستان	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمانيستان
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>	
بنن	أنغولا
بوركينافاسو	تشاد
بوروندي	جمهورية الكونغو
جمهورية إفريقيا الوسطى	غينيا الاستوائية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	غابون
كوت ديفوار	نيجيريا
إريتريا	جنوب السودان
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

<sup>١</sup> تم استبعاد مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.





## الجدول ١-٥- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات<sup>١</sup>

مالية الحكومة	الحسابات القومية	
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	جزر البهاما
يوليو/ يونيو		بنغلاديش
إبريل/ مارس		بربادوس
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	بوتان
إبريل/ مارس		بوتسوانا
يوليو/ يونيو		بوروندي
يوليو/ يونيو		دومينيكا
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	مصر
إبريل/ مارس		إسواتيني
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	إثيوبيا
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	هايتي
إبريل/ مارس		منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
إبريل/ مارس	إبريل/ مارس	الهند
إبريل/ مارس	إبريل/ مارس	إيران
إبريل/ مارس		جامايكا
إبريل/ مارس	إبريل/ مارس	ليستوتو
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	جزر مارشال
يوليو/ يونيو		موريشيوس
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	ميكرونيزيا
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	ميانمار
إبريل/ مارس		ناميبيا
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	ناورو
أغسطس/ يوليو	أغسطس/ يوليو	نيبال
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	باكستان
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	بالاو
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	بورتوريكو
يوليو/ يونيو		رواندا
إبريل/ مارس		سانت لوسيا
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	ساموا
إبريل/ مارس		سنغافورة
أكتوبر/ سبتمبر		تايلند
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	تونغا
أكتوبر/ سبتمبر		ترينيداد وتوباغو

<sup>١</sup> كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٢</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	أفغاني أفغانستان	أفغانستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	٢٠١٩	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠١٩	MEP و NSO	كوانزا أنغولية	أنغولا
٢٠٢٠	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٩	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	بيسو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني	أرمينيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مانات أذربيجاني	أذربيجان
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهامي	جزر البهاما
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني	البحرين
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديشي	بنغلاديش
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٩	CB و NSO	دولار بربادوسي	بربادوس
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠٢٠	البنك المركزي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليزي	بليز
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	البوسنة والهرسك
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠١٩	GAD و NSO	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٩	GAD و NSO	دولار بروني	بروني دار السلام
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٨	MEP و NSO	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	ريل كمبودي	كمبوديا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	البنك المركزي	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٠	البنك المركزي	بيسو شيلي	شيلي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	بيسو كولومبي	كولومبيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزنة	فرنك قمري	جزر القمر
٢٠١٩	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغولي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو
٢٠١٩	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠١٩	البنك المركزي	كولون كوستاريكي	كوستاريكا

## الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات الحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
6 BPM	٢٠١٨	CB, MoF, NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	...	CG, LG, SS, MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠١٩	خبراء الصندوق	ألبانيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجزائر
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	...	CG, LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغيوا وبربودا
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG, SG, SS	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	الأرجنتين
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أروبا
6 BPM	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, SG, LG, TG	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, SG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	BCG	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, SG, LG, SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	البنك المركزي	بلجيكا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG, MPC	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
6 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SS, NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG, SG, LG, SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG, SG, LG, SS, NFPC	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
6 BPM	٢٠١٩	GAD, MEP, NSO	النقدية	CG, BCG	...	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG, LG, SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG, LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
6 BPM	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	مزيج	CG, NFPC, NMPC	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
6 BPM	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, SG, LG, SS, other	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كندا
5 BPM	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
5 BPM	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	CG, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
6 BPM	٢٠٢٠	قسم الإدارة العامة	النقدية	CG, LG	...	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	...	CG, SG, LG, SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
5 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG, LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
6 BPM	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	كوستاريكا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٢</sup>
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٢</sup>
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٣
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦
٢٠٢٠	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧
٢٠٢٠	NSO و CB	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤
٢٠١٩	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢
٢٠١٩	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨
٢٠٢٠	المنظمات الدولية الاقتصادية	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠
٢٠١٩/٢٠١٨	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢/٢٠١١
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨	٢٠٠٧
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				البلد
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٢</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
5 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٩	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
5 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٩	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	السلفادور
5 BPM	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	MEP و MoF	غينيا الاستوائية
5 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إريتريا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	إسواتيني
5 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	فجي
6 BPM	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنلندا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	خبراء الصندوق	غابون
5 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	اليونان
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي و MEP	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
5 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG,LG,SS,other	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	NSO و MEP	هنغاريا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
6 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	MoF وخبراء الصندوق	الهند
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
5 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	NSO و MoF	آيرلندا
6 BPM	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	NSO و MoF	إسرائيل
6 BPM	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	إيطاليا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جامايكا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>
البلد	العملة	سنة الأساس <sup>2</sup>	نظام الحسابات القومية
اليابان	ين ياباني	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
الأردن	دينار أردني	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كازاخستان	تنغي كازاخستاني	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
كينيا	شلن كيني	٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كيريباتي	دولار أسترالي	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كوريا	وون كوري جنوبي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
كوسوفو	يورو	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
الكويت	دينار كويتي	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزي	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كيب لاوي	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
لاتفيا	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
لبنان	ليرة لبنانية	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ليسوتو	لوتي ليسوتو	٢٠١٢/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ليبيريا	دولار أمريكي	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ليبيا	دينار ليبي	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ليتوانيا	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
لكسمبرغ	يورو	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	باتاكا ماكاوي	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
مدغشقر	ارباري ملغاشي	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ملاوي	كواشا مالوية	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ماليزيا	رينغيت ماليزي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ملديف	روفية ملديفي	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
مالي	فرنك إفريقي	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
مالطة	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
جزر مارشال	دولار أمريكي	٢٠٠٣/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
موريتانيا	أوقية موريتانية جديدة	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
موريشيوس	روبية موريشيوسي	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
المكسيك	بيزو مكسيكي	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
ميكرونيزيا	دولار أمريكي	٢٠٠٣/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
مولدوفا	ليو مولدوفي	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
منغوليا	توغروغ منغولي	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
الجبل الأسود	يورو	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
المغرب	درهم مغربي	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
موزامبيق	متكال موزمبيق	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨/١٩٩٣
ميانمار	كيات ميانماري	٢٠١٥/٢٠١٥	...
ناميبيا	دولار ناميبي	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
ناورو	دولار أسترالي	٢٠٠٦/٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
نيبال	روبية نيبالية	٢٠٠٠/٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
هولندا	يورو	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
نيوزيلندا <sup>٦</sup>	دولار نيوزيلندي جديد	٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
نيكاراغوا	كوردوبا نيكاراغوا	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
النيجر	فرنك إفريقي	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
نيجيريا	نايرا نيجيري	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
مقدونيا الشمالية	دينار مقدوني	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠
النرويج	كرون نرويجي	٢٠١٨	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات المستخدمة من المصدر	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدمة من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
6 BPM	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	قسم الإدارة العامة	اليابان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الأردن
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	كازاخستان
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كينيا
6 BPM	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كيريباتي
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوريا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	...	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوسوفو
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكويت
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية قبرغيزستان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	لاتفيا
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	لبنان
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليسوتو
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيريا
6 BPM	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٩	البنك المركزي	ليبيا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليتوانيا
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	لكسمبرغ
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	منطقة مكاو الإدارية الخاصة
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	مدغشقر
6 BPM	٢٠٢٠	GAD و NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملاوي
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ماليزيا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملديف
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مالي
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر مارشال
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريتانيا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريتيوس
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	المكسيك
6 BPM	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميكرونيزيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	مولدوفا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	منغوليا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجبيل الأسود
6 BPM	٢٠١٩	قسم الإدارة العامة	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	المغرب
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	موزامبيق
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	خبراء الصندوق	النقدية	CG,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميانمار
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناميبيا
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناورو
5 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيبال
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	هولندا
6 BPM	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG, LG	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيوزيلندا <sup>٦</sup>
6 BPM	٢٠١٩	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيكاراغوا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	النيجر
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيجيريا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقدونيا الشمالية
6 BPM	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	MoF و NSO	النرويج

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	العملية	البلد
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	ريال عماني	عمان
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠٦/٢٠٠٥	...	روبية باكستاني	باكستان
٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار أمريكي	بالاو
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار أمريكي	بنما
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	MoF و NSO	بابوا غينيا الجديدة
٢٠١٩	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	غواراني باراغواني	باراغواي
٢٠١٩	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٠	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	سول بيروفي	بيرو
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	بيزو فلبيني	الفلبين
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	زلوتي بولندي	بولندا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	٢٠٢٠	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	البرتغال
٢٠١٩/٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٥٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	دولار أمريكي	بورتوريكو
٢٠١٩	MEP و NSO	MEP و NSO	٢٠١٩	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	ريال قطري	قطر
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	ليو روماني	رومانيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	٢٠٢٠	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	روبل روسي	روسيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	فرنك رواندي	رواندا
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	تالا ساموا	ساموا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	سان مارينو
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دوبرا سان تومي وبرينسيبي وريال سعودي	سان تومي وبرينسيبي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	فرنك إفريقي	السنگال
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	دينار صربي	صربيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	روبية سيشيلية	سيشيل
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	٢٠١٨	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	ليون سيراليوني	سيراليون
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	دولار سنغافوري	سنغافورة
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	الجمهورية السلوفاكية
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	سلوفينيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار جزر سليمان	جزر سليمان
٢٠٢٠	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	دولار أمريكي	الصومال
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	راند جنوب إفريقي	جنوب إفريقيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	جنيه جنوب السودان وخبراء الصندوق	جنوب السودان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	إسبانيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	روبية سري لانكية	سري لانكا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفس
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	دولار شرق الكاريبي	سانت لوسيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٨٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	جنيه سوداني	السودان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار سورينامي	سورينام

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات المستخدمة من المصدر	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدمة من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
6 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	...	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
5 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	MoF و CB	بيرو
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الفلبين
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	NSO و MoF	بولندا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	...	...	الاستحقاق	...	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	بورتوريكو
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
6 BPM	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
...	٢٠١٩	أخرى	...	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية والجمارك	سان تومي وبرينسيبي
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنغال
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,other	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
6 BPM	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	NSO و MoF	سنغافورة
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب إفريقيا
6 BPM	٢٠١٨	MEP و .NSO .MoF	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩	MEP و MoF	جنوب السودان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	NSO و MoF	إسبانيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفس
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت فنسنت وجزر غرينادين
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	السودان
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سورينام

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٠٢	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	٢٠١٧/٢٠١٦	البنك المركزي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٥	مستشارو PFTAC
٢٠٢٠	البنك المركزي	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	البنك المركزي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٦	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	البنك المركزي	١٩٩٧	البنك المركزي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	CB .NSO وخبراء الصندوق	١٩٩٠	خبراء الصندوق
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>2</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>3</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>1</sup>	البلد
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	السويد
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سويسرا
5 BPM	٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٠٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سوريا
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقاطعة تايوان الصينية
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	طاجيكستان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	تنزانيا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,BCG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	تايلند
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	تيمور-ليشتي
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	توغو
6 BPM	٢٠١٩/٢٠١٨	NSO و CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونغا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	ترينيداد وتوباغو
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونس
6 BPM	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركيا
6 BPM	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركمانستان
6 BPM	٢٠١٢	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	توفالو
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوغندا
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوكرانيا
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG,BCG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	الإمارات العربية المتحدة
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	المملكة المتحدة
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	الولايات المتحدة
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوروغواي
6 BPM	٢٠١٩	MEP و CB	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوزبكستان
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	فانواتو
6 BPM	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	BCG,NFPC,SS,other	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنزويلا
5 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	فييتنام
6 BPM	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الضفة الغربية وغزة
5 BPM	٢٠١٩	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	اليمن
6 BPM	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	زامبيا
BPM 6	٢٠١٨	MoF و CB	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	زيمبابوي

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

<sup>١</sup> CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

<sup>٢</sup> سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

<sup>٣</sup> استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

<sup>٤</sup> BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SS = حكومة الولاية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.

<sup>٥</sup> المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

<sup>٦</sup> مخفّض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

## الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

### افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرتأى أن تنفيذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٤» إلى «باء-٦» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).<sup>١</sup>

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج الموازنة وخطط الموازنة على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم، وتدابير المالية العامة المعلنة من السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وتقرير «آفاق الاقتصاد والمالية العامة لمنتصف السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١» الخاصة بحكومة الكومنولث، وموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ التي نشرتها كل حكومة من حكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠٢١ ولكنها تأخذ في الاعتبار البيانات المتاحة لعام ٢٠٢٠ وتتضمن البيانات أموال صندوق التعافي الأوروبي (غير المدرجة في الموازنة) للسنوات التي تغطيها التوقعات.

<sup>١</sup> تُعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وخطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٠، وموازنة ٢٠٢١، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: تعكس توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢١ المعلومات المعلنة اعتباراً من ١٢ مارس ٢٠٢١. وتعكس توقعات المدى المتوسط الالتزام التام بالحد الأقصى للإنفاق الذي ينص عليه دستور البرازيل.

كندا: توضع التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي الواردة في البيان الاقتصادي لخريف ٢٠٢٠، وأحدث موازنات المقاطعات. ويجري خبراء الصندوق بعض التعديلات في هذه التنبؤات في ضوء عدة عوامل، منها الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً أحدث بيانات الحسابات الاقتصادية القومية الصادرة عن مؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس.

الصين: بعد التوسع الكبير المقدر للمالية العامة في عام ٢٠٢٠، من المتوقع إجراء تشديد مالي طفيف في عام ٢٠٢١، استناداً إلى ما أعلن عن سياسة الحكومة.

الدانمرك: تتسق التقديرات لعام ٢٠٢٠ مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة لعام ٢٠٢١، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. فرنسا: تقديرات عام ٢٠٢٠ وتوقعات عام ٢٠٢١ وما بعده تستند إلى التدابير التي نصت عليها قوانين موازنة ٢٠١٨-٢٠٢٠؛ وتعديلات قوانين الموازنة الأربعة الصادرة في ٢٠٢٠؛ وقانون الموازنة لعام ٢٠٢١، المعدل لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية، وفي توقعات الإيرادات.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠٢١ والأعوام اللاحقة إلى موازنات ٢٠٢١، وتحديثات البيانات من هيئة الإحصاء القومية (Destatis) ووزارة المالية، بعد تعديلها لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونة الإيرادات. ولا تعكس التوقعات الميزانية التكميلية لعام ٢٠٢١ ولا مشروع الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٢. وتشمل تقديرات إجمالي الدين محافظ الأصول ذات القيمة المتراجعة والأعمال التجارية غير الأساسية المحولة إلى المؤسسات التي توشك على التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

## الإطار ألف-١ (تابع)

كوريا: تتضمن التنبؤات رصيد المالية العامة الكلي لعام ٢٠٢١ المدرج في الموازنتين السنوية والتكاملية وخطة المالية العامة للمدى المتوسط التي أُعلنت مع موازنة ٢٠٢١، وتعديلات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقدير خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط وعائدات برنامج التحوط النفطي. وتتوافق توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢١ توافقا كبيرا مع الموازنة المعتمدة؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٢ فما بعده الالتزام بالقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستند بخطة السلطات لمشروع الموازنة وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية». وقد تم تعديل البيانات التاريخية بعد قيام مكتب الإحصاء المركزي بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في يونيو ٢٠١٤ نتيجة لاعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية»، وإجراء تعديلات في مصادر البيانات.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى «تحديث منتصف العام للبيانات المالية والاقتصادية» لعام ٢٠٢٠ وتقديرات خبراء الصندوق.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطط بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGPs) التي أُعدت في أكتوبر ٢٠١٨ وتم اعتمادها من «مجلس الرقابة والإدارة المالية».

وتماشيا مع افتراضات هذه الخطط، تفترض توقعات الصندوق تقديم مساعدات فيدرالية لإعادة الإعمار بعد أن دمر إعصار مارييا الجزيرة في سبتمبر ٢٠١٧. وتفترض التوقعات أيضا تراجع الإيرادات من جراء إلغاء التمويل الفيدرالي المخصص لبورتو ريكو بموجب قانون «الرعاية الصحية في المتناول» اعتبارا من عام ٢٠٢٠؛ وإلغاء الحوافز الضريبية الفيدرالية اعتبارا من عام ٢٠١٨ والتي كانت تحيد آثار «قانون بورتو ريكو رقم ١٥٤» على الشركات الأجنبية؛ وأثار «قانون التخفيضات الضريبية والوظائف» الذي يخفض الميزة الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية المنتجة في بورتو ريكو. ونظرا لعدم اليقين الكبير بشأن السياسات، فقد تختلف بعض افتراضات «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» عن افتراضات الصندوق، وخاصة المتعلقة بآثار إصلاح ضريبة الشركات والامثال الضريبي والتعديلات الضريبية (الرسوم والمعدلات)؛ وتخفيض الدعم والمصروفات، وتجميد التكاليف التشغيلية لفاتورة الأجور، وتحسين حركية العمالة؛ وتخفيض المصروفات؛ ورفع كفاءة الرعاية الصحية. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يقضي بتجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي

اليونان: تستند تقديرات الرصيد الأولي للحكومة العامة في عام ٢٠١٩ إلى بيانات السلطات اليونانية عن تنفيذ الموازنة التمهيدية. وتعكس البيانات التاريخية منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة بشأن اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠٢٠.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على المستوى دون الوطني بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدء من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. يعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تدرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١ و٢٠٢١/٢٠٢٢.

إندونيسيا: تستند توقعات صندوق النقد الدولي إلى إصلاحات معتدلة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، إلى جانب زيادة تدريجية في الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي في المدى المتوسط تبعا للحيز المالي المتاح.

أيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢١ ومستجدات برنامج الاستقرار لعام ٢٠٢٠.

إسرائيل: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي أعدها دائرة الإحصاء المركزية. وتقوم التوقعات على الأرقام المستمدة من وزارة المالية عن تنفيذ الحزمة المالية لمواجهة فيروس كورونا أثناء عام ٢٠٢٠، وتفترض تنفيذ هذه الحزمة بصورة جزئية في عام ٢٠٢١.

إيطاليا: تستند التقديرات والتوقعات الموضوعية بخطط المالية العامة المدرجة في موازنة الحكومة لعام ٢٠٢١. ويدخل ضمن توقعات الدين رصيد سندات التوفير البريدي التي يحل أجل استحقاقها.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، اعتبارا من ٩ مارس، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

## الإطار ألف-١ (تابع)

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لعام ٢٠٢٠ إلى المعلومات المبدئية عن قانون الموازنة العامة لخريف عام ٢٠٢٠. ويُحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة<sup>٢</sup> لعام ٢٠١٤ الذي أنشأته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لكي تأخذ في الاعتبار فجوتي الناتج والتوظيف.

سويسرا: الدفعة التنشيطية الاستثنائية التي أعلنتها السلطات — كما تعبر عنها توقعات المالية العامة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ — مسموح بها في سياق قاعدة كبح الدين في «الظروف الاستثنائية».

تركيا: تستند التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الراصد المالي إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى آخر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي نشرها مكتب الإحصاء الوطني في ١٢ فبراير ٢٠٢١ وتنبؤات «مكتب مسؤولية الموازنة» اعتباراً من ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠. ويتم تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات في توقعات السلطات للمالية العامة. وتفترض التوقعات انتهاء العمل بالتدابير المتخذة استجابة لتفشي جائحة فيروس كورونا في الوقت المعلن. ومن المفترض أيضاً أن يتم إجراء بعض الضبط المالي الإضافي مقارنة بالسياسات المعلنة حتى الآن اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الدين العام في غضون خمس سنوات. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي» (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي يرى خبراء الصندوق أنه قد يكون أو لا يكون مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني». وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في سبتمبر ٢٠٢٠ والمعدل في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «خطة الإنقاذ الأمريكية»، و«قانون الاعتمادات المالية التكميلية للاستعداد لمرض فيروس كورونا ومجاهته» (Coronavirus Preparedness and Response Supplemental Appropriations Act) وقانون

حتى نهاية ٢٠٢٠: وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وإجراء تخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق على التعليم. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة للافتراضات الواردة في سيناريو «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» بتدابيره الكاملة، فإن توقعات الصندوق لإيرادات المالية العامة، ونفقاتها، ورصيداها مختلفة عما أوردته الخطة في هذا الخصوص. وينبع ذلك من اختلافين أساسيين في المنهجيات المستخدمة: أولهما أن توقعات الصندوق قائمة على الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانيهما أن هناك فروقا كبيرة بين افتراضات الصندوق للاقتصاد الكلي والافتراضات المناظرة في الخطة.

روسيا: كانت سياسة المالية العامة معاكسة للاتجاهات الدورية في عام ٢٠٢٠. وسيكون هناك درجة من الضبط المالي في عام ٢٠٢١ تماشياً مع التعافي الاقتصادي، ومن المرجح أن يعود العجز في ٢٠٢٢ إلى الحد المقرر وفقاً لقاعدة المالية العامة. المملكة العربية السعودية: تستند توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢١. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم الخبراء لسياسة النفط الحالية في ظل اتفاق أوبك+.

سنغافورة: بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠، تستند التوقعات إلى الموازنات المبدئية والتكميلية، وكذلك تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢٠. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢١ إلى الموازنة المبدئية في ١٦ يناير ٢٠٢٠. ويفترض خبراء الصندوق العمل بالتدرج على إلغاء التدابير الاستثنائية المتبقية في السنة المالية ٢٠٢٢ وبقاء السياسات دون تغيير طوال فترة التوقع المتبقية.

جنوب إفريقيا: تستفيد افتراضات المالية العامة من بيان سياسة الموازنة متوسطة الأجل لعام ٢٠٢٠. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملة الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم.

إسبانيا: تتضمن توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٠ التدابير الاستثنائية المعتمدة استجابة لأزمة كوفيد-١٩، وزيادات معاشات التقاعد وأجور القطاع العام المقررة قانوناً، والحد الأدنى الضروري لدعم الدخل. وبالنسبة لتوقعات المالية العامة اعتباراً من ٢٠٢١، فهي تتضمن تدابير الدعم المتعلقة بكوفيد-١٩، وزيادة معاشات التقاعد المقررة قانوناً، وتدابير الإيرادات المقررة قانوناً أيضاً. وتفترض توقعات المالية العامة اعتباراً من عام ٢٠٢٢ بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ المبالغ المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

<sup>٢</sup> راجع دراسة R. W. Price, T. Dang, and Y. Guillemette, "New Tax and Expenditure Elasticity Estimates for EI Budget Surveillance," OECD Economics Department Working Paper 1174 (Paris: OECD Publishing, 2014).

## الإطار ألف-١ (تابع)

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

اليونان: تستند أسعار الفائدة إلى سعر «ليبور» في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع افتراض فارق في العائد بالنسبة لليونان. وتقوم توقعات النقود بمعناها الواسع على أساس الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية وافتراضات تدفقات الودائع.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق الذي يستهدفه البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشيا مع توقعات السوق.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

هولندا: تقوم التوقعات النقدية على تقديرات خبراء الصندوق لسعر فائدة «ليبور» على السندات باليورو لمدة ستة أشهر.

نيوزيلندا: تقوم التوقعات النقدية إلى تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي وبرنامج بنك نيوزيلندا الاحتياطي لشراء الأصول على نطاق واسع.

البرتغال: تستند توقعات السياسة النقدية إلى اللوحات الجدولية التي أعدها المختصين بالبرتغال في صندوق النقد الدولي والتي تتضمن المدخلات المتوقعة للقطاع العيني وقطاع المالية العامة.

روسيا: تفترض التوقعات النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي موقفا تيسيريا معتدلا على صعيد السياسة النقدية.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

الاستجابة الأولى لفيروس كورونا للعائلات (Families First Coronavirus Response Act)؛ و«قانون المساعدات والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا» (Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act)؛ و«برنامج حماية الرواتب» (Paycheck Protection Program)؛ و«قانون تعزيز الرعاية الصحية» (Health Care Enhancement Act). وأخيرا، تم تعديل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاسا لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ولنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة، وتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. وتم إعداد البيانات باستخدام نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولدى ترجمتها إلى إحصاءات مالية الحكومة يكون ذلك وفقا للنظام المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ونظرا لنقص البيانات، تبدأ معظم سلاسل البيانات في عام ٢٠٠١.

## افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراخ كبير في الاقتصاد. وعلى هذا الأساس، يفترض أن يبلغ متوسط سعر فائدة «ليبور» على الودائع الدورية لستة أشهر ٣٪ في ٢٠٢١ و٤٪ في ٢٠٢٢ (راجع أيضا الجدول ١-١ في الفصل الأول). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٥-٠٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. كذلك يفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لستة أشهر ١-٠٪ في عام ٢٠٢١ وصفر٪ في ٢٠٢٢.

الأرجنتين: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع إطار السياسة النقدية الحالي، والذي يستهدف نموا صغريا للنقود على أساس التعديل الموسمي.

أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق. البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف في نهاية ٢٠٢١.

كندا: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء صندوق النقد الدولي.

شيلي: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

الصين: يتوقع أن تظل السياسة النقدية داعمة في عام ٢٠٢١ ويتم تشديدها تدريجيا لتقترب من المستوى المحايد في عام ٢٠٢٢.

## الإطار ألف-١ (تتمة)

المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.  
الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشياً مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

سويسرا: تفترض التوقعات بقاء سعر الفائدة الأساسي دون تغيير في ٢٠٢١ - ٢٠٢٢.  
تركيا: يفترض السيناريو الأساسي استمرار التزام السلطات بموقف صارم على صعيد السياسة النقدية، دون اللجوء إلى التيسير في عام ٢٠٢١. ومن المرجح أن يتطلب الأمر مزيداً من التشديد المحسوب في السياسة النقدية إذا لم تستقر توقعات التضخم.

## قائمة بالجداول<sup>١</sup>

### النتاج

- الجدول ألف-١: ملخص بيانات النتاج العالمي  
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي النتاج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي  
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي النتاج المحلي الحقيقي  
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي النتاج المحلي الحقيقي

### التضخم

- الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم  
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين  
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

### السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

### التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

### معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية  
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري  
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

### ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

### تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

### السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

<sup>١</sup> البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة ،حسب حجمها الاقتصادي.

## الجدول ألف - ١ ملخص بيانات الناتج العالمي<sup>١</sup>

(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٠	
٣,٣	٤,٤	٦,٠	٣,٣-	٢,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٣	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٤,٢	<b>العالم</b>
١,٥	٣,٦	٥,١	٤,٧-	١,٦	٢,٣	٢,٥	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٤	١,٧	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١,٦	٣,٥	٦,٤	٣,٥-	٢,٢	٣,٠	٢,٣	١,٧	٣,١	٢,٥	١,٨	١,٨	الولايات المتحدة
١,٣	٣,٨	٤,٤	٦,٦-	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٩	٢,٠	١,٤	-٠,٢-	٠,٩	منطقة اليورو
٠,٥	٢,٥	٣,٣	٤,٨-	٠,٣	٠,٦	١,٧	٠,٨	١,٦	٠,٣	٢,٠	٠,٧	اليابان
٢,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٢-	١,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٢	٢,١	٣,٠	٢,٤	٢,٧	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٤,٤	٥,٠	٦,٧	٢,٢-	٣,٦	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٣	٤,٧	٥,١	٦,٦	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٥,٤	٦,٠	٨,٦	١,٠-	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٨,٧	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٢,٧	٣,٩	٤,٤	٢,٠-	٢,٤	٣,٤	٤,١	١,٩	١,٠	١,٨	٣,١	٤,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٤	٣,١	٤,٦	٧,٠-	٠,٢	١,٢	١,٣	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٢,٩	٣,٩	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٦	٣,٨	٣,٧	٢,٩-	١,٤	٢,٠	٢,٥	٤,٧	٢,٨	٣,٣	٣,١	٥,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٠	٤,٠	٣,٤	١,٩-	٣,٢	٣,٢	٣,١	١,٥	٣,٢	٥,١	٥,١	٥,٧	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
												إفريقيا جنوب الصحراء
												<b>المجموعات التحليلية</b>
												<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٢,٦	٣,٠	٣,٨	٤,٤-	٠,٤-	٠,١-	٠,٦	٢,٣	١,٤	٣,١	٣,١	٦,٢	الوقود
٤,٦	٥,٢	٧,٠	١,٩-	٤,١	٥,١	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٥,٠	٥,٤	٦,٧	غير الوقود
٢,٩	٣,٨	٥,٠	٥,٧-	٠,٩	١,٦	٢,٧	١,٧	٢,٩	٢,٢	٤,٠	٤,٨	منها: منتجات أولية
												<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٤,٧	٥,١	٦,٣	٤,٢-	٣,٤	٤,٥	٤,٧	٤,١	٤,١	٤,٤	٤,٧	٥,٣	اقتصادات المركز المدين الصافي
												<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
٤,٩	٤,٢	٢,٤	١,٣-	٣,١	٣,٥	٢,٩	٢,٧	٠,٢	١,٦	٢,٩	٤,٣	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٥-٢٠١٩
												<b>المجموعات الأخرى</b>
١,٦	٣,٩	٤,٤	٦,١-	١,٧	٢,٣	٣,٠	٢,١	٢,٥	١,٧	٠,٠	١,٣	الاتحاد الأوروبي
٣,٣	٣,٧	٤,٠	٣,٤-	٠,٨	١,٢	١,٩	٥,١	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٥,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤,٣	٥,٠	٦,٩	٢,٤-	٣,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٦,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٥,٤	٥,٢	٤,٣	٠,٠	٥,٣	٥,١	٤,٩	٣,٩	٤,٧	٦,١	٥,٩	٦,٢	البلدان النامية منخفضة الدخل
												للمتكرة
												<b>معدل النمو الوسيط</b>
٢,٠	٣,٦	٤,٠	٥,١-	٢,٠	٢,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	١,٣	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٥	٤,٤	٣,٥	٤,١-	٣,٠	٣,٤	٣,٧	٣,٤	٣,٣	٣,٨	٣,٩	٤,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٠	٤,٠	٣,٤	٦,٠-	٢,٢	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٤	٤,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٥,٠	٤,٧	٣,٥	١,٣-	٤,٥	٣,٩	٤,٥	٤,٤	٤,٠	٥,٤	٥,١	٥,٤	البلدان النامية منخفضة الدخل
												<b>نصيب الفرد من الناتج<sup>٣</sup></b>
١,٢	٣,٣	٤,٨	٥,١-	١,٢	١,٩	٢,٠	١,٢	١,٩	١,٦	٠,٩	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
٣,٣	٣,٨	٥,٣	٣,٥-	٢,٣	٣,٢	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٣,١	٣,٥	٤,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٦	٤,١	٥,٩	٣,٤-	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٥,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٣,٢	٣,٠	٢,٠	٢,٢-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	١,٥	٢,١	٣,٨	٣,٥	٣,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢,٧	٤,١	٥,٨	٣,٦-	٢,٤	٣,١	٣,٣	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٢,٦	٢,٧	<b>معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق</b>
												<b>قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)</b>
١٢٢,٣٦٣	١٠٠,١٠٥	٩٣,٨٦٤	٨٤,٥٣٨	٨٧,٣٤٥	٨٥,٨٩٣	٨٠,٨٣٤	٧٦,١٥٩	٧٤,٩٣٧	٧٩,١٥٥	٧٧,٠٨٤	٥٧,٩٩٧	بأسعار الصرف السائدة في السوق
١٨٧,٤٤٨	١٥١,٥٤٣	١٤١,٩٦٢	١٣١,٦٥٦	١٣٤,٧٨٤	١٢٨,٩٦٥	١٢١,٦٩٠	١١٥,٥٣٣	١١١,٢٧١	١٠٨,٩٩٦	١٠٥,٠٦١	٧٩,٦٣٢	على أساس تعادل القوى الشرائية

١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

٢ باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

٣ نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

من ربيع عام رابع إلى آخر <sup>٢</sup>		توقعات			متوسط									
توقعات		توقعات												
الربع: ٢٠٢١: الربع: ٢٠٢٢: الربع: ٢٠٢٢: الثالث		٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٠	
<b>إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>														
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>														
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
هولندا														
بلجيكا														
النمسا														
آيرلندا														
البرتغال														
اليونان														
فنلندا														
الجمهورية السلوفاكية														
ليتوانيا														
سلوفينيا														
لكسمبرغ														
لاتفيا														
إستونيا														
قبرص														
مالطة														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كوريا														
كندا														
أستراليا														
مقاطعة تايوان الصينية														
سويسرا														
سنغافورة														
السويد														
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة														
الجمهورية التشيكية														
إسرائيل														
النرويج														
الدايمرك														
نيوزيلندا														
بورتوريكو														
منطقة مكاو الإدارية الخاصة														
آيسلندا														
سان مارينو														
للتذكرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
<b>الطلب المحلي الكلي الحقيقي</b>														
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>														
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كندا														
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٣</sup>														
للتذكرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														

<sup>١</sup> في هذا الجدول والجدول الأخرى، البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.

<sup>٢</sup> من الربع الرابع في العام السابق.

<sup>٣</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

### الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠٢٢-٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣
<b>الإنفاق الاستهلاكي الخاص</b>											
٤,٢	٤,٥	٦,٠-	١,٧	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٦	١,٩	١,٢	١,٦	١,٦
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٣	٦,١	٢,٩-	٢,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٥	١,٥	٢,٤	١,٩
<b>الولايات المتحدة</b>											
٥,٠	٢,٦	٨,٠-	١,٣	١,٥	١,٨	٢,٠	١,٩	٠,٩	٠,٧-	٠,٩	٠,٨
<b>منطقة اليورو</b>											
٥,٩	١,٨	٦,١-	١,٦	١,٥	١,٥	٢,٤	١,٩	١,١	٠,٤	١,٢	٠,٧
<b>ألمانيا</b>											
٦,٣	٤,٥	٧,٢-	١,٥	٠,٩	١,٥	١,٨	١,٥	٠,٨	٠,٥	١,٢	١,٣
<b>فرنسا</b>											
٣,٥	٤,٥	١٠,٧-	٠,٣	١,٥	١,٥	١,٢	١,٩	٠,٢	٢,٤-	٠,٥	٠,٥
<b>إيطاليا</b>											
٢,٣	٦,٠	١٢,٤-	٠,٩	١,٨	٢,٠	٢,٧	٢,٩	١,٧	٢,٩-	٠,٦	٠,٨
<b>إسبانيا</b>											
٥,٤	٣,٠	٥,٩-	٠,٣-	٠,٣	١,١	٠,٤-	٠,٢-	٠,٩-	٢,٦	٠,٤	٠,٧
<b>اليابان</b>											
٦,٣	٤,٠	١١,٠-	١,١	١,٤	١,١	٣,٤	٣,٠	٢,٣	٢,٦	١,٣	١,٢
<b>المملكة المتحدة</b>											
٥,٠	٣,٥	٦,١-	١,٧	٢,٥	٣,٧	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٠	٢,٩
<b>كندا</b>											
٣,٥	٣,٥	٥,٦-	١,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٢,٥	٢,٣	١,٩	٢,٨
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>للتذكيرة</b>											
٤,٤	٤,٨	٥,٧-	١,٦	١,٩	٢,١	٢,١	٢,٦	١,٨	١,٣	١,٧	١,٤
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
<b>الاستهلاك العام</b>											
١,٣	٥,٩	١,٢	٢,٣	١,٧	١,٥	٢,٥	١,٧	٠,٦	٠,١-	١,٧	١,٥
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٧	١,١	٠,٣	١,٨	١,٥	٠,٦	١,٨	١,٦	٠,٨-	١,٩-	١,٦	٠,٩
<b>الولايات المتحدة</b>											
٠,٤	٢,٥	١,٢	١,٨	١,٢	١,١	١,٩	١,٣	٠,٨	٠,٢	١,٢	١,٤
<b>منطقة اليورو</b>											
١,١	١,٥	٢,٣	٢,٧	١,٢	١,٦	٤,٥	٢,٩	١,٧	٢,٤	٢,١	١,٤
<b>ألمانيا</b>											
٠,٦-	٢,٦	٢,١-	١,٧	١,٥	١,٤	١,٤	١,٥	١,٣	١,٥	٠,٨	١,٦
<b>فرنسا</b>											
٠,٢	٢,٥	١,٦	٠,٨-	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,٦-	٠,٦-	١,١-	٠,١	٠,١
<b>إيطاليا</b>											
٠,٤	٢,٩	٤,٥	٢,٣	٢,٦	١,٥	١,٥	٢,٥	٠,٧-	٢,١-	١,٥	٣,٥
<b>إسبانيا</b>											
٠,١-	٢,٢	٢,٧	١,٩	١,٥	٠,١	١,٦	١,٩	١,٥	١,٥	١,٥	١,٣
<b>اليابان</b>											
١,٤	١٢,٥	٥,٧-	٤,٥	٠,٦	٠,٧	١,٥	١,٨	١,٥	٠,٥-	١,٧	١,٩
<b>المملكة المتحدة</b>											
٢,٣	٦,٤	١,١-	٢,٥	٢,٩	٢,١	١,٨	١,٤	٠,٦	٠,٨-	١,٨	٢,٢
<b>كندا</b>											
٢,١	٢,١	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٣,٥	٢,٨
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>للتذكيرة</b>											
١,٢	٧,٢	٠,٣	١,٩	١,٣	٠,٧	١,٨	١,٦	٠,٢	٠,٦-	١,٥	١,١
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
<b>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</b>											
٣,٨	٦,٥	٣,٧-	٢,٤	٣,٢	٣,٧	٢,٤	٣,٥	٣,٤	١,٧	٢,٦	١,١
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٦	٧,٩	٠,٨-	٢,٣	٤,٨	٣,٥	١,٨	٢,٧	٥,١	٢,٦	٣,٥	١,٤
<b>الولايات المتحدة</b>											
٤,٦	٢,٩	٨,٣-	٥,٧	٣,٢	٣,٨	٤,٥	٤,٧	١,٤	٢,٣-	٢,٥	٠,٢
<b>منطقة اليورو</b>											
٢,٧	٢,٦	٢,١-	٢,٥	٣,٥	٢,٥	٣,٨	١,٧	٣,٢	١,٣-	٢,٥	١,٣
<b>ألمانيا</b>											
٤,٧	٩,٧	١٠,٣-	٤,٣	٣,٣	٤,٧	٢,٧	١,٥	٠,٥	٠,٨-	١,٨	١,٣
<b>فرنسا</b>											
٣,٩	٥,٤	٩,١-	١,١	٣,١	٣,٢	٤,٥	١,٨	٢,٢-	٦,٤-	٠,٤	١,٩-
<b>إيطاليا</b>											
٧,٥	٨,٩	١٢,٤-	٢,٧	٦,١	٦,٨	٢,٤	٤,٩	٤,١	٣,٨-	٢,٥	١,٦-
<b>إسبانيا</b>											
٠,٥	٢,٧	٤,١-	٠,٩	٠,٢	١,٦	١,٢	٢,٣	٢,٢	٤,١	١,٢	١,٥-
<b>اليابان</b>											
٤,٢	٥,٩	٨,٧-	١,٥	٠,٤	٢,٨	٤,٤	٥,٣	٧,٥	٣,٧	٢,٦	٠,٣
<b>المملكة المتحدة</b>											
٧,٢	١١,٥	٢,٦-	٠,٣	١,٨	٣,٣	٤,٧-	٥,٢-	٢,٣	١,٤	١,٣	٤,٢
<b>كندا</b>											
٣,٥	٤,٣	١,٧-	٠,١	٢,٥	٥,٥	٣,٥	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٣,٤
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>للتذكيرة</b>											
٣,٥	٦,٩	٢,٤-	٢,١	٣,٤	٣,٢	٢,١	٢,٧	٣,٧	٢,١	٢,٦	٠,٨
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
<b>الطلب المحلي النهائي</b>											
٣,٥	٤,٩	٤,٢-	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٥	١,١	١,٩	١,٥
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٢	٧,١	٢,٧-	٢,٣	٣,٥	٢,٥	٢,٤	٣,٥	٢,٨	١,٣	٢,٥	١,٧
<b>الولايات المتحدة</b>											
٣,٩	٢,٣	٦,١-	٢,٤	١,٨	٢,١	٢,٤	٢,٣	١,٥	٠,٨-	١,٢	٠,٨
<b>منطقة اليورو</b>											
٤,٣	٢,٥	٢,٤-	٢,٥	١,٩	١,٨	٢,١	٢,١	١,٧	٠,٢	١,٥	١,٥
<b>ألمانيا</b>											
٤,٣	٥,٢	٧,٥-	٢,٢	١,٥	٢,٢	١,٩	١,٣	٠,٨	٠,٥	١,٢	١,٤
<b>فرنسا</b>											
٢,٩	٤,١	٨,١-	٠,٢	١,٢	١,٥	١,٦	١,٤	٠,٤-	٢,٩-	٠,١	٠,٤-
<b>إيطاليا</b>											
٣,٥	٦,١	٩,١-	١,٥	٢,٨	٣,٣	٢,٣	٣,١	١,٦	٢,٩-	١,١	٠,٨
<b>إسبانيا</b>											
٢,٥	٣,٧	٣,٨-	٠,٤	٠,٤	١,٥	٠,٣	٠,٨	٠,١	٢,٨	٠,٩	٠,٤
<b>اليابان</b>											
٤,٩	٥,٩	٩,٦-	١,٧	١,١	١,٣	٣,١	٣,٢	٣,٥	٢,٢	١,٦	١,٢
<b>المملكة المتحدة</b>											
٥,١	٤,٦	٤,٥-	١,٤	٢,٥	٣,٣	٣,٥	٠,٣	٢,١	١,٦	١,٦	٣,٥
<b>كندا</b>											
٣,١	٣,٥	٢,٨-	١,٦	٢,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٩
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>للتذكيرة</b>											
٣,٥	٥,٦	٤,١-	١,٨	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٥	١,٩	١,٢	١,٨	١,٣
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)  
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠٢٢	٢٠١٢-٢٠١٣
<b>بناء المخزون<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,١	٠,٢	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٥	٠,٦-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٦-	٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٠,١-
٠,٠	٠,٦	٠,٨-	٠,٧-	٠,١-	٠,٨	٠,٠	٠,٧-	٠,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٢-
٠,٠	٠,٢-	٠,٢	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	٠,٤-	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,١	٠,٠
٠,٥	٠,٣-	٠,٣-	٠,٦-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,١-
٠,٣	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,٣	٠,٠	٠,١-	١,٥-	٠,٢	٠,١	٠,٢-	٠,١-
٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,١
٠,٣	٠,٣	٠,٧-	٠,١	٠,٧-	٠,٢	٠,١-	٠,١-	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,١
٠,٠	٠,٩	١,٣-	٠,٢	٠,٢-	٠,٩	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥	٠,٠	٠,١
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٣	٠,٦-	٠,٠	٠,١
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
٠,١	٠,٣	٠,٥-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>الميزان الخارجي<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٢
٠,٢	١,٤-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	٠,٣-	٠,١
٠,٠	١,٢	٠,٥-	٠,٥-	٠,١	٠,٤	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٣
٠,٦-	١,٢	٠,٩-	٠,٦-	٠,٤-	٠,١	٠,٦-	٠,٣	٠,٧	٠,٥-	٠,٢-	٠,٤
٠,٢-	٠,٦	١,٤-	٠,٣-	٠,٤	٠,١-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-
٠,٣	٠,٤	٠,٧-	٠,٧	٠,٣-	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٨	٠,٠	٠,٣
٠,٩	٠,٨	١,٩-	٠,٦	٠,٥-	٠,٢-	١,٠	٠,١-	٠,٥-	١,٤	٠,٢	٠,٣
٠,٥-	٠,٣	١,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٢
٠,٣-	١,٤-	٠,٧	٠,١-	٠,١	٠,٨	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢
٠,٥-	٠,٧-	٠,٦	٠,٣	٠,١	١,١-	٠,٤	٠,٨	١,٢	٠,١	٠,١	١,٢-
٠,٦	١,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٣	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٦
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكيرة											
٠,١-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.  
<sup>٢</sup> التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

**الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**  
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣	
٥,٤	٦,٥	٨,٦	١,٥-	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٨,٧	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٧,٢	٧,٥	٥,٠	٣,٨	٨,٢	٧,٩	٧,٣	٧,١	٦,٦	٦,١	٦,٠	٦,١	بنغلاديش
٥,٨	٥,٧	١,٩-	٠,٨-	٤,٣	٣,٨	٦,٣	٧,٤	٦,٢	٤,٠	٣,٦	٨,٥	بوتان
٢,٠	٢,٥	١,٦	١,٢	٣,٩	٠,١	١,٣	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥-	٢,١-	٠,٥	بروني دار السلام
٦,٨	٦,٠	٤,٢	٣,٥-	٧,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,١	٧,٤	٨,٠	كمبوديا
٤,٩	٥,٦	٨,٤	٢,٣	٥,٨	٦,٧	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٤	٧,٨	١٠,٥	الصين
٣,٣	٩,٠	٥,٠	١٩,٠-	٠,٤-	٣,٨	٥,٤	٢,٤	٤,٥	٥,٦	٤,٧	١,٢	فيجي
٦,٥	٦,٩	١٢,٥	٨,٠-	٤,٠	٦,٥	٦,٨	٨,٣	٨,٠	٧,٤	٦,٤	٧,٩	الهند <sup>١</sup>
٥,٢	٥,٨	٤,٣	٢,١-	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٦	٥,٨	إندونيسيا
٢,٠	٢,٥	١,٨	٠,٥-	٣,٩	٣,٨	٠,٩	٥,١	١٠,٤	٠,٧-	٤,٢	١,١	كيريباتي
٦,٠	٥,٦	٤,٦	٠,٤-	٤,٧	٦,٣	٦,٩	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٨,٠	٧,٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٥,٠	٦,٠	٦,٥	٥,٦-	٤,٣	٤,٨	٥,٨	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٤,٧	٥,١	ماليزيا
٥,٥	١٣,٤	١٨,٩	٣٢,٢-	٧,٠	٨,١	٧,٢	٦,٣	٢,٩	٧,٣	٧,٣	٦,٦	ملديف
١,٦	٣,٥	١,٥-	٣,٣-	٦,٥	٣,١	٣,٣	١,٤	١,٦	١,٠-	٣,٩	٠,٣	جزر مارشال
٠,٦	٢,٨	٣,٧-	١,٦-	١,٢	٠,٢	٢,٧	٠,٩	٤,٦	٢,٣-	٣,٧-	٠,١	ميكرونيزيا
٥,٠	٧,٥	٥,٠	٥,٣-	٥,٢	٧,٢	٥,٣	١,٢	٢,٤	٧,٩	١١,٦	٨,٢	منغوليا
٥,١	١,٤	٨,٩-	٣,٢	٦,٨	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٧,٥	٨,٢	٧,٩	٩,٦	ميانمار
٠,٥	٠,٩	١,٦	٠,٧	١,٠	٥,٧	٥,٥-	٣,٠	٣,٤	٢٧,٢	٣١,٠	...	ناورو
٥,٢	٤,٢	٢,٩	١,٩-	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٠,٤	٤,٠	٦,٠	٣,٥	٤,٢	نيبال
٢,٠	١٠,٤	١٠,٨-	١٠,٣-	١,٨-	٥,٨	٢,٠-	٠,٤-	٥,٠	٦,٠	١,٧-	٠,١	بالاو
٢,٨	٤,٢	٣,٥	٣,٩-	٥,٩	٠,٣-	٣,٥	٥,٥	٦,٦	١٣,٥	٣,٨	٤,٦	بابوا غينيا الجديدة
٦,٥	٦,٥	٦,٩	٩,٥-	٦,٠	٦,٣	٦,٩	٧,١	٦,٣	٦,٣	٦,٨	٥,٢	الفلبين
٢,١	١,٧	٧,٨-	٣,٢-	٣,٦	٣,١-	١,٠	٨,١	٤,٣	٠,١	٠,٤-	٢,٣	ساموا
٢,٩	٤,٥	١,٥	٤,٣-	١,٢	٣,٩	٥,٣	٥,٩	١,٤	١,٠	٥,٣	٥,٤	جزر سليمان
٤,٢	٤,١	٤,٠	٣,٦-	٢,٣	٣,٣	٣,٦	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٣,٤	٦,٧	سري لانكا
٣,٦	٥,٦	٢,٦	٦,١-	٢,٣	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٣,١	١,٠	٢,٧	٤,٤	تايلند
٣,٠	٤,٩	٢,٨	٦,٨	١,٨	١,١-	٤,١-	٣,٤	٢,٩	٤,٤	٢,١	٤,٩	تيمور-ليشتي <sup>٢</sup>
١,٨	٢,٥	٢,٥-	٠,٥-	٠,٧	٠,٣	٣,٣	٦,٦	١,٢	٢,٠	٠,٣	٠,١	تونغا
٤,٠	٣,٥	٢,٥	٠,٥	٦,٠	٣,٢	٤,٦	٥,٩	٩,٢	١,٢	٤,٩	٠,٢	توفالو
٢,٧	٤,٦	٣,٢	٩,٢-	٣,٣	٢,٩	٦,٣	٤,٧	٠,٤	٣,١	٠,٥	٣,٩	فانواتو
٦,٦	٧,٢	٦,٥	٢,٩	٧,٠	٧,١	٦,٩	٦,٧	٧,٠	٦,٤	٥,٦	٦,٦	فييتنام
٢,٧	٣,٩	٤,٤	٢,٠-	٢,٤	٣,٤	٤,١	١,٩	١,٠	١,٨	٣,١	٤,٦	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٣,٥	٤,٠	٥,٠	٣,٥-	٢,٢	٤,١	٣,٨	٣,٣	٢,٢	١,٨	١,٠	٤,٧	ألبانيا
١,٤	٠,٨	٠,٤-	٠,٩-	١,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥-	٣,٨-	١,٧	١,٠	٧,١	بيلاروس
٣,٠	٣,٢	٣,٥	٥,٥-	٢,٨	٣,٧	٣,٢	٣,١	٣,١	١,١	٢,٤	٣,١	البوسنة والهرسك
٢,٨	٤,٤	٤,٤	٣,٨-	٣,٧	٣,١	٣,٥	٣,٨	٤,٠	١,٩	٠,٣	٣,٨	بلغاريا
٣,٠	٥,٠	٤,٧	٩,٠-	٢,٩	٢,٨	٣,٤	٣,٥	٢,٤	٠,٣-	٠,٤-	١,٤	كرواتيا
٢,٦	٥,٩	٤,٣	٥,٠-	٤,٦	٥,٤	٤,٣	٢,١	٣,٨	٤,٢	١,٩	١,٣	هنغاريا
٤,٠	٥,٥	٤,٥	٦,٠-	٤,٩	٣,٨	٤,٢	٤,١	٤,١	١,٢	٣,٤	٤,٣	كوسوفو
٤,٢	٤,٠	٤,٥	٧,٥-	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٠,٣-	٥,٠	٩,٠	٤,٣	مولدوفا
٣,٠	٥,٥	٩,٠	١٥,٢-	٤,١	٥,١	٤,٧	٢,٩	٣,٤	١,٨	٣,٥	٣,٠	الجبل الأسود
٣,٥	٤,٠	٣,٨	٤,٥-	٣,٢	٢,٩	١,١	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٢,٩	٣,٣	مقدونيا الشمالية
٢,٦	٤,٥	٣,٥	٢,٧-	٤,٥	٥,٤	٤,٨	٣,١	٤,٢	٣,٤	١,١	٤,٢	بولندا
٣,٥	٤,٨	٦,٠	٣,٩-	٤,١	٤,٥	٧,٣	٤,٧	٣,٠	٣,٦	٣,٨	٣,٥	رومانيا
١,٨	٣,٨	٣,٨	٣,١-	٢,٠	٢,٨	١,٨	٠,٢	٢,٠-	٠,٧	١,٨	٤,٨	روسيا
٤,٠	٤,٥	٥,٠	١,٠-	٤,٢	٤,٥	٢,١	٣,٣	١,٨	١,٦-	٢,٩	٣,٩	صربيا
٣,٥	٣,٥	٦,٠	١,٨	٠,٩	٣,٠	٧,٥	٣,٣	٦,١	٤,٩	٨,٥	٥,٦	تركيا <sup>١</sup>
٤,٠	٣,٤	٤,٠	٤,٢-	٣,٢	٣,٤	٢,٥	٢,٤	٩,٨-	٦,٦-	٠,٠	٣,٤	أوكرانيا <sup>١</sup>
٢,٤	٣,١	٤,٦	٧,٠-	٠,٢	١,٢	١,٣	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٢,٩	٣,٩	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبية</b>
٣,٠	١١,٩	٣,٠-	١٧,٣-	٣,٤	٧,٠	٣,١	٥,٥	٣,٨	٣,٨	٠,٦-	١,٩	أنغيغوا وبربودا
١,٥	٢,٥	٥,٨	١٠,٠-	٢,١-	٢,٦-	٢,٨	٢,١-	٢,٧	٢,٥-	٢,٤	٥,٦	الأرجنتين
١,٤	١٢,٠	٥,٠	٢٥,٥-	٠,٤	١,٢	٢,٣	٠,٥	٠,٤-	٠,٩	٤,٢	٠,١	أروبا
١,٥	٨,٥	٢,٠	١٦,٣-	١,٢	٣,٠	٣,١	١,٤	٠,٢	١,١	٢,٧-	٠,٥	جزر البهاما
١,٨	٧,٧	٤,١	١٧,٦-	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	٢,٥	٢,٤	٠,١-	١,٤-	٠,٧	بربادوس
٢,٠	٦,٤	١,٩	١٤,١-	١,٨	٢,٩	١,٨	٠,٠	٢,٦	٤,٠	١,٣	٣,٢	بليز
٣,٤	٤,٢	٥,٥	٧,٧-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٦,٨	٤,٥	بوليفيا
٢,٠	٢,٦	٣,٧	٤,١-	١,٤	١,٨	١,٣	٣,٣-	٣,٥-	٠,٥	٣,٠	٣,٨	البرازيل
٢,٥	٣,٨	٦,٢	٥,٨-	١,٠	٣,٧	١,٢	١,٧	٢,٣	١,٨	٤,٠	٤,٧	شيلي
٣,٦	٣,٦	٥,١	٦,٨-	٣,٣	٢,٦	١,٤	٢,١	٣,٠	٤,٥	٥,١	٤,٧	كولومبيا

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣	
	٢,٤	٣,١	٤,٦	٧,٠-	٠,٢	١,٢	١,٣	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٢,٩	٣,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبية (تتمة)
	٣,٣	٣,٣	٢,٦	٤,٨-	٢,٢	٢,١	٤,٢	٤,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٥	٤,٧	كوستاريكا
	١,٥	٥,٨	٠,٤-	١٠,٤-	٧,٦	٠,٥	٩,٥-	٢,٥	٣,٧	٤,٤	٠,٦-	٢,٦	دومينيكا
	٥,٠	٥,٠	٥,٥	٦,٧-	٥,١	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٦,٩	٧,١	٤,٩	٤,٥	الجمهورية الدومينيكية
	٢,٥	١,٣	٢,٥	٧,٥-	٠,٠	١,٣	٢,٤	١,٢-	٠,١	٣,٨	٤,٩	٤,٧	إكوادور
	٢,٠	٢,٨	٤,٢	٨,٦-	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٤	١,٧	٢,٢	٢,٠	السلفادور
	٢,٧	٥,٢	١,٥-	١٣,٥-	١,٩	٤,١	٤,٤	٣,٧	٦,٤	٧,٣	٢,٤	١,٦	غرينادا
	٣,٥	٤,٠	٤,٥	١,٥-	٣,٨	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٤,١	٤,٤	٣,٥	٣,٥	غواتيمالا
	٣,٠	٤٦,٥	١٦,٤	٤٣,٤	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٠,٧	١,٧	٣,٧	٣,١	غيانا
	١,٤	١,٠	١,٠	٣,٧-	١,٧-	١,٧	٢,٣	١,٧	١,٦	٣,٤	٣,١	٢,٤	هايتي
	٣,٩	٣,٣	٤,٥	٨,٠-	٢,٧	٣,٧	٤,٨	٣,٩	٣,٨	٣,١	٢,٨	٤,٣	هندوراس
	٢,٢	٥,٧	١,٥	١٠,٢-	١,٠	١,٨	٠,٧	١,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٢	٠,٥	جامايكا
	٢,٠	٣,٠	٥,٠	٨,٢-	٠,١-	٢,٢	٢,١	٢,٦	٣,٣	٢,٨	١,٤	٢,٢	المكسيك
	٢,٨	٢,٧	٠,٢	٣,٠-	٣,٩-	٤,٠-	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٨	٤,٩	٣,٨	نيكاراغوا
	٥,٠	٥,٠	١٢,٠	١٧,٩-	٣,٠	٣,٦	٥,٦	٥,٠	٥,٧	٥,١	٦,٩	٧,٧	بنما
	٣,٥	٤,٠	٤,٠	٠,٩-	٠,٠	٣,٤	٥,٠	٤,٣	٣,١	٤,٩	٨,٤	٤,١	باراغواي
	٣,٣	٥,٢	٨,٥	١١,١-	٢,٢	٤,٠	٢,١	٤,٤	٣,٣	٢,٤	٥,٨	٦,٢	بيرو
	٢,٧	١٠,٠	٢,٠-	١٨,٧-	٢,٨	٢,٩	٢,٠-	٢,٨	١,٠	٦,٣	٥,٤	١,٤	سانت كيتس ونيفيس
	١,٤	١٠,٧	٣,١	١٨,٩-	١,٧	٢,٦	٣,٥	٣,٨	٠,٢-	١,٣	٢,٢-	٢,٧	سانت لوسيا
	٢,٧	٤,٩	٠,١-	٤,٢-	٠,٣	٢,٢	١,٠	١,٩	١,٣	١,٢	١,٨	٢,٢	سانت فنسنت وجزر غرينادين
	١,٠	١,٥	٠,٧	١٣,٥-	٠,٣	٢,٦	١,٨	٥,٦-	٣,٤-	٠,٣	٢,٩	٥,٠	سورينام
	١,٥	٤,١	٢,١	٧,٨-	١,٢-	٠,١	٣,٠-	٥,٦-	١,٥	٠,٩-	٢,٢	٤,٥	ترينيداد وتوباغو
	٢,٣	٣,١	٣,٠	٥,٧-	٠,٣	٠,٥	١,٦	١,٧	٠,٤	٣,٢	٤,٦	٥,٢	أوروغواي <sup>١</sup>
	...	٥,٠-	١٠,٠-	٣٠,٠-	٣٥,٠-	١٩,٦-	١٥,٧-	١٧,٠-	٦,٢-	٣,٩-	١,٣	٤,٧	فنزويلا
	٣,٦	٣,٨	٣,٧	٢,٩-	١,٤	٢,٠	٢,٥	٤,٧	٢,٨	٣,٣	٣,١	٥,٧	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
	٤,٠	٤,٥	٤,٠	٥,٠-	٣,٩	١,٢	٢,٦	٢,٢	١,٠	٢,٧	٥,٧	٩,٢	أفغانستان
	١,١	٢,٧	٢,٩	٦,٠-	٠,٨	١,٢	١,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٨	٣,٦	الجزائر
	٤,٥	٣,٥	١,٠	٧,٦-	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٠,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٤	٦,٩	أرمينيا
	١,٧	١,٧	٢,٣	٤,٣-	٢,٢	١,٥	٠,٢	٣,١-	١,٠	٢,٨	٥,٨	١٢,٧	أذربيجان
	٣,١	٣,١	٣,٣	٥,٤-	٢,٠	١,٧	٤,٣	٣,٦	٢,٥	٤,٤	٥,٤	٥,٣	البحرين
	٦,٠	٥,٥	٥,٠	١,٠-	٧,٥	٨,٥	٥,١	٦,٩	٧,٧	٧,١	٥,٠	٤,٣	جيبوتي
	٥,٨	٥,٧	٢,٥	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,١	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٣,٣	٤,٦	مصر
	٥,١	٥,٨	٣,٥	٦,١-	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٢,٩	٣,٠	٤,٤	٣,٦	٦,٦	جورجيا
	٢,١	٢,١	٢,٥	١,٥	٦,٨-	٦,٠-	٣,٨	١٣,٤	١,٣-	٤,٦	٠,٢-	٣,١	إيران
	٣,٣	٤,٤	١,١	١٠,٩-	٤,٥	٠,٨	٣,٤-	١٥,٢	٢,٥	٠,٧	٧,٦	١٦,١	العراق
	٣,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠-	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٢,٦	٥,٦	الأردن
	٤,٤	٤,٠	٣,٢	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٤,١	١,١	١,٢	٤,٢	٦,٠	٧,٢	كازاخستان
	٢,٥	٣,٢	٠,٧	٨,١-	٠,٤	١,٢	٤,٧-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	١,٢	٥,٩	الكويت
	٤,٠	٤,٦	٦,٠	٨,٠-	٤,٥	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٣,٩	٤,٠	١٠,٩	٤,١	جمهورية قيرغيزستان
	...	...	...	٢٥,٠-	٦,٧-	١,٩-	٠,٩	١,٥	٠,٢	٢,٥	٣,٨	٥,٣	لبنان <sup>١</sup>
	٤,٢	٥,٤	١٣١,٠	٥٩,٧-	١٣,٢	١٧,٩	٦٤,٠	٧,٤-	١٣,٠-	٥٣,٠-	٣٦,٨-	٠,٨-	ليبيا <sup>١</sup>
	٣,٨	٥,٦	٣,١	٢,٢-	٥,٦	٢,١	٣,٥	١,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٢	٤,٦	موريتانيا
	٣,٥	٣,٩	٤,٥	٧,٠-	٢,٥	٣,١	٤,٢	١,١	٤,٥	٢,٧	٤,٥	٤,٧	المغرب
	٢,٠	٧,٤	١,٨	٦,٤-	٠,٨-	٠,٩	٠,٣	٤,٩	٤,٧	١,٤	٥,١	٣,٨	عمان
	٥,٠	٤,٠	١,٥	٠,٤-	١,٩	٥,٥	٥,٢	٤,٦	٤,١	٤,١	٣,٧	٤,٨	باكستان
	١,٩	٣,٦	٢,٤	٢,٦-	٠,٨	١,٢	١,٥-	٣,١	٤,٨	٥,٣	٥,٦	١٣,٩	قطر
	٢,٨	٤,٠	٢,٩	٤,١-	٠,٣	٢,٤	٠,٧-	١,٧	٤,١	٣,٧	٢,٧	٥,٣	المملكة العربية السعودية
	٤,٣	٣,٢	٢,٩	١,٥-	٢,٩	٢,٨	١,٤	٢,٩	٣,٥	٢,٤	١,٩	...	الصومال
	٤,٤	١,١	٠,٤	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,٧	٣,٥	١,٩	٤,٧	٢,٠	١,١	السودان <sup>٢</sup>
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>٢</sup>
	٤,٠	٤,٥	٥,٠	٤,٥	٧,٥	٧,٣	٧,١	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٥	طاجيكستان
	١,٨	٢,٤	٣,٨	٨,٨-	١,٠	٢,٧	١,٩	١,٢	١,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٩	تونس
	٣,٧	٣,٩	٤,٦	٠,٨	٦,٣	٦,٢	٦,٤	٦,٢	٦,٥	١٠,٣	١٠,٢	١٢,٢	تركمانستان
	٢,٦	٢,٦	٣,١	٥,٩-	١,٧	١,٢	٢,٤	٣,١	٥,١	٤,٣	٥,١	٤,٦	الإمارات العربية المتحدة
	٥,٥	٥,٣	٥,٠	١,٦	٥,٨	٥,٤	٤,٥	٦,١	٧,٤	٧,٢	٧,٦	٧,٥	أوزبكستان
	٢,٠	٧,٠	٥,٧	١١,٠-	١,٤	١,٢	١,٤	٨,٩	٣,٧	٠,٢-	٤,٧	٨,٦	الضفة الغربية وغزة
	٥,٥	٢,٥	٠,٥	٥,٠-	٢,١	٠,٨	٥,١-	٩,٤-	٢٨,٠-	٠,٢-	٤,٨	٢,٣	اليمن

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣
٤,٠	٤,٠	٣,٤	١,٩-	٣,٢	٣,٢	٣,١	١,٥	٣,٢	٥,١	٥,١	٥,٧	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٧	٢,٤	٠,٤	٤,٠-	٠,٦-	٢,٠-	٠,٢-	٢,٦-	٠,٩	٤,٨	٥,٠	٨,٢	أنغولا
٦,٤	٦,٠	٥,٠	٢,٠	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٣,٣	١,٨	٦,٤	٧,٢	٣,٧	بنن
٣,٩	٥,٤	٧,٥	٨,٣-	٣,٠	٤,٥	٢,٩	٤,٣	١,٧-	٤,١	١١,٣	٤,٥	بوتسوانا
٥,٦	٥,٢	٤,٣	٠,٨	٥,٧	٦,٨	٦,٢	٦,٠	٣,٩	٤,٣	٥,٨	٦,١	بوركينافاسو
٣,٠	٣,٧	٢,٨	١,٣-	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,٦-	٣,٩-	٤,٢	٤,٩	٤,٢	بوروندي
٦,٢	٦,٠	٥,٨	١٤,٠-	٥,٧	٤,٥	٣,٧	٤,٧	١,٠	٠,٦	٠,٨	٤,٨	كابو فيردي
٥,٥	٤,٣	٣,٤	٢,٨-	٣,٩	٤,١	٣,٥	٤,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٤	٣,٩	الكاميرون
٤,٨	٥,٠	٣,٥	٠,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٠,١	٣٦,٤-	٢,٨	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٨	٢,٦	١,٨	٠,٩-	٣,٠	٢,٣	٢,٤-	٥,٦-	١,٨	٦,٩	٥,٨	٨,٦	تشاد
٣,٨	٣,٦	٠,٠	٠,٥-	١,٩	٣,٦	٤,٢	٣,٥	١,٣	٢,١	٤,٥	٢,٨	جزر القمر
٤,١	٤,٩	٣,٨	٠,١-	٤,٤	٥,٨	٣,٧	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٨,٥	٦,٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,٠	١,٠	٠,٢	٧,٨-	٠,٦-	٦,٤-	٤,٤-	١٠,٧-	٣,٦-	٦,٧	٠,٧-	٤,٩	جمهورية الكونغو
٦,٠	٦,٥	٦,٠	٢,٣	٦,٢	٦,٩	٧,٤	٧,٢	٨,٨	٨,٨	٩,٣	١,٨	كوت ديفوار
٢,٤-	٥,٩-	٤,٠	٥,٨-	٥,٦-	٦,٤-	٥,٧-	٨,٨-	٩,١-	٠,٤	٤,١-	٩,٥	غينيا الاستوائية
٣,٩	٤,٩	٢,٠	٠,٦-	٣,٨	١٣,٠	١٠,٠-	٧,٤	٢٠,٦-	٣,٩	١٠,٥-	٢,٧	إريتريا
٢,٣	٠,٩	١,٤	٣,٣-	٢,٢	٢,٤	٢,٠	١,١	٢,٢	٠,٩	٣,٩	٣,٨	إسواتيني
٨,٠	٨,٧	٢,٠	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,٢	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	٩,٩	٩,٧	إثيوبيا
٣,٩	٢,٧	١,٢	١,٨-	٣,٩	٠,٨	٠,٥	٢,١	٣,٩	٤,٤	٥,٥	٢,٤	غابون
٥,٦	٦,٥	٦,٠	٠,٠	٦,١	٧,٢	٤,٨	١,٩	٤,١	١,٤-	٢,٩	٢,٩	غامبيا
٥,٤	٦,١	٤,٦	٠,٩	٦,٥	٦,٣	٨,١	٣,٤	٢,٢	٢,٩	٧,٢	٧,١	غانا
٥,٠	٥,٢	٥,٦	٥,٢	٥,٦	٦,٢	١٠,٣	١٠,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٣,٤	غينيا
٥,٠	٤,٠	٣,٠	٢,٤-	٤,٥	٣,٤	٤,٨	٥,٣	٦,١	١,٠	٣,٣	٣,١	غينيا-بيساو
٦,١	٥,٧	٧,٦	٠,١-	٥,٤	٦,٣	٤,٨	٥,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٩	٤,٨	كينيا
٣,٢	٤,٣	٣,٥	٤,٥-	١,١	١,٠-	٢,٧-	١,٩	٣,٣	٢,١	١,٨	٣,٨	ليسوتو
٥,٧	٤,٧	٣,٦	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٢,٥	١,٦-	٠,٠	٠,٧	٨,٨	٢,٩	ليبيريا
٥,٠	٥,٠	٣,٢	٤,٢-	٤,٤	٣,٢	٣,٩	٤,٠	٣,١	٣,٣	٢,٣	٣,٨	مدغشقر
٦,٠	٦,٥	٢,٢	٠,٦	٤,٥	٣,٢	٤,٠	٢,٣	٢,٩	٥,٧	٥,٢	٥,٨	ملاوي
٥,٠	٦,٠	٤,٠	٢,٠-	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٥,٩	٦,٢	٧,١	٢,٣	٤,٢	مالي
٣,٣	٥,٢	٦,٦	١٥,٨-	٣,٠	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٤	٤,٣	موريشيوس
٥,٣	٤,٧	٢,١	٠,٥-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٨	٦,٧	٧,٤	٧,٠	٧,٤	موزامبيق
٢,٥	٣,٣	٢,٦	٧,٢-	١,٦-	١,١	١,٠-	٠,٠	٤,٣	٦,١	٥,٦	٤,١	ناميبيا
٥,٨	١٢,٨	٦,٩	١,٢	٥,٩	٧,٢	٥,٠	٥,٧	٤,٤	٦,٦	٥,٣	٥,٠	النيجر
٢,٢	٢,٣	٢,٥	١,٨-	٢,٢	١,٩	٠,٨	١,٦-	٢,٧	٦,٣	٥,٤	٧,٧	نيجيريا
٦,١	٦,٨	٥,٧	٠,٢-	٩,٤	٨,٦	٤,٠	٦,٠	٨,٩	٦,٢	٤,٧	٧,٧	رواندا
٤,٥	٥,٠	٣,٠	٦,٥-	١,٣	٣,٠	٣,٩	٤,٢	٣,٨	٦,٥	٤,٨	٥,٤	سان تومي وبرينسيبي
٦,٥	٦,٠	٥,٢	٠,٨	٤,٤	٦,٢	٧,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٢	٢,٤	٣,٥	السنغال
٣,٥	٤,٣	١,٨	١٣,٤-	١,٩	١,٣	٥,٠	٤,٤	٤,٩	٤,٥	٦,٠	٣,٠	سيشيل
٤,٨	٣,٦	٣,٠	٢,٢-	٥,٥	٣,٥	٣,٨	٦,٤	٢٠,٥-	٤,٦	٢٠,٧	٦,٨	سيراليون
١,٣	٢,٠	٣,١	٧,٠-	٠,٢	٠,٨	١,٤	٠,٤	١,٢	١,٨	٢,٥	٣,٤	جنوب إفريقيا
٤,٤	٦,٥	٥,٣	٦,٦-	٠,٩	١,٩-	٥,٨-	١٣,٥-	٠,٢-	٢,٩	٢٩,٣	...	جنوب السودان
٥,٥	٤,٦	٢,٧	١,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٧	٦,٨	٦,٥	تنزانيا
٥,٥	٤,٥	٣,٥	٠,٧	٥,٥	٥,٠	٤,٣	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٦,١	٣,٠	توغو
٦,٤	٥,٠	٦,٣	٢,١-	٨,٠	٦,٠	٧,٣	٠,٣	٧,٣	٥,٧	٣,٩	٧,٣	أوغندا
١,٦	١,١	٠,٦	٣,٥-	١,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٨	٢,٩	٤,٧	٥,١	٧,٨	زامبيا
٢,٥	٤,٠	٣,١	٨,٠-	٧,٤-	٣,٥	٤,٧	٠,٧	١,٨	٢,٤	٢,٠	٠,٣-	زيمبابوي <sup>١</sup>

<sup>١</sup> راجع الملحوظات الخاصة بكل من الهند وبنان وليبيا وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات فُتْرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٢</sup> بيانات تيمور-ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.  
<sup>٣</sup> بيانات ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.  
<sup>٤</sup> بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

## الجدول ألف-٥ ملخص بيانات التضخم (٧)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣
<b>مخفّضات إجمالي الناتج المحلي</b>											
١,٧	١,٥	١,٥	١,٤	١,٥	١,٧	١,٥	١,٠	١,٢	١,٤	١,٣	١,٦
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٩	٢,٣	١,٨	١,٢	١,٨	٢,٤	١,٩	١,٠	١,٠	١,٩	١,٨	٢,١
<b>الولايات المتحدة</b>											
١,٨	١,٤	١,٣	١,٥	١,٧	١,٤	١,١	٠,٩	١,٤	٠,٩	١,٢	١,٧
<b>منطقة اليورو</b>											
٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٤	٢,١	١,٧	٠,٤-	١,١-
<b>اليابان</b>											
١,٨	٠,٧	١,٥	١,٨	١,٣	١,٧	٢,٠	١,٣	١,٢	١,٤	١,٥	٢,١
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>أسعار المستهلكين</b>											
١,٩	١,٧	١,٦	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,٥
<b>الولايات المتحدة</b>											
١,٨	١,٢	١,٤	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	١,٤	٢,١
<b>منطقة اليورو<sup>٢</sup></b>											
١,٠	٠,٧	٠,١	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-
<b>اليابان</b>											
١,٩	١,٤	١,٤	٠,٦	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥	١,٧	٢,٣
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية<sup>٣</sup></b>											
٣,٨	٤,٤	٤,٩	٥,١	٥,١	٤,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٧	٤,٧	٥,٤	٦,٤
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
٢,٧	٢,٧	٢,٣	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٨
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>											
٥,٤	٥,٤	٦,٥	٥,٤	٦,٦	٦,٤	٥,٦	٥,٥	١٠,٦	٦,٥	٥,٥	٨,٨
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
٤,٠	٦,٦	٧,٢	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٦	٥,٤
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>											
٦,٤	٨,١	١١,٢	١٠,٢	٧,٤	٩,٥	٦,٩	٥,٧	٥,٥	٦,٤	٨,٣	٧,٩
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>											
٦,٠	٧,٨	٩,٨	١٠,٨	٨,٥	٨,٤	١٠,٧	١٠,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٥	٩,٢
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
٦,٩	٨,٥	١١,٠	٩,٠	٦,٥	٨,٤	٦,٤	٧,٦	٥,٦	٥,٦	٨,٢	٨,٢
<b>الوقود</b>											
٣,٥	٤,٠	٤,٣	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٤,٦	٤,٥	٥,٠	٦,٠
<b>غير الوقود</b>											
٦,٠	١٣,٧	١٩,١	١٩,٥	١٧,٩	١٤,٢	١١,٧	٦,٢	٥,٢	٧,٠	٦,٤	٦,٣
<b>منها: منتجات أولية<sup>٤</sup></b>											
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>											
٤,٤	٤,٩	٥,٨	٥,٨	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٦,١	٧,١
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>											
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>											
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٥-٢٠١٩</b>											
٦,١	٩,٦	١٥,٨	١٦,٥	١٣,٦	١٦,٩	١٧,٣	١٠,٠	١٥,٠	١٠,٠	٦,١	٩,٤
<b>المجموعات الأخرى</b>											
١,٩	١,٤	١,٦	٠,٧	١,٤	١,٨	١,٦	٠,٢	٠,١	٠,٤	١,٤	٢,٤
<b>الاتحاد الأوروبي</b>											
٦,٨	٨,٥	١٢,٤	١٠,٦	٧,٦	١٠,٧	٧,٠	٥,٥	٥,٦	٦,٣	٨,٧	٧,٦
<b>الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>											
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل</b>											
٣,٦	٤,١	٤,٤	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٠	٤,٠	٤,٦	٤,٥	٥,٢	٦,١
<b>الدخل</b>											
٥,٧	٧,٨	١١,٢	١١,٧	٨,٤	٨,٨	٩,٢	٨,٤	٦,٥	٧,٢	٧,٨	٩,٩
<b>البلدان النامية منخفضة الدخل</b>											
<b>للذاكرة</b>											
<b>معدل التضخم الوسيط</b>											
١,٩	١,٥	١,٤	٠,٤	١,٥	١,٨	١,٦	٠,٦	٠,١	٠,٧	١,٤	٢,٣
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٣,٠	٣,١	٣,١	٢,٨	٢,٧	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٦	٣,١	٣,٧	٥,٣
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية<sup>٣</sup></b>											

١ باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

٣ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

٤ يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

**الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>**  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			توقعات			متوسط										
توقعات			توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣		
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣		
١,٧	١,٩	٠,٥	١,٩	١,٧	١,٦	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>	
٢,٥	٢,٣	١,٤	٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,٥	الولايات المتحدة	
١,٢	١,٨	٠,٣-	١,٨	١,٢	١,٤	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	١,٤	٢,١	منطقة اليورو <sup>٣</sup>	
١,٠	٣,١	٠,٧-	٢,١	١,١	٢,٢	٠,٤	١,٤	١,٩	١,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٦	١,٨	ألمانيا	
١,٤	١,٣	٠,١-	١,٦	١,٢	١,١	٠,٥	١,٣	٢,١	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	١,٩	فرنسا	
٠,٩	٠,٨	٠,٣-	١,٣	٠,٩	٠,٨	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,١-	٠,١	٠,٢	١,٢	٢,٤	إيطاليا	
١,٤	١,٣	٠,٥-	١,٧	١,٣	١,٠	٠,٣-	٠,٧	١,٧	٢,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢-	١,٤	٢,٧	إسبانيا	
١,٥	١,٤	٠,٩	١,٨	١,٥	١,٤	١,١	٢,٧	١,٦	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢,٦	١,٨	هولندا	
١,٦	٢,١	٠,٤	١,٨	١,٩	١,٧	٠,٤	١,٢	٢,٣	٢,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	١,٢	٢,٣	بلجيكا	
١,٨	١,٩	١,٠	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٠	٠,٨	١,٥	٢,١	٢,١	النمسا	
٢,٠	٢,٠	١,٠-	٢,٠	١,٩	١,٦	٠,٥-	٠,٩	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٥	١,٧	آيرلندا	
١,٢	٠,٠	٠,٠	١,٦	١,٢	٠,٩	٠,١-	٠,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢-	٠,٤	٢,٣	البرتغال	
٠,٨	٠,٨	٢,٤-	١,٩	٠,٨	٠,٢	١,٣-	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٠	١,١-	١,٤-	٠,٩-	٣,١	اليونان	
١,٥	١,٦	٠,٢	١,٩	١,٥	١,٤	٠,٤	١,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢-	١,٢	٢,٢	١,٩	فنلندا	
١,٩	١,٥	١,٦	٢,٠	١,٩	١,٢	٢,٠	٢,٨	٢,٥	١,٤	٠,٥-	٠,٣-	٠,١-	١,٥	٣,٨	الجمهورية السلوفاكية	
١,٩	١,٥	٠,١-	٢,١	١,٩	١,٥	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٠,٧-	٠,٢	١,٢	٣,٦	ليتوانيا	
١,٣	١,٧	١,١-	٢,١	١,٥	٠,٨	٠,١-	١,٦	١,٧	١,٤	٠,١-	٠,٥-	٠,٢	١,٨	٣,٠	سلوفينيا	
١,٧	١,٣	٠,٤-	١,٩	١,٨	٠,٩	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	٠,٠	٠,١	٠,٧	١,٧	٢,٩	لكسمبرغ	
١,٨	٣,٩	٠,٥-	٢,٢	٢,٢	٢,١	٠,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٠	٥,٦	لاتفيا	
٢,٥	١,٨	٠,٩-	١,٩	٢,٥	١,٨	٠,٦-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٠,١	٠,٥	٣,٢	٤,٢	إستونيا	
٠,٨	١,٠	٠,٨-	١,٩	٠,٨	٠,٥	١,١-	٠,٦	٠,٨	٠,٧	١,٢-	١,٥-	٠,٣-	٠,٤	٢,٦	قبرص	
١,٥	١,٧	٠,٢	٢,٠	١,٤	١,١	٠,٨	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٠	٢,٥	مالطة	
٠,٢	١,٢	٠,٩-	١,٠	٠,٧	٠,١	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	اليابان	
١,٨	٢,١	٠,٥	٢,٠	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٠	١,٥	٢,٦	٢,٦	المملكة المتحدة	
١,٠	١,٢	٠,٥	٢,٠	٠,٩	١,٤	٠,٥	٠,٤	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٣	٢,١	كوريا	
٢,٢	١,٦	٠,٨	٢,٠	٢,٠	١,٧	٠,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٤	١,١	١,٩	٠,٩	٢,٠	كندا	
١,٧	١,٥	٠,٩	٢,٤	١,٦	١,٧	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٨	أستراليا	
١,٢	٠,٩	٠,١	١,٤	١,٢	٠,٩	٠,٢-	٠,٥	١,٥	١,١	١,٠	٠,٦-	١,٣	١,٠	١,٣	مقاطعة تايوان الصينية	
٠,٦	٠,١	٠,٨-	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٧-	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٤-	١,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٧	سويسرا	
٠,٩	٠,٤	٠,٠	١,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٢-	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٥-	٠,٥-	١,٠	٢,٤	٢,٥	سنغافورة	
١,٢	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٢	١,٥	٠,٧	١,٦	٢,٠	١,٩	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٤	١,٧	السويد	
١,٩	١,٤	٠,٣	٢,٤	١,٩	١,٤	٠,٣	٢,٩	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٠	٤,٤	٤,٣	١,٨	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٢,٠	٢,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٣	١,٤	٢,٤	الجمهورية التشيكية	
٠,٦	٠,٧	٠,٧-	٠,٩	٠,٦	٠,٣	٠,٦-	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥	١,٥	٢,٠	إسرائيل	
٢,٠	٢,٥	١,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٣	٢,٢	٢,٨	١,٩	٣,٦	٢,٢	٢,٠	٢,١	١,٨	الزويج	
١,٤	١,١	٠,٤	١,٨	١,٤	١,١	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٢,٠	الدانمرك	
١,٧	٢,١	١,٤	٢,٢	١,٦	١,٨	١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	٠,٦	٠,٣	١,٢	١,١	٢,٦	نيوزيلندا	
١,٥	٢,٥	١,٣-	١,٦	١,٥	٢,٥	١,٣-	٠,١	١,٣	١,٨	٠,٣-	٠,٨-	٠,٦	١,١	٢,١	بورتوريكو	
١,٩	١,٤	٠,٩-	٢,٤	١,٩	١,٤	٠,٨	٢,٨	٣,٠	١,٢	٢,٤	٤,٦	٦,٠	٥,٥	٣,٩	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	
٢,٥	٢,٦	٣,٦	٢,٥	٢,٥	٣,٢	٢,٩	٣,٠	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٠	٣,٩	٦,٠	آيسلندا	
٠,٩	٠,٨	٠,٥	١,١	٠,٩	٠,٨	٠,٢	١,٠	١,٨	١,٠	٠,٦	٠,١	١,١	١,٦	٢,٣	سان مارينو	
١,٨	٢,١	٠,٦	١,٩	١,٨	١,٧	٠,٨	١,٥	٢,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٣	١,٩	للتذكيرة	
															الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

<sup>٣</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>	توقعات					متوسط									
	توقعات		توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣	
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١										
٢,٥	٣,٠	١,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٣	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٨	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٥,٦	٥,٧	٦,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٥,٦	٥,٥	٥,٨	٥,٤	٥,٩	٦,٤	٧,٣	٦,٨	٧,٩	بنغلاديش
٤,٤	٥,٣	٤,٥	٤,٠	٤,٩	٤,٩	٤,٢	٢,٨	٣,٧	٤,٣	٣,٣	٦,٧	٩,٦	٨,١	٥,٨	بوتان
٠,٧	٠,٧	٢,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٩	٠,٤-	١,١	١,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٤	٠,٧	بروني دار السلام
٢,٨	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٣,١	٢,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٣,٠	١,٢	٣,٩	٣,٠	٦,٠	كمبوديا
١,٩	٢,٣	٠,٣-	٢,٠	١,٩	١,٢	٢,٤	٢,٩	٢,١	١,٦	٢,٠	١,٤	٢,٠	٢,٦	٣,٠	الصين
٢,٠	١,٥	٢,٨-	٢,٠	٢,٠	١,١-	٢,٦-	١,٨	٤,١	٣,٤	٣,٩	١,٤	٠,٥	٢,٩	٤,٢	فيجي
٣,٩	٤,٨	٤,٩	٤,٠	٤,١	٤,٩	٦,٢	٤,٨	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٤,٩	٥,٨	٩,٤	٧,٦	الهند
١,٢	٢,٨	١,٧	٢,٩	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٧,٢	إندونيسيا
١,٩	١,٦	١,٩	١,٨	١,٨	١,٨	٢,٥	١,٨-	٠,٦	٠,٤	١,٩	٠,٦	٢,١	١,٥-	٢,٠	كيريباتي
٣,١	٤,٣	٣,٢	٣,١	٣,٧	٤,٩	٥,١	٣,٣	٢,٠	٠,٧	١,٨	١,٣	٤,١	٦,٤	٦,٩	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٠	٢,٠	١,٤-	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,١-	٠,٧	١,٠	٣,٨	٢,١	٢,١	٣,١	٢,١	٢,٤	ماليزيا
٢,٠	٢,٣	٢,٠-	٢,٠	٢,١	١,٦	١,٦-	١,٣	١,٤	٢,٣	٠,٨	١,٤	٢,٤	٤,٠	٦,٠	ملديف
١,٥	١,١	٠,٦	٢,٠	١,٥	١,١	٠,٦	٠,٥-	٠,٨	٠,١	١,٥-	٢,٢-	١,١	١,٩	...	جزر مارشال
٢,٢	١,٩	٠,٥	٢,٠	٢,٢	١,٩	٠,٥	١,٥	١,٤	٠,١	٠,٦-	٠,٢-	٠,٧	٢,٢	٤,٢	ميكرونيزيا
٦,٢	٦,٥	٢,٣	٦,٠	٦,٤	٥,٤	٣,٧	٧,٣	٦,٨	٤,٣	٠,٧	٥,٧	١٢,٣	١٠,٥	١٠,٧	منغوليا
٥,٩	٦,٥	٢,٠	٦,٣	٥,٦	٥,٠	٥,٧	٨,٦	٥,٩	٤,٦	٩,١	٧,٣	٥,٧	٦,٤	١٤,٢	ميانمار
١,٤	١,٢	٠,٩-	٢,٠	٢,٠	١,٢	٠,٩	٤,٣	٠,٥	٥,١	٨,٢	٩,٨	٠,٣	١,١-	...	ناورو
٦,٠	٥,٦	٤,٨	٥,٣	٦,٤	٤,٢	٦,١	٤,٦	٤,١	٤,٥	٩,٩	٧,٣	٩,٠	٩,٩	٧,٤	نيبال
١,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٢,٠	١,١	١,٣-	٢,٢	٤,٠	٢,٨	٣,٥	بالاو
٤,٧	٣,٨	٥,٢	٣,٢	٤,٧	٣,٣	٥,٠	٣,٧	٤,٧	٥,٤	٦,٧	٦,٠	٥,٢	٥,٠	٥,٣	بابوا غينيا الجديدة
٢,٠	٢,٨	٣,٥	٣,٠	٣,٧	٣,٤	٢,٦	٢,٥	٥,٢	٢,٩	١,٣	٠,٧	٣,٦	٢,٦	٤,٦	الفلبين
١,٩	٣,١	٣,٣-	٢,٦	٢,٧	٢,٥-	١,٥	٢,٢	٣,٧	١,٣	٠,١	١,٩	١,٣-	٠,٢-	٥,٧	ساموا
٣,٦	٣,٨	١,٨-	٢,٣	٣,٢	٢,٦	٣,٤	١,٦	٣,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦-	٥,٣	٥,٢	٨,١	جزر سليمان
٥,٥	٤,٦	٤,٢	٥,٠	٥,٠	٤,٤	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٦,٦	٤,٠	٢,٢	٢,٨	٦,٩	٨,٨	سري لانكا
١,١	١,٠	٠,٣-	١,٩	١,٠	١,٣	٠,٨-	٠,٧	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٩	١,٩	٢,٢	٣,١	تاييلند
٣,٠	٢,٠	١,٢	٢,٠	٢,٥	١,٦	٠,٥	٠,٩	٢,٢	٠,٥	١,٥-	٠,٦	٠,٨	٩,٥	٦,١	تيمور-ليشتي
٣,٥	٣,٤	١,٤-	٢,٦	٣,٤	٠,١-	٠,٢	٣,٥	٦,٨	٧,٢	٠,٦-	٠,١	٢,٣	٠,٧	٧,٠	تونغا
٣,٠	٢,٨	١,٦	٣,٤	٣,٠	٢,٨	١,٦	٣,٥	٢,٢	٤,١	٣,٥	٣,١	١,١	٢,٠	٢,٥	توفالو
٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٣	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٧	٢,٣	٣,١	٠,٨	٢,٥	٠,٨	١,٥	٢,٦	فانواتو
٤,٠	٤,٣	٠,٢	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٢	٢,٨	٣,٥	٣,٥	٢,٧	٠,٦	٤,١	٦,٦	١٠,١	فييت نام
٥,٤	٥,٨	٦,٥	٥,٤	٥,٤	٦,٥	٥,٤	٦,٦	٦,٤	٥,٦	٥,٥	١٠,٦	٦,٥	٥,٥	٨,٨	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٢,٠	١,٨	١,٠	٣,٠	٢,٣	٢,٠	١,٦	١,٤	٢,٠	٢,٠	١,٣	١,٩	١,٦	١,٩	٢,٨	ألبانيا
٥,٤	٥,٩	٧,٣	٥,٠	٥,٥	٦,٩	٥,٥	٥,٦	٤,٩	٦,٠	١١,٨	١٣,٥	١٨,١	١٨,٣	٢٠,٨	بيلاروس
٠,٩	١,١	٠,٦-	٢,١	١,٠	١,٢	٠,٦-	٠,٦	١,٤	٠,٨	١,٦-	١,٠-	٠,٩-	٠,١-	٢,٧	البوسنة والهرسك
٢,٠	١,٩	٠,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	١,٢	٢,٥	٢,٦	١,٢	١,٣-	١,١-	١,٦-	٠,٤	٥,٢	بلغاريا <sup>٣</sup>
١,٦	٠,٩	٠,١	١,٦	١,٢	٠,٧	٠,٣	٠,٨	١,٥	١,١	١,١-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٢	٢,٨	كرواتيا
٣,٧	٣,٩	٣,٧	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٣,٤	٢,٨	٢,٤	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	١,٧	٥,١	هنغاريا
١,٦	١,١	٠,١	١,٩	١,٥	٠,٣	٠,٢	٢,٧	١,١	١,٥	٠,٣	٠,٥-	٠,٤	١,٨	٢,٢	كوسوفو
٥,٠	٥,٠	٠,٤	٥,٠	٥,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٨	٣,١	٦,٥	٦,٤	٩,٦	٥,١	٤,٦	٩,٣	مولدوفا
١,٢	١,٠	٠,٩-	١,٧	١,٠	٠,٤	٠,٢-	٠,٤	٢,٦	٢,٤	٠,٣-	١,٥	٠,٧-	٢,٢	٤,٠	الجبل الأسود
١,٢	١,٦	٢,٣	٢,٠	١,٥	٢,٠	١,٢	٠,٨	١,٥	١,٤	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,٨	٢,٢	مقدونيا الشمالية
٢,٦	٢,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٢,٣	١,٦	٢,٠	٠,٦-	٠,٩-	٠,٠	٠,٩	٢,٨	بولندا
٢,٥	٢,٨	٢,١	٢,٥	٢,١	٢,٨	٢,٦	٣,٨	٤,٦	١,٣	١,٦-	٠,٦-	١,١	٤,٠	٧,٦	رومانيا
٣,٥	٣,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٤	٤,٥	٣,٤	٤,٥	٢,٩	٣,٧	٧,٠	١٥,٥	٧,٨	٦,٨	١٠,٢	روسيا
٢,٤	٢,٣	١,٧	٣,٠	٢,٤	٢,٢	١,٧	١,٩	٢,٠	٣,١	١,١	١,٤	٢,١	٧,٧	٩,١	صربيا
١١,٥	١٢,٥	١١,٦	١١,٠	١١,٨	١٢,٦	١٢,٣	١٥,٢	١٦,٣	١١,١	٧,٨	٧,٧	٨,٩	٧,٥	١٠,٠	تركيا <sup>٤</sup>
٦,٠	٧,٢	٥,٠	٥,٠	٦,٨	٧,٩	٢,٧	٧,٩	١٠,٩	١٤,٤	١٣,٩	٤٨,٧	١٢,١	٠,٣-	١٠,٧	أوكرانيا <sup>٥</sup>
٦,٠	٧,٣	٦,٣	٤,٠	٦,٦	٧,٢	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٦	٥,٤	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>٥</sup></b>
٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,١	١,٤	١,٢	٢,٤	٠,٥-	١,٠	١,١	١,١	٢,٤	أنغيوا وبربودا
...	...	٣٦,١	...	...	...	٤٢,٠	٥٣,٥	٣٤,٣	٢٥,٧	...	...	...	١٠,٦	٩,٢	الأرجنتين <sup>٦</sup>
٢,٥	١,٣	٣,١-	٢,١	٢,٠	٠,١	١,٣-	٣,٩	٣,٦	١,٠-	٠,٩-	٠,٥	٠,٤	٢,٤-	٣,٢	أروبا
٢,٥	٣,٠	١,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٠	٠,٠	٢,٥	٢,٣	١,٥	٠,٣-	١,٩	١,٢	٠,٤	٢,٤	جزر البهاما
٢,٣	٢,٤	١,٣	٢,٣	٢,٣	٣,٧	٢,٩	٤,١	٣,٧	٤,٤	١,٥	١,١-	١,٨	١,٨	٥,٢	بربادوس
٢,٠	١,٥	٠,٦	٢,٣	٢,٠	١,٠	٠,١	٠,٢	٠,٣	١,١	٠,٧	٠,٩-	١,٢	٠,٥	٢,٥	بليز
٢,٦	٦,٢	٠,٧	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٠,٩	١,٨	٢,٣	٢,٨	٣,٦	٤,١	٥,٨	٥,٧	٥,٨	بوليفيا
٣,٥	٤,٥	٤,٥	٣,٣	٤,٠	٤,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٨,٧	٩,٠	٦,٣	٦,٢	٦,٣	البرازيل
٢,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٠	٣,١	٢,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٣,٨	٤,٣	٤,٧	١,٨	٣,٢	شيلي
٢,٦	٢,٥	١,٦	٢,٩	٢,٦	٢,١	٢,٥	٣,٥	٣,٢	٤,٣	٧,٥	٥,٠	٢,٩	٢,٠	٤,٨	كولومبيا

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (تابع)  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			توقعات			متوسط										
توقعات		٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢		
٦,٠	٧,٣	٦,٣	٤,٠	٦,٦	٧,٢	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٦	٥,٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة) <sup>٥</sup>	
٠,٩	١,٢	٠,٩	٢,٩	١,١	١,٢	٠,٧	٢,١	٢,٢	١,٦	٠,٠	٠,٨	٤,٥	٥,٢	٩,٢	كوستاريكا	
٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٦	٠,٣-	١,٥	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٩-	٠,٨	٠,٠	٢,٢	دومينيكا	
٤,٠	٤,٥	٥,٦	٤,٠	٤,٠	٦,٢	٣,٨	١,٨	٣,٦	٣,٣	١,٦	٠,٨	٣,٠	٤,٨	١١,٩	الجمهورية الدومينيكية	
١,٩	٢,١	٠,٩-	١,٠	٢,٤	٠,٥	٠,٣-	٠,٣	٠,٢-	٠,٤	١,٧	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٤,٥	إكوادور	
١,٣	١,٥	٠,٧	١,٠	١,٤	١,١	٠,٢	٠,١	١,١	١,٠	٠,٦	٠,٧-	١,١	٠,٨	٣,٦	السلفادور	
١,٧	١,٨	٠,٨-	١,٩	١,٧	١,٨	٠,٧-	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,٧	٠,٦-	١,٠-	٠,٠	٣,٢	غرينادا	
٣,٦	٤,٥	٤,٨	٤,٠	٣,٦	٣,٩	٢,٤	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٤,٤	٢,٤	٣,٤	٤,٣	٦,٢	غواتيمالا	
٢,١	١,٩	٠,٩	٣,١	٢,٠	٢,٠	٠,٧	٢,١	١,٣	١,٩	٠,٨	٠,٩-	٠,٧	١,٩	٥,٨	غيانا	
١٩,٠	٢٢,٠	٢٥,٢	٩,٤	٢٢,٤	٢٠,٥	٢٢,٩	١٧,٣	١٢,٩	١٤,٧	١٣,٤	٧,٥	٣,٩	٦,٨	١٢,٨	هايتي	
٤,٠	٤,٢	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٣	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٧	٣,٢	٦,١	٥,٢	٧,١	هندوراس	
٥,٨	٤,٣	٥,٢	٥,٠	٥,١	٥,٠	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٤,٤	٢,٣	٣,٧	٨,٣	٩,٤	١١,٤	جامايكا	
٣,١	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٣,١	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٤,٩	٦,٠	٢,٨	٢,٧	٤,٠	٣,٨	٤,٣	المكسيك	
٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٩	٣,٧	٥,٤	٤,٩	٣,٩	٣,٥	٤,٠	٦,٠	٧,١	٨,٧	نيكاراغوا	
٢,٠	٠,٥	١,٦-	٢,٠	١,١	٠,١	١,٦-	٠,٤-	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٠,١	٢,٦	٤,٠	٣,٦	بنما	
٣,٢	٣,٢	٢,٢	٣,٢	٣,٢	٢,٧	١,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٦	٤,١	٣,١	٥,٠	٢,٧	٧,٢	باراغواي	
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,١	١,٣	٢,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٩	بيرو	
٠,٣-	٠,٨-	١,٢-	٢,٠	٠,٥-	١,٠-	٠,٦-	٠,٣-	١,٠-	٠,٧	٠,٧-	٢,٣-	٠,٢	١,١	٣,٥	سانت كيتس ونيفيس	
٢,٠	٢,٢	٠,٤-	٢,٠	٢,٠	٢,٤	١,٨-	٠,٥	٢,٤	٠,١	٣,١-	١,٠-	٣,٥	١,٥	٢,٨	سانت لوسيا	
٢,١	١,٤	١,٠-	٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٦-	٠,٩	٢,٣	٢,٢	٠,٢-	١,٧-	٠,٢	٠,٨	٣,٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
٢٤,٥	٤٠,٥	٦١,٠	١٢,٢	٢٩,٠	٥٢,١	٣٤,٩	٤,٤	٦,٩	٢٢,٠	٥٥,٥	٦,٩	٣,٤	١,٩	١٠,٦	سورينام	
١,٥	١,٢	٠,٨	١,٣	١,٤	١,٠	٠,٦	١,٠	١,٠	١,٩	٣,١	٤,٧	٥,٧	٥,٢	٧,٤	ترينيداد وتوباغو	
٦,٠	٧,٥	٩,٤	٤,٠	٧,٤	٨,٣	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٦,٢	٩,٦	٨,٧	٨,٩	٨,٦	٨,٥	أوروغواي	
٥,٥٠٠	٥,٥٠٠	٢,٩٦٠	...	٥,٥٠٠	٥,٥٠٠	٢,٣٥٥	١٩,٩٠٦	٦٥,٣٧٤	٤٣٨	٢٥٥	١٢٢	٦٢,٢	٤٠,٦	٢٣,٣	فنزويلا <sup>٤</sup>	
٧,٣	٩,٧	١٢,٥	٦,٤	٨,١	١١,٢	١٠,٢	٧,٤	٩,٥	٦,٩	٥,٧	٥,٥	٦,٤	٨,٣	٧,٩	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
٤,٨	٥,٨	٥,٠	٤,٠	٤,٥	٥,١	٥,٦	٢,٣	٠,٦	٥,٠	٤,٤	٠,٧-	٤,٧	٧,٤	١١,٢	أفغانستان	
٥,٦	٥,٣	٣,١	٧,٠	٦,٠	٤,٩	٢,٤	٢,٠	٤,٣	٥,٦	٦,٤	٤,٨	٢,٩	٣,٣	٤,٣	الجزائر	
٣,٥	٣,٠	٣,٨	٤,٠	٣,٢	٣,٩	١,٢	١,٤	٣,٥	١,٠	١,٤-	٣,٧	٣,٠	٥,٨	٤,٩	أرمينيا	
٣,٢	٣,٥	٢,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٣	١٢,٨	١٢,٤	٤,٠	١,٤	٢,٤	٧,٨	أذربيجان	
٢,١	٢,٣	١,٦-	٢,٢	٢,١	١,٥	٢,٣-	١,٠	٢,١	١,٤	٢,٨	١,٨	٢,٦	٣,٣	٢,٢	البحرين	
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٠	٢,١	٢,٤	٢,٩	٣,٣	٠,١	٠,٦	٢,٧	٠,٨-	١,٣	١,١	٤,٣	جيبوتي	
٧,٤	٦,٣	٥,٧	٧,٣	٧,٢	٤,٨	٥,٧	١٣,٩	٢٠,٩	٢٣,٥	١١,٠	١٠,٢	٦,٩	٦,٩	٩,٤	مصر	
٢,٤	٥,٠	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٣,٨	٥,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٠	٢,١	٤,٠	٣,١	٠,٥-	٦,٣	جورجيا	
٢٥,٠	٣٠,٠	٤٨,٠	٢٥,٠	٢٧,٥	٣٩,٠	٣٦,٥	٣٤,٦	٣٠,٢	٩,٦	٩,١	١١,٩	١٥,٦	٣٤,٧	١٧,٠	إيران	
٤,٨	١١,٩	٣,٢	٢,٠	٧,٥	٩,٤	٠,٦	٠,٢-	٠,٤	٠,١	٠,٥	١,٤	٢,٢	١,٩	...	العراق	
٢,٠	٢,٥	٠,٣-	٢,٥	٢,٠	٢,٣	٠,٧	٠,٧	٤,٥	٣,٦	٠,٦-	١,١-	٣,٠	٤,٩	٤,٤	الأردن	
٥,٠	٥,٩	٧,٥	٤,٠	٥,٠	٦,٤	٦,٨	٥,٢	٦,٠	٧,٤	١٤,٦	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٨,٥	كازاخستان	
٢,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,١	١,١	٠,٦	١,٥	٣,٥	٣,٧	٣,١	٢,٧	٣,٨	الكويت	
٥,٢	٥,٣	٧,٥	٤,٦	٥,٤	٨,٦	٦,٣	١,١	١,٥	٣,٢	٠,٤	٦,٥	٧,٥	٦,٦	٨,٤	جمهورية قيرغيزستان	
...	...	١٥٠,٤	...	...	...	٨٨,٢	٢,٩	٤,٦	٤,٥	٠,٨-	٣,٧-	١,٨	٤,٨	٣,٦	لبنان <sup>٤</sup>	
١٤,٢	١٨,٢	٢٢,٣	٤,٠	١٤,٢	١٨,٢	٢٢,٣	٤,٦	١,٢-	٢٨,٠	٢٤,٠	١٤,٨	٢,٤	٢,٦	٤,٦	ليبيا <sup>٤</sup>	
٤,٠	٣,٠	١,٨	٤,٠	٣,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٣,١	٢,٣	١,٥	٠,٥	٣,٨	٤,١	٦,٧	موريتانيا	
١,٢	٠,٨	٠,٩-	٢,٠	١,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٢	١,٦	٠,٧	١,٥	١,٤	٠,٤	١,٦	١,٨	المغرب	
٢,٤	٣,٨	٠,٩-	٠,٩	٢,٤	٣,٨	٠,٩-	٠,١	٠,٩	١,٦	١,١	٠,١	١,٠	١,٢	٣,٨	عمان	
٧,٩	١٠,٠	٨,٦	٦,٥	٨,٠	٨,٧	١٠,٧	٦,٧	٣,٩	٤,١	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٧,٤	٩,٨	باكستان	
٠,٣-	٦,٣	٣,٤-	٢,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٧-	٠,٧-	٠,٣	٠,٤	٢,٧	٠,٩	٤,٢	٣,١	٥,٣	قطر	
٢,٠	٠,٦	٥,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٧	٣,٤	٢,١-	٢,٥	٠,٨-	٢,٠	١,٢	٢,٢	٣,٦	٢,٩	المملكة العربية السعودية	
٢,١	٢,٥	٤,١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال	
٢٨,٨	١١٩,٦	٢٦٩,٣	١٠,٤	٤٤,٥	١٩٧,١	١٦٣,٣	٥١,٠	٦٣,٣	٣٢,٤	١٧,٨	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	١٣,٦	السودان <sup>٦</sup>	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>٧</sup>	
٦,٥	٨,٠	٩,٤	٦,٥	٦,٥	٨,٠	٨,٦	٧,٨	٣,٨	٧,٣	٥,٩	٥,٨	٦,١	٥,٠	١٠,٥	طاجيكستان	
٦,٤	٦,٠	٥,٥	٧,٦	٦,٣	٥,٨	٥,٧	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٣,٦	٤,٤	٤,٦	٥,٣	٣,٧	تونس	
٦,٠	٧,٠	٨,٩	٦,٠	٦,٥	٨,٠	٧,٦	٥,١	١٣,٣	٨,٠	٣,٦	٧,٤	٦,٠	٦,٨	٦,٣	تركمانستان	
١,٢	٢,٩	٢,١-	١,٨	١,٢	٢,٩	٢,١-	١,٩-	٣,١	٢,٠	١,٦	٤,١	٢,٣	١,١	٥,٠	الإمارات العربية المتحدة	
١,٦	١,٠	١١,١	٥,٠	١١,٢	١٠,٣	١٢,٩	١٤,٥	١٧,٥	١٢,٩	٨,٨	٨,٥	٩,١	١١,٧	١١,٧	أوزبكستان	
١,١	٠,٦	٠,١	١,٣	١,١	٠,٣	٠,٧-	١,٦	٠,٢-	٠,٢	٠,٢-	١,٤	١,٧	١,٧	٤,٠	الضفة الغربية وغزة	
١٧,٩	٢٠,٧	٤٥,٥	٧,٢	١٩,٢	٣٠,٦	٢٦,٢	١٠,٠	٢٧,٦	٣٠,٤	٢١,٣	٢٢,٠	٨,٢	١١,٠	١١,٤	اليمن	

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (تتمة)  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			متوسط												
توقعات		توقعات		توقعات											
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٠	
٧,٣	٨,٧	١١,١	٦,٠	٧,٨	٩,٨	١٠,٨	٨,٥	٨,٤	١٠,٧	١٠,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٥	٩,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
١٠,٠	١٨,٧	٢٥,١	٥,٨	١٣,١	٢٢,٣	٢٢,٣	١٧,١	١٩,٦	٢٩,٨	٣٠,٧	٩,٢	٧,٣	٨,٨	٢٣,٣	أنغولا
٢,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٠,٩-	٠,٨	١,٨	٠,٨-	٠,٢	١,١-	١,٠	٣,٤	بنين
٤,٣	٤,٧	٢,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٢,٠	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٣,١	٤,٤	٥,٩	٨,٧	بوتسوانا
٢,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٧	١,٩	٣,٢-	٢,٠	١,٥	٠,٤	١,٧	٠,٣-	٠,٥	٢,٧	بوركينافاسو
٢,١	١,٩	٧,٥	٢,١	٢,٠	٤,١	٧,٣	٠,٧-	٤,٠-	١,٦	٥,٥	٥,٦	٤,٤	٧,٩	١١,١	بوروندي
١,٤	١,٢	٠,٩-	١,٧	١,٤	١,٢	٠,٦	١,١	١,٣	٠,٨	١,٤-	٠,١	٠,٢-	١,٥	٢,٦	كابو فيردي
٢,٠	٢,١	٢,٤	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٨	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٤	الكاميرون
٢,٥	٢,٥	٤,٨	٢,٥	٢,٥	٣,٣	٢,٣	٢,٧	١,٦	٤,٢	٤,٩	١,٤	١٤,٩	٧,٠	٣,٣	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢,٩	٥,٦	١,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٥	١,٠-	٤,٠	٠,٩-	١,٦-	٤,٨	١,٧	٠,٢	٢,٤	تشاد
٠,١-	١١,٤	٦,٣-	٢,٠	١,٢	٠,٣	١,١	٣,٧	١,٧	٠,١	٠,٨	٠,٩	٠,٠	٠,٤	٤,١	جزر القمر
٧,٤	٧,٨	١٥,٨	٥,٠	٧,٥	١٠,٩	١١,٣	٤,٧	٢٩,٣	٣٥,٨	٣,٢	٠,٧	١,٢	٠,٩	١٦,٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٠	٢,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٢	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٢	٠,٩	٤,٦	٣,٢	جمهورية الكونغو
١,٤	١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,٥	٠,٨	٠,٤	٠,٧	٠,٧	١,٢	٠,٤	٢,٦	٢,٨	كويت ديفوار
٣,٠	٣,٢	٠,٥-	٣,٠	٣,١	١,٥	٤,٨	١,٢	١,٣	٠,٧	١,٤	١,٧	٤,٣	٣,٢	٤,٨	غينيا الاستوائية
٢,٠	٢,٠	٤,٠	٢,٠	١,٩	٢,٩	٤,٩	١,٦-	١٤,٤-	١٣,٣-	٥,٦-	٢٨,٥	١٠,٠	٥,٩	١٥,٨	إريتريا
٤,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٩	٤,٧	٤,٥	٣,٩	٢,٦	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٥,٠	٥,٧	٥,٦	٦,٨	إسواتيني
٨,٠	٨,٤	١٨,٢	٨,٠	٨,٠	١٣,١	٢٠,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٠,٧	٦,٦	٩,٦	٧,٤	٨,١	١٧,٦	إثيوبيا
٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٠	٤,٨	٢,٧	٢,١	٠,١-	٤,٥	٠,٥	١,٤	غابون
٥,٢	٥,٨	٥,٧	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٥,٩	٧,١	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٦,٦	غامبيا
٧,٥	٩,٨	١٠,٥	٦,٠	٨,٢	٩,٠	٩,٩	٧,١	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٧	١٢,٧	غانا
٧,٩	٨,٠	١٠,٦	٧,٨	٧,٩	٨,٠	١٠,٦	٩,٥	٩,٨	٨,٩	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١٩,٠	غينيا
٢,٠	٢,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢-	٢,٧	١,٥	١,٠-	٠,٨	٢,٤	غينيا-بيساو
٥,٠	٥,٠	٥,٦	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٨,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٥,٧	٨,٥	كينيا
٤,٨	٤,٩	٥,٢	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٩	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٦,٦	٣,٢	٥,٤	٤,٩	٦,٢	ليسوتو
٩,٧	١٦,٠	١٣,١	٤,٠	١٥,٢	١٠,٩	١٧,٠	٢٧,٠	٢٣,٥	١٢,٤	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٧,٦	٨,٩	ليبيريا
٦,٠	٥,٤	٤,٦	٥,٤	٥,٧	٥,٤	٤,٢	٥,٦	٨,٦	٨,٦	٦,١	٧,٤	٦,١	٥,٨	٩,٣	مدغشقر
٦,٦	٩,٥	٧,٦	٥,٠	٧,٧	٩,٥	٨,٦	٩,٤	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	٢٨,٣	٩,٤	ملاوي
٢,٠	١,٧	٠,٧	٢,٠	٢,٠	١,٧	٠,٦	٢,٩-	١,٧	١,٨	١,٨-	١,٤	٢,٧	٢,٤-	٢,٥	مالي
٣,٨	٤,٠	٢,٧	٣,٢	٣,٩	٢,٦	٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٠	١,٣	٣,٢	٣,٥	٥,٥	موريشيوس
٥,٥	٥,٥	٣,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٣	٣,١	٢,٨	٣,٩	١٥,١	١٩,٩	٣,٦	٢,٦	٤,٣	٩,٨	موزامبيق
٤,٥	٣,٤	٣,٢	٤,٥	٤,٤	٣,٤	٢,٦	٣,٧	٤,٣	٦,١	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٠	ناميبيا
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٢,٨	٢,٥-	٢,٨	٠,٢	٠,٢	١,٠	٠,٩-	٢,٣	٢,٢	النيجر
١٢,٦	١٤,٥	١٥,٨	١٠,٥	١٣,٥	١٦,٠	١٣,٢	١١,٤	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	٩,٠	٨,٠	٨,٥	١٢,١	نيجيريا
٥,٠	٢,٣	٥,٠	٥,٠	٤,١	٢,٥	٨,٠	٢,٤	١,٤	٤,٨	٥,٧	٢,٥	١,٨	٤,٢	٨,٦	رواندا
٦,٢	١٠,١	١٠,٢	٤,٤	٨,١	١٠,٦	٩,٨	٧,٧	٧,٩	٥,٧	٥,٤	٦,١	٧,٠	٨,١	١٦,٧	سان تومي وبرينسيبي
١,٧	١,٩	٢,٥	٢,٢	١,٧	٢,٠	٢,٥	١,٠	٠,٥	١,١	١,٢	٠,٩	١,١-	٠,٧	٢,٠	السنغال
٣,٠	١,٥	٣,٨	٣,٠	٢,٥	٣,٧	١,٢	١,٨	٣,٧	٢,٩	١,٠-	٤,٠	١,٤	٤,٣	٨,٠	سيشيل
١٢,١	١٣,٣	١٠,٤	٧,٠	١٢,٣	١٥,٥	١٥,٧	١٤,٨	١٦,٠	١٨,٢	١٠,٩	٦,٧	٤,٦	٥,٥	٩,٤	سيراليون
٤,٥	٤,٩	٣,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٣	٣,٣	٤,١	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٨	٥,٥	جنوب إفريقيا
٢٥,٥	٢٣,٨	٦٦,١	١١,٣	٣٣,٨	٤٠,٠	٣٨,٠	٥١,٢	٨٣,٥	١٨٧,٩	٣٧٩,٨	٥٢,٨	١,٧	٠,٠	...	جنوب السودان
٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٦	٦,١	٧,٩	٨,٥	تنزانيا
٢,٣	١,٧	٣,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٢-	٠,٩	١,٨	٠,٢	١,٨	٢,٤	توغو
٥,١	٥,٨	٣,٦	٥,٠	٥,٥	٥,٢	٣,٨	٢,٩	٢,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٣,١	٤,٩	٩,٠	أوغندا
١٣,٢	١٦,٣	١٩,٢	٧,٢	١٤,٨	١٧,٨	١٦,٣	٩,٨	٧,٠	٦,٦	١٧,٩	١٠,١	٧,٨	٧,٠	١٢,٦	زامبيا
٢٢,٠	٤٩,٤	٣٤٨,٦	٣,٣	٢٤,٧	٩٩,٣	٥٥٧,٢	٢٥٥,٣	١٠,٦	٠,٩	١,٦-	٢,٤-	٠,٢-	١,٦	٣,٩	زيمبابوي <sup>٤</sup>

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

<sup>٣</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

<sup>٤</sup> راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين ولبنان وليبيا وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٦</sup> بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

<sup>٧</sup> بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يحجم عليه عدم اليقين.

**الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة**  
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣	
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>												
٣,٣-	٥,٠-	١١,٩-	١٣,٢-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٣-	٥,٤-	
٠,٢	٠,٤	١,٠-	٣,٤-	٠,٣	٠,٢	٠,٦-	١,٥-	١,٨-	٢,٨-	٣,٥-	٢,٠-	
٣,٥-	٥,١-	٩,٦-	٨,٩-	٣,٩-	٣,٤-	٣,١-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٢-	٤,٤-	
<b>الولايات المتحدة</b>												
٤,٧-	٦,١-	١٥,٠-	١٥,٨-	٥,٧-	٥,٤-	٤,٦-	٤,٣-	٣,٥-	٤,١-	٤,٦-	٦,٦-	
٠,٥	١,٤	٠,٦	٣,١-	١,٠	٠,٤	١,٠-	١,٩-	٢,٣-	٤,١-	٥,٤-	٣,٥-	
٥,١-	٦,٨-	١٢,٩-	١١,٧-	٦,١-	٥,٤-	٤,٣-	٣,٧-	٢,٦-	٢,٦-	٣,٠-	٤,٦-	
١١٥,٣	١٠٩,٥	١٠٩,٥	١٠٣,٢	٨٣,٠	٨١,٧	٨١,٤	٨١,٧	٨٠,٧	٨١,٢	٨٠,٧	٥٦,٧	
١٣٤,٥	١٣٢,١	١٣٢,٨	١٢٧,١	١٠٨,٢	١٠٦,٦	١٠٥,٦	١٠٦,٦	١٠٤,٧	١٠٤,٦	١٠٤,٨	٧٧,٨	
<b>منطقة اليورو</b>												
١,٦-	٣,٣-	٦,٧-	٧,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٩-	١,٥-	٢,٠-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٣-	
٠,٠	١,٠-	٣,١-	٤,٣-	٠,١	٠,١	٠,٤-	١,٥-	٢,٢-	٢,٨-	٣,١-	٠,٢-	
١,٥-	٢,٦-	٤,٦-	٤,٠-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	١,١-	٣,٢-	
٧٨,٦	٨١,٨	٨٢,٨	٨٠,٨	٦٩,٢	٧٠,٤	٧٢,١	٧٤,٢	٧٤,٧	٧٥,٨	٧٥,٦	٦٠,٦	
٩١,٩	٩٦,٥	٩٨,٢	٩٦,٩	٨٤,٠	٨٥,٨	٨٧,٧	٩٠,١	٩٠,٩	٩٢,٨	٩٢,٦	٧٥,٨	
<b>ألمانيا</b>												
٠,٦	٠,٤-	٥,٥-	٤,٢-	١,٥	١,٨	١,٤	١,٢	١,٠	٠,٦	٠,٠	٢,٠-	
٠,٠	٠,٣-	٢,٠-	٣,٠-	٠,٤	١,٢	١,٠	٠,٢	٠,٣-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٢-	
٠,٦	٠,٣-	٤,٠-	٢,٦-	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٦	١,٧-	
٤٢,٢	٥٠,٤	٥٢,٥	٥٠,٠	٤١,٤	٤٣,٠	٤٥,٨	٤٩,٦	٥٢,٥	٥٥,١	٥٨,٧	٥٦,٨	
٥٧,١	٦٧,٣	٧٠,٣	٦٨,٩	٥٩,٦	٦١,٨	٦٥,١	٦٩,٣	٧٢,٣	٧٥,٦	٧٨,٧	٧٠,٨	
<b>فرنسا</b>												
٣,٥-	٤,٤-	٧,٢-	٩,٩-	٣,٠-	٢,٣-	٢,٩-	٣,٦-	٣,٦-	٣,٩-	٤,١-	٤,٤-	
٠,٠	٠,٥-	٢,٩-	٤,٦-	٠,٠	٠,٤-	١,٢-	٢,٢-	٢,١-	٢,٠-	١,٨-	٠,٣-	
٣,٥-	٤,٠-	٥,٢-	٣,٦-	٢,٠-	١,٨-	٢,١-	٢,١-	٢,٣-	٢,٧-	٢,٩-	٤,٢-	
١٠٧,٧	١٠٥,١	١٠٦,١	١٠٤,٣	٨٩,٣	٨٩,٣	٨٩,٤	٨٩,٢	٨٦,٣	٨٥,٥	٨٣,٠	٦٤,٦	
١١٦,٩	١١٤,٣	١١٥,٢	١١٣,٥	٩٨,١	٩٨,٠	٩٨,٣	٩٨,٠	٩٥,٦	٩٤,٩	٩٣,٤	٧٤,٢	
<b>إيطاليا</b>												
١,٨-	٥,٥-	٨,٨-	٩,٥-	١,٦-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٤-	
٠,٥-	٢,٤-	٥,٨-	٥,٧-	٠,٩-	٠,٨-	١,٣-	٢,٥-	٣,٤-	٤,١-	٤,١-	٠,٣-	
١,٥-	٤,١-	٥,٢-	٥,١-	١,١-	١,٩-	١,٧-	١,٣-	٠,٦-	١,٠-	٠,٥-	٣,٧-	
١٣٩,٧	١٤٣,١	١٤٤,٢	١٤٢,٠	١٢٢,١	١٢١,٨	١٢١,٣	١٢١,٦	١٢٢,٢	١٢١,٤	١١٩,٢	١٠٢,١	
١٥١,٠	١٥٥,٥	١٥٧,١	١٥٥,٦	١٣٤,٦	١٣٤,٤	١٣٤,١	١٣٤,٨	١٣٥,٣	١٣٥,٤	١٣٢,٥	١١١,٦	
<b>اليابان</b>												
٢,٤-	٣,٨-	٩,٤-	١٢,٦-	٣,١-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٩-	٥,٩-	٧,٩-	٦,٨-	
٠,٠	٠,٢-	١,٥-	٢,٧-	١,٥-	٠,٩-	٠,٥-	١,٥-	١,٥-	٢,٣-	١,٩-	١,٤-	
٢,٤-	٣,٦-	٨,٥-	١١,٣-	٢,٦-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٣-	٤,٤-	٥,٦-	٧,٤-	٦,٣-	
١٧٢,٦	١٧١,٠	١٧٢,٣	١٦٩,٢	١٥٠,٤	١٥١,٢	١٤٨,١	١٤٩,٦	١٤٤,٦	١٤٥,١	١٤٢,٩	١١٠,٤	
٢٥٤,٧	٢٥٣,٦	٢٥٦,٥	٢٥٦,٢	٢٣٤,٩	٢٣٢,٥	٢٣١,٤	٢٣٢,٥	٢٢٨,٤	٢٣٣,٥	٢٢٩,٦	١٨٨,١	
<b>المملكة المتحدة</b>												
٣,٣-	٦,٢-	١١,٨-	١٣,٤-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٤-	٣,٣-	٤,٥-	٥,٥-	٥,٥-	٥,٤-	
٠,٠	١,٥-	٣,١-	٤,٤-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	١,٦-	٠,٣	
٣,٢-	٤,٨-	٥,٠-	٠,٥	٢,٣-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٣-	٤,٤-	٤,٩-	٤,٢-	٥,٦-	
١٠٣,١	٩٩,٣	٩٧,٢	٩٣,٨	٧٥,٣	٧٥,٩	٧٦,٨	٧٧,٨	٧٨,٢	٧٧,٩	٧٥,٩	٤٨,٨	
١١٣,٠	١٠٩,١	١٠٧,١	١٠٣,٧	٨٥,٢	٨٥,٨	٨٦,٣	٨٦,٨	٨٦,٧	٨٦,١	٨٤,٢	٥٤,٥	
<b>كندا</b>												
٠,٢	٣,٩-	٧,٨-	١٠,٧-	٠,٥	٠,٣	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	١,٥-	٠,٨-	
٠,٠	٠,٦	١,٥-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٩-	٠,١-	١,٠	٠,٠	٠,١-	
٠,٢	٤,٢-	٦,٧-	٧,٨-	٠,٣	٠,٠	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٦-	١,٥-	٠,٨-	
٢٦,٩	٣٦,٦	٣٧,٠	٣٣,٠	٢٣,٤	٢٥,٦	٢٦,٠	٢٨,٧	٢٨,٤	٢٨,٥	٢٩,٧	٢٧,٢	
٩٨,١	١١٢,٨	١١٦,٣	١١٧,٨	٨٦,٨	٨٨,٨	٨٨,٨	٩١,٧	٩١,٢	٨٥,٦	٨٦,١	٧٥,١	

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١١ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولية للبلدان المنفردة ذات الصلة.  
 ١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجمع والولايات المتحدة في ٢٠٠١. وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجمع والولايات المتحدة يغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.  
 ٢ % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.  
 ٣ الأرقام المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.  
 ٤ على أساس غير موحد.  
 ٥ يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية  
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠٢٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠٠٣	
<b>تجارة السلع والخدمات</b>												
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>												
٦,٥	٨,٤	٨,٥-	٠,٩	٣,٩	٥,٦	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٣,٦	٢,٨	٥,٦	الحجم
٠,٤	٧,٦	٢,٢-	٢,٦-	٥,٥	٤,٣	٤,١-	١٣,٣-	١,٨-	٠,٦-	٠,٨-	٥,١	مخفّض الأسعار
٠,٤-	٣,٦	٢,٩-	٠,٢-	٣,٣	٤,٦	٣,٤-	٥,٩-	١,٧-	٠,١	٠,٣-	٣,٣	بالدولار الأمريكي
بوحدة حقوق السحب الخاصة												
<b>حجم التجارة</b>												
الصادرات												
٦,٤	٧,٩	٩,٥-	١,٣	٣,٦	٤,٨	٢,٠	٣,٧	٣,٨	٣,١	٢,٦	٤,٥	الاقتصادات المتقدمة
٦,٠	٧,٦	٥,٧-	٠,٥	٣,٩	٦,٥	٢,٨	١,٩	٣,٣	٤,٦	٣,١	٨,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الواردات												
٦,٤	٩,١	٩,١-	١,٧	٣,٧	٤,٨	٢,٦	٤,٧	٣,٩	٢,٥	٢,٩	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة
٧,٤	٩,٠	٨,٦-	١,٠-	٤,٧	٧,٤	١,٧	٠,٧-	٤,٣	٥,١	٢,٨	٩,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>معدلات التبادل التجاري</b>												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٦	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,٤-	٠,٢-	١,١	١,٨	٠,٣	١,٠	٠,٥	٠,٤-	
٠,٢	٠,٦	١,٣-	١,٢-	١,١	١,٥	١,٤-	٤,٣-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	١,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>تجارة السلع</b>												
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>												
٥,٦	٩,٥	٥,١-	٠,٣	٣,٨	٥,٦	٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,٣	٣,٠	٥,٧	الحجم
٠,٠	٧,٧	٢,٦-	٣,٢-	٥,٨	٤,٩	٤,٨-	١٤,٥-	٢,٤-	١,٢-	١,٢-	٥,٣	مخفّض الأسعار
٠,٨-	٣,٨	٣,٤-	٠,٨-	٣,٦	٥,٢	٤,٢-	٧,٢-	٢,٣-	٠,٤-	٠,٧-	٣,٥	بالدولار الأمريكي
بوحدة حقوق السحب الخاصة												
<b>أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
٠,٧	٢,٠	٣,١-	٠,٤	٢,٠	٠,١	٥,١-	٢,٩-	٠,٤-	٢,٨-	٠,٩-	٣,١	النفط
٦,٣-	٤١,٧	٣٢,٧-	١٠,٢-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	٦,٣-	١٥,٥	السلع الأولية غير الوقود
١,٩-	١٦,١	٦,٧	٠,٨	١,٣	٦,٤	٠,٤-	١٧,١-	٥,٥-	٥,٨-	٠,٣-	١٠,٣	المواد الغذائية
٢,٠-	١٣,٩	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	١,٥	١٦,٩-	١,٦-	٠,٣-	٠,٧-	٦,٨	المشروبات
٤,٠	٤,٤	٣,٣	٣,٨-	٨,٢-	٤,٧-	٣,١-	٧,٢-	٢٠,١	١٣,٧-	١,٣-	٩,٢	المواد الخام الزراعية
٢,٧-	١٢,٩	٣,٤-	٥,٤-	٢,٠	٥,٢	٠,٠	١١,٥-	٧,٥-	٤,٤-	١,٧-	٦,٥	المعادن
٤,٥-	٣٢,١	٣,٥	٣,٧	٦,٦	٢٢,٢	٥,٣-	٢٧,٣-	١٢,٢-	٣,٩-	٠,٣	١٥,٣	
<b>أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
٠,٢-	١,٧-	٣,٩-	٢,٩	٠,١-	٠,٤	٤,٥-	٥,٤	٠,٣-	٢,١-	٠,٤-	١,٤	النفط
٧,١-	٣٦,٦	٣٣,٣-	٨,٠-	٢٦,٧	٢٣,٦	١٥,١-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,١-	٥,٨-	١٣,٥	السلع الأولية غير الوقود
٢,٨-	١١,٨	٥,٨	٣,٣	٠,٨-	٦,٦	٠,٣	١٠,٠-	٥,٥-	٥,١-	٠,٢	٨,٥	المواد الغذائية
٢,٨-	٩,٨	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٤,١	٢,٢	٩,٨-	١,٥-	٠,٥	٠,٢-	٥,٠	المشروبات
٣,١	٠,٦	٢,٥	١,٤-	١٠,١-	٤,٥-	٢,٥-	٠,٧	٢٠,١	١٣,٠-	٠,٨-	٧,٤	المواد الخام الزراعية
٣,٥-	٨,٨	٤,٢-	٣,١-	٠,١-	٥,٥	٠,٦	٤,٠-	٧,٥-	٣,٧-	١,٢-	٤,٨	المعادن
٥,٣-	٢٧,٣	٢,٧	٦,٢	٤,٤	٢٢,٥	٤,٧-	٢١,١-	١٢,١-	٣,١-	٠,٧	١٣,٤	
<b>أسعار التجارة العالمية باليورو<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
٠,٦-	٤,٤-	٥,٠-	٦,٠	٢,٥-	١,٩-	٤,٨-	١٦,٢	٠,٤-	٥,٩-	٠,٥-	٠,٠	النفط
٧,٥-	٣٢,٨	٣٤,٠-	٥,٢-	٢٣,٧	٢٠,٨	١٥,٤-	٣٦,٨-	٧,٦-	٤,١-	٥,٩-	١٢,٠	السلع الأولية غير الوقود
٣,٢-	٨,٧	٤,٦	٦,٤	٣,١-	٤,٢	٠,١-	٠,٧-	٥,٦-	٨,٩-	٠,١	٧,٠	المواد الغذائية
٣,٣-	٦,٧	٠,٣-	٢,٣	٥,٦-	١,٧	١,٨	٠,٥-	١,٦-	٣,٥-	٠,٣-	٣,٥	المشروبات
٢,٦	٢,٢-	١,٣	١,٥	١٢,٢-	٦,٦-	٢,٨-	١١,١	٢٠,٠	١٦,٤-	٠,٩-	٥,٩	المواد الخام الزراعية
٤,٠-	٥,٨	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٣,١	٠,٣	٥,٩	٧,٦-	٧,٥-	١,٣-	٣,٣	المعادن
٥,٧-	٢٣,٧	١,٥	٩,٤	١,٩	١٩,٧	٥,٠-	١٢,٩-	١٢,٢-	٧,٠-	٠,٧	١١,٨	

**الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)**  
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣
<b>تجارة السلع</b>											
<b>حجم التجارة</b>											
<b>الصادرات</b>											
٥,٦	٩,٤	٦,٣-	٠,٨	٣,١	٤,٨	١,٦	٣,١	٣,١	٢,٦	٢,٧	٤,٥
٥,١	٧,٦	٢,٦-	٠,٣-	٣,٩	٦,٥	٢,٧	١,٤	٢,٧	٤,٥	٣,١	٨,١
٤,٩	٣,١	٥,٣-	٣,٨-	٠,٥-	٠,٦	٠,٩	٢,٥	٠,٨-	١,١	٠,٢	٦,١
٥,١	٨,٢	٢,١-	٠,٤	٤,٧	٧,٦	٣,١	١,١	٣,٧	٥,٦	٣,٧	٨,٧
<b>الواردات</b>											
٥,٥	١٠,٩	٥,٩-	٠,٦	٣,٧	٤,٨	٢,٣	٣,٧	٣,٣	٢,٣	٣,٠	٤,٠
٦,٥	٩,٣	٤,٧-	٠,٢-	٤,٩	٧,٢	٢,١	٠,٤-	٢,٧	٤,٧	٣,١	٩,٩
٤,٢	٥,٢	١٠,٧-	١,٩	٣,٤-	١,٠-	٦,٨-	٠,١	٤,٢	٥,٨	٠,٢-	١٠,٥
٦,٨	٩,٨	٤,٠-	٠,٤-	٦,٠	٨,٥	٣,٦	٠,٥-	٢,٥	٤,٦	٣,٦	٩,٨
<b>مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة</b>											
<b>الصادرات</b>											
٠,٠	٣,٦	٢,٢-	١,٥-	٢,٨	٤,٣	٢,٢-	٦,٤-	١,٩-	٠,٤	٠,٤-	٢,٤
١,٥-	٥,٠	٤,٨-	٠,٢	٥,٠	٧,٠	٧,١-	٩,٠-	٣,١-	١,١-	١,١-	٦,٢
٤,١-	١٨,٦	٢٢,١-	٤,٠-	١٥,٠	١٥,٩	١٠,٨-	٣٠,٢-	٧,٤-	١,٧-	٤,٣-	١٠,٧
١,١-	٣,٢	١,٦-	١,٠	٣,١	٥,٤	٦,٣-	٣,٤-	١,٩-	٠,٩-	٠,٣-	٥,٠
<b>الواردات</b>											
٠,٧-	٣,٢	٣,٢-	١,٥-	٣,٥	٤,٥	٣,٥-	٨,١-	٢,٠-	٠,٦-	٠,٩-	٢,٩
١,٧-	٣,٨	٤,٢-	٠,٥	٣,٧	٥,٨	٥,٥-	٥,٠-	٢,٧-	٠,٦-	٠,٧-	٤,٣
١,٤-	٢,٥	٢,٢-	٢,٧	١,٥	٣,٥	٣,٨-	٢,٤-	٢,٨-	١,٥-	٠,٤-	٤,٢
١,٧-	٤,٠	٤,٥-	٠,٢	٤,٠	٦,٢	٥,٨-	٥,٤-	٢,٧-	٠,٥-	٠,٧-	٤,٣
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,٦	٠,٤	١,٠	٠,٠	٠,٧-	٠,٢-	١,٤	١,٨	٠,٢	١,٠	٠,٥	٠,٥-
٠,٢	١,٢	٠,٥-	٠,٣-	١,٢	١,١	١,٦-	٤,٣-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	١,٨
<b>الاقتصادات الناشئة والصاعدة</b>											
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>											
١,٦	٤,٤-	٤,٨	١,١	٢,٤-	٣,٤-	٠,٢	٨,٥	٢,٥	١,١	٠,٩	١,٢-
٠,٨-	٦,٤	٢,٦-	٠,٣	٤,٤	٢,٨	٥,٨-	١٠,٧-	٠,٧-	٣,٢-	١,١-	٣,٣
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
٠,٦-	٥,١	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٤,٢	١,١	٨,٧-	٢,٥-	١,١-	٠,٣-	٢,٨
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>											
٣,٧-	١٣,٦	١٦,٥-	٥,١-	١١,١	١٠,٠	٥,٨-	٢٤,٤-	٤,٠-	٠,٥-	٣,١-	٤,٦
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>											
١,٤-	٥,٤	٢,٦-	٢,٥-	٣,٨	٨,٤	١,٨-	١٤,١-	٣,١-	١,٠-	١,١-	٤,٦
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
<b>الوقود</b>											
٣,٨-	١٥,٧	٢٠,٣-	٦,٦-	١٣,٣	١٢,٠	٧,٤-	٢٨,٤-	٤,٧-	٠,٢-	٣,٩-	٦,٢
<b>غير الوقود</b>											
٠,٧	٠,٨-	٣,٠	٠,٨	٠,٨-	٠,٧-	٠,٦-	٢,١	٠,٩	٠,٤-	٠,٤	٠,٦
<b>للتذكرة</b>											
<b>الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية</b>											
<b>السلع والخدمات</b>											
٢٧,٤٢١	٢٥,٦٣٦	٢٢,٠٦٢	٢٤,٦١٢	٢٥,٠٤٨	٢٢,٨٦٤	٢٠,٧٤٧	٢١,١٣٠	٢٣,٧٩٨	٢٣,٣٧٣	٢٣,٦٦٩	١٦,٤٥٢
<b>السلع</b>											
٢١,٣٠٩	٢٠,١٧٥	١٧,١٩١	١٨,٥٦٢	١٩,١٠٥	١٧,٤٤٢	١٥,٧٣٩	١٦,١٩٩	١٨,٦٣٧	١٨,٥٥٦	١٨,٢٩٢	١٣,٠٥٥
<b>متوسط سعر النفط<sup>٣</sup></b>											
٦,٣-	٤١,٧	٣٢,٧-	١٠,٢-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	٦,٣-	١٥,٥
<b>بالدولار الأمريكي للبرميل</b>											
٥٤,٨٣	٥٨,٥٢	٤١,٢٩	٦١,٣٩	٦٨,٣٣	٥٢,٨١	٤٢,٨٤	٥٠,٧٩	٩٦,٢٥	١٠٤,٠٧	٦٣,١١	٧٠,٢٢
<b>قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات<sup>٤</sup></b>											
٠,٧	٢,٠	٣,١-	٠,٤	٢,٠	٠,١	٥,١-	٢,٩-	٠,٤-	٢,٨-	٠,٩-	٣,١

<sup>١</sup> متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

<sup>٢</sup> على النحو الذي يمثل، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع): ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

<sup>٣</sup> النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

<sup>٤</sup> النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات											
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٥٢١,١	٢٦٢,٦	١٢٤,٣	١٧٥,٨	٣٤٢,١	٣٨٩,٥	٤٨٥,٢	٣٧٥,٣	٢٨٥,٧	٢٤٥,٢	٢٤١,٩	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٥٥٥,٩-	٧٣٣,٨-	٨٧٦,٤-	٦٤٦,٤-	٤٨٥,٢-	٤٤٩,٧-	٣٦٥,٣-	٣٩٤,٩-	٤٥٧,٤-	٣٦٧,٨-	٣٣٦,٩-	الولايات المتحدة
٤٨٦,٥	٤٢٤,٦	٤٠١,٣	٢٩٣,٣	٣٠٦,٧	٣٩٣,٥	٣٩٣,٧	٣٦٤,٨	٣١٥,١	٣١٦,٥	٢٧٨,٨	منطقة اليورو
٣٥٦,٤	٣٢١,٥	٣٢٧,٥	٢٦٩,٦	٢٧٤,١	٢٩٢,٤	٢٨٦,٧	٢٩٥,١	٢٨٨,٨	٢٨٥,٣	٢٤٤,٨	ألمانيا
٣٠,٥-	٥٥,٢-	٦١,٧-	٦٥,٧-	١٨,١-	١٥,٦-	١٩,٩-	١٢,٥-	٩,٥-	٢٧,٣-	١٤,٣-	فرنسا
٨٥,٦	٧٤,٨	٧٣,٦	٦٨,٣	٥٩,٨	٥٢,٢	٥٥,٥	٤٨,٧	٢٦,١	٤١,١	٢٣,٧	إيطاليا
٢٨,٧	٣٥,٤	١٤,١	٨,٦	٢٩,٨	٢٧,٤	٣٦,٤	٣٩,١	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٧,٦	إسبانيا
٢١٢,٥	١٨١,٥	١٩٥,٥	١٦٥,٨	١٨٨,١	١٧٦,٩	٢٠٣,٥	١٩٧,٩	١٣٦,٤	٣٦,٨	٤٥,٩	اليابان
١٤٢,٣-	١٣٣,٥-	١٢١,٥-	١٠٦,٥-	٨٧,٦-	١٠٥,٣-	١٠٥,٤-	١٤٦,٩-	١٤٧,٤-	١٤٩,٦-	١٣٦,٢-	المملكة المتحدة
٤٧,٧-	٢٦,٥-	١٤,٧-	٣١,٨-	٣٥,٧-	٤٥,٣-	٤٦,٢-	٤٧,٢-	٥٤,٤-	٤١,٩-	٥٨,٥-	كندا
٤٦٥,٩	٤٦٤,٨	٤٦٥,٢	٣٩٧,٩	٣٥١,٩	٣٣٤,٩	٣٣٣,١	٣٣٦,٣	٣٥٦,٨	٣٥٥,١	٣٤٣,٦	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
٢١٧,٢-	١٠١,٣	٢٠٦,٤	١٩٦,٢	٥٢,٢	٥٥,٥-	١٠,٢-	٨٥,٣-	٥٨,٨-	١٦٨,٧	١٦١,٢	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٥,٥-	١٧٨,٥	٢٣٦,٥	٣٥٩,٥	١٣٥,٥	٤٩,٩-	١٧٢,٨	٢٢٣,١	٣٠٧,٩	٢٢٧,٥	٩٧,٢	<b>المجموعات الإقليمية</b>
١٤,٣-	١٥,٧	٢٤,٢	١,٥	٥٢,٥	٦٦,٩	١٩,١-	٨,٥-	٣٤,٦	١٥,٨-	٥٩,٥-	آسيا الصاعدة والنامية
٨٧,٣-	٢٢,٥-	٥,٥-	٨,٥	٨٨,٨-	١٣١,٣-	٨٧,٨-	١٠٥,٩-	١٧١,٩-	١٨٦,١-	١٧٢,٦-	أوروبا الصاعدة والنامية
٣٧,٣-	٢,٢	١٢,٩	١١١,١-	٢١,٥	١٠٣,٧	٣٩,٤-	١٤٣,٤-	١٣٨,٥-	٢٠٥,٥	٣٣٣,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧٧,٨-	٧٢,٦-	٦٦,٢-	٦٥,٧-	٦٣,٥-	٤٤,٤-	٣٦,٨-	٥٦,٥-	٩٥,٨-	٦٢,٣-	٣٨,٥-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٧,٣	٤٢,٥	٥١,٤	٩٣,٢-	٧٣,٧	١٩٥,٣	٣٨,٨	٩٩,١-	١٤١,٥-	٢٥٣,٤	٤٢٧,٥	الوقود
٢٢٤,٦-	٥٨,٨	١٥٥,٥	٢٨٩,٤	٢١,٦-	٢٤٥,٣-	٤٩,١-	١٣,٩	٨٢,٧	٨٤,٧-	٢٦٦,٣-	غير الوقود
٤١,١-	٢١,٦-	٧,٨-	٢,٤-	٤٤,٢-	٧٤,٦-	٥٥,٨-	٤٢,٢-	٦١,٣-	٥١,٢-	٨٤,٧-	منها: منتجات أولية
٣٩٩,٣-	٢٤٩,٨-	٢٠٦,٤-	٧٧,٩-	٢٣٢,٣-	٣٣٧,٤-	٢٤٧,٩-	٢٢٢,٤-	٣١٥,٢-	٣٥٣,٥-	٣٨٤,١-	<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
											اقتصادات المركز والمدین الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
٤٦,٤-	٥٣,٦-	٤٨,١-	٣١,١-	٤٦,٩-	٤٧,٢-	٤٧,٥-	٥٥,٨-	٥١,٤-	٤٣,٤-	٦١,٩-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٥ - ٢٠١٩
٣٠٣,٩	٣٦٣,٩	٣٣٥,٧	٣٧١,٩	٣٩٤,٢	٣٣٤,٥	٤٦٩,٩	٢٩٥,١	٢٢٦,٩	٤٠٨,٩	٤٠٣,١	للتذكيرة
٦٣٦,٣	٥٦٦,٩	٥٤٤,٥	٤٦٧,١	٤٥٧,٧	٤٩٧,٩	٥٥٥,٤	٤٧٢,٥	٤٤٣,٣	٤٥٢,١	٤٣٣,٦	<b>العالم</b>
٩,٧-	١٥,٦	٢٣,٤	٩٧,٣-	٤٥,٨	١١٩,٥	٢٥,٩-	١٢٥,٥-	١٢٢,٢-	١٩٥,٢	٣٢٦,٥	الاتحاد الأوروبي
١٢٤,٨-	١٨٣,٦	٢٧٦,٦	٢٦٩,٥	١١٤,٤	٢,٨	٢٥,٨	٤٣,٦-	١٤,٣	٢٠٩,٥	٢٥٥,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٩٢,٤-	٨٢,٣-	٧٥,٢-	٧٢,٩-	٦٢,٢-	٥٧,٨-	٣٦,١-	٤١,٦-	٧٣,١-	٤٥,٨-	٣٩,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
											البلدان النامية منخفضة الدخل

## الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١									
٠,٨	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,٠-	٣,١-	٣,٩-	٣,١-	٢,٢-	٢,٢-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٢,١-	٢,٠-	الولايات المتحدة
٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٩	٣,١	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٢,١	منطقة اليورو
٦,٨	٧,٠	٧,٦	٧,١	٧,١	٧,٤	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٦	ألمانيا
٠,٨-	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	فرنسا
٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٤	١,٩	١,١	إيطاليا
١,٦	١,٩	١,٠	٠,٧	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٠	١,٧	٢,٠	إسبانيا
٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	اليابان
٣,٥-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٩-	٣,١-	٣,٧-	٣,٨-	٥,٤-	٥,٠-	٤,٩-	٤,٩-	المملكة المتحدة
١,٩-	١,٣-	٠,٨-	١,٩-	٢,١-	٢,٣-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٣-	٣,١-	كندا
٤,٥	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٧	٥,١	٥,٥	٥,٠	٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى
٠,٤-	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٠,٥	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
											<b>المجموعات الإقليمية</b>
٠,٠	٠,٧	١,٠	١,٧	٠,٦	٠,٣-	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٣-	٠,٤	٠,٦	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٢-	١,٠	٠,٣-	١,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٤-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٧-	٢,٥-	١,٦-	٢,٠-	٣,٣-	٣,١-	٢,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٧-	٠,١	٠,٣	٣,٠-	٠,٥	٢,٧	١,١-	٤,٢-	٣,٩-	٥,١	٨,٦	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,٨-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٢,٣-	٣,٨-	٥,٧-	٣,٥-	٢,٢-	إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٠,١	١,١	١,٤	٢,٨-	٢,٠	٥,٢	١,١	٣,٠-	٣,٩-	٦,٢	١٠,٦	الوقود
٠,٥-	٠,٢	٠,٥	٠,٩	٠,١-	٠,٨-	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٠,٣-	١,٠-	غير الوقود
١,٧-	١,١-	٠,٤-	٠,١-	٢,٤-	٣,٨-	٢,٨-	٢,٣-	٣,٢-	٢,٧-	٤,٣-	منها: منتجات أولية
											<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
١,٧-	١,٥-	١,٣-	٠,٥-	١,٥-	٢,٢-	١,٧-	١,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	اقتصادات المركز المدین الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
٣,٣-	٥,٠-	٤,٩-	٣,٥-	٥,٢-	٥,٧-	٦,٠-	٦,٥-	٥,٩-	٤,٨-	٦,٩-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٥ - ٢٠١٩
											للتذكرة
٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	<b>العالم</b>
٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,١	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٨	الاتحاد الأوروبي
٠,٢-	٠,٤	٠,٧	٣,٢-	١,٢	٣,٨	٠,٧-	٤,٣-	٤,٣-	٥,٩	١٠,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٣-	٠,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,٧	٠,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٤-	٣,٠-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	٣,٨-	٢,٠-	٢,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل

## الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١									
٢,٥	١,٥	٠,٨	١,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٢,٨	٢,١	١,٦	١,٧	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١٦,٣-	٢٧,٠-	٣٥,٨-	٣٠,٣-	١٩,٠-	١٧,٧-	١٥,٣-	١٧,٦-	١٧,٩-	١٥,٤-	١٤,٦-	الولايات المتحدة
...	...	...	٨,٥	٨,٠	١٠,٢	١١,١	١١,٢	٩,٧	٨,٩	٨,٢	منطقة اليورو
١٤,٦	١٥,٤	١٦,٨	١٦,٢	١٥,١	١٥,٦	١٦,٥	١٨,٥	١٨,٣	١٥,٨	١٤,٤	ألمانيا
٢,٧-	٦,١-	٧,٢-	٨,١-	٢,٠-	١,٧-	٢,٤-	١,٥-	١,٢-	٣,١-	١,٧-	فرنسا
٩,٢	١٠,٢	١١,٢	١٢,٣	٩,٥	٨,٠	٨,٤	٨,٨	٤,٨	٦,٥	٣,٩	إيطاليا
٤,٤	٥,٧	٣,٠	٢,٢	٦,١	٥,٥	٧,٩	٩,٤	٦,٠	٥,١	٦,٢	إسبانيا
١٨,٠	١٧,٨	٢٠,٤	٢١,٠	٢٠,٨	١٩,٠	٢٣,٢	٢٤,٤	١٧,٤	٤,٣	٥,٥	اليابان
١٣,٢-	١٥,٠-	١٥,٣-	١٤,٥-	١٠,٠-	١١,٩-	١٢,٥-	١٩,٢-	١٨,٤-	١٧,٣-	١٦,٤-	المملكة المتحدة
٦,٢-	٣,٩-	٢,٤-	٦,٧-	٦,٤-	٧,٢-	٨,٩-	٩,٨-	١١,٠-	٧,٣-	١٠,٤-	كندا
٨,٥	١٠,٠	١٠,٤	١٠,٢	٨,٤	٧,٧	٨,٤	٩,٢	٩,٦	٨,٥	٨,٢	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
١,٧-	١,٠	٢,١	٢,٤	٠,٦	٠,٦-	٠,٢-	١,١-	٠,٦-	٢,١	١,٨	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,٠	٣,٤	٤,٨	٨,٢	٢,٩	١,١-	٤,٢	٦,١	٨,١	٥,٧	٢,٥	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٠,٧-	٠,٩	١,٥	٠,١	٣,٤	٤,٤	١,٤-	٠,٧-	٢,٩	٠,٧-	٤,٠-	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٥-	١,٦-	٠,٠	٠,٧	٧,١-	١٠,٣-	٧,٥-	٩,٦-	١٥,٩-	١٤,٩-	١٣,٦-	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٣-	٠,٢	٠,٩	١٠,٠-	١,٤	٦,٧	٣,١-	١١,٨-	١٠,٣-	١٢,٨	١٨,٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٤,٨-	١٧,٣-	١٦,٧-	١٨,٦-	١٥,٤-	١٠,٦-	١٠,٠-	١٧,٦-	٢٦,٣-	١٣,٦-	٧,٩-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٠,٤	٣,٢	٣,٩	٨,٩-	٥,١	١٢,٤	٢,٨	٨,٣-	١٠,٦-	١٤,٩	٢٢,٣	الوقود
٢,٠-	٠,٧	١,٩	٤,٠	٠,٣-	٣,٢-	٠,٧-	٠,٢	١,٣	١,٢-	٣,٨-	غير الوقود
٦,٢-	٤,٠-	١,٥-	٠,٦-	٩,٥-	١٥,٧-	١٢,٥-	١٠,٧-	١٥,٣-	١١,٠-	١٧,٦-	منها: منتجات أولية
٦,١-	٤,٩-	٤,٤-	١,٩-	٥,٠-	٧,٤-	٦,٠-	٦,١-	٨,٦-	٨,٥-	٩,٣-	<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
١٢,٣-	٢٠,٠-	١٩,٩-	١٣,٩-	١٨,١-	١٨,٨-	٢١,٧-	٢٩,٠-	٢٤,٦-	١٧,٣-	٢٢,٩-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٥ - ٢٠١٩
٠,٩	١,٣	١,٣	١,٧	١,٦	١,٣	٢,٠	١,٤	١,١	١,٨	١,٧	للتذكيرة
٥,٩	٦,٤	٦,٦	٦,٦	٥,٩	٦,٣	٧,٠	٧,٢	٦,٩	٦,٣	٦,٢	<b>العالم</b>
٠,٧-	١,٢	١,٩	٩,٩-	٣,١	٨,٦	١,٩-	١١,٠-	١٠,١-	١٣,٨	٢٠,٩	الاتحاد الأوروبي
١,١-	٢,٠	٣,١	٣,٦	١,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٦-	٠,٣	٢,٧	٢,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٨,٨-	١٠,٦-	٩,٨-	١١,٧-	٩,١-	٩,١-	٦,٤-	٨,٦-	١٥,٢-	٧,٧-	٧,٦-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
											البلدان النامية منخفضة الدخل

<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

**الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري**  
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٠,٨	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,٠-	٣,١-	٣,٩-	٣,١-	٢,٢-	٢,٢-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٢,١-	٢,٠-	الولايات المتحدة
٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٩	٣,١	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٢,١	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٦,٨	٧,٠	٧,٦	٧,١	٧,١	٧,٤	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٦	ألمانيا
٠,٨-	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	فرنسا
٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٤	١,٩	١,١	إيطاليا
١,٦	١,٩	١,٠	-٠,٧	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٠	١,٧	٢,٠	إسبانيا
٨,٣	٨,٩	٩,٠	١٠,٠	٩,٩	١٠,٨	١٠,٨	٨,١	٦,٣	٨,٢	٩,٨	هولندا
٠,٤-	١,٥-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٣	٠,٨-	٠,٧	٠,٦	١,٤	٠,٨	١,٠	بلجيكا
٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٨	١,٣	١,٤	٢,٧	١,٧	٢,٥	١,٩	النمسا
٦,٠	٦,٩	٧,٠	٤,٦	١١,٤-	٦,٠	٠,٥	٤,٢-	٤,٤	١,١	١,٦	أيرلندا
٠,٣	٠,٣	٠,٦-	١,٢	٠,٤	٠,٦	١,٣	١,٢	٠,٢	٠,٢	١,٦	البرتغال
٣,٥-	٣,٥-	٦,٦-	٧,٤-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٤-	١,٥-	٢,٤-	٢,٦-	اليونان
٠,٧	١,٤	١,٥	٠,٨	٠,٢-	١,٩-	٠,٨-	٢,٠-	٠,٩-	١,٣-	١,٨-	فنلندا
١,٦-	٢,٠-	١,٢-	٠,٤-	٢,٧-	٢,٢-	١,٩-	٢,٧-	٢,١-	١,١	١,٩	الجمهورية السلوفاكية
٠,٦-	٤,٨	٦,٢	٧,٩	٣,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٨-	٢,٨-	٣,٢	٠,٨	ليتوانيا
٤,٩	٦,٦	٦,٩	٧,٣	٥,٦	٥,٨	٦,٢	٤,٨	٣,٨	٥,١	٣,٣	سلوفينيا
٤,٦	٤,٩	٤,٩	٤,٤	٤,٦	٤,٨	٤,٩	٤,٩	٥,١	٥,٢	٥,٤	لكسمبرغ
١,٧-	٠,٢	٠,٥	٣,٠	٠,٦-	٠,٣-	١,٣	١,٦	٠,٦-	١,٦-	٢,٨-	لاتفيا
٠,٣-	٠,٥-	٠,٤	١,٠-	٢,٠	٠,٩	٢,٣	١,٢	١,٨	٠,٧	٠,٣	إستونيا
٣,٧-	٦,١-	٨,٥-	١٠,٣-	٦,٣-	٣,٩-	٥,٣-	٤,٢-	٠,٤-	٤,١-	١,٥-	قبرص
٣,٥	١,٢	٠,٢	٠,٦-	٤,٦	٥,٦	٤,٨	٠,٦-	٢,٧	٨,٥	٢,٦	مالطة
٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	اليابان
٣,٥-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٩-	٣,١-	٣,٧-	٣,٨-	٥,٤-	٥,٠-	٤,٩-	٤,٩-	المملكة المتحدة
٤,٣	٤,٠	٤,٢	٤,٦	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٦,٥	٧,٢	٥,٦	٥,٦	كوريا
١,٩-	١,٣-	٠,٨-	١,٩-	٢,١-	٢,٣-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٣-	٣,١-	كندا
١,٢-	١,٠	٢,٤	٢,٥	٠,٧	٢,١-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٦-	٣,١-	٣,٤-	أستراليا
١٢,٧	١٤,٤	١٤,٥	١٤,١	١٠,٦	١١,٦	١٤,١	١٣,١	١٣,٦	١١,٣	٩,٧	مقاطعة تايوان الصينية
٧,٥	٧,٥	٦,٧	٣,٨	٦,٧	٦,٧	٧,٢	٩,٠	١٠,٣	٨,١	١١,٤	سويسرا
١٣,٥	١٤,٤	١٤,٦	١٧,٦	١٤,٣	١٥,٤	١٧,٣	١٧,٦	١٨,٧	١٨,٠	١٥,٧	سنغافورة
٣,٥	٤,٧	٥,٠	٥,٢	٥,١	٢,٦	٣,٠	٢,٤	٣,٣	٤,٢	٥,٢	السويد
٤,٠	٥,٠	٥,٥	٦,٥	٦,٠	٣,٧	٤,٦	٤,٠	٣,٣	١,٤	١,٥	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٠,٣	٠,١	٠,٩	٣,٥	٠,٣-	٠,٤	١,٥	١,٨	٠,٤	٠,٢	٠,٥-	الجمهورية التشيكية
٢,٩	٣,٨	٤,١	٤,٩	٣,١	٢,٧	٢,٩	٣,٥	٥,٤	٤,٢	٢,٩	إسرائيل
٣,٠	٤,٨	٥,٤	٢,٥	٢,٥	٨,٠	٤,٦	٤,٥	٨,٠	١٠,٨	١٠,٣	النرويج
٧,٦	٧,٨	٨,٠	٧,٩	٨,٩	٧,٠	٨,٠	٧,٨	٨,٢	٨,٩	٧,٨	الدانمرك
٢,٨-	٢,١-	٢,١-	٠,٨-	٣,٣-	٤,٢-	٣,٠-	٢,٢-	٢,٩-	٣,١-	٣,٢-	نيوزيلندا
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	بورتوريكو
٢٩,٧	٢٩,٥	٧,٣	٣٤,٢-	٣٣,٦	٣٣,١	٣٠,٨	٢٦,٥	٢٣,٣	٣٢,٧	٣٩,٣	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
٢,٠	١,٧	١,٠	١,٠	٦,٤	٣,٨	٤,٢	٨,١	٥,٦	٤,٤	٦,٣	آيسلندا
٠,٣	١,١	١,١	١,٩	٦,٣	١,٩-	٠,١-	...	...	...	...	سان مارينو
٠,٢-	٠,٨-	١,١-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	للتذكرة
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,١	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٠	٢,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
											منطقة اليورو <sup>٢</sup>

<sup>١</sup> البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.  
<sup>٢</sup> البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١									
٠,٠	٠,٧	١,٠	١,٧	٠,٦	٠,٣-	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	آسيا الصاعدة والنامية
١,٩-	١,٧-	٠,٤	١,٥-	١,٧-	٣,٥-	٠,٥-	١,٩	١,٨	٠,٨	١,٦	بنغلاديش
٢,٣	١١,٩-	٨,٨-	١٢,٢-	٢١,١-	١٩,١-	٢٤,٠-	٣٠,٣-	٢٧,٩-	٢٧,١-	٢٥,٦-	بوتان
٧,٩	٣,١	٠,٦	١,٠	٦,٦	٦,٩	١٦,٤	١٢,٩	١٦,٧	٣١,٩	٢٠,٩	بروني دار السلام
٦,٣-	١٤,٦-	١٨,٠-	١٢,٥-	١٥,٨-	١٢,٢-	٧,٩-	٨,٥-	٨,٧-	٨,٦-	٨,٥-	كمبوديا
٠,٥	١,٣	١,٦	٢,٠	١,٠	٠,٢	١,٦	١,٨	٢,٧	٢,٢	١,٥	الصين
٤,٩-	٧,٤-	١١,٧-	١٦,٨-	١٢,٧-	٨,٤-	٦,٧-	٣,٦-	٣,٥-	٥,٨-	٨,٩-	فيجي
٢,٥-	١,٦-	١,٢-	١,٠	٠,٩-	٢,١-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	١,٧-	الهند
١,٦-	١,٤-	١,٣-	٠,٤-	٢,٧-	٢,٩-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	٣,٢-	إندونيسيا
١٢,١	١١,٢	١٠,٧	٦,٨	٤٣,٩	٣٨,١	٣٧,٦	١٠,٨	٣٢,٨	٣١,١	٥,٥-	كيريباتي
٦,٦-	٧,٢-	٧,٥-	٥,٧-	٦,٥-	١٢,٠-	١٠,٦-	١١,٠-	٢٢,٤-	٢٣,٣-	٢٦,٥-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٣,٤	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٣,٤	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٣,٠	٤,٣	٣,٤	ماليزيا
٤,٨-	٢٠,٠-	١٩,٣-	٢٤,٤-	٢٦,٩-	٢٨,٤-	٢١,٦-	٢٣,٦-	٧,٥-	٣,٧-	٤,٣-	ملديف
٢,٧-	٠,٤	٢,٦	٢,٢	٢٥,٤-	٤,٠	٥,٢	١٣,٥	١٥,٦	٢,٠	٦,٧-	جزر مارشال
٢,٦-	٥,٩	٣,٠	٢,٩	١٥,٢	٢١,٠	١٠,٣	٧,٢	٤,٥	٦,١	٩,٩-	ميكرونيزيا
٧,٤-	١٣,٨-	١١,٨-	٤,٤-	١٥,٤-	١٦,٨-	١٠,١-	٦,٣-	٨,١-	١٥,٨-	٣٧,٦-	منغوليا
٢,٤-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٥-	٢,٨-	٤,٧-	٦,٨-	٤,٢-	٣,٥-	٤,٥-	١,٢-	ميانمار
٠,٦	٢,١	١,٠٥	٤,٢	١٠,٦	٤,٦-	١٢,٧	٢,٠	٢١,٣-	٢٥,٢	٤٩,٥	ناورو
٢,٩-	٤,٢-	٦,٢-	٠,٩-	٦,٩-	٧,١-	٠,٣-	٥,٥	٤,٤	٤,٠	٢,٩	نيبال
٢٧,٩-	٣٣,٧-	٣٧,٠-	٣٢,٦-	٢٦,٦-	١٥,٢-	١٨,٧-	١٣,٤-	٨,٥-	١٧,٨-	١٤,١-	بالاو
١٧,٨	٢١,٨	٢١,٧	١٣,٩	٢٠,١	٢٤,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٤,٥	١٣,٧	٣١,٧-	بابوا غينيا الجديدة
٢,٢-	٢,٢-	٠,٤-	٣,٢	٠,٩-	٢,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٢,٤	٣,٦	٤,٠	البحرين
٢,٠-	١٠,٩-	٦,٥-	١,٢	٣,٠	٠,٩	١,٩-	٤,٥-	٢,٨-	٩,١-	١,٥-	ساموا
١٠,٤-	١٥,١-	١٠,٠-	١,٧-	٩,٨-	٣,١-	٤,٣-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٧-	٣,٠-	جزر سليمان
١,٦-	٢,٢-	٢,٣-	١,٤-	٢,٢-	٣,٢-	٢,٦-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٤-	سري لانكا
٣,٢	٢,٦	٠,٥	٣,٣	٧,٠	٥,٦	٩,٦	١٠,٥	٦,٩	٢,٩	٢,١-	تاييلند
٤١,٠-	٤٧,٦-	٣٠,٨-	١٥,٣-	٦,٦	١٢,٣-	١٧,٧-	٣٣,٠-	١٢,٨	٧٥,٦	١٧١,٤	تيمور-ليشتي
١٤,٩-	١٦,٥-	١٨,٦-	٣,٨	٠,٩-	٦,٣-	٦,٤-	٦,٥-	١٠,١-	٦,٣-	٩,٦-	تونغا
٨,٤-	٢٢,٧-	٩,٠-	٢٢,٨	٤٣,٦-	٣٨,١	٢٩,٢-	٢١,٨	٣٣,٣-	٦,٠-	١٤,٥-	توفالو
٤,٩-	٤,٩-	٦,١-	٠,٤-	١٣,١	٩,٤	٦,٤-	٠,٨	١,٦-	٦,٥	٣,٥-	فانواتو
٠,٠	١,٩	٢,٤	٢,٢	٣,٨	١,٩	٠,٦-	٠,٢	٠,٩-	٣,٧	٣,٦	فييتنام
٠,٣-	٠,٤	٠,٦	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٢-	١,٠	٠,٣-	١,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٧,٤-	٨,٣-	٨,٧-	٩,٦-	٨,٠-	٦,٨-	٧,٥-	٧,٦-	٨,٦-	١٠,٨-	٩,٣-	ألبانيا
١,٨-	١,٧-	٠,٣-	٠,١	٢,٠-	٠,٠	١,٧-	٣,٤-	٣,٣-	٦,٦-	١٠,٠-	بيلاروس
٣,٥-	٤,٣-	٤,٩-	٣,٥-	٣,١-	٣,٤-	٤,٨-	٤,٨-	٥,١-	٧,٤-	٥,٣-	البوسنة والهرسك
٠,٨	١,٢	١,٤	٠,١	٢,٠	١,٠	٣,٥	٣,٢	٠,١	١,٢	١,٢	بلغاريا
٠,٧	١,٦-	٢,٣-	٣,٥-	٢,٨	١,٨	٣,٤	٢,١	٣,٣	٠,٣	١,١-	كرواتيا
٥,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣	٢,٠	٤,٥	٣,٣	١,٢	٣,٥	هنغاريا
٥,٠-	٦,١-	٦,٤-	٧,٥-	٥,٥-	٧,٦-	٥,٤-	٧,٩-	٨,٦-	٦,٩-	٣,٤-	كوسوفو
٧,١-	٨,١-	٧,٠-	٦,٥-	٩,٤-	١٠,٥-	٥,٧-	٣,٥-	٦,٠-	٦,٠-	٥,٢-	مولدوفا
٩,٢-	١٢,٠-	١٨,٧-	٢٥,٩-	١٥,٠-	١٧,٠-	١٦,١-	١٦,٢-	١١,٠-	١٢,٤-	١١,٤-	الجبل الأسود
١,٩-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٣-	٠,١-	١,٠-	٢,٩-	٢,٠-	٠,٥-	١,٦-	مقدونيا الشمالية
٠,١	١,٣	٢,٠	٣,٥	٠,٥	١,٣-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	٢,٦-	١,٨-	بولندا
٤,٠-	٤,٧-	٥,٠-	٥,١-	٤,٧-	٤,٤-	٢,٨	١,٤-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٨-	رومانيا
٢,١	٢,٣	٢,٩	٢,٢	٣,٨	٧,٠	٢,٠	١,٩	٥,٠	٢,٨	١,٥	روسيا
٥,٠-	٥,٥-	٥,٧-	٤,٣-	٦,٩-	٤,٨-	٥,٢-	٢,٩-	٣,٥-	٥,٦-	٥,٧-	صربيا
١,٧-	٢,٢-	٣,٤-	٥,١-	٠,٩	٢,٨	٤,٨	٣,١-	٣,٢-	٤,١-	٥,٨-	تركيا
٣,٨-	٣,٦-	٢,٥-	٤,٣	٢,٧-	٣,٣-	٢,٢-	١,٥-	١,٧	٣,٩-	٩,٢-	أوكرانيا
١,٤-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٧-	٢,٥-	١,٦-	٢,٠-	٣,٣-	٣,١-	٢,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦,٥-	١٥,١-	٢٥,٠-	١٢,٧-	٦,٨	١٤,٥-	٧,٨	٢,٤-	٢,٢	٠,٣	...	أنغيوا وبربودا
٠,٤	١,٣	٢,٣	١,٠	٠,٩-	٥,٢-	٤,٨	٢,٧-	٢,٧-	١,٦-	٢,١-	الأرجنتين
١,٣	٣,٨	١٣,٧-	١٦,٣-	٢,٥	٠,٥-	١,٠	٤,٦	٣,٩	٤,٨	١٢,٠-	أروبا
٧,١-	١٦,٨	٢٢,٥-	١٧,٦-	٣,٩	٨,٦-	١٢,٦-	٨,٩-	١٣,٨	١٩,٧-	١٤,٣-	جزر البهاما
٣,٢-	٨,٤-	١١,٧-	٧,٤-	٣,١-	٤,٠-	٣,٨	٤,٣-	٦,١-	٩,٢-	٨,٤-	بربادوس
٧,٢-	٧,٤-	٧,٧-	٨,٠-	٩,٢-	٨,٠-	٨,٦-	٩,٢-	١٠,١-	٨,٢-	٤,٦-	بلينز
٤,٧-	٤,٢-	٣,٧-	٢,٥-	٣,٣-	٤,٥-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٨	١,٧	٣,٤	بوليفيا
١,٧-	٠,٨	٠,٦-	٠,٩-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٧-	١,٣-	٣,٠-	٤,١-	٣,٢-	البرازيل
٠,٩-	٠,٦-	٠,٣	١,٤	٣,٧-	٣,٩-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٤	٢,٠-	٤,٨-	شيلي
٣,٩-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٣-	٤,٤-	٤,١-	٣,٤-	٤,٥-	٦,٦-	٥,٣-	٣,٣-	كولومبيا

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)  
(٧. من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١,٤-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٧-	٢,٥-	١,٦-	٢,٠-	٣,٣-	٣,١-	٢,٩-	<b>أمريكا اللاتينية والكاربيبي (تتمة)</b>
٢,٧-	٣,٠-	٣,٢-	٢,٦-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٦-	٢,١-	٣,٤-	٤,٧-	٤,٨-	كوستاريكا
٩,٧-	١٨,٥-	٢٨,٠-	١٨,٨-	٣٦,٧-	٤٤,٩-	٨,٩-	٧,٧-	٤,٧-	٥,٤-	...	دومينيكا
٢,٧-	٢,٢-	٢,١-	١,٩-	١,٤-	١,٤-	٠,٢-	١,١-	١,٨-	٣,٢-	٤,١-	الجمهورية الدومينيكية
١,٤	٢,٠	١,٩	٠,٥	٠,٠	١,٢-	٠,١-	١,١	٢,٢-	٠,٧-	١,٠-	إكوادور
٤,٨-	٣,٤-	٤,١-	١,٥-	٢,١-	٤,٧-	١,٩-	٢,٣-	٣,٢-	٥,٤-	٦,٩-	السلفادور
١١,٩-	١٥,٨-	٢٣,٤-	١٧,٢-	١٥,٩-	١٥,٩-	١٤,٤-	١١,٠-	١٢,٥-	١١,٦-	...	غرينادا
٠,٦-	١,٧	٢,٣	٥,٠	٢,٤	٠,٨	١,١	١,٠	١,٢-	٣,٣-	٤,٢-	غواتيمالا
١١,٢	٣,٧-	١١,٢-	١٣,٥-	٣٤,٢-	٢٩,٢-	٤,٩-	١,٥	٣,٤-	٦,٧-	٩,٩-	غيانا
٠,٤-	٠,٠	٠,٩-	٥,٥	١,٧-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٢-	١,٨-	٥,١-	٣,٩-	هايتي
٣,٦-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٨	١,٤-	٥,٨-	١,٢-	٣,١-	٤,٧-	٦,٩-	٩,٥-	هندوراس
٢,٧-	٣,٥-	٤,١-	٠,٨-	٢,٠-	١,٦-	٢,٧-	٠,٣-	٣,٠-	٨,٠-	٩,٥-	جامايكا
٠,٩-	١,٠	١,٨	٢,٥	٠,٣-	٢,١-	١,٨-	٢,٣-	٢,٧-	١,٩-	٢,٥-	المكسيك
٤,٢-	٠,٦-	٠,٩	٣,٣	٦,٠	١,٩-	٧,٢-	٨,٥-	٩,٩-	٨,٠-	١٢,٦-	نيكاراغوا
٢,٥-	٣,٧-	٣,٩-	٠,٦-	٥,٠-	٧,٦-	٥,٩-	٧,٨-	٩,٠-	١٣,٤-	٩,٠-	بنما
٠,١	٠,٠	٠,٧	١,٦	٠,٦-	٠,٠	٣,١	٣,٦	٠,٤-	٠,١-	١,٦	باراغواي
١,٨-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٥	١,٥-	١,٧-	١,٣-	٢,٦-	٥,٠-	٤,٥-	٥,١-	بيرو
٧,٩-	٨,٧-	٩,٩-	٨,١-	٢,١-	٥,٧-	١١,٢-	١٢,٧-	٨,٧-	٠,١	...	سانت كيتس ونيفيس
١,٧	٦,٨	١٩,٨-	١٦,٣-	٤,٨	٢,٢	١,٠-	٦,٥-	٠,٠	٢,٥-	...	سانت لوسيا
٨,٩-	١٢,٩-	١٥,٩-	١٣,٧-	٩,٦-	١٢,٠-	١١,٦-	١٣,٩-	١٥,٣-	٢٦,١-	...	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢,٧-	٢,٦-	١,٥-	١١,٤	١٢,١-	٣,٤-	٢,٢	٥,١-	١٦,٤-	٧,٩-	٣,٨-	سورينام
٤,٤	٥,٩	٥,٦	١,٨-	٤,٤	٦,٨	٦,٣	٣,٥-	٨,٢	١٥,٠	٢٠,٤	ترينيداد وتوباغو
٢,٤-	١,٥-	٢,٢-	١,٤-	١,٤	٠,٥-	٠,٠	٠,٧	٠,٣-	٣,٠-	٣,٢-	أوروغواي
...	٢,٣-	٠,٨-	٣,٥-	٨,٤	٨,٨	٦,١	١,٤-	٥,٠-	٢,٤	١,٨	فنزويلا
٠,٧-	٠,١	٠,٣	٣,٠-	٠,٥	٢,٧	١,١-	٤,٢-	٣,٩-	٥,١	٨,٦	<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>
٣,٧	٨,٣	١٠,٠	١٠,٧	١١,٧	١٢,٢	٧,٦	٩,٠	٣,٨	٦,٦	١,٤	أفغانستان
٦,٢-	٨,٧-	٧,٧-	١٠,٥-	١٠,٠-	٩,٥-	١٣,٠-	١٦,٥-	١٦,٤-	٤,٤-	٠,٤	الجزائر
٥,٨-	٦,٦-	٦,٧-	٤,٦-	٧,٢-	٦,٩-	١,٥-	١,٠-	٢,٧-	٧,٨-	٧,٣-	أرمينيا
٠,٣	٠,٥	١,١	٠,٩-	٩,١	١٢,٨	٤,١	٣,٦-	٠,٤-	١٣,٩	١٦,٦	أذربيجان
٥,١-	٤,٢-	٤,٠-	٩,٦-	٢,١-	٦,٥-	٤,١-	٤,٦-	٢,٤-	٤,٦	٧,٤	البحرين
٢,٨	٠,٧-	٢,٠-	٢,٩	١٣,٠	١٤,٢	٤,٨-	١,٠-	٢٩,٢	٢٣,٩	٣٠,٨-	جيبوتي
٢,٥-	٤,٠-	٤,٠-	٣,١-	٣,٦-	٢,٤-	٦,١-	٦,٠-	٣,٧-	٠,٩-	٢,٢-	مصر
٥,٦-	٨,٠-	١١,٥-	١٢,٣-	٥,٥-	٦,٨-	٨,١-	١٢,٥-	١١,٨-	١٠,٢-	٥,٦-	جورجيا
١,٢	١,٢	١,٢	٠,٧-	٠,٦	٥,٩	٣,٣	٣,٢	٠,٤	٢,٨	٥,٨	إيران
٢,٢-	٠,٦-	٠,٠	١٤,٨-	٠,٥	٤,٥	٤,٧-	٧,٥-	٦,٤-	٦,٦	١,١	العراق
٢,٦-	٤,٠-	٨,٣-	٨,١-	٢,١-	٦,٩-	١٠,٦-	٩,٧-	٩,٠-	٧,١-	١٠,٢-	الأردن
٢,٨	١,٥-	١,٠-	٣,٦-	٤,٠-	٠,١-	٣,١-	٥,٩-	٣,٣-	٢,٨	٠,٨	كازاخستان
٣,٦	٨,٢	٨,٦	٠,٨	١٦,٤	١٤,١	٨,٠	٤,٦-	٣,٥	٣٣,٤	٤٠,٣	الكويت
٣,٣-	٧,٠-	٨,٢-	٨,٢-	٩,٩-	١٢,١-	٦,٢-	١١,٦-	١٥,٩-	١٧,٠-	١٣,٩-	جمهورية قيرغيزستان
...	...	...	١٤,٣-	٢٦,٥-	٢٨,٢-	٢٦,٣-	٢٣,٥-	١٩,٩-	٢٨,٨-	٢٨,٠-	لبنان <sup>١</sup>
٣,٠	٠,٢	٣,٩	١١,٤-	٢,٣	١,٨	٨,٠	٢٤,٦-	٥٤,٣-	٧٨,٤-	٠,٠	ليبيا <sup>١</sup>
٢,٦-	١١,٦-	١١,٣-	١١,٦-	١٠,٥-	١٣,٨-	١٠,٠-	١١,٠-	١٥,٥-	٢٢,٢-	١٧,٢-	موريتانيا
٣,٧-	٤,٠-	٣,٨-	٢,٢-	٤,١-	٥,٣-	٣,٤-	٤,١-	٤,١-	٥,٩-	٧,٦-	المغرب
١,٨	٢,٧-	٦,٤-	١٠,٠-	٥,٤-	٥,٤-	١٥,٦-	١٩,١-	١٥,٩-	٥,٢	٦,٦	عمان
٢,٩-	١,٨-	١,٥-	١,١-	٤,٩-	٦,١-	٤,٠-	١,٨-	١,٠-	١,٣-	١,١-	باكستان
٥,٨	٧,٩	٧,١	٣,٤-	٢,٤	٩,١	٤,٠	٥,٥-	٨,٥	٢٤,٠	٣٠,٤	قطر
١,٣-	١,٩	٢,٨	٢,١-	٤,٨	٩,٢	١,٥	٣,٧-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	المملكة العربية السعودية
١٢,٤-	١١,٩-	١٢,٢-	١٣,٣-	١٠,٥-	٧,٥-	٩,٧-	٩,٣-	٨,٣-	٨,٣-	١٣,٦-	الصومال
٨,٥-	١٣,٥-	١١,٢-	١٧,٥-	١٥,٦-	١٣,٠-	٩,٦-	٦,٥-	٨,٥-	٥,٨-	١١,٠-	السودان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>٢</sup>
٢,٠-	٢,١-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٣-	٥,٠-	٢,٢	٤,٢-	٦,١-	٣,٤-	١٠,٤-	طاجيكستان
٨,٨-	٩,٤-	٩,٥-	٦,٨-	٨,٤-	١١,١-	١٠,٣-	٩,٣-	٩,٧-	٩,٨-	٩,٧-	تونس
٢,٧-	٠,١-	٠,٨	٠,٥-	١,٣	٥,٥	١٠,٤-	٢٠,٢-	١٥,٦-	٦,١-	٧,٣-	تركمانستان
٦,٨	٦,٣	٧,١	٣,١	٨,٤	٩,٦	٧,١	٣,٧	٤,٩	١٣,٥	١٨,٨	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨-	٥,٩-	٦,٤-	٥,٤-	٥,٨-	٧,١-	٢,٥	٠,٤	١,٣	٣,٣	٢,٤	أوزبكستان
١٠,٢-	١٠,٨-	١٠,٥-	٩,٠-	١٠,٤-	١٣,٢-	١٣,٢-	١٣,٩-	١٣,٩-	١٣,٦-	١٤,٨-	الضفة الغربية وغزة
٦,٥-	٧,٨-	٨,٥-	٢,٤-	٣,٩-	٢,٠-	٠,٢-	٢,٩-	٦,٢-	٠,٧-	٣,١-	اليمن

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)  
(٧ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١									
٢,٨-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٢,٣-	٣,٨-	٥,٧-	٣,٥-	٢,٢-	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٥-	٠,٥	٠,٨	٠,٦-	٥,٧	٧,٠	٠,٥-	٤,٨-	٨,٨-	٢,٦-	٦,١	أنغولا
٣,٩-	٣,٨-	٤,٥-	٤,٧-	٤,٠-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٠-	٦,٠-	٦,٧-	٥,٤-	بنن
٠,٣	٣,٣-	٤,٥-	١٠,٣-	٧,٦-	٠,٦	٥,٣	٧,٧	٧,٨	١٥,٤	٨,٩	بوتسوانا
٥,٩-	٤,٨-	٤,٥-	٣,٧-	٣,٣-	٤,١-	٥,٠-	٦,١-	٧,٦-	٧,٢-	١٠,٠-	بوركينافاسو
١٣,٦-	١٤,٥-	١٥,٧-	١٣,٣-	١١,٧-	١١,٤-	١١,٧-	١١,١-	١١,٥-	١٥,٦-	٢٠,٦-	بوروندي
٢,٦-	٦,٤-	١٠,٦-	١٣,٨-	٠,٤-	٥,٢-	٧,٨-	٣,٨-	٣,٢-	٩,١-	٤,٩-	كابو فيردي
١,٦-	٣,٢-	٤,٤-	٥,٣-	٤,٤-	٣,٦-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٥-	الكاميرون
٥,٥-	٥,٩-	٦,٨-	٧,٩-	٤,٩-	٨,٠-	٧,٨-	٥,٣-	٩,١-	١٣,٣-	٢,٩-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٤,٥-	٦,٣-	٦,٦-	٨,٨-	٤,٩-	١,٤-	٧,١-	١٠,٤-	١٣,٨-	٨,٩-	٩,١-	تشاد
٤,١-	٣,٠-	٣,٥-	٠,٤-	٤,٣-	٢,٣-	٢,١-	٤,٣-	٠,٣-	٣,٨-	٤,٠-	جزر القمر
٣,٤-	٣,٤-	٣,٤-	٤,٠-	٤,٢-	٣,٦-	٣,٣-	٤,١-	٣,٩-	٤,٨-	٩,٥-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,٤-	٢,١-	٠,٢-	٣,٨-	٢,٣	١,٥	٣,٣-	٤٨,٧-	٣٩,٠-	١,٠	١٠,٨	جمهورية الكونغو
٢,٤-	٣,٤-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٧-	٣,٦-	٢,٠-	٠,٩-	٠,٤-	١,٠	١,٠-	كوت ديفوار
١٨,٠-	٤,٤-	٣,٦-	٨,٤-	٦,٣-	٥,٤-	٥,٨-	١٣,٠-	١٦,٤-	٤,٣-	٢,٤-	غينيا الاستوائية
١٠,٤	١٣,٥	١٣,٩	١٠,٧	١٢,١	١٥,٤	٢٤,٠	١٥,٣	٢٠,٨	١٧,٣	٢,٣	إريتريا
٤,٨	٢,٠	٤,٩	٧,٠	٤,٣	١,٣	٦,٢	٧,٩	١٣,٠	١١,٦	١٠,٨	إسواتيني
٣,٢-	٣,٩-	٣,٦-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	٨,٥-	٩,٢-	١١,٧-	٦,٦-	٦,١-	إثيوبيا
١,١	٠,٢-	٠,٣-	٥,١-	١,٨-	٣,٣-	٧,١-	١٠,٤-	٥,٦-	٧,٦	٧,٣	غابون
٧,٧-	١٢,٦-	١٢,٠-	٥,٥-	٥,٣-	٩,٥-	٧,٤-	٩,٢-	٩,٩-	٧,٣-	٦,٧-	غامبيا
٣,٨-	٤,٩-	٢,٨-	٣,٣-	٢,٨-	٣,١-	٣,٤-	٥,٢-	٥,٨-	٧,٠-	٩,٠-	غانا
١٠,٣-	١٢,٤-	١٣,٢-	١٢,١-	١٣,٧-	٢٠,٣-	٦,٧-	٣١,٩-	١٢,٩-	١٢,٩-	١٢,٥-	غينيا
٣,٦-	٥,٤-	٦,٥-	١٠,١-	٨,٦-	٣,٦-	٠,٣	١,٤	١,٨	٠,٥	٤,٣-	غينيا-بيساو
٥,٦-	٥,٤-	٥,٣-	٤,٨-	٥,٨-	٥,٧-	٧,٢-	٥,٨-	٦,٩-	١٠,٤-	٨,٨-	كينيا
٢,٦-	٢٥,١-	١٦,٩-	١٥,٥-	٨,٠-	١,٤-	٢,٦-	٦,٧-	٤,٠-	٥,٢-	٥,٣-	ليسوتو
٢٠,٦-	٢٠,٧-	١٩,٢-	١٨,١-	١٩,٦-	٢٢,٣-	٢٨,٩-	٢٦,٦-	٣٥,٢-	٤٩,٤-	٢٩,٧-	ليبيريا
٣,٦-	٤,٤-	٥,٠-	٦,٥-	٢,٢-	٠,٧	٠,٤-	٠,٥	١,٦-	٠,٣-	٦,٥-	مدغشقر
١٥,٨-	١٨,٩-	٢٠,٧-	١٩,٨-	١٧,١-	٢٠,٥-	٢٥,٦-	١٨,٥-	١٧,٢-	٨,٢-	٨,٤-	ملاوي
٦,٨-	٤,٤-	٤,١-	٢,٠-	٤,٨-	٤,٩-	٧,٣-	٧,٢-	٥,٣-	٤,٧-	٢,٩-	مالي
٤,٥-	٦,٦-	١٤,٧-	١١,٣-	٥,٤-	٣,٩-	٤,٦-	٤,٠-	٣,٦-	٥,٤-	٦,٢-	موريشيوس
٢٦,٥-	٨٣,٢-	٦٨,٩-	٦٠,٦-	٢٠,٤-	٢٩,٦-	١٩,٧-	٣٢,٢-	٣٧,٤-	٣٦,٥-	٤٠,٥-	موزمبيق
٠,٢-	٢,٩-	٣,٤-	٠,٦-	١,٧-	٣,٣-	٤,٢-	١٦,٠-	١٢,٨-	١١,١-	٤,٢-	ناميبيا
٦,٣-	١٠,٧-	١٧,٠-	١٣,٣-	١٢,٣-	١٢,٦-	١١,٤-	١١,٤-	١٥,٣-	١٢,١-	١١,٣-	النيجر
٠,٨-	١,٨-	٢,٢-	٣,٧-	٣,٨-	٠,٩	٢,٨	٠,٧	٣,١-	٠,٢	٣,٧	نيجيريا
٧,٦-	١١,٤-	١٢,٥-	١٢,٢-	١٢,٤-	١٠,٤-	٩,٥-	١٥,٢-	١٢,٦-	١١,٣-	٧,٥-	رواندا
٧,٢-	٩,٣-	١٥,٥-	١٧,٤-	١٢,٥-	١٢,٣-	١٣,٢-	٦,١-	١٢,٠-	٢٠,٧-	١٤,٥-	سان تومي وبرينسيبي
٤,٥-	١١,٧-	١٢,٨-	١١,٠-	٧,٨-	٨,٨-	٧,٣-	٤,٢-	٥,٧-	٧,٠-	٨,٣-	السنغال
٢٠,٩-	٣٤,٩-	٣٦,٩-	٢٩,١-	١٧,٠-	١٨,٤-	٢٠,١-	٢٠,٦-	١٨,٦-	٢٣,١-	١١,٩-	سيشيل
١١,٣-	١٤,٩-	١٤,١-	١٥,٠-	٢٢,٢-	١٨,٦-	٢١,٨-	٩,٤-	٢٤,١-	٩,٣-	١٤,٩-	سيراليون
٢,٨-	١,٥-	٠,٤-	٢,٢	٣,٠-	٣,٥-	٢,٥-	٢,٩-	٤,٦-	٥,١-	٥,٨-	جنوب إفريقيا
٣,٧-	٠,٢	١١,٩-	٤,٥-	٢٣,٣-	١,٥	٣,٦-	١٥,٨	٨,٦	٤,٦	٣,٩-	جنوب السودان
٢,٩-	٤,٠-	٤,٣-	٢,٧-	٢,٢-	٣,٠-	٢,٦-	٤,٢-	٧,٧-	٩,٨-	١٠,٧-	تنزانيا
٢,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٧-	٢,٥-	١,٩-	١,٣-	٦,٧-	٧,٦-	٦,٨-	٩,٠-	توغو
٧,٧-	٥,٧-	٨,٤-	٩,١-	٥,٧-	٥,٧-	٤,٨-	٢,٨-	٦,١-	٦,٥-	٥,٧-	أوغندا
٠,٩	٥,٦	٦,٥	١,٥	٠,٦	١,٣-	١,٧-	٣,٣-	٢,٧-	٢,١	٠,٨-	زامبيا
٠,٦	١,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٨,٣-	١,٧-	٣,٦-	٧,٦-	١١,٦-	١٣,٢-	زيمبابوي <sup>١</sup>

<sup>١</sup> راجع الملحوظات المتعلقة بلبنان وليبيا وتركيا وأوكرانيا وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٢</sup> بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا للموقف السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

**الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠٢٢	٢٠٢١									
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>										
رصيد الحساب المالي										
٢٨٦,٤	١٣٦,٣	٢,٨-	٣١٩,٨	٣٢٥,٠	٤٦٢,٠	٤٢٣,٦	٣٤٥,٢	٣٠٠,٣	٢٤٩,٥	
١٧٩,٩	٢٩٨,٨	٤٠,٥	٧٥,٩-	١٢٨,٢-	٣٣١,٢	٣١٩,٠-	١,٠	٢٤١,٨	١٧٥,٥	
١٠٧,٠-	٢٠٩,٩-	٦٧,٥	٢٢٠,٣	٤٣١,٠	١٧,٦	٤٨٣,٧	١٩٣,٣	٥٧,٨	٥٥٣,٨-	
٣٨,٦	٤٣,٤	٧٩,٨	٣٠,٣	٥٤,١	٢٠,٨	٣٤,٦	٨٦,٢-	٢,٠	٧٤,٨	
١٥٠,٣	١٤٤,١	٤٩٤,٠-	٧٨,٩	١٥٩,٥-	١٥٢,٠-	٤٥,٦	١٠,٨	١٤١,٣-	٤٠٠,١	
١٢٤,٦	١٢٩,٩	٣٠٣,٥	٦٦,٢	١٢٧,٦	٢٤٤,٥	١٧٨,٥	٢٢٦,٦	١٤٠,٠	١٥٣,٢	
الاستثمار المباشر، صاف										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>الولايات المتحدة</b>										
رصيد الحساب المالي										
٧٣٥,٣-	٨٧٧,٨-	٧٦٦,١-	٣٩٥,٥-	٤١٩,٧-	٣٣٤,١-	٣٦٣,٦-	٣٣٣,١-	٢٩٧,١-	٤٠٠,١-	
١٦١,١-	١٥٣,٩-	٥٣,٥-	١٦٣,٢-	٤١٢,٨-	٣٨,٤	١٧٤,٦-	٢٠٩,٤-	١٣٥,٧	١٠٤,٧	
١٦٣,٤-	٣٤١,٣-	٢٩٦,٥-	١٣٣,٤-	٣٢,٢	٢٢١,٤-	١٧٥,٠-	٥٣,٥-	١١٤,٩-	٣٠,٧-	
١٢,٦-	١١,٩-	١٣,٢-	٣٨,٣-	٢٠,٤-	٢٤,٠	١,٨	٢٧,٠-	٥٤,٣-	٢,٢	
٣٩٩,١-	٣٧٠,٧-	٤٠٩,٤-	٦٥,٣-	٢٣,٧-	١٧٣,٤-	٤,٠-	٣٧,٠-	٣٥٩,٩-	٤٧٣,٢-	
٠,٠	٠,٠	٦,٥	٤,٧	٥,٠	١,٧-	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	٣,١-	
الاستثمار المباشر، صاف										
استثمارات الحافظة، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>منطقة اليورو</b>										
رصيد الحساب المالي										
...	...	٣٣٧,٩	٢٣٩,٤	٣٥٤,٣	٣٩٥,٤	٣٠٨,٨	٣١٩,٢	٣٦٨,٧	٣٧٩,١	
...	...	١٣٧,٢-	٨٠,٦-	١٦٤,٠	٥٤,٤	١١٩,٧	٢٨١,١	٨٨,٦	٩,٩	
...	...	٥٤٨,٠	٥٢,٥-	٢٣٩,٩	٤٠٧,٦	٥٤٢,٢	٩١,٤	٨٤,٤	٦٥,٨-	
...	...	١١,١	٣,١-	٤٧,٥	٢٥,٨	١٣,٤	١٢٦,٣	٤٩,٧	٢,٠	
...	...	٩٧,٨-	٣٧٢,١	١٢٦,٩-	٩٠,٩-	٣٨٣,٦-	١٩١,٥-	١٤١,٤	٤٢٤,٨	
...	...	١٣,٨	٣,٦	٢٩,٦	١,٤-	١٧,١	١١,٨	٤,٦	٨,٣	
الاستثمار المباشر، صاف										
استثمارات الحافظة، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>ألمانيا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٣٢١,٠	٣٢٧,٠	٢٨٩,٩	٢٣٠,١	٢٧٩,٩	٣١٩,٨	٢٨٩,٠	٢٦٠,١	٣١٩,٣	٣٠٠,٢	
٤٩,٤	٣٦,٢	٢٩,٣	٦٢,٣	٥,٢	٤٣,٧	٤٨,٠	٦٨,٥	٨٧,٣	٢٦,٨	
١١١,٠	١٣٨,٦	٤٨,٩	١٠٦,٦	١٨٥,٧	٢٣١,٩	٢٢٠,٠	٢١٠,٥	١٧٩,٩	٢١٠,٠	
٢٨,٧	٤٦,٩	١١٢,٤	٢٥,١	٢٧,٣	١٢,٤	٣١,٧	٣٣,٧	٥١,٢	٣١,٧	
١٣١,٨	١٠٥,٣	٩٩,٥	٣٦,٧	٦١,٢	٣٣,٣	١٢,٥-	٥٠,٢-	٤,٣	٣٠,٦	
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	١,٤-	١,٩	٢,٥-	٣,٤-	١,١	
الاستثمار المباشر، صاف										
استثمارات الحافظة، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>فرنسا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٥٢,٧-	٥٩,٣-	٧١,١-	٣٢,٣-	٢٧,٦-	٣٦,١-	١٨,٦-	٠,٨-	١٠,٣-	١٩,٢-	
٢٩,٦	٢٥,٨	١٩,٥	٤,٧	٦٧,٥	١١,١	٤١,٨	٧,٩	٤٧,٢	١٣,٩-	
٢٣,٧-	٢٧,٥-	٣٥,١-	١٠٤,١-	١١,١	٣٠,٣	٠,٢	٤٣,٢	٢٣,٨-	٧٩,٣-	
١٩,٧-	٣٠,٤-	٤٨,٠-	٤,١	٣٠,٥-	١,٤-	١٧,٦-	١٤,٥	٣١,٨-	٢٢,٣-	
٤٤,٣-	٣٢,٢-	١٢,٢-	٥٩,٨	٨٧,٩-	٧٢,٧-	٤٥,٤-	٧٤,٢-	٢,٩-	٩٨,٢	
٥,٤	٥,١	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	٨,٠	١,٠	١,٩-	
الاستثمار المباشر، صاف										
استثمارات الحافظة، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>إيطاليا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٧٦,٦	٧٥,٣	٨٠,٢	٥٣,٧	٣١,٥	٥٣,٨	٣٦,٢	٤٣,١	٧٣,٠	٣٢,٤	
٦,٦-	٦,٣-	٢٤,٤	١,٤	٤,٩-	٠,٥	١٢,٣-	٢,٠	٣,١	٠,٩	
٥٥,٠-	٤١,٤-	١٣٠,٩	٥٧,٤-	١٤٢,٠	٩٥,٠	١٥٤,٨	١٠٥,٧	٢,٢-	٥١,١-	
٠,٥-	١,٦-	٣,٥-	٢,٨	٣,٢-	٨,٢-	٣,٦-	١,٢	١,٩-	٤,٠	
١٣٨,٨	١٢٤,٦	٧٦,٢-	١٠٣,٢	١٠٥,٥-	٣٦,٥-	١٠١,٤-	٦٦,٥-	٧٥,٢	٣٠,٥	
٠,٠	٠,٠	٤,٦	٣,٦	٣,١	٣,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	٢,٠	
الاستثمار المباشر، صاف										
استثمارات الحافظة، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										
<b>إسبانيا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٥٣,٦	٣٧,١	١٣,٠	٢٧,٩	٣٩,٣	٤٠,٠	٣٩,٢	٣١,٨	٢٢,٨	٤١,٢	
٤,٤	٤,٤	٢,٦-	١١,٢	١٥,٨-	١٤,١	١٢,٤	٣٣,٤	١٤,٢	١٤,١-	
٣٩,٦	٣٧,١	٤٩,١	٥٦,٨-	٢٨,٣	٣٧,١	٦٤,٩	١٢,٠	٨,٨-	٨٥,٠-	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩,٣-	٠,٩-	٨,٧	٢,٨	٤,٢	١,٣	١,٤	
٩,٦	٤,٣-	٣٣,٦-	٨٢,٠	٢٥,١	٢٤,٠-	٥٠,١-	٢٣,٣-	١٠,٩	١٣٨,٠	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٢,٦	٤,١	٩,١	٥,٥	٥,٢	٠,٩	
الاستثمار المباشر، صاف										
استثمارات الحافظة، صافية										
المشتقات المالية، صافية										
استثمارات أخرى، صافية										
التغير في الاحتياطيات										

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
<b>اليابان</b>										
١٧٧,٦	١٩١,٢	١٦٨,٣	٢٢٧,٠	١٨٢,٩	١٦٨,٣	٢٦٦,٨	١٨٠,٩	٥٨,٩	٤,٣-	رصيد الحساب المالي
١٧٠,٧	١٦٠,٠	١٠٦,٩	٢١٥,٨	١٣٣,٦	١٥٤,٩	١٣٧,٥	١٣٣,٣	١١٨,٦	١٤٤,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٢٧,٣-	٤,٥-	٣٦,١	٨٧,١	٩٢,٢	٥٠,٦-	٢٣٦,٥	١٣١,٥	٤٢,٢-	٢٨٠,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
٨,٦	٨,٦	٨,٦	٣,٣	٠,٩	٣٠,٤	١٦,١-	١٧,٧	٣٤,٠	٥٨,١	المشتقات المالية، صافية
١٤,٠	١٥,٦	٥,٨	١٠٤,٧-	٦٧,٩-	١٠,٠	١٢٥,٤-	١٠٦,٧-	٦٠,١-	٣٤,٨	استثمارات أخرى، صافية
١١,٥	١١,٥	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	٥,١	٨,٥	٣٨,٧	التغير في الاحتياطيات
<b>المملكة المتحدة</b>										
١٣٦,٠-	١٣٤,٤-	١٠٩,٠-	١٠٥,٨-	١١٣,٥-	٨٧,٥-	١٦٣,٣-	١٥٨,٢-	١٤١,٦-	١٢٧,٤-	رصيد الحساب المالي
٢٦,٧	٣١,٢	٤٣,٤-	٥١,٦-	٢٣,٩-	٤٦,١	٢٩٧,٤-	١٠٦,٠-	١٧٦,١-	١١,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
١٨١,٢-	١٦٩,٥-	٥٤,٢-	٤٢,١	٣٥٩,٨-	١٢٦,٢-	٢٠٣,٨-	٢٣٠,١-	١٥,٩	٢٨٤,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
٥,٩	٥,٥	١٣,٦	١١,٣	١١,٢	١٣,٣	٢٩,٣	١٢٨,٦-	٣١,٢	٦٣,٤	المشتقات المالية، صافية
٠,٣	٣,٢-	٢٧,٧-	١٠٦,٦-	٢٣٤,٢	٢٩,٤-	٢٩٩,٨	٢٧٤,٣	٢٤,٤-	٩٧,٢	استثمارات أخرى، صافية
١٢,٤	١١,٦	٢,٧	١,١-	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	٧,٨	التغير في الاحتياطيات
<b>كندا</b>										
١٦,٣-	١١,٣-	٣٢,١-	٣٨,٦-	٣٥,٠-	٤٤,٢-	٤٥,٤-	٥١,٨-	٤٣,١-	٥٧,٢-	رصيد الحساب المالي
٤٢,٨	٢٨,٧	٢٤,٨	٣١,١	١٩,٢	٥٣,٤	٣٣,٥	٢٣,٦	١,٣	١٢,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
١٤,٧-	٠,٩-	٦٤,٩-	٢,٤-	٣,٥	٧٤,٩-	١٠٣,٦-	٣٦,٢-	٣٢,٨-	٣٤,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٤٤,٤-	٣٩,١-	٨,٧	٦٥,٩-	٥٦,١-	٢٣,٥-	١٩,١	٤٧,٨-	١٦,٩-	١٥,٢-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٧-	١,٣-	١,٥-	٠,٨	٥,٦	٨,٦	٥,٣	٤,٧	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>										
٤٦٨,٩	٤٦٣,٣	٣٥٢,٦	٣١٨,٧	٣٣٤,٢	٣٠٢,٨	٣٢٢,٥	٢٩٧,٦	٢٩٧,٢	٣٧٦,٠	رصيد الحساب المالي
٣,٤-	٣٩,٤-	٤,١-	٧١,٥-	١٦,٠	١٦٣,٠-	٨٠,٨-	١٠٢,٥-	٦,١-	٣١,٢	الاستثمار المباشر، صاف
٢٥٨,٥	٢٣٧,٨	٢٦٢,١	٣٠٨,١	٣٦٣,١	١٥١,٤	٢٤٢,٩	٣٣٧,٢	١٧٥,٩	١٣٩,٦	استثمارات الحافظة، صافية
١٧,٠	١٧,٦	٣,٥	٢٢,٩	٣٢,٢	٥,٥-	٣,٤	١١,٩-	٢٢,٣-	٣٣,٥-	المشتقات المالية، صافية
١٠٩,٢	١٥٤,١	١٧٤,١-	٢٨,٥	١٢٦,٧-	١٠٦,٩	٦,٨	١٠١,٠-	٣٨,٢	١٣٧,٧	استثمارات أخرى، صافية
٨٧,٧	٩٣,٢	٢٦٥,٣	٣٠,٧	٤٩,٥	٢١٣,١	١٥٠,٢	١٧٦,٠	١١١,٥	١٠١,٣	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>										
١٤٦,٦	٢٦٦,٩	١٤٥,٦	١٥٨,٣-	٢٢٥,٥-	٢٤٥,٨-	٤٠٦,٥-	٣٠٦,٠-	١٣,٥	٢٦,٧-	رصيد الحساب المالي
٤٤٠,٨-	٤٠٢,٤-	٣٤٢,٥-	٣٥٩,٥-	٣٧٤,٩-	٣١٣,٣-	٢٥٨,٧-	٣٤٦,٤-	٤٢٨,٥-	٤٨٤,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
١٥٧,٥-	١١٠,٠-	٢٨,٠-	٦٧,٦-	٩٥,٤-	٢٠٦,٤-	٥٤,٩-	١٢٩,٥	٨٨,٤-	١٤٨,٣-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٢١٧,٦	٢١٤,٥	٤١٨,٥	٩٤,٦	١٢١,٣	١٠٢,٣	٣٨٣,١	٤٦٩,٣	٤٠٥,٥	٦٢,٨	استثمارات أخرى، صافية
٥٠٣,٥	٥٤٦,٤	٨٥,٤	١٧١,١	١١٩,٤	١٦٦,٤	٤٦٩,٤-	٥٦٥,٠-	١١٢,٤	٥٤٢,٣	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>									
١٧٧,٤	٢٣٧,٤	٢٦١,٨	٨١,٦-	٢٥٩,١-	٥٥,٩-	٢٨,١-	٦٩,٩	١٥٣,٥	٢٧,٨
٢٠٩,٣-	٢٠٣,٣-	١٨٣,٢-	١٥٢,٣-	١٦٩,٧-	١٠٨,٥-	٢٦,٢-	١٣٩,٦-	٢٠١,٦-	٢٧١,٢-
١٥٣,٨-	١١٤,٥-	٦٦,١-	٧٤,٢-	٩٩,٦-	٧٠,١-	٣١,١	٨١,٦	١٢٥,٢-	٦٤,٦-
١١,٧	١١,٧	١٢,١	٢,٥-	٤,٦	٢,٢	٤,٦	٠,٦	٠,٨	٢,١-
١٢١,٧	٩٧,٦	٣١٨,٧	٤٧,٣	١٨,٤-	٧٩,٩-	٣٥٣,٠	٤٥٨,٣	٢٨١,٥	٨٣,٣-
٤٠٧,٧	٤٤٥,٦	١٨٠,٤	١٠٠,٢	٢٤,٩	٢٠٠,١	٣٨٢,٤-	٣٣١,٥-	١٩٦,٤	٤٤٥,٥
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>									
٤٣,٣	٥٠,١	١٦,٤	٦٣,٤	٩٩,٣	١٩,٢-	٣,٩	٦٥,٥	٢٩,١-	٦٦,٦-
٥١,٤-	٤١,٠-	٢٣,٩-	٤٦,٩-	٢٥,٩-	٢٨,٨-	٤٥,٤-	٢٢,٠-	٠,٥	١٥,٤-
٨,٩-	١١,٨-	٢٣,٦	٣,٥-	١٣,١	٣٤,٦-	٧,٦-	٥٥,٠	٢٣,٢	٣٨,٠-
٥,٤	٠,٢	٤,٦-	١,٥	٢,٩-	٢,٥-	٠,٤	٥,٠	٥,٨	٠,٩-
٤٦,٩	٤٩,٥	٢٦,٥	١٨,٩	٦٧,٣	٣٠,٧	٢١,٠	٣٥,٥	٦٤,٠	٤,٦-
٥١,٣	٥٣,٢	٤,٤-	٩٣,٤	٤٧,٦	١٦,٢	٣٥,٦	٧,٩-	١٢٢,٧-	٧,٦-
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>									
١٩,٩-	١,١	١,٧	١٠٦,٧-	١٤٩,٧-	١٠١,٧-	١٠٣,٩-	١٩١,٣-	١٩٢,٧-	١٩٧,٤-
١١٥,٧-	١٠٤,٤-	٩٢,٤-	١١٤,٣-	١٤٨,٨-	١٢١,٣-	١٢٤,٨-	١٣٦,١-	١٣٦,٣-	١٥١,٤-
٥,٦	٣,٦	١,٤-	٢,٩	١٢,٨-	٣٨,٠-	٤٩,٢-	٤٦,٨-	١٠٧,٩-	١٠٠,٠-
٨,٣	٨,٠	٥,٩	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٢,٩-	١,٤	٦,٨	١,٨
٥٩,٢	٦٥,١	٧٨,٥	٣٢,٣	٥,٨-	٣٦,٢	٥١,٩	١٨,٨	٥,٠	٣٩,٧
٢٢,٦	٢٨,٩	١١,١	٣٢,٣-	١٣,٧	١٧,١	٢١,٠	٢٨,٦-	٣٩,٨	١٢,٥
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>									
٧,٠	٢٩,٢	٩٦,٤-	١٩,٠	١١٠,٣	٣٢,٥-	٢١٧,٧-	١٨٤,٢-	١٥٩,٩	٢٦٣,٧
٣٠,٠-	٢٥,٧-	٢١,٧-	١٨,٨-	٨,٦-	١٦,٤-	٢٩,٢-	١٠,٧-	٤٢,٧-	٢٢,٧-
٧,٣	١٦,٤	٦,٠	٢٥,٧	٥,٤	٤١,٤-	١١,٩-	٦١,٦	١٣٠,٤	٧٥,٣
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٧,٥	٢٠,٤	٤,٢	١٠,٢	٨٣,٧	١٠٦,٢	٤١,٩-	٥٢,٥-	٦٥,٩	١٢١,٧
٢٢,٥	١٨,٣	٨٤,٧-	٢,٥	٣٠,٠	٨٠,٦-	١٣٤,٣-	١٨٢,٤-	٦,٩	٨٩,٥
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>									
٦١,٢-	٥٠,٩-	٣٧,٩-	٥٢,٥-	٢٦,٢-	٣٦,٥-	٦٠,٧-	٦٥,٩-	٧٨,٢-	٥٤,٢-
٣٤,٤-	٢٨,٩-	٢١,٤-	٢٧,١-	٢١,٨-	٣٧,٣-	٣٣,١-	٣٨,٠-	٤٨,٣-	٢٣,٤-
٧,٧-	٣,٧-	٩,٩	١٨,٤-	١,٥-	٢٢,٢-	١٧,٤-	٢١,٩-	٩,٠-	٢١,١-
٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٥-	٠,٣	٠,٩	٠,٤-	١,٥-	٠,٨-
١٧,٦-	١٨,١-	٩,٥-	١٤,١-	٥,٤-	٩,٢	٠,٨-	٩,٢	١٠,٩-	١٠,٧-
٠,٧-	٠,٥	١٧,٠-	٧,٣	٣,٢	١٣,٦	٩,٣-	١٤,٦-	٧,٩-	٢,٤

**الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠٢٢	٢٠٢١									
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
٤٤,٩	٥٥,٢	٧٣,٢-	٧١,٥	١٩٤,٦	٢٩,٦	١٧٧,٩-	١٧٩,٥-	١٨٧,٥	٣٠٨,٨	رصيد الحساب المالي
١٦,٢-	١٤,٦-	٩,٥-	٤,٥-	١٤,٢	١٠,٢	١٧,٥-	٩,٧-	٢٨,٥-	٢,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
١٨,٢	٣٠,٩	٥,٦-	١٩,٨	٩,٣	٣٤,٠-	٩,٧-	٦٧,٦	١٣٨,٠	٧٦,٦	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٣٠,٩	٣٠,٧	٣٤,٣	٤٤,٤	١٢٨,٤	١٣٠,٩	٣,٧	١٧,٩-	٩٥,٥	١٥٦,٨	استثمارات أخرى، صافية
١١,٧	٧,٩	٩٢,٧-	١١,٩	٤٢,٤	٧٧,٥-	١٥٤,٤-	٢١٩,٦-	١٧,١-	٧٧,٨	التغير في الاحتياطيات
<b>غير الوقود</b>										
١٠١,٧	٢١١,٧	٢١٨,٨	٢٢٩,٨-	٤٢٠,١-	٢٧٥,٤-	٢٢٨,٥-	١٢٦,٥-	١٧٤,١-	٣٣٥,٥-	رصيد الحساب المالي
٤٢٤,٦-	٣٨٧,٨-	٣٣٣,٠-	٣٥٥,٠-	٣٨٩,١-	٣٢٢,٥-	٢٤١,٢-	٣٣٦,٦-	٤٠٠,٠-	٤٨١,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
١٧٥,٧-	١٤٠,٨-	٢٢,٥-	٨٧,٤-	١٠٤,٧-	١٧٢,٣-	٤٥,٢-	٦٢,٠	٢٢٦,٤-	٢٢٥,٠-	استثمارات الحافظة، صافية
٢٥,٦	٢٠,١	١٣,٥	٤,١	٥,٢	٣,٩	٦,٢-	٦,٧	١١,٩	٢,٠-	المشتقات المالية، صافية
١٨٦,٨	١٨٣,٨	٣٨٤,٢	٥٠,٢	٧,١-	٢٨,٥-	٣٧٩,٤	٤٨٧,١	٣١٠,١	٩٤,٠-	استثمارات أخرى، صافية
٤٩١,٨	٥٣٨,٦	١٧٨,٢	١٥٩,٢	٧٧,٠	٢٤٣,٩	٣١٥,١-	٣٤٥,٤-	١٢٩,٦	٤٦٤,٥	التغير في الاحتياطيات
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
٢٠٥,٤-	١٤٦,٢-	٤٤,٢-	٢٤٠,٤-	٣٢٢,٠-	٢٦٨,٢-	٢٣٠,٠-	٢٨٧,٧-	٣٥٢,٠-	٤١١,٥-	رصيد الحساب المالي
٣٠٦,٦-	٢٧٣,٩-	٢٢٨,٠-	٢٨٥,٤-	٣١١,٣-	٢٦٩,٧-	٢٨٥,٧-	٢٨٧,٤-	٢٧٤,٣-	٢٦٨,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٨٢,٠-	٦٨,٢-	٢٣,١-	٣٠,١-	١١,٧-	١١٥,٠-	٥٤,٨-	٢٤,٢-	١٨٧,٥-	١٧٦,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٤٥,٧	٣٣,٠	٢٧,٥	٤٠,٧-	٩,٦-	٤,٨	٢٩,٤	٤٠,٦	٤,٨-	٤٠,٨-	استثمارات أخرى، صافية
١٢٩,٧	١٦٠,٠	١٨٢,٢	١١٨,٠	١١,٨	١٠٨,٠	٩٤,١	١٤,٣-	١٠٥,٦	٧٣,٢	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٥-٢٠١٩</b>										
٤٩,٧-	٣٠,٩-	٢٢,٤-	٤٣,٩-	٣٥,٣-	٤١,٦-	٥٩,٢-	٤٥,٥-	٣٤,٨-	٥٥,٤-	رصيد الحساب المالي
٢٩,٠-	٢٢,٧-	١٨,٧-	٢٧,٢-	٢٧,٤-	٢٥,٦-	٢٦,٣-	٢٥,٢-	٢٣,٣-	٢٥,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
١٢,٤-	١١,١-	٥,٢	١١,١-	١٢,٨-	٢٩,٤-	٨,٦-	١,٢	٤,٤-	١١,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
١٢,٦-	٥,٢-	٤,٥	١,٢	٢,٠-	٩,٧	٢٨,٥-	٢١,١-	٠,٤-	١٧,٦-	استثمارات أخرى، صافية
٤,٨	٨,٦	١٢,٩-	٦,٣-	٧,٢	٤,١	٤,٥	٠,١-	٦,٥-	٠,١-	التغير في الاحتياطيات
<b>للتذكرة</b>										
<b>العالم</b>										
٤٣٣,٠	٤٠٣,٢	١٤٢,٩	١٦١,٥	٩٩,٥	٢١٦,٢	١٧,١	٣٩,٢	٣١٣,٨	٢٢٢,٩	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.  
١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.



الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠٢٣									-٢٠٠٧		
٢٠٢٦	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٢-٢٠٠٣	
<b>كندا</b>											
١,٨-	١,٣-	٠,٨-	١,٩-	٢,١-	٢,٣-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,١-	٠,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٨-	١,٣-	٠,٨-	١,٩-	٢,١-	٢,٣-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٢-	٠,٥-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٠,٢	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٧	١٩,٧	٢٠,٣	٢١,٩	٢٢,٦	الادخار
٢٤,٧	٢٤,٢	٢٣,٦	٢٢,١	٢٣,٠	٢٣,٢	٢٣,٦	٢٢,٨	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٣,١	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
٤,٨	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٥,١	٥,١	٤,١	٤,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٨	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٧	٥,١	٥,٥	٤,٢	٤,٠	رصيد الحساب الجاري
٣٠,٨	٣١,٢	٣١,٦	٣١,٣	٣٠,١	٣٠,٣	٣٠,٧	٣٠,٤	٣١,٠	٣٠,٥	٣٠,٤	الادخار
٢٥,٦	٢٥,٤	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٥,٧	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٦,١	٢٦,١	الاستثمار
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>											
٠,١-	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	١,٧	٢,٦	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢-	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	١,٦	٢,٥	رصيد الحساب الجاري
٣٢,٨	٣٢,٣	٣٢,٦	٣٢,٢	٣٢,٥	٣٢,٥	٣١,٧	٣١,٢	٣١,٦	٣٢,٧	٣١,٦	الادخار
٣٣,٣	٣٣,٤	٣٣,٢	٣٢,٩	٣٢,٦	٣٢,٩	٣٢,٠	٣١,٦	٣٢,٣	٣١,٤	٢٩,٤	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>											
٠,٣	٠,٧	١,٠	١,٧	٠,٦	٠,٣-	١,٠	١,٤	٢,٠	٢,٨	٣,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٣	٠,٧	١,٠	١,٧	٠,٦	٠,٣-	١,٠	١,٤	٢,٠	٢,٧	٣,٤	رصيد الحساب الجاري
٣٩,٠	٤٠,١	٤٠,٤	٤٠,٧	٣٩,٦	٣٩,٨	٤٠,٠	٣٩,٩	٤١,١	٤٣,١	٤١,٣	الادخار
٣٩,٠	٣٩,٥	٣٩,٥	٣٩,٠	٣٩,٠	٤٠,١	٣٩,١	٣٨,٥	٣٩,٢	٤٠,٤	٣٨,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
٠,٤	١,٠	١,٢	٠,٧	١,٨	٢,٢	٠,٢-	٠,١	١,٧	٠,٩-	٠,٣-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٢-	١,٠	١,٠-	٠,٤-	رصيد الحساب الجاري
٢٤,٠	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٥,٥	٢٤,١	٢٣,٥	٢٤,٧	٢٣,١	٢٣,١	الادخار
٢٣,٩	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,٥	٢٢,٧	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٣,٧	٢٣,٦	٢٤,٠	٢٣,٣	الاستثمار
٠,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبية</b>											
١,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٧-	٢,٤-	١,٦-	٢,٠-	٣,٢-	١,٦-	٠,٢-	صافي الإقراض والاقتراض
١,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٧-	٢,٥-	١,٦-	٢,٠-	٣,٣-	١,٧-	٠,٣-	رصيد الحساب الجاري
١٨,٢	١٨,٣	١٨,٣	١٧,٤	١٧,٢	١٦,٩	١٦,٣	١٦,٦	١٦,٤	٢٠,٢	٢٠,٩	الادخار
١٩,٥	١٨,٩	١٨,٤	١٧,٦	١٨,٩	١٩,٤	١٨,٢	١٨,٣	٢١,٠	٢٢,٠	٢١,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>											
٠,٤-	٠,٢	٠,٤	٢,٩-	٠,٦	٢,٨	١,١-	٣,٩-	٣,٦-	٨,٢	٨,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٥-	٠,١	٠,٣	٣,٠-	٠,٥	٢,٧	١,١-	٤,٢-	٣,٩-	٨,٣	٩,١	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٦	٢٧,٤	٢٨,٠	٢٤,٨	٢٩,٠	٢٩,٤	٢٦,٩	٢٤,٢	٢٤,٨	٣٦,٠	٣٦,٠	الادخار
٢٨,٢	٢٨,٤	٢٨,٧	٣٠,٣	٣٠,٦	٢٨,٤	٢٩,٨	٢٩,٥	٣٠,١	٢٩,٥	٢٨,٥	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
٢,٧-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٣-	٢,٢-	١,٩-	٣,٤-	٥,٣-	٠,٤-	١,٧	صافي الإقراض والاقتراض
٣,١-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٢,٣-	٣,٨-	٥,٧-	١,٢-	٠,٤	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٦	١٩,٢	١٨,٦	١٨,٤	١٩,٨	١٩,٤	١٨,٩	١٨,٥	١٧,٦	٢٠,٩	٢١,٥	الادخار
٢٣,٦	٢٢,٩	٢٢,٢	٢٢,١	٢٣,٦	٢١,٩	٢١,٢	٢١,٨	٢٣,٠	٢٢,٣	٢١,٣	الاستثمار
٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٨	١,٣	رصيد الحساب الرأسمالي

**الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض**  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٢-٢٠٠٣
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
٠,٤	١,١	١,٤	٢,٧-	٢,٠	٥,٢	١,١	٢,٩-	٣,٨-	١٠,٢	١١,٨
٠,٣	١,١	١,٤	٢,٨-	٢,٠	٥,٢	١,١	٣,٠-	٣,٩-	١٠,٤	١٢,٠
٢٨,٣	٢٩,٥	٣٠,٢	٢٦,٦	٣١,٤	٣١,٩	٢٧,٨	٢٤,٩	٢٤,٣	٣٧,٧	٣٨,٦
٢٩,٣	٢٩,٨	٣٠,٠	٣٢,٦	٣١,٧	٢٨,٥	٢٨,٩	٢٨,١	٢٨,٥	٢٩,٢	٢٨,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٢
<b>غير الوقود</b>										
٠,١-	٠,٣	٠,٦	١,١	٠,٠	٠,٧-	٠,١-	٠,١	٠,٥	٠,٣	١,١
٠,٢-	٠,٢	٠,٥	٠,٩	٠,١-	٠,٨-	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٩
٣٣,٣	٣٣,٧	٣٣,٩	٣٣,٩	٣٢,٦	٣٢,٦	٣٢,١	٣٢,٠	٣٢,٦	٣١,٩	٣٠,٥
٣٣,٧	٣٣,٧	٣٣,٦	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٠	٣٢,٤	٣١,٧	٢٩,٧
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
١,٤-	١,٢-	١,٠-	٠,٣-	١,٣-	٢,٠-	١,٥-	١,٥-	٢,٠-	٢,٠-	١,١-
١,٦-	١,٥-	١,٣-	٠,٥-	١,٥-	٢,٢-	١,٧-	١,٦-	٢,٤-	٢,٣-	١,٤-
٢٣,٥	٢٢,٩	٢٣,٧	٢٢,٧	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٦	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٣,٦
٢٥,١	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٣	٢٤,٤	٢٥,٠	٢٤,٤	٢٤,١	٢٤,٨	٢٥,٨	٢٥,١
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٩ - ٢٠١٥</b>										
٣,٣-	٤,٧-	٤,٦-	٣,١-	٥,٠-	٥,٣-	٥,٥-	٦,٢-	٥,٤-	٣,٩-	١,٩-
٣,٦-	٥,٠-	٤,٩-	٣,٥-	٥,٢-	٥,٧-	٦,٠-	٦,٥-	٥,٩-	٤,٧-	٢,٨-
١٥,٠	١٢,٧	١٢,٤	١١,٥	١٣,٥	١٤,٢	١٣,٣	١٢,١	١٢,٦	١٧,٣	١٩,٤
١٨,٩	١٨,٤	١٨,٠	١٥,٤	١٩,٢	٢٠,١	١٩,٨	١٩,٣	١٩,٠	٢٢,١	٢٢,٤
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٠,٩
<b>المذكورة</b>										
<b>العالم</b>										
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٣
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٢
٢٧,٣	٢٧,١	٢٧,٠	٢٦,٧	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٦,٥	٢٥,٩	٢٦,٤	٢٥,٥	٢٤,٧
٢٧,١	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٦,٥	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٥,٩	٢٥,١	٢٤,٥
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتُستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتُستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات. <sup>١</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

## الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

توقعات		متوسطات						
متوسطات		متوسطات						
٢٠٢٦-٢٠٢٣	٢٢-٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٢-٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠٠٣	
								التغير السنوي %
٣,٤	٢,٤	٤,٤	٦,٠	٣,٣-	٢,٨	٣,١	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٦	١,٤	٣,٦	٥,١	٤,٧-	١,٦	١,٨	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٦	٣,٢	٥,٠	٦,٧	٢,٢-	٣,٦	٤,١	٦,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								للذكورة
								الناتج الممكن
١,٤	١,٢	٢,٢	٢,٨	١,٤-	١,٤	١,٢	١,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٨	١,٦	٦,٥	٨,٤	٨,٥-	٠,٩	٢,٨	٥,٦	حجم التجارة العالمية <sup>١</sup>
								الواردات
٣,٢	١,٨	٦,٤	٩,١	٩,١-	١,٧	٢,٩	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة
٤,٨	١,٥	٧,٤	٩,٠	٨,٦-	١,٠-	٢,٨	٩,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الصادرات
٣,٣	١,٣	٦,٤	٧,٩	٩,٥-	١,٣	٢,٦	٤,٥	الاقتصادات المتقدمة
٤,٦	٢,٠	٦,٠	٧,٦	٥,٧-	٠,٥	٣,١	٨,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								معدلات التبادل التجاري
٠,١	٠,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,٥	٠,٤-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٦-	٠,٤-	٠,٢	٠,٦	١,٣-	١,٢-	٠,٦-	١,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي
١,٧	٠,٠	٠,٧	٢,٠	٣,١-	٠,٤	٠,٩-	٣,١	المصنوعات
٢,٠-	٥,٤-	٦,٣-	٤١,٧	٣٢,٧-	١٠,٢-	٦,٣-	١٥,٥	النفط
٠,١	٥,٢	١,٩-	١٦,١	٦,٧	٠,٨	٠,٣-	١٠,٣	السلع الأولية غير الوقود
								أسعار المستهلكين
١,٩	١,٣	١,٧	١,٦	٠,٧	١,٤	١,٣	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة
٣,٩	٤,٩	٤,٤	٤,٩	٥,١	٥,١	٤,٨	٦,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								أسعار الفائدة
١,١-	٠,٧-	١,٤-	١,٥-	٠,٥-	٠,٥	٠,٧-	٠,٢	سعر "ليبور" الحقيقي لسته أشهر <sup>٢</sup>
٠,٤-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١	١,٤	سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل <sup>٣</sup>
								أرصدة الحساب الجاري
٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٦	٠,٦-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,٢	٢,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الدين الخارجي الكلي
٢٩,٩	٣١,٤	٣٠,٩	٣١,٥	٣٢,٦	٣٠,٥	٣٠,٧	٢٨,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								خدمة الدين
١٠,٧	١١,٠	١٠,٨	١١,٠	١١,٤	١١,٠	١١,٠	٩,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

<sup>١</sup> تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

<sup>٢</sup> سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص النسبة المئوية للتغير في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

<sup>٣</sup> متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكتندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.



# آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

## أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
سبتمبر ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: التوافق مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تركبات وغيوم وعدم يقين
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكلي
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة

## أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريف الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	سيناريوهات بديلة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-١	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢١	إطار السيناريو

## ثانياً: استقصاءات تاريخية

الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة  
ما تأثير فترات الركود؟

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

## ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟  
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟  
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟  
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟  
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا

إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني  
تقرير خاص حول التداعيات  
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث

اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟  
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟  
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية  
ترزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي  
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى  
تداعيات التغييرات في السياسة النقدية الأمريكية  
الادخار والنمو الاقتصادي

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣

في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل  
الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها  
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة  
على المدى المتوسط

إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع

أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١  
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات

إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،  
تقرير خاص حول التداعيات

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار  
العام على الاقتصاد الكلي

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤  
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١

الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية  
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن

إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث

التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار  
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية

إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات  
سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣  
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤

تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية  
في بيئة خارجية معقدة

إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٤-١

النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات  
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣

مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات  
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة

هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟  
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة

آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة  
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨  
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب

إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة:  
ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟

مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية  
في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع

إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-١

الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية  
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام  
نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات  
على الآفاق العالمية

توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط  
عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم

## رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠١١، الملحق ٢-١

إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٢

إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠١١، الملحق ٣-١

إبريل ٢٠١١، الملحق ٣-٢

سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١-١

سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٤

سبتمبر ٢٠١١، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١٢، الفصل الأول

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٢، الفصل الرابع

إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-٢

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الأول

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٥

إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١

أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الأول

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ - ت خ ١-١

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ - ت خ ٢-٢

إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣

إبريل ٢٠١٤، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١،

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة

شح النفط والنمو والاختلالات العالمية

قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي

الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟

آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي

استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات العامة للدورة الاقتصادية

النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط

تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة

الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية

صوب حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية

تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها

الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل

تذبذب أسعار السلع الأولية والتحديات الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية

الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة

أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية

الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمن التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟

هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحني فيليبس؟

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية

طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة

محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط

تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف

أسعار وتنبؤات السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في

حقبة انخفاض أسعار النفط

انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي

منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب

إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية مريض ألت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي هل تصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بظفرة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي

ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟ تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد غير التقليدية في سوق النفط العالمية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟

دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية

آفاق التضخم: المناطق والبلدان

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة

عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها

تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها

ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

## خامسا: سياسة المالية العامة

رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يفصل التوأم عند الولادة؟

هل نسئ تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟

انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة

الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة

التفاوت الكبير في السياسات

فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي

تحسين كفاءة الاستثمار العام

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص، الإطار ١-ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤

إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٤-١

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١٩، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠٢٠، الفصل الأول،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،

تقرير خاص، الإطار ١-ت خ-١

إبريل ٢٠٢١، الفصل ١

تقرير خاص

سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٢-١

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٣، الإطار ٢-١

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٣

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤  
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥  
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢  
 أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٥-١  
 أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٤

الأثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية  
 مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام  
 طفرات السلع الأولية والاستثمار العام  
 آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟  
 تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية  
 تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي  
 السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان

## سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

إبريل ٢٠١١، الملحق ١-١  
 إبريل ٢٠١١، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٣  
 سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٢  
 سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٣  
 إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني  
 تقرير خاص حول التداعيات  
 أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني  
 تقرير خاص حول التداعيات  
 إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

مؤشرات الأوضاع المالية  
 تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية  
 التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية  
 دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات  
 هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟  
 انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود

انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١

التفاوت الكبير في السياسات  
 حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة  
 سياستها النقدية

عرض الائتمان والنمو الاقتصادي  
 هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في  
 اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني  
 تقرير خاص حول التداعيات  
 إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث  
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢  
 أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣  
 أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-١

منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية  
 مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم  
 السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
 منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية  
 هل تستمر انتعاش التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟  
 تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي  
 الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية  
 هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟  
 تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون  
 التنظيم الاحترازي الكلي عاملا مساعدا؟

إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-١  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢  
 إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤  
 إبريل ٢٠٢١، الإطار ٤-١

السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية  
 هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة  
 للصدمة المالية العالمية؟

سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩  
 برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها

## سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١  
 أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١  
 إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٣  
 إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣

تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة  
 حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة؟ الركود الكبير؛ وبعده  
 فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟  
 إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها  
 فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل

- نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة  
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات  
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات  
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات  
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات  
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة  
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة  
هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل  
هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل  
الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة  
تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:  
دراسة حالة الروبوتات الصناعية  
ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة  
هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد  
أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة  
تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية  
آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي  
الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة  
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩  
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات لصدمة كوفيد-١٩
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣

## ثامنا: قضايا أسعار الصرف

- نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة  
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟  
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية  
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية  
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة  
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات  
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات  
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات  
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
- إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

## تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

- إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية  
التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟  
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات  
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو  
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين  
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة  
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس  
المال الدولية  
طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة  
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
- إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١١، الفصل ٤  
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٥-١  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤

- تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦  
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو  
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية  
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري  
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية  
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية  
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل  
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة  
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟  
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
مع الطلب النهائي للصين  
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات  
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية  
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك  
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة  
صعود التجارة في الخدمات  
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل  
الاضطرابات التجارية العالمية  
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟  
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان  
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى  
الشركات من كولومبيا  
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية  
التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة  
موازن التجارة الثنائية والإجمالية  
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟  
الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة  
والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج  
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق  
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل  
التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات  
تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٣  
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤  
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢

## عاشرا: قضايا إقليمية

- الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا  
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية
- إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣

## حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟  
إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟  
مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية  
إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا
- إبريل ٢٠١١، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-٣

- سياسات آيينوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟  
 هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟  
 الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود  
 الصادرات اليابانية: ما العائق؟  
 تجربة الانكماش في اليابان  
 هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية  
 الهجرة والأجور في ألمانيا  
 تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤  
 إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢  
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣  
 أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٤  
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-٤

## ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

- آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواجبها البلدان منخفضة الدخل؟  
 تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو  
 دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج  
 استراتيجيات التصدي لصددمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة  
 التصدي لصددمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية  
 التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي  
 تخفيف آثار تغير المناخ  
 سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون  
 آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية  
 تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع  
 المصطلحات  
 نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية  
 من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤  
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥  
 إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١ ت خ-١  
 أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣  
 أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-١  
 أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢  
 إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢

## ثالث عشر: موضوعات خاصة

- اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟  
 كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية  
 هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة  
 إقبال عالمي على تملك الأراضي  
 الصراعات والنمو والهجرة  
 معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الآيرلندي  
 اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا  
 التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية  
 مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير  
 المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم  
 تعديل نصيب العمالة من الدخل  
 الهواتف الذكية والتجارة العالمية  
 هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟  
 تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة  
 بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة  
 تهديد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجيا و انتقال المعرفة  
 العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣  
 إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-١  
 إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤  
 أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١ ت خ-١  
 إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
 إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-١  
 إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣  
 إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٤  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤  
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤

- زيادة القوة السوقية  
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة  
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة  
صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية  
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات  
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية  
صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية  
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية  
الأثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات  
الأثار السياسية للإصلاحات الهيكلية  
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية  
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في  
الاقتصادات المتقدمة
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٥-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٦-١  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٤-١  
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،  
المرفق ١-ت خ-١
- الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩  
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،  
المرفق ١-ت خ-١



# مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢١

أدى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٢٥ مارس ٢٠٢١.

حسب الاقتضاء، مع متابعة المخاطر على الاستقرار المالي. ومع تقدم مسيرة التعافي، سيحتاج صناع السياسات إلى التأكيد على التدابير التي تحد من الندوب الاقتصادية الغائرة الناجمة عن الأزمة، وتقليص عدم المساواة، وتعزيز الطاقة الإنتاجية (مثل الاستثمار العام). وسوف يتعين توخي الحرص في إدارة التحول عن تدابير الدعم لتجنب المنحدرات المفاجئة التي يمكن تتسبب في إخراج التعافي عن مساره الصحيح. وسيكون من الضروري الاهتمام بوجه خاص بإعادة توزيع العمالة في أسواق العمل. وستكون مشورة الصندوق بشأن السياسات حسب ظروف كل بلد عاملاً حاسماً في هذا الشأن. وأكد المديرين أنه لحين السيطرة على الجائحة في مختلف أنحاء العالم، يجب أن تظل سياسة المالية العامة مرنة وداعمة للأنظمة الصحية، والأسر الأشد تأثراً، والشركات القادرة على الاستمرار، والتعافي الاقتصادي. وتتفاوت الحاجة إلى الدعم المالي والنطاق الذي يغطيه عبر الاقتصادات المختلفة، تبعاً لتأثير الجائحة وقدرة البلدان على الاقتراض بتكلفة منخفضة. ويجب تعزيز استهداف التدابير ومواءمتها بالتناسب مع القدرات الإدارية للبلدان المعنية، كما ينبغي تحسين شفافية المالية العامة وممارسات الحوكمة.

وأكد المديرين ضرورة الموازنة بين المخاطر الناشئة عن الدين العام والخاص الكبير والمتنامي والمخاطر الناشئة عن التعجيل في إلغاء الدعم المقدم من المالية العامة، مما قد يبطئ التعافي. ومن شأن أطر المالية العامة الموثوقة متوسطة الأجل أن تساعد في تهيئة المسار لإعادة بناء هوامش الأمان المالي بوتيرة تتحدد حسب قوة التعافي. وسوف يكون من المهم أيضاً زيادة شفافية الدين وتحسين إدارته، وقد يلزم تخفيف أعباء الديون أو غير ذلك من المعالجات لبعض البلدان. واتفق المديرين على ضرورة تمكين سياسات المالية العامة من إحداث تحول أخضر ورقمي واحتوائي في الاقتصاد، مع ضرورة معالجة مواطن الضعف طويلة الأمد في المالية العامة بمجرد أن تترسخ جذور التعافي. وينبغي أن تعمل السياسات على سد الفجوات القائمة في إمكانية الحصول على خدمات عامة عالية الجودة، مثل الحماية الاجتماعية، وزيادة وتحسين الرعاية الصحية، والتعليم. ومن شأن تعزيز الطاقة الضريبية، بتوسيع الوعاء الضريبي تدريجياً لزيادة ضرائب الدخل الشخصي ودخل الشركات والتأكد من زيادة تصاعدية النظام الضريبي، إلى جانب تحسين كفاءة الإنفاق، أن يساعد

اتفق المديرين التنفيذيون بوجه عام بشأن تقييم الآفاق والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والأولويات بشأن السياسات. وأعربوا عن ترحيبهم بتحسين الأداء الذي تجاوز التوقعات في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، مما ساعد في التخفيف من وطأة الهبوط الحاد في النمو العالمي. وأقر المديرين بأن الدعم الاستثنائي المتزامن من السياسات في مختلف الاقتصادات كان له دور بالغ الأهمية في المساعدة على التخفيف من حدة الأزمة ودعم الأوضاع المواتية للتعافي. غير أنهم اتفقوا على أن الصدمة ربما كان لها آثار مستمرة. فمن المرجح أن تكون خسائر الناتج على المدى المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بشكل عام أكبر من مثلها في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، رغم أن اقتصادات الأسواق الصاعدة ككل سوف تواصل النمو بوتيرة أسرع من الاقتصادات المتقدمة. وأفاد المديرين بأن الأزمة تسببت أيضاً على الأرجح في تدهور أوضاع عدم المساواة داخل البلدان، فيما يتعرض الشباب والنساء وذوو المستويات التعليمية الأدنى إلى أشد الضرر.

وذكر المديرين أن أوجه عدم اليقين التي تكتنف توقعات السيناريو الأساسي لا تزال كبيرة. فالتعافي الاقتصادي يعتمد بشدة على مسار الأزمة الصحية، بما في ذلك فعالية نشر اللقاحات والعلاجات واحتمالات تطور الفيروس. وهناك عوامل أخرى منها فعالية التدابير المتخذة على مستوى السياسات للحيلولة دون حدوث الندوب الاقتصادية الغائرة، والتطورات في الأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية، وقدرة الاقتصادات على التكيف مع آثار الصدمة. ومن المحتمل أن تتجاوز النتائج التوقعات نتيجة تأثير الدعم المالي الإضافي وإمكانية ترجمة تراكم المدخرات المكبوحة أثناء الجائحة إلى زيادات حادة في الطلب.

وأكد المديرين أن الأولوية القصوى لا تزال متمثلة في تسريع عمليات التطعيم وتوزيع اللقاحات بتكلفة معقولة في كل البلدان. وسوف يتعين مواءمة استجابات السياسات الاقتصادية الكلية مع ظروف كل بلد، حسب مرحلة تفشي الوباء على المستوى المحلي، وقوة التعافي، والحيز المتاح للتصرف من السياسات، والخصائص الهيكلية لاقتصادات تلك البلدان. وما دامت الجائحة مستمرة، سيظل المطلب الرئيسي متمثلاً في إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة، وتقديم دعم موجه بدقة من المالية العامة، والحفاظ على سياسة نقدية تيسيرية

الحيلولة دون تحول مواطن الضعف المالي إلى مشكلات موروثية وذلك بتشديد بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية لمعالجة جيوب التعرض المرتفع للمخاطر، مع تجنب تشديد الأوضاع المالية على نطاق واسع. وشدد بعض المديرين كذلك على الحاجة لإنشاء مزيد من الأدوات التي تستهدف المؤسسات المالية غير المصرفية. وسلط المديرين الضوء على أنه ينبغي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية القدرة على النفاذ إلى السوق أن تغتزم فرصة أوضاع التمويل الميسرة قدر استطاعتها. واتفقوا على إعطاء أولوية لمعالجة الخلل في الميزانيات العمومية في قطاع الشركات، وأحاطوا بنتائج تحليل الخبراء بأن الشركات المعرضة لمخاطر مؤقتة على جانب السيولة قد تحتاج إلى الدعم من السياسات بينما يتعين تسوية أوضاع الشركات غير القادرة على الاستمرار. وذكر المديرين أن قدرة البنوك على الإقراض ستكون عاملا حاسما في نجاح التعافي الاقتصادي. وأكد المديرين أهمية استمرار التعاون الدولي للتغلب على الجائحة وتقوية التعافي. فإلى جانب أهمية زيادة إنتاج اللقاحات وضمان توافرها في جميع أنحاء العالم، سيكون من المهم ضمان إتاحة فرص الحصول على السيولة العالمية الكافية للبلدان التي تعاني قيودا مالية. وتشكل الحلول الجماعية أيضا مطلبا ضروريا في مجالات تغير المناخ، وسياسة الضرائب الدولية، والتجارة الدولية. وسيواصل الصندوق القيام بدور بالغ الأهمية في هذا الشأن.

في تعبئة الموارد الإضافية لتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق «أهداف التنمية المستدامة». واتفق المديرين على أن الإجراءات الحاسمة على مستوى السياسات أدت إلى تيسير الأوضاع المالية وساعدت في احتواء مخاطر الاستقرار المالي. غير أنهم ذكروا أن تدابير الدعم ربما كانت لها عواقب غير مقصودة. فالفترة المطولة من الأوضاع المالية بالغة التيسير قد تنشأ عنها تقييمات مفرطة يمكن أن تؤدي إلى تدهور مواطن الضعف المالي وتعرض النمو للخطر. ومن شأن تحقيق تعاف متعدد السرعات بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة أن يهدد باحتمال تشديد الأوضاع المالية بدرجة كبيرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما إذا عادت الاقتصادات المتقدمة إلى سياساتها النقدية العادية وارتفعت أسعار الفائدة بسرعة. وفي هذا السياق، فإن صدور توجيهات واضحة من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب اتباع سياسات سليمة في الأسواق الصاعدة، سيكون ضروريين لمنع الاضطراب المالي في تلك الاقتصادات. وذكر بعض المديرين كذلك أنه قد يتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة اللجوء إلى أدوات السياسات المتوخاة في «إطار السياسات المتكامل». وأشار المديرين إلى أن قطاع الشركات في كثير من الاقتصادات مثقل بالديون ومصاب بالضعف، لا سيما الشركات الأصغر. واتفق المديرين على أن استمرار الدعم لا يزال ضروريا لاستكمال التعافي. وأحاط معظم المديرين بضرورة

## في هذا العدد:

### الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

### الفصل ٢

توابع جائحة كوفيد-١٩:  
احتمالات الضرر الاقتصادي  
على المدى المتوسط

### الفصل ٣

حالات الركود والتعافي في أسواق العمل:  
أنماط وسياسات واستجابات  
لصدمة كوفيد-١٩

### الفصل ٤

سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية  
أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩

ISBN-13: 978-1-51357-723-4



مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

إبريل ٢٠٢١